المملكة المغربية

وزارة الإقتصاد و المالية

مشروع قانون المالية لسنة 2016

تقرير حول المؤسسات العمومية و المقاولات العمومية

http://www.finances.gov.ma

شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب

الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

الفهرس

مقدمة عامة..... 7

الجزء الأول : منجزات المحفظة العمومية..... 15

1- المحفظة العمومية..... 15
2- تقوية أداء المؤسسات والمقاولات العمومية..... 16
1.2 - مؤشرات نشاط ونتائج المؤسسات والمقاولات العمومية..... 16
1.1.2 - الاستثمارات..... 16
2.1.2 - رقم المعاملات..... 18
3.1.2 - القيمة المضافة..... 19
4.1.2 - تكاليف الاستغلال..... 19
5.1.2 - التكاليف المالية..... 20
6.1.2 - نتائج الاستغلال..... 21
7.1.2 - النتائج الجارية..... 22
8.1.2 - النتائج الصافية..... 22
9.1.2 - الضريبة على الشركات..... 23
2.2 - البنية المالية..... 24
1.2.2 - الأصـــــــــــول..... 24
2.2.2 - الأموال الذاتية..... 24
3.2.2 - المديونية..... 25
4.2.2 - الخزينة والتوظيفات..... 25
3.2 - العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية..... 25
1.3.2 - التحويلات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية..... 26
2.3.2 - الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية..... 28
3.3.2 - إمدادات مالية أخرى للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية..... 30

الجزء الثاني : المؤسسات والمقاولات العمومية فاعل أساسي في السياسة الاقتصادية والاجتماعية. 33

1- تطوير البنيات التحتية وتقوية التنافسية..... 33
1.1 - تطوير شبكة النقل..... 34
1.1.1 - النقل عبر الطرق السيارة (الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب)..... 34
2.1.1 - النقل السككي (المكتب الوطني للسكك الحديدية)..... 35
3.1.1 - التنقلات الحضرية (تراموای الدارالبيضاء وشركة التراموای الرباط سلا)..... 37
4.1.1 - النقل الجوي (الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية)..... 38
5.1.1 - اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير..... 40
2.1 - تدعيم البنية التحتية للموانئ والمطارات..... 41
1.2.1 - الوكالة الوطنية للموانئ..... 41
2.2.1 - الوكالة الخاصة طنجة البحر الأبيض المتوسط..... 42
3.2.1 - شركة استغلال الموانئ "مرسى المغرب"..... 44
4.2.1 - الناظور غرب المتوسط..... 45
5.2.1 - شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة..... 46
6.2.1 - المكتب الوطني للمطارات..... 47
3.1 - تسريع تنفيذ الاستراتيجية اللوجيستيكية الوطنية..... 48
1.3.1 - الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية..... 49
2.3.1 - الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك..... 50
4.1 - تدخل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية..... 51
2 - تسريع وتيرة إنجاز الاستراتيجيات القطاعية..... 53
1.2 - التنمية الفلاحية..... 53

1.1.2 - وكالة التنمية الفلاحية 53
2.1.2 - المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي 55
3.1.2 - الشركة الوطنية لتسويق البذور 56
4.1.2 - الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان 58
2.2 - تحديث قطاع الصيد 59
1.2.2 - المكتب الوطني للصيد 60
2.2.2 - الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية 62
3.2 - المعادن والطاقة والماء 62
1.3.2 - استراتيجية تطوير قطاع الفوسفاط (المُجَمّع الشريف للفوسفاط) 62
2.3.2 - المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن 65
3.3.2 - الاستراتيجية الطاقية 67
4.3.2 - إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب 70
4.2 - الاستراتيجية السياحية 76
1.4.2 - الشركة المغربية للهندسة السياحية 76
2.4.2 - الصندوق المغربي للتنمية السياحية 77
3.4.2 - المكتب الوطني المغربي للسياحة 78
5.2 - تطوير الاتصالات والخدمات البريدية والسمعية-البصرية 79
1.5.2 - الاتصالات 79
2.5.2- البريد 80
3 - الولوج إلى الخدمات الأساسية وتقوية التضامن والتماسك الاجتماعي 83
1.3 - التربية والصحة 83
1.1.3 - الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين 83
2.1.3 - الجامعات 85
3.1.3 - المراكز الاستشفائية الجامعية 87
2.3 - الشغل والتكوين المهني والتماسك الاجتماعي 88
1.2.3 - مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل 88
2.2.3 - الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات 90
3.2.3 - التعاون الوطني 91
4.2.3 - وكالة التنمية الاجتماعية 92
3.3 - صناديق الاحتياط الاجتماعي 93
1.3.3 - الصندوق المغربي للتقاعد 93
2.3.3 - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 93
4.3 - تنمية العالم القروي 95
1.4.3 - برنامج الكهربة القروية الشاملة 95
2.4.3 - برنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب 95
3.4.3 - البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية 96
5.3 - الإسكان والتعمير وسياسة المدينة 97
1.5.3 - مجموعة التهيئة العمران 97
2.5.3 - وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية 99
3.5.3 - شركة "إدماج سكن" 99
4.5.3 - الوكالات الحضرية 100
6.3 - دور المؤسسات والمقاولات العمومية في تنمية الاستثمارات وإنعاش العرض المغربي 101
1.6.3 - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات 101
2.6.3 - المركز المغربي لإنعاش الصادرات 102
3.6.3 - المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات 103
4.6.3 - الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة 105
4 - مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في التنمية الجهوية والتنافسية المجالية 106
1.4 - وكالات التنمية الجهوية 106
1.1.4 - وكالة تنمية أقاليم الشمال 106
2.1.4 - وكالة تنمية الأقاليم الشرقية 107
3.1.4 - وكالة تنمية أقاليم الجنوب 107

2.4 - التهيئة والتنمية الجهوية..... 108
1.2.4 - وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق..... 108
2.2.4 - تهيئة موقع بحيرة مارشيكا..... 109
3.2.4 - وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس..... 111
5 - المؤسسات المالية العمومية..... 112
1.5 - مجموعة صندوق الإيداع والتدبير 112
2.5 - القرض الفلاحي للمغرب..... 113
3.5 - صندوق الضمان المركزي 114
4.5 - صندوق التجهيز الجماعي 116

الجزء الثالث : تحسين حكامة ونجاعة تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية 119

1- الشراكة بين القطاعين العام والخاص : رافعة لتنمية الاستثمارات العمومية 119
2- تعزيز حكامة وشفافية المحفظة العمومية 121
1.2- إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز المراقبة الداخلية لهذه الهيآت 121
2.2- تعزيز شفافية المؤسسات والمقاولات العمومية..... 123
3.2 - التدبير النشيط للمحفظة العمومية..... 125

الملحـقــات 127

مقدمة عامة

إن التوجيهات الملكية السامية، خصوصا تلك التي جاءت في خطاب عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2015 وبمناسبة الذكرى الثانية والستين لثورة الملك والشعب 20 غشت 2015، ركزت على ضرورة جعل صيانة كرامة المواطن الهدف من كل الإصلاحات السياسية والاجتماعية، والمبادرات التنموية بالمغرب وعلى أن خدمة المواطن هي الغاية من كل السياسات الوطنية وبأن بلادنا على أبواب ثورة جديدة ويتعلق الأمر بتطبيق الجهوية المتقدمة. كما أكد جلالة الملك على أن النمو الاقتصادي لن يكون له أي معنى إذا لم يؤثر في تحسين ظروف عيش المواطنين.

وفي هذا الإطار، يشكل تدعيم نموذج التنمية لبلادنا وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وكذا تحسين تنافسيته على المستويين الوطني والدولي أولويات أساسية للعمل الحكومي.

وبهذا الصدد، ترتكز أهداف الحكومة المبرمجة لسنة 2016 حول المحاور ذات الأولوية التالية بغية الاستجابة لتطلعات المواطنين :

- تفعيل الجهوية المتقدمة وتسريع وتيرة الإصلاحات المهيكلة الكبرى وعلى الخصوص تلك المتعلقة بالقضاء وبالنظام الجبائي وبنظام المقاصة ؛
- تقليص الفوارق الاجتماعية بالحفاظ على كرامة المواطن وبمواجهة حالة الهشاشة التي يعيشها بعض المواطنين في الجهات البعيدة والنائية ؛
- تفعيل إصلاح القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية والمحافظة على التوازنات الماكرو اقتصادية ؛
- دعم الطلب وتعزيز العرض من أجل تنمية اقتصادية متوازنة.

وهكذا، ستتابع الحكومة سياسة الإصلاحات الكبرى ومجهوداتها لمواكبة الاستراتيجيات القطاعية مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية وذلك في إطار ماكرو اقتصادي مستقر، مع السهر على الحفاظ على مجهود الاستثمار العمومي كمحرك لتنمية مستدامة. وسيتضاعف هذا المجهود الاستثماري بالنظر إلى اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص موضوع الإطار القانوني والتنظيمي الجديد الذي تم تفعيله في 2015، مما يعكس الإرادة القوية للحكومة لجعل الشراكة بين القطاعين العام والخاص رافعة فعالة في تسريع وتيرة الاستثمار العمومي لتكثيف العرض فيما يخص البنيات التحتية وخدمات ذات جودة عالية.

في هذا السياق، يكرس القانون الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص القواعد المتعلقة بالمنافسة والشفافية في إسناد مشاريع للشراكة بين القطاعين العام والخاص والتقييم القبلي للمشاريع وكذا الحوار التنافسي لدعم فرص الحصول على أفضل عرض. كما يتميز هذا القانون باعتماد تقاسم المخاطر بين الشريكين لضمان توازن العقد وكذا آليات التتبع والمراقبة خلال مراحل تنفيذ واستغلال المشروع.

وتساهم المؤسسات والمقاولات العمومية كفاعل رئيسي في الاقتصاد الوطني، بطريقة متميزة في تنفيذ السياسات العمومية وإنجاز المشاريع المهيكلة، وخلق الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار الخاص وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنويع مصادر النمو وتحسين ظروف عيش المواطنين. وبهذا الصدد، تهدف التوجهات الحكومية المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية إلى تعزيز دورها في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تسريع إنجاز برامجها الاستثمارية وكذا تحسين أداءها وجودة الخدمات المقدمة للمرتفقين مع الحرص المستمر على تدعيم حكامتها.

وهكذا تم الشروع في تنفيذ العديد من الأوراش من أجل تعزيز أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين نجاعة تسييرها، خصوصا من خلال إصلاح منظومة حكامة ومراقبة وشفافية المؤسسات والمقاولات العمومية وعلاقاتها التعاقدية مع الدولة وإرساء تدبير نشيط للمحفظة العمومية.

وهكذا، يقترح مشروع القانون المتعلق بالحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، الذي تم نشره بالموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة في يناير 2015، تعزيز الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية والدفع بها إلى مرتبة أرقى من حيث المساءلة والشفافية. ويطمح المشروع كذلك إلى تحسين نجاعة المراقبة المالية للدولة على هذه الهيآت بتوجيهها نحو تقييم الأداء والوقاية من المخاطر وذلك، على الخصوص، من خلال توضيح أهداف المراقبة ومسؤوليات الفاعلين واعتماد تصنيف جديد وملائم للمراقبة.

وبالموازاة، يعرف تكريس الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية تطوراً مسترسلاً من خلال برمجة أفضل وارتفاع وتيرة اجتماعات هيآت حكامها وتدعيم دينامية اللجان المتخصصة. وفيما يخص العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية، يتواصل التعميم التدريجي لهذه المنهجية تماشياً مع البرنامج الحكومي لجعلها آلية لتعزيز أفضل لدور المؤسسات والمقاولات العمومية في السياسات العمومية.

وفيما يخص التدبير النشيط للمحفظة العمومية، تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأطير أفضل لدور الدولة المساهمة من خلال تحديد استراتيجية مساهماتية عمومية وإرساء إطار قانوني جديد متعلق بوضع تدبير نشيط للمحفظة العمومية التابعة للدولة، يتضمن المبادئ والأساليب الضرورية من أجل تأطير وتنظيم الوظائف الأساسية المتعلقة بالتدبير النشيط لهذه المحفظة.

وفي سياق المجهودات المبذولة من طرف الحكومة لتحسين مناخ الأعمال والشفافية في تدبير الشأن العام، تم اتخاذ مجموعة من التدابير لتدعيم حكامة وشفافية المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز جودة تسييرها. وهكذا، مكنت المنظومة الجديدة للصفقات العمومية التي تم توسيع مجال تطبيقها ليشمل المؤسسات العمومية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها، من تعزيز المساواة في ولوج المتنافسين إلى الطلبيات العمومية ومزيدا من العدالة في التعامل مع المتعهدين وكذا تبسيط المساطر. كما يتم بذل الجهود لتسريع أداء الديون المستحقة للمؤسسات والمقاولات العمومية في الآجال القانونية. وقد تم تعزيز هذه الإجراءات بإلزامية نشر حسابات المؤسسات العمومية بالجريدة الرسمية ابتداء من 2014 تماشيا مع المبادئ المتعلقة بالحق في الولوج إلى المعلومة والشفافية وكذا ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ومن جهتها، يتوخى تحسين الشفافية المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية من خلال ملاءمة أفضل مع المعايير المحاسبية الدولية خصوصا عبر مراجعة المدونة العامة للتنميط المحاسباتي ووضع إطار موحد لتجميع الحسابات مما سيمكن من تناسق الممارسات المحاسبية على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف إرساء القانون رقم 12-127 المنظم لمهنة المحاسب المعتمد والمحدث لهيئة مهنية للمحاسبين المعتمدين، الذي تم نشره في 2015، إلى تعزيز الشفافية وتحسين مقروئية حسابات المقاولات المغربية وذلك من خلال عصرنة كيفية اشتغال وحكامة مهنة المحاسب.

وتساهم جميع الإصلاحات والتدابير المتخذة أو المعتمدة في تعزيز الأداء العملياتي والمالي للمؤسسات والمقاولات العمومية. وبالفعل، يتوقع أن تنجز المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2016، استثمارات تناهز 108 مليار درهم، محافظة على مستوى مرتفع يتجاوز 100 مليار درهم في السنة منذ 2010، مما يدل على مواصلة دينامية الاستثمارات العمومية.

كما أن التحويلات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ستناهز 25 مليار درهم موجهة إلى الزيادة في رأس المال والتجهيز والتسيير خصوصا بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تشتغل في القطاعات الاجتماعية والفلاحية والبنيات التحتية. أما بالنسبة للموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية، فستناهز 8,3 مليار درهم مقابل 9,5 مليار درهم في 2015، مع الإشارة إلى عدم تجديد الموارد المتعلقة بعملية منح رخصة الجيل الرابع للاتصالات "4G" التي تم استخلاصها في 2015.

وعلى صعيد آخر، وفي سياق يتسم بالتنافسية المتزايدة ويتطلب جودة عالية في الخدمات، يعتبر التوفر على قطاعات اجتماعية فعالة في مجال التعليم والتكوين والصحة وكذا قطاعات تنافسية وديناميةفي مجال البنيات التحتية واللوجستيك متلائما مع الاوراش التي ينجزها المغرب وذلك في افق تحسين تنافسية وإنتاجية نسيجه الاقتصادي وتنمية ترابط المجالات الترابية وجذب الاستثمارات وتقليص تكاليف الإنتاج.

وهكذا وفيما يتعلق بالتعليم، أكد جلالة الملك خلال خطاب عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2015 على ضرورة إجراء إصلاح شامل للتعليم بهدف إعادة الاعتبار للمدرسة المغربية وجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب. كما أشار جلالة الملك إلى أن التكوين المهني يجب أن يحظى بأهمية خاصة من خلال تعزيز معاهد التكوين في مختلف التخصصات لاسيما التكنولوجيات الحديثة وصناعة السيارات والطائرات والمهن الطبية والفلاحة والسياحة والبناء، وذلك بهدف توفير تكوين مهني متجدد وعالي الجودة.

وبهذا الصدد، تشكل المؤسسات والمقاولات العمومية فاعلا أساسيا من حيث انخراطها بقوة في إنجاز البرامج التي تهدف إلى ولوج أفضل إلى التربية والتكوين وكذا في تفعيل الإصلاح المرتقب لنظام التعليم الذي من شانه أن يؤدي إلى إعادة النظر في مهن التربية والتكوين ومراجعة البرامج والطرق البيداغوجية وتثمين التكوين المهني وتوسيع الطاقة الاستيعابية وكذا النهوض الفعال والمستمر بالجامعة والبحث العلمي والابتكار.

كما سيتم توطيد المكتسبات المنجزة في ميدان الصحة خاصة من خلال توسيع التغطية الطبية الأساسية لتشمل الطلبة وتسريع تنفيذ مخطط التكفل للمستعجلات الطبية وتحسين الاستقبال والخدمات العلاجية للمستشفيات العمومية وتوسيع الشبكة الاستشفائية.

نفس الأمر بالنسبة للعالم القروي، حيث من المتوقع تكثيف الجهود المبذولة لتمكين العالم القروي من الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجالات الماء والكهرباء والطرق القروية وذلك بهدف تعميم الولوج إلى خدمات الكهرباء عبر الانتهاء من برنامج الكهربة القروية الشاملة وبلوغ نسبة 99,7% في 2017 مقابل نسبة 98,95% في متم 2014 وتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي برفع نسبة التزويد إلى 96,5% في سنة 2017 مقابل نسبة 94,5% في سنة 2014 وكذا فك العزلة عن الساكنة بالمناطق النائية في إطار البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية الذي يشمل بناء وتهيئة الطرق القروية بطول إجمالي يصل إلى 15.599 كلم وذلك بالإضافة إلى هدف تحقيق نسبة ولوج 80% في متم 2015 مع العلم أنه من المتوقع إنجاز 20.000 كلم خلال العشر سنوات القادمة.

كما تحظى تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان بنفس الاهتمام، حيث سيمكن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة المُعتمدة في هذا السياق، من تحقيق تنمية شاملة ومندمجة لهذا المجال الترابي الذي يغطي 40% من التراب الوطني وذلك من خلال برامج محددة تستهدف مضاعفة الناتج الداخلي الخام المجالي والدخل الفردي (2,5 مرات) وإحداث 160.000 منصب شغل إضافي في أفق 2020.

ومن جهة أخرى، دعا جلالة الملك في خطابه بمناسبة عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2015 الحكومة لوضع مخطط عمل مندمج "يقوم على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية" لتوفير وسائل تمويل وإنجاز 20.800 مشروع على أساس دراسة أنجزتها وزارة الداخلية. تستهدف هذه المشاريع، بميزانية إجمالية تبلغ حوالي 50 مليار درهم، 12 مليون مواطن يقطنون بأزيد من 24 ألف دوار نائي وتهم قطاعات حيوية خاصة التعليم والصحة والماء والكهرباء والطرق القروية.

وفيما يخص سياسة الدولة في مجال السكن والتنمية الحضرية، تعمل المؤسسات والمقاولات العمومية المكلفة بتنفيذ هذه السياسة على تعزيز تدخلاتها خصوصا في مجال تهيئة العقار وتجهيز الأراضي وتوفير السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق والتأهيل الحضري. كما تعمل لمعالجة السكن الآيل للسقوط وترميم البنايات القديمة والتوسيع المنتظم للمدن وكذا إحداث أقطاب حضرية ومدن جديدة.

ومن جهة أخرى، ومن أجل الاستجابة لانتظارات المرتفقين وتحسبا للاحتياجات المستقبلية لمختلف الفاعلين الاقتصاديين فيما يخص البنيات التحتية ووسائل النقل واللوجستيك، تم الشروع في إرساء برامج كبرى لتطوير بنيات النقل وذلك لمواكبة التطور الاقتصادي الذي تعرفه البلاد وكذا تقوية تطلعاتها للاندماج في الاقتصاد العالمي.

كما يهدف الالتزام الإرادي للسلطات العمومية إلى إنجاز بنيات نقل حديثة ستمكن من تسهيل المبادلات المحلية والإقليمية والدولية وضمان مرونة وجودة وسلامة تنقلات الأشخاص والبضائع. وفي هذا الإطار، تم تحديد عدة مخططات مديرية على المدى المتوسط والبعيد وكذا العمل على الصياغة النهائية لمخططات أخرى، بهدف ترجمتها إلى برامج للتنمية في ميادين الطرق والطرق السيارة والنقل السككي والبنيات التحتية للموانئ والمطارات. وتعكس هذه المشاريع إرادة قوية لتعزيز وتحديث الشبكات الكبرى للبنيات التحتية مما يجعل المغرب بمثابة حلقة وصل متينة في المبادلات التجارية الدولية خصوصا بين القارتين الإفريقية والأوربية والحوض المتوسطي. وهكذا، احتل المغرب المرتبة 16 على مستوى الربط البحري حسب تصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2014 مما جعله يتبوأ الرتبة الأولى على صعيد إفريقيا وأمريكا اللاتينية وذلك بفضل الوقع الإيجابي الناجم عن استغلال ميناء طنجة المتوسط المرتبط حاليا مع 161 ميناء و63 بلدا عبر القارات الخمس مما سيمكن من فتح آفاق جديدة أمام المصدرين مع تحسين مستوى أدائهم اللوجيستيكي.

وفي هذا الإطار، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية مدعوة لتعزيز تدخلاتها الرامية لإنجاز البنيات التحتية السككية مع مواصلة إنجاز الخط فائق السرعة وتحديث وتعزيز قدرة الشبكة السككية وكذا إنجاز البنيات التحتية للطرق السيارة مع مواصلة الأشغال المتعلقة بإنجاز 258 كلم، مع العلم بأن الشبكة المستغلة حاليا تبلغ 1.511 كلم، وذلك بالإضافة إلى المنشآت الفنية المتعلقة بالموانئ مع إنجاز "ميناء طنجة المتوسط 2" مما سيمكن من رفع القدرة الاستيعابية لهذا الميناء إلى 8 ملايين حاوية، وإنجاز ميناء آسفي وإعطاء انطلاقة أشغال إنجاز ميناء "الناظور غرب المتوسط" وكذا البنيات التحتية للمطارات مع تطوير القدرات الاستيعابية، موازاة مع تطور الحركية والمناطق اللوجستيكية خاصة منطقة زناتة وذلك من أجل تخفيض التكاليف وتحسين تدفق السلع.

وفيما يتعلق بمخطط المغرب الأخضر، تستمر المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية في العمل من أجل تطوير القطاع بالمساهمة في إرساء فلاحة ذات إنتاجية عالية موجهة للتصدير والتأهيل التضامني للنسيج الإنتاجي للفلاحين من أجل تحسين دخلهم. وهكذا، منذ انطلاقة مخطط المغرب الأخضر في أبريل 2008، عرفت الفلاحة المغربية، التي أصبحت أنظمتها الإنتاجية أقل تعرضا للتقلبات المناخية، معدل نمو سنوي يناهز 7,6% ومضاعفة وتيرة الاستثمار في القطاع 1,7 مرات. ومكن هذا المخطط من زيادة صادرات الصناعات الغذائية بنسبة 34%، مما سمح للمغرب باحتلال المركز الثالث بمنطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا والمركز الرابع إفريقيا.

وعلى صعيد آخر، يتم تكثيف الجهود الرامية لإنجاح مخطط "هاليوتيس" من أجل الحفاظ على الثروات البحرية وتأهيل القطاع وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مع إحداث ثلاثة أقطاب للامتياز (أكادير وطنجة والداخلة) والتي ستمكن من جذب استثمارات تناهز 10,5 مليار درهم. وبهذا الصدد، ستعمل المؤسسات والمقاولات العمومية الناشطة في هذا القطاع على تعزيز تدخلاتها لتطوير البنيات التحتية للصيد وتدبيرها وفق مقاربة مندمجة وشاملة والمحافظة على جودة المنتوجات البحرية وتدعيم نظام المراقبة وتثمين الموارد بالإضافة إلى تنمية تربية الأحياء البحرية.

وفي مجال المعادن، وبالنظر لدينامية السوق العالمية للفوسفاط، ينهج المُجَمّع الشريف للفوسفاط استراتيجية تهدف إلى تعزيز دوره الريادي بالاعتماد على ثلاثة دعامات أساسية تجمع بين الاستباق والمرونة ورفع القدرات الإنتاجية للاستجابة لطلب السوق والحفاظ على تنافسية أسعاره من خلال برنامج صناعي هام واستراتيجية إرادية تمكن من تطوير منتوجات وأنواع جديدة من الأسمدة بعقد شراكات استراتيجية مع فاعلين دوليين كبار.

وفيما يخص الاستراتيجية الطاقية، تكثف الهيآت العمومية المعنية جهودها من أجل تعزيز عرض الطاقة الكهربائية وذلك لمواكبة تطور حاجيات البلاد مع الحرص على تنفيذ السياسة الإرادية لتنمية الطاقات المتجددة، التي من المنتظر أن تمثل 42% من الرزمة الطاقية الوطنية في أفق 2020، وكذا البرنامج الوطني للنجاعة الطاقية. مع الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية تم تعزيزها في 2015 من خلال إعطاء انطلاقة مشروع مهيكل يهدف إلى إنجاز محطة للغاز التي سيتم تخصيصها في البداية لإنتاج الكهرباء، لتشمل فيما بعد الأنشطة الصناعية المؤهلة. وفي هذا الإطار يتواصل تنفيذ عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب للفترة 2013-2017 بالمساهمة في تطوير الاستثمار فيما يخص وسائل الإنتاج والبنيات التحتية بهدف تأمين تزويد البلاد بالكهرباء طبقا لظروف السلامة اللازمة وكذا التدخل الناجع في مجال التطهير السائل عبر تحمل تدبير هذه الخدمة على صعيد 47 مدينة إضافية والرفع من قدرة المعالجة بحوالي 147.000 متر مكعب/اليوم إضافية وذلك بالإضافة إلى تحسين الوضعية المالية وحكامة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. ومن المُرتقب أن يعرف القطاع في غضون الأشهر المقبلة إنشاء هيأة مستقلة لضبط قطاع الكهرباء.

وبالنسبة لرؤية 2020 لقطاع السياحة، تم اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الفاعلين العمومين في القطاع للمساهمة في زيادة وتنويع قدرات الإيواء للترويج والتسويق الملائم لتطوير جاذبية المجالات الترابية السياحية مع تحسين جودة الخدمات، واستدامة هذا القطاع وتطوير وتكوين الموارد البشرية الضرورية.

وعلى صعيد آخر، وعلاقة بورش الجهوية المتقدمة، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية الناشطة على المستوى المحلي أو الجهوي تمثل ما يقارب ثلثي المحفظة العمومية، ويشكل تعزيز جودة تدخلاتها فرصة مميزة لتعزيز مساهمة هذه الهيآت فيما يخص توفير الخدمات الأساسية (توزيع الماء والكهرباء والنقل الحضري والعلاجات الطبية والتعليم ...) والتنمية المنسجمة بالمناطق الجهوية (وكالات التنمية الترابية ...) وكذا إنجاز مشاريع كبرى مهيكلة لعدة مناطق بالمملكة (أبي رقراق ومارشيكا...).

بالإضافة لذلك، وفيما يتعلق بالرهانات الاستراتيجية للمبادلات بين المغرب وشركائه الأفارقة وإمكانات النمو التي تتوفر عليها اقتصاديات الدول الإفريقية، تنجز بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، في إطار تفعيل الرؤية الملكية لتثمين العلاقات بين المغرب وشركائه الأفارقة، استثمارات هامة ومشاريع متعددة للتعاون، بحيث تشكل هذه المؤسسات والمقاولات العمومية فاعلا متميزا للتعاون مع أفريقيا. وهكذا، فإن المجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة الشمسية وشركة اتصالات المغرب وشركة تنمية بحيرة "مارشيكا ميد" ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وشركة الخطوط الملكية المغربية وكذا مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى تساهم في جعل المغرب قطبا اقتصاديا وماليا موجها نحو إفريقيا. وهكذا، يتم توجيه تدخلات هذه الهيآت نحو القطاعات الأساسية لاقتصاد الدول الإفريقية الشريكة مثل البنيات التحتية والإسكان والمعادن والسياحة والاتصالات والكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير السائل. كما تتم مواكبة استثمارات هذه المؤسسات والمقاولات العمومية بالتبادل المثمر للكفاءات والمعرفة، خصوصا، من خلال برامج التكوين وتبادل التجارب والخبرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا.

******

يرتكز هذا التقرير المتعلق بالمؤسسات والمقاولات العمومية، الذي تم إعداده طبقا للمادة 48 من القانون التنظيمي رقم 130-13 المتعلق بقانون المالية، على ثلاثة أجزاء :

- يهم ***الجزء الأول*** التعريف بالمحفظة العمومية ودراسة الأداءات الاقتصادية والمالية المُتوقعة من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2016 وذلك في سياق الإنجازات المحققة في سنة 2014 وتلك التي لازالت قيد الإنجاز خلال سنة 2015 ؛

- ويُخصص ***الجزء الثاني*** لتحليل مفصل لدور المؤسسات والمقاولات العمومية في دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال الرهانات والبرامج الاستثمارية ومخططات العمل لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك في إطار تنفيذ مختلف الاستراتيجيات القطاعية للبلاد ؛

- أما ***الجزء الثالث***، فيتطرق إلى إجراءات تحسين حكامة ونجاعة تدخل المؤسسات والمقاولات العمومية وذلك من خلال تطوير الشراكة بين القطاعين العام وإصلاح منظومة المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز ممارسات الحكامة الجيدة للمؤسسات والمقاولات العمومية وكذا إرساء تدبير نشيط للمحفظة العمومية.

الجزء الأول

منجزات المحفظة العمومية

الجزء الأول : منجزات المحفظة العمومية

خلال سنة 2016، ستواصل المؤسسات والمقاولات العمومية مساهمتها البنّاءة في الدينامية الاقتصادية للبلاد وذلك بانسجام تام مع أهداف تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

ويبرز هذا من خلال تطور المحفظة العمومية وكذا المنحى التصاعدي لأدائها العملياتي والمالي، مما يدعم التغييرات النوعية التي تطبع نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب.

1- المحفظة العمومية

تتكون المحفظة العمومية من :

- **212 مؤسسة عمومية** تغطي أساسا سبع مجموعات قطاعية، خصوصا في المجالات الحيوية للاقتصاد الوطني وهي : الفلاحة والصحة والتعليم والتعمير والبنيات التحية والطاقة والقطاع المالي.

وتجدر الاشارة، نظرا لاعتماد التقسيم الجهوي الجديد، إلى أنه قد تم، خلال سنة 2015، تقليص عدد الغرف المهنية من 72 غرفة الى 40 غرفة (12 غرفة للصناعة التقليدية مقابل 24 سابقا و12 غرفة فلاحية مقابل 16 سالفا و12 غرفة للتجارة والصناعة والخدمات مقابل 28)، علما أنه لم يتم تغيير عدد غرف الصيد البحري (4). كما عرفت المحفظة إنشاء الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية.

- **44 مقاولة عمومية** ذات مساهمة مباشرة للخزينة منها 37 منشأة (أي 84%) تمتلك الدولة أغلبية رأسمالها من أبرزها : المجمع الشريف للفوسفاط ومجموعة التهيئة للعمران والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والقرض الفلاحي للمغرب والوكالة المغربية للطاقة الشمسية والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية وبريد المغرب.

ويبرز المبيان التالي التوزيع القطاعي لمجموع هذه المؤسسات والمقاولات العمومية (256 وحدة) :

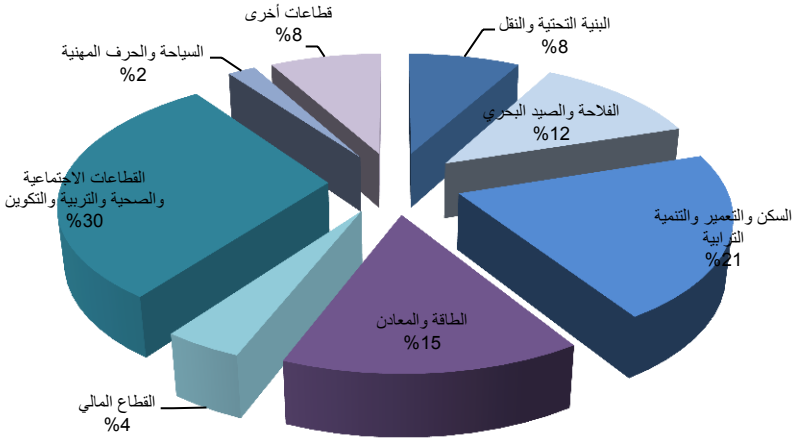

وتتجلى من خلال هذا التوزيع القطاعي للمؤسسات والمقاولات العمومية أهمية القطاع الاجتماعي والتربوي والذي يمثل 30% من المحفظة العمومية، يليه قطاع الاسكان والتعمير والتنمية الترابية بنسبة 21%. كما يشكل مجال الموارد الطبيعية (الماء والطاقة والمعادن) ما نسبته 15% في حين يمثل قطاع الفلاحة والصيد البحري نسبة 12%.

كما تمتلك بعض المؤسسات والمقاولات العمومية شركات تابعة يبلغ عددها 442 وحدة، منها 236 تمتلك فيها الدولة الأغلبية (مساهمة عمومية مباشرة وغير مباشرة تفوق 50%) و206 شركة تابعة تمتلك فيها الدولة أقلية (مساهمة عمومية مباشرة وغير مباشرة أقل من 50%).

وتتميز المحفظة العمومية **بحضور قوي على المستويين المحلي والجهوي يتمثل في وجود 172 مؤسسة ومقاولة عمومية** (145 مؤسسة عمومية و9 شركات ذات مساهمة مباشرة للخزينة و18 شركة ذات مساهمة مباشرة للجماعات الترابية)، مما يعكس مدى أهمية مساهمة المحفظة العمومية في التنمية الترابية ودورها في تعزيز لاتمركز ولامركزية التدبير العمومي.

2- تقوية أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

1.2 - مؤشرات نشاط ونتائج المؤسسات والمقاولات العمومية

1.1.2 - الاستثمارات

يقدر حجم استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية المتوقعة خلال سنة 2016، بما يناهز **108 مليار درهم**، محافظا بذلك على مستويات عالية وذلك وفق اختيار إرادي للسلطات العمومية في هذا الشأن. ويتم إنجاز هذا البرنامج الاستثماري بنسبة 70% من طرف أربعين مؤسسة ومقاولة عمومية أو مجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية كما هو مبين في الجدول أدناه :

توقعات أهم المؤسسات والمقاولات العمومية المستثمرة لسنة 2016

المؤسسات والمقاولات العمومية	مليون الدرهم
المجمع الشريف للفوسفاط	20 000
المكتب الوطني للماء و الكهرباء	13 223
صندوق الإيداع و التدبير	12 250
المكتب الوطني للسكك الحديدية	10 000
مجموعة التهيئة العمران	7 000
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	4 000
الوكالات المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء (12)	2 667
المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (9)	2 329
الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (16)	1 978
الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	1 584
مؤسسات و مقاولات أخرى	32 969
مجموع القطاع	**108 000**

ويرتكز هذا المجهود الاستثماري للمؤسسات والمقاولات العمومية على الرؤى الاستراتيجية للبلاد في قطاعات حيوية، حيث يبين التوزيع القطاعي أن 97% من استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2016 ستكون موجهة لقطاع البنيات التحتية والماء والطاقة والمعادن وكذا القطاعات المالية والسكن والقطاعات الاجتماعية.

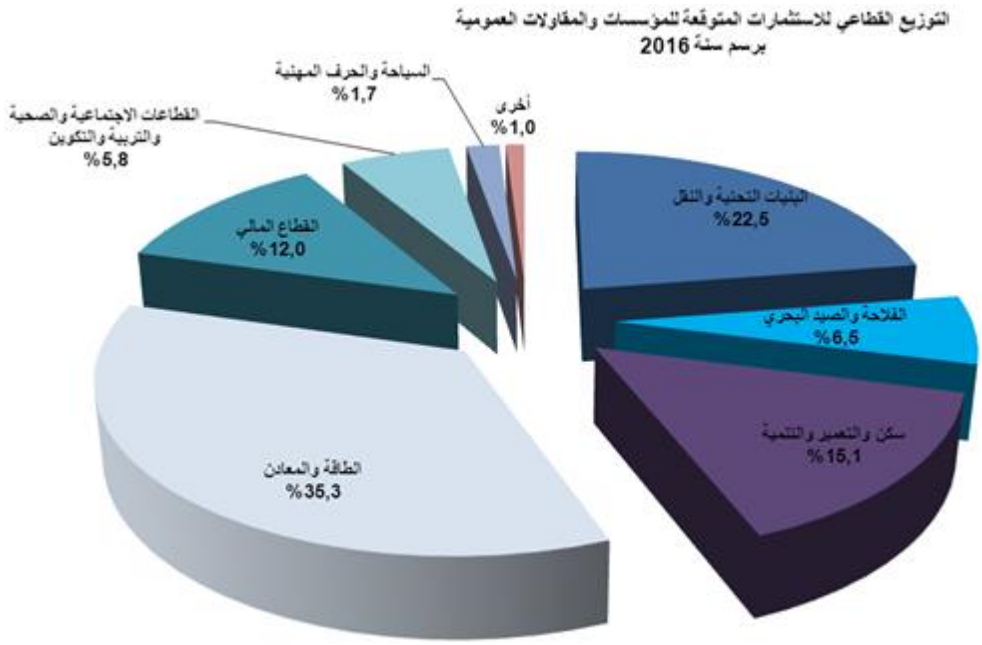

وعلاوة على ذلك، فقد عرف **التوزيع الجهوي** لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية تحسنا بالنسبة لجميع جهات المملكة، مع إعادة التوازن لصالح بعض الجهات. وهكذا فقد عرفت جهة الدار البيضاء-سطات انخفاضا في حصتها لتنتقل من 40,5% سنة 2014 إلى 36,8% سنة 2016 لصالح جهات أخرى التي شهدت ارتفاعا في حصصها ونذكر على سبيل المثال جهة الرباط-سلا-القنيطرة (4,8 نقاط) ودرعة-تافيلالت (0,1 نقطة) وكلميم-واد نون (0,13 نقطة) وفاس-مكناس (0,25 نقطة) والداخلة- واد الذهب (0,12 نقطة).

التوزيع الجهوي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية
توقعات 2016 (بمليون الدرهم)

الجهات	المبلغ	الحصة %
الدار البيضاء - سطات	39 731	36,8%
الرباط - سلا - القنيطرة	28 491	26,4%
طنجة-تطوان - الحسيمة	11 212	10,4%
مراكش - أسفي	6 611	6,1%
فاس - مكناس	5 130	4,8%
الجهة الشرقية	3 686	3,4%
سوس - ماسة	3 354	3,1%
بني ملال - خنيفرة	3 045	2,8%
العيون - الساقية الحمراء	2 479	2,3%
درعة - تافلالت	2 189	2,0%
كلميم - واد نون	1 401	1,3%
الداخلة - واد الذهب	670	0,6%
المجموع	**108 000**	**100,0%**

فيما يتعلق بوتيرة الإنجاز، فقد استمرت الاستثمارات في الارتفاع، خلال الفترة 2005-2014 متجاوزة بذلك 70 مليار درهم سنويا على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، كما يبين ذلك الرسم البياني التالي :

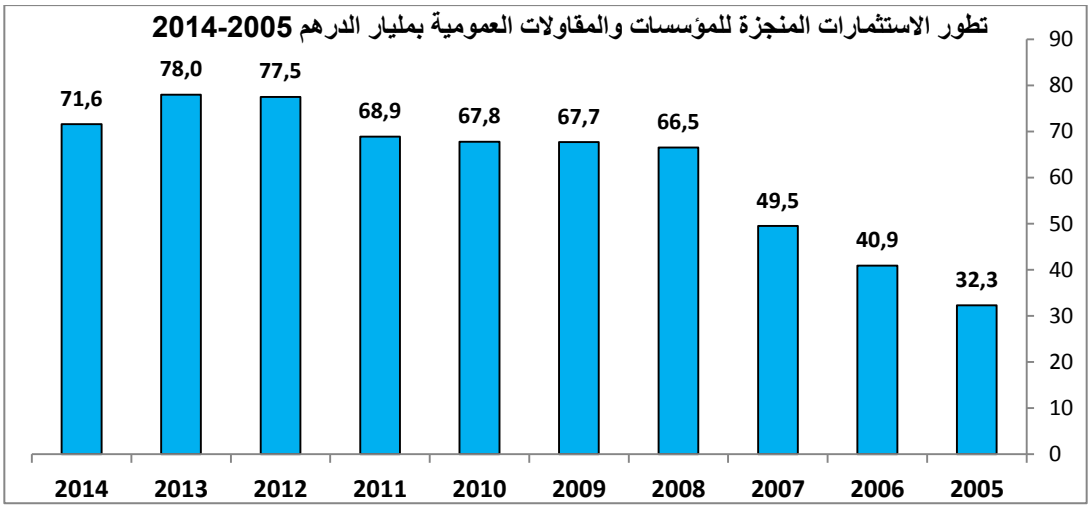

وقد تم تمويل الاستثمار برسم سنة 2014 في حدود 50% بواسطة قدرة التمويل الذاتي للمؤسسات والمقاولات العمومية، مقابل 47% سنة 2013. وتبلغ الإنجازات المحتملة برسم سنة 2015 أكثر من 80 مليار درهم.

2.1.2 - رقم المعاملات

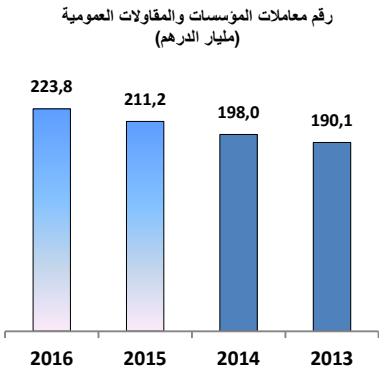

من المتوقع أن يسجل رقم المعاملات خلال سنة 2016 زيادة قدرها 6% مقارنة مع سنة 2015، ليصل إلى 223,8 مليار درهم. ويرجع هذا أساسا إلى تحسن رقم معاملات المجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء.

ويؤكد ارتفاع إنتاج المؤسسات والمقاولات العمومية التوجّه الإيجابي المُلاحظ لسنتي 2015 و 2014. وهكذا، تبين احتمالات الاختتام لسنة 2015، ارتفاع رقم معاملات القطاع بنسبة 7% مقارنة مع سنة 2014 ليبلغ 211,2 مليار درهم.

ويعزى هذا الارتفاع إلى استمرار تزايد رقم معاملات المجمع الشريف للفوسفاط بسبب تحسن رقم معاملاته الموجه للتصدير والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء ومجموعة التهيئة العمران والمكتب الوطني للمطارات ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

ويجدر التذكير أن رقم المعاملات قد عرف في نهاية سنة 2014، ارتفاعاً بنسبة 4,2% لينتقل من 190,1 مليار درهم سنة 2013 إلى 198 مليار درهم وذلك، ارتباطا بتزايد رقم معاملات المجمع الشريف للفوسفاط والذي يمثل لوحده 25% من مجموع رقم معاملات القطاع (+4% بمبلغ 48,9 مليار درهم مقابل 46,9 مليار درهم سنة 2013)، علاقة مع التحول الإيجابي لأسعار الفوسفاط. وتحقق 10 مؤسسات ومقاولات عمومية أكثر من 80% من رقم المعاملات من أبرزها المجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (29,6 مليار درهم بزيادة 6% مقارنة مع سنة 2013) والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية (13,9 مليار درهم بزيادة 4%).

3.1.2 - القيمة المضافة

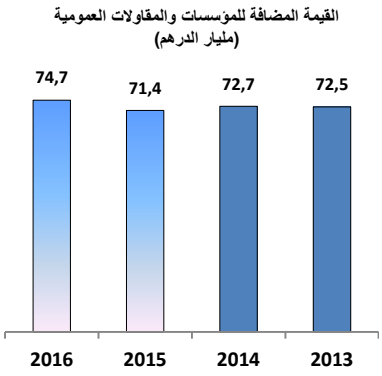

يتوقع أن تبلغ القيمة المضافة للمؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2016 ما قدره 75 مليار درهم بزيادة 5% مقارنة مع احتمالات الاختتام لسنة 2015 (71,4 مليار درهم). وخلال سنة 2015، من المتوقع أن تنتج 5 هيآت ما يناهز 60% من القيمة المضافة للقطاع ويتعلق الأمر بكل من المجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وصندوق الإيداع والتدبير والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

وقد سجلت القيمة المضافة خلال سنة 2014 استقراراً بحوالي 73 مليار درهم. أنجزت خمس مؤسسات ومقاولات عمومية أكثر من 60% من القيمة المضافة للقطاع خلال هذه السنة وهي المجمع الشريف للفوسفاط (20,5 مليار درهم) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (8,4 مليار درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (8,2 مليار درهم) وصندوق الإيداع والتدبير (5,4 مليار درهم) وكذا الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (4,1 مليار درهم).

وتمثل القيمة المضافة للمؤسسات والمقاولات العمومية 7,3% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2015 مقابل 7,9% في سنة 2014 كما يبين ذلك الرسم البياني التالي :

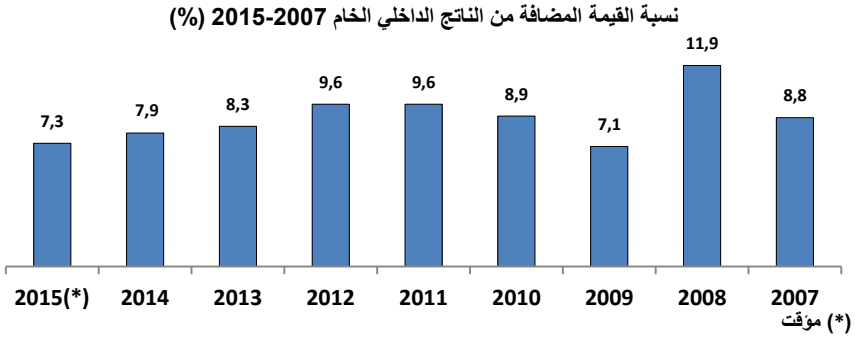

4.1.2 - تكاليف الاستغلال

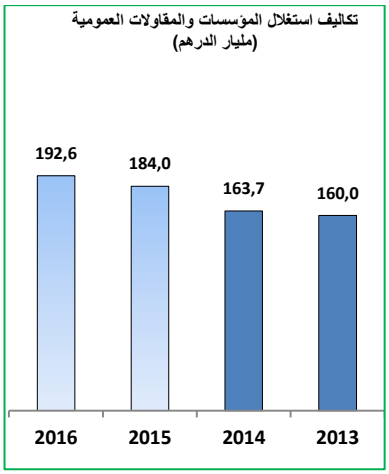

ستبلغ تكاليف الاستغلال، دون المخصصات، في سنة 2016 ما يناهز 193 مليار درهم أي بزيادة قدرها 5% مقارنة مع سنة 2015. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع تكاليف شركة الخطوط الملكية المغربية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والوكالة الوطنية للموانئ وبريد المغرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للمطارات.

وستعرف احتمالات اختتام تكاليف الاستغلال برسم سنة 2015 ارتفاعا بنسبة 13% مقارنة مع سنة 2014 لتصل الى 184 مليار درهم. ويرجع هذا الارتفاع بالخصوص إلى ارتفاع تكاليف استغلال المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للمطارات والوكالة الوطنية للموانئ والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب. إلا أن هذه الارتفاعات قابلتها انخفاضات في تكاليف استغلال هيئات أخرى كالوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والوكالة الخاصة طنجة البحر الابيض المتوسط والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية.

وقد عرفت تكاليف الاستغلال ارتفاعاً بنسبة 2% خلال سنة 2014 حيث انتقلت من 160 مليار درهم سنة 2013 إلى 163,7 مليار درهم وذلك إثر :

- الارتفاع المسجل من قبل المجمع الشريف للفوسفاط (+4% بمبلغ 38,1 مليار درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (+7% بمبلغ 25,3 مليار درهم) والصندوق المغربي للتقاعد (+5% بمبلغ مليار درهم) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (+14% بمبلغ 19,3 مليار درهم) والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية (+4% بمبلغ 12,2 مليار درهم) ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (+11% بمبلغ 2 مليار درهم).
- تراجع تكاليف الاستغلال لدى كل من مجموعة التهيئة العمران (ناقص 27% بمبلغ 4,3 مليار درهم) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (ناقص 16% بمبلغ 3,4 مليار درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (ناقص 6% بمبلغ 2,5 مليار درهم).

وتمثل **تكاليف مستخدمي** المؤسسات والمقاولات العمومية 19% سنة 2014 من إجمالي تكاليف الاستغلال، حيث بلغت 30,9 مليار درهم في سنة 2014. وتستحوذ ست مؤسسات ومقاولات عمومية كبرى على ما يقرب من 60% من هذه التكاليف وهي المجمع الشريف للفوسفاط (ناقص 3,3% بمبلغ 8,2 مليار درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (1,5% بمبلغ 3,5 مليار درهم) والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية (ناقص 5,3% بمبلغ 1,9 مليار درهم) وصندوق الإيداع والتدبير (ناقص 2,7% بمبلغ 1,7 مليار درهم) ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (1,1% بمبلغ 1,5 مليار درهم) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (3,6% بمبلغ 1,1 مليار درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (2,8% بمبلغ 1,1 مليار درهم) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (ناقص 1,8% بمبلغ 1,1 مليار درهم)، حيث تجاوزت تكاليف المستخدمين لهذه الهيآت، بشكل فردي، عتبة مليار درهم.

5.1.2 - التكاليف المالية

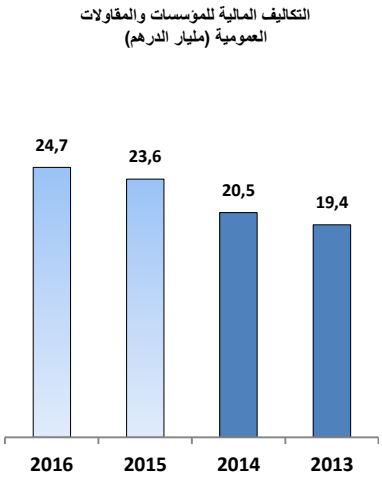

يُرتقب أن ترتفع التكاليف المالية سنة 2016 بنسبة 5% مقارنة مع سنة 2015 لتصل الى 24,7 مليار درهم علاقة بارتفاع تكاليف كل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والوكالة الوطنية للموانئ والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية خصوصا.

وستمثل هذه التكاليف ما يعادل 11% من رقم معاملات سنة 2016 مقابل 11,2% سنة 2015 و10,4% في سنة 2014 و 10,2% في سنة 2013.

وتبلغ التكاليف المالية المحتملة لسنة 2015 ما قدره 23,6 مليار درهم بارتفاع قدره 15% مقارنة مع سنة 2014 (20,5 مليار درهم). وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع التكاليف المالية لكل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (+16% بمبلغ 3,2 مليار درهم) والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (+16% بمبلغ 2,5 مليار درهم) والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (+6% بمبلغ 300 مليون درهم) وذلك علاقة أساساً بتزايد مديونيتها المرتبطة بمجهوداتها الاستثمارية.

في سنة 2014، ارتفعت التكاليف المالية بنسبة 5,7% لتنتقل من 19,4 مليار درهم سنة 2013 إلى 20,5 مليار درهم نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة وخسائر الصرف عند التحويل وتكاليف مالية أخرى التي ارتفعت من 7,8 مليار درهم سنة 2013 إلى 9,1 مليار درهم سنة 2014 أي بنسبة 17%، وتجدر الاشارة الى أن المخصصات المالية سجلت من جهتها انخفاضا بلغ 116,7 مليون درهم أي بنسبة ناقص 3% .

ومن أهم المؤسسات والمقاولات العمومية التي ساهمت في هذه الزيادة : المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (+1,4% بمبلغ 2,8 مليار درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (+56% بمبلغ 2,6 مليار درهم) والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (+29,7% بمبلغ 2,1 مليار درهم) والقرض الفلاحي للمغرب (+1% بمبلغ 1,8 مليار درهم) وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (221,5 مليون درهم سنة 2013 إلى 1,2 مليار درهم 2014) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (+7,6% بمبلغ 768,3 مليون درهم). وتجدر الإشارة أن ارتفاع التكاليف المالية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب ناتج عن ارتفاع تحملات الفائدة (من 1,4 مليار

درهم سنة 2013 إلى 1,5 مليار درهم سنة 2014 بالنسبة للشركة الوطنية للطرق السيارة ومن 1,9 مليار درهم سنة 2013 إلى 2 مليار درهم سنة 2014 بالنسبة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب). كما عرفت المخصصات المالية زيادة من 164 مليون درهم سنة 2013 إلى 568,2 مليون درهم سنة 2014 بالنسبة للشركة الوطنية للطرق السيارة في حين أن المخصصات المالية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب انخفضت بنسبة 18% لتصل إلى 635,6 مليون درهم سنة 2014.

وقد تم الحد من هذه الزيادة، بفضل انخفاض تكاليف صندوق الإيداع والتدبير (ناقص 4,3% بمبلغ 4,7 مليار درهم) والصندوق المغربي للتقاعد (ناقص 52,6% بمبلغ 1,2 مليار درهم علاقة بالانخفاض في المخصصات المالية للتوظيف التي انتقلت من 2,5 مليار درهم سنة 2013 إلى 1,2 مليار درهم سنة 2014).

6.1.2 - نتائج الاستغلال

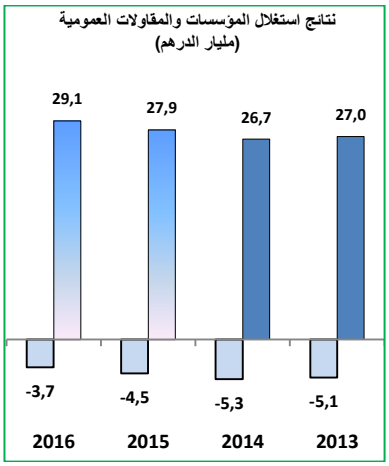

يتوقع أن تعرف نتائج الاستغلال سنة 2016 ارتفاعاً بالنظر إلى التحسن المُنتظر لنتائج استغلال المجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للمطارات والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب.

وستعرف نتائج الاستغلال المحتملة لسنة 2015 ارتفاعا في النتائج الإيجابية (27,9 مليار درهم)، وتقلصا في النتائج السلبية (ناقص 4,5 مليار درهم). ومن أهم المنشآت التي أفرزت نتائج استغلال سلبية، نذكر منها : المكتب الوطني المغربي للسياحة والوكالة المغربية للطاقة الشمسية وشركة الدار البيضاء للنقل والمكتب الوطني للصيد.

عرف مجموع **نتائج الاستغلال الإيجابية** تراجعاً، ليصل إلى26,7 مليار درهم سنة 2014 مقابل 27 مليار درهم سنة 2013، ويعزى هذا التراجع على وجه الخصوص إلى انخفاض نتائج استغلال كل من الوكالة الوطنية للموانئ (ناقص 90,4% بمبلغ 149,6 مليون درهم) ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات أقاليم الجنوب (ناقص 48,7% بمبلغ 430,2 مليون درهم) والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية (ناقص 22% بمبلغ 615,6 مليون درهم).

كما تفاقم مجموع **نتائج الاستغلال السلبية** بنسبة 4% لينتقل من ناقص 5,1 مليار درهم سنة 2013 إلى ناقص 5,3 مليار درهم سنة 2014. وتتمثل أهم المؤسسات والمقاولات العمومية التي سجلت نتائجاً سلبية في الصندوق المغربي للتقاعد (ناقص 1,6 مليار درهم مقابل 3 مليون درهم سنة 2013) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ناقص 675,3 مليون درهم مقابل ناقص 2,2 مليار درهم سنة 2013) والمكتب الوطني المغربي للسياحة (ناقص 421,6 مليون درهم مقابل ناقص 92 مليون درهم سنة 2013) وشركة الدار البيضاء للنقل (ناقص 334,1 مليون درهم مقابل ناقص 315 مليون درهم سنة 2013) والمكتب الوطني للصيد (ناقص 181,1 مليون درهم مقابل ناقص 88 مليون درهم سنة 2013) ووكالة السكن والتجهيزات العسكرية (ناقص 178,9 مليون درهم مقابل ناقص 170 مليون درهم سنة 2013).

7.1.2 - النتائج الجارية

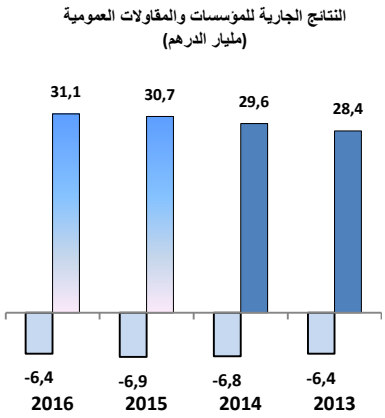

يرتقب أن تناهز **النتائج الجارية الإيجابية** لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية مبلغ **31,1 مليار درهم سنة 2016** أي بزيادة قدرها 1,3% مقارنة بسنة 2015، ويرجع هذا التحسن أساسا إلى ارتفاع النتائج الجارية لكل من المكتب الوطني للمطارات والوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، علما أن **النتائج الجارية السلبية** عرفت تحسنا بمبلغ 500 مليون درهم.

وبرسم احتمالات الاختتام، سيبلغ مجموع النتائج الجارية الإيجابية، عند نهاية **2015**، ما قدره 30,7 مليار درهم بارتفاع يناهز 3,7% مقارنة مع سنة 2014. ويرجع هذا التطور الى ارتفاع النتائج الجارية الايجابية للمؤسسات والمقاولات التالية : شركة استغلال الموانئ والشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية والوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط والوكالات المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء. كما سيحافظ مجموع النتائج الجارية السلبية على استقراره ليسجل 6,9 مليار درهم وهو نفس المبلغ المسجل خلال سنة 2014.

وقد بلغ مجموع **النتائج الجارية الايجابية** ما قدره 29,6 مليار درهم خلال سنة 2014 مقابل 28,4 مليار درهم سنة 2013، متأثراً بارتفاع النتائج الجارية الإيجابية للمؤسسات والمقاولات العمومية التالية : المجمع الشريف للفوسفاط (+9,7% بمبلغ 9,5 مليار درهم) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (+5,6% بمبلغ 7,5 مليار درهم) والصندوق المغربي للتقاعد (+54,5% بمبلغ 3,4 مليار درهم) والمكتب الوطني للمطارات (+30,5% بمبلغ 1 مليار درهم) وصندوق الإيداع والتدبير (877,7 مليون درهم سنة 2014 مقابل 279,9 مليون درهم سنة 2013) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (778,4 مليون درهم سنة 2014 مقابل ناقص 127,1 مليون درهم سنة 2013). إلا أن هذا الارتفاع قابله انخفاض النتائج الإيجابية للقرض الفلاحي للمغرب (ناقص 12,9% بمبلغ 784,6 مليون درهم) والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية (ناقص 18,1% بمبلغ 513,9 مليون درهم).

أما فيما يخص مجموع **النتائج الجارية السلبية**، فقد تفاقمت بنسبة 6% لتنتقل من 6,4 مليار درهم سنة 2013 الى 6,8 مليار درهم سنة 2014. ومن أهم المؤسسات والمقاولات العمومية التي أفرزت نتائج جارية سلبية، نذكر المكتب الوطني للماء والكهرباء (ناقص 2,2 مليار درهم) والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (ناقص 1,1 مليار درهم) والمكتب الوطني المغربي للسياحة (ناقص 420,2 مليون درهم) وشركة الدار البيضاء للنقل (ناقص 339,4 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (ناقص 250,7 مليون درهم) ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق (ناقص 208,7 مليون درهم) ووكالة المساكن والتجهيزات العسكرية (ناقص 206,9 مليون درهم) والمكتب الوطني للصيد (ناقص 179,5 مليون درهم) وشركة طراموای الرباط سلا (ناقص 155,4 مليون درهم) وكذا الشركة الوطنية للتجهيز الجماعي (ناقص 111 مليون درهم).

8.1.2 - النتائج الصافية

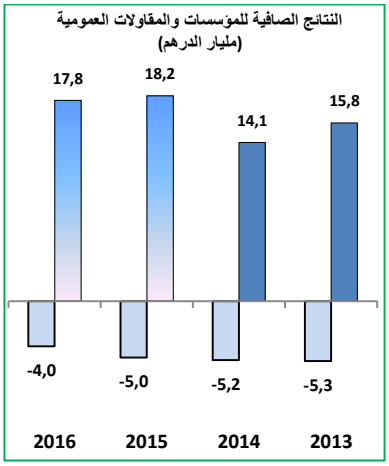

يتوقع أن تستمر النتائج الصافية في الارتفاع سنة 2016 متأثرة بزيادة طفيفة لأرباح كل من الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والمكتب الوطني للمطارات والصندوق المركزي للضمان.

وتظهر احتمالات اختتام النتائج الصافية برسم سنة 2015، أرباحا متزايدة بلغت 18,2 مليار درهم ونتائج سلبية تنحصر في مبلغ 5 مليار درهم. ويرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى الارتفاع المحتمل لأرباح كل من المجمع الشريف للفوسفاط والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية.

وفيما يخص النتائج السلبية فسوف تعرف تحسنا نسبيا سنة 2015، خصوصا تلك المتعلقة بالمكتب الوطني للماء والكهرباء والوكالة المغربية للطاقة الشمسية والشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية.

وقد بلغت النتائج الصافية الإيجابية 14,1 مليار درهم سنة 2014 مقابل 15,8 مليار درهم سنة 2013 فيما عرفت النتائج الصافية السلبية استقراراً في مبلغ 5 مليار درهم حيث تعد هذه النتائج حصيلة تطور أنشطة الخدمات والاستغلال المذكورة أعلاه.

وتتمثل أهم التطورات المُسجلة سنة 2014 فيما يلي :

- زيادة الأرباح المحققة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية التالية : المكتب الوطني للمطارات (+18,3% بمبلغ 679,7 مليون درهم) ومجموعة التهيئة العمران (+6,3% بمبلغ 498,9 مليون درهم) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (487,2 مليون درهم سنة 2014 مقابل ناقص 147,3 مليون درهم سنة 2013) والقرض الفلاحي للمغرب (+6,1% بمبلغ 430,4 مليون درهم) وشركة استغلال الموانئ (+46,6% بمبلغ 398,1 مليون درهم). وقد واكب هذه الزيادات تراجع أرباح كل من المجمع الشريف للفوسفاط (ناقص 10,5% بمبلغ 7,7 مليار درهم) وصندوق الإيداع والتدبير (ناقص 29,3% بمبلغ 682,3 مليون درهم) ؛
- ارتفاع النتائج السلبية لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية منها الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (ناقص 1,1 مليار درهم سنة 2014 مقابل ناقص 148,4 مليون درهم سنة 2013) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (ناقص 279,3 مليون درهم سنة 2014 مقابل 44,7 مليون درهم سنة 2013) والمعهد الوطني للبحث الزراعي (ناقص 182,3 مليون درهم سنة 2014 مقابل ناقص 18 مليون درهم سنة 2013) ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق (ناقص 162,2 مليون درهم سنة 2014 مقابل ناقص 78,1 مليون درهم سنة 2013) ومكتب التسويق والتصدير (ناقص 118,1 مليون درهم سنة 2014 مقابل 2,1 مليون درهم سنة 2013).

وتجدر الاشارة إلى أن النتائج السلبية لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية عرفت تحسنا طفيفا ونذكر منها المكتب الوطني الكهرباء والماء الصالح للشرب، وذلك علاقة بتنفيذ تدابير إعادة الهيكلة المنصوص عليها في العقد البرنامج المبرم مع الدولة سنة 2014، وكذا شركة الدار البيضاء للنقل حيث انتقلت النتائج السلبية لهاتين المؤسستين، على التوالي، من 2,8 مليار درهم و338,9 مليون درهم سنة 2013 الى 1,9 مليار درهم و184,5 مليون درهم سنة 2014.

9.1.2 - الضريبة على الشركات

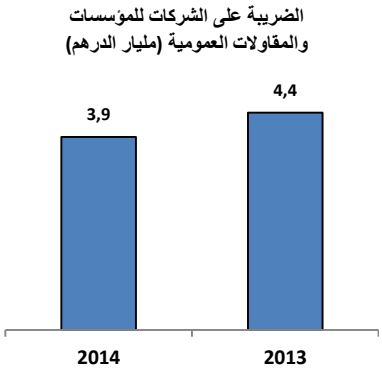

خلال سنة 2014، بلغت الضريبة على الشركات المترتبة عن نشاط المؤسسات والمقاولات العمومية 3,9 مليار درهم مقابل 4,4 مليار درهم سنة 2013 أي بانخفاض قدره 11,2%. ويعزى هذا التراجع أساساً الى انخفاض مساهمات كل من المجمع الشريف للفوسفاط (ناقص 13,3% بمبلغ 1,9 مليار درهم) والمكتب الوطني للمطارات (ناقص 35,5% بمبلغ 155,9 مليون درهم). وقد صاحب هذا الانخفاض ارتفاع في مساهمة كل من شركة استغلال الموانئ (+63,8% بمبلغ 238,4 مليون درهم) ومجموعة العمران للتهيئة (+6,3% بمبلغ 211,4 مليون درهم) والقرض الفلاحي للمغرب (189,5 مليون درهم سنة 2014 مقابل 36 مليون درهم سنة 2013) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (152,3 مليون درهم سنة 2014 مقابل 21,2 مليون درهم سنة 2013) وصندوق التجهيز الجماعي (+10% بمبلغ 117,8 مليون درهم) والمكتب الوطني الكهرباء والماء الصالح للشرب (+13,3% بمبلغ 101,5 مليون درهم).

2.2 - البنية المالية

1.2.2 - الأصـــــــــــــــول

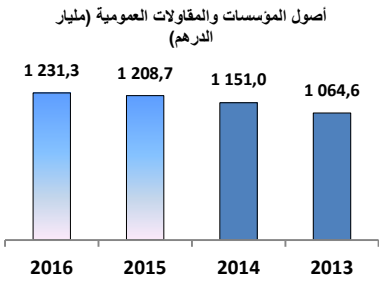

يتوقع أن يبلغ مجموع أصول المؤسسات والمقاولات العمومية 1.231 مليار درهم سنة 2016. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى تحسن في أصول المجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للسكك الحديدية والوكالة الوطنية للموانئ والصندوق المغربي للتنمية السياحية وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمكتب الوطني للمطارات.

ويؤكد هذا الارتفاع في قيمة الأصول الزيادات المهمة المسجلة برسم سنتي 2015 و2014. وبالفعل، تظهر احتمالات الاختتام لمجموع موازنات المؤسسات والمقاولات العمومية، برسم سنة 2015، زيادة قدرها 5% مقارنة بسنة 2014 لتزيد عن 1.200 مليار درهم معززة بذلك قيمة الممتلكات العمومية.

وقد بلغ مجموع موازنات المؤسسات والمقاولات العمومية ما قيمته 1.151 مليار درهم إلى غاية متم سنة 2014، مسجلة بذلك زيادة قدرها 8,1% مقارنة بالسنة الفارطة. وقد همت هذه الارتفاعات أغلب المؤسسات والمقاولات العمومية مع الاشارة إلى أن أكثر من 60% من الأصول تملكها ست هيئات تجاوزت موازنة كل واحدة منها 80 مليار درهم من الأصول وهي صندوق الإيداع والتدبير (202 مليار درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (128 مليار درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (118 مليار درهم) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (89 مليار درهم) والصندوق المغربي للتقاعد (88 مليار درهم) والقرض الفلاحي للمغرب (83 مليار درهم).

2.2.2 - الأموال الذاتية

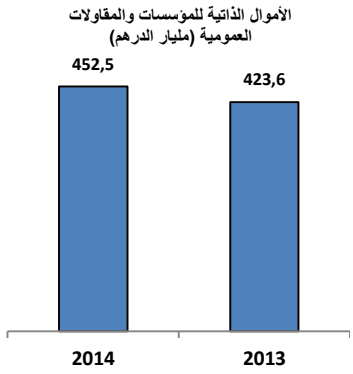

سيتواصل توطيد الأموال الذاتية للمؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنتي 2016 و2015 على غرار ما تم تسجيله خلال السنوات الماضية. وهكذا، فقد بلغت الأموال الذاتية للمؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2014 ما يعادل 452,5 مليار درهم أي بتحسن نسبته 6,8% مقارنة بسنة 2013. وتعزى هذه الزيادة خصوصا لكل من الصندوق المغربي للتقاعد (+4,9% بمبلغ 86,5 مليار درهم) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (+11,8% بمبلغ 70,3 مليار درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (+8,8% بمبلغ 51,7 مليار درهم) وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (+7,6% بمبلغ 50,9 مليار درهم) وصندوق الايداع والتدبير (+16,8% بمبلغ 22,7 مليار درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (+2% بمبلغ 21,9 مليار درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ناقص 5,3% بمبلغ 18,8 مليار درهم). وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض الأموال الذاتية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب راجع بالأساس الى تفاقم عجز رؤوس الأموال الذاتية (ناقص 4,8 مليار درهم سنة 2014 مقابل ناقص 3,9 مليار درهم سنة 2013) وانخفاض طفيف في رؤوس الأموال الذاتية المماثلة (ناقص 1% بمبلغ 23,5 مليار درهم).

3.2.2 - المديونية

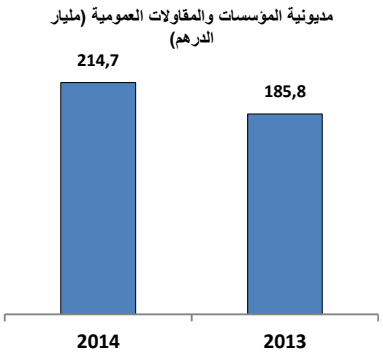

تعرف مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية تطوراً موازياً لتطور استثمارات وأصول هذه الهيآت وكذا أموالها الذاتية. ومن المُرتقب أن تعرف هذه المديونية ارتفاعاً طفيفاً خلال سنتي 2016 و2015 مقارنة بسنة 2014 التي سجلت خلالها ديون التمويل ارتفاعاً بنسبة 15,6% مقارنة بسنة 2013 (214,7 مليار درهم سنة 2014 مقابل 185,8 مليار درهم سنة 2013). وتجدر الإشارة إلى أن 80% من هذه الديون تخص ست هيآت وهي المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمجمع الشريف للفوسفاط والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية والوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط والقرض الفلاحي للمغرب.

ويرجع تطور هذه الديون خلال سنة 2014، بالأساس إلى :

- زيادات تتعلق أساسا بالمؤسسات والمقاولات العمومية التالية : المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (+3% بمبلغ 53,9 مليار درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (+94,5% بمبلغ 42,5 مليار درهم) والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (+4,1% بمبلغ 37,5 مليار درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (+11,5% بمبلغ 19,3 مليار درهم) والوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط (+6,4% بمبلغ 11,5 مليار درهم)، وجميع هذه المقاولات والمؤسسات العمومية منخرطة في برامج استثمارية طموحة ؛
- انخفاضات همت على وجه الخصوص القرض الفلاحي للمغرب (ناقص 17,1% بمبلغ 7,5 مليار درهم) والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية (ناقص 16,5% بمبلغ 4,1 مليار درهم) والمكتب الوطني للمطارات (ناقص 0,03% بمبلغ 3,6 مليار درهم) ومجموعة العمران للتهيئة (ناقص 3,5% بمبلغ 3,6 مليار درهم) وشركة الدار البيضاء للنقل (ناقص 5,5% بمبلغ 1,8 مليار درهم) وشركة طرامواي الرباط-سلا (ناقص 2,5% بمبلغ 1,7 مليار درهم).

4.2.2 - الخزينة والتوظيفات

في متم يونيو **2015**، بلغ فائض الخزينة للمؤسسات العمومية **22,2 مليار درهم** مقابل 23,8 مليار درهم متم ماي 2015 بتراجع بلغ 6,7%. فيما يخص الخزينة المسجلة بالخصوم للمؤسسات العمومية، فقد بلغت 11,3 مليار درهم وتهم كل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بمبلغ 7,6 مليار درهم (67%) والمكتب الوطني للسكك الحديدية بمبلغ 3,7 مليار درهم (33%).

تميزت خزينة المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2014 بارتفاع طفيف نسبته 0,6% (19,9 مليار درهم) مقارنة مع سنة 2013 (19,8 مليار درهم). وقد بلغت ودائعها لدى الخزينة العامة للمملكة 20,2 مليار درهم في متم سنة 2014 مقابل 17,8 مليار درهم سنة 2013. ومن أهم المؤسسات والمقاولات العمومية المتوفرة على سيولة الخزينة : الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (3,2 مليار درهم) ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (3,1 مليار درهم) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (2,2 مليار درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (1,9 مليار درهم) والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني (1,3 مليار درهم) وصندوق الموازنة (1,1 مليار درهم) والصندوق المغربي للتقاعد (1,1 مليار درهم) وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1 مليار درهم) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (1 مليار درهم) والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن (1 مليار درهم).

وفي المقابل، بلغت توظيفات المؤسسات والمقاولات العمومية نهاية سنة 2014 ما قدره 187,6 مليار درهم أي بزيادة طفيفة نسبتها 0,7% مقارنة مع سنة 2013 (186,2 مليار درهم). وتعود حصة 90% من هذه التوظيفات إلى الهيآت التالية : الصندوق المغربي للتقاعد (84,7 مليار درهم) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (48,4 مليار درهم) وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (21,4 مليار درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (13,8 مليار درهم).

3.2 - العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

تشكل التحويلات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية من المكونات الهامة لموارد ونفقات الخزينة العمومية وذلك عبر نوعين أساسيين من التدفقات المالية التي تتمثل في التحويلات المالية لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية التي

يتطلب نشاطها دعما ماليا من قبل الدولة بهدف تمويل الاستثمارات المُهيكلة أو المخططات التنموية وكذا توفير الخدمات العمومية ؛ بينما يتثمل النوع الثاني من التدفقات في الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية على شكل أرباح متأتية من شركات المساهمة وحصص الأرباح التي تدفعها المؤسسات العمومية وكذا عائدات الاحتكار والإتاوات على احتلال الأملاك العامة.

1.3.2 - التحويلات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية

تناهز توقعات الإمدادات المالية الموجهة للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم قانون المالية **لسنة 2016** ما قدره **25 مليار درهم**.

وتهدف تعبئة هذه الإمدادات المالية إلى مواكبة استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية بالمشاريع الاستراتيجية والمهيكلة (برنامج الطرق السيارة، الرفع من إنتاج الطاقة والمعادن، إعادة تأهيل البنيات التحتية....) والبرامج الاجتماعية والتربوية (تحسين جودة التعليم والبحث العلمي، إنشاء مراكز استشفائية جامعية جديدة، مهام الخدمات العمومية وكذا البرامج المخصصة للعالم القروي.....).

أما برسم قانون المالية لسنة **2015**، فقد بلغت الإنجازات فيما يخص إمدادات الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره **17.295 مليون درهم** في نهاية شهر غشت 2015 (مقابل 16.078 مليون درهم في نهاية شهر غشت 2014) أي بنسبة إنجاز بلغت 67% من توقعات سنة 2015 البالغة 25.772 مليون درهم.

وتتجلى أهم الإمدادات المتراكمة حتى نهاية شهر غشت 2015، اعتماداً على المبلغ الإجمالي وعلى أهم مكونات هذه الإمدادات، فيما يلي :

- الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين : 4.474 مليون درهم منها 2.574 مليون درهم مخصصة للتسيير و1.901 مليون درهم مخصصة للتجهيز أي مجموع الإمدادات المتوقعة برسم قانون المالية لسنة 2015؛
- المكتب الوطني للسكك الحديدية : 1.659 مليون درهم برسم مخصصات رأس المال أي مجموع الإمدادات المتوقعة برسم قانون المالية لسنة 2015 ؛
- المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي : 1.423 مليون درهم منها 1.358 مليون درهم برسم التجهيز مقابل توقعات إجمالية قدرها 2.215 مليون درهم ؛
- المراكز الإستشفائية الجامعية : 1.305 مليون درهم موجهة للتسيير مقابل توقعات إجمالية بمبلغ 2.267 مليون درهم ؛
- الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة : 900 مليون درهم منها 300 مليون درهم برسم التجهيز و600 مليون درهم برسم التسيير مقابل توقعات إجمالية بمبلغ 1.100 مليون درهم ؛
- الجامعات ومؤسسات التعليم العالي : 831 مليون درهم منها 530 مليون درهم برسم التسيير 302 مليون درهم برسم التجهيز مقابل توقعات إجمالية بمبلغ 1.495 مليون درهم ؛
- شركة الطرق السيارة للمغرب : 710 مليون درهم برسم مخصصات رأس المال مقابل توقعات قدرها 1.140 مليون درهم ؛
- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب : 700 مليون درهم منها 500 مليون درهم موجهة للتسيير و200 مليون درهم موجهة للتجهيز مقابل توقعات إجمالية بمبلغ 1.200 مليون درهم ؛
- المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية : 640 مليون درهم منها 280 مليون درهم مخصصة للتسيير و360 مليون درهم برسم التجهيز مقابل توقعات إجمالية بمبلغ 836 مليون درهم.

أما فيما يخص تنفيذ قانون المالية **لسنة 2014**، فقد بلغت الإمدادات المالية الموجهة للمؤسسات والمقاولات العمومية ما مجموعه **25.519 مليون درهم** تم تخصيص 52% منها للتجهيز والزيادة في رأس المال و48% للتسيير. وتمثل هذه الإمدادات ما قدره 9,7% من مجموع نفقات الميزانية العامة للدولة بما في ذلك نفقات الاستثمار. ويوضح الرسم البياني التالي بنية التحويلات المالية لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2014 :

بنية التحويلات المالية من الدولة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية
برسم سنة 2014

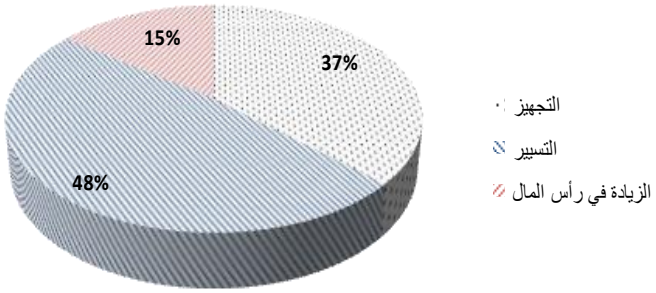

وتجدر الإشارة إلى أن التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية موجهة أساساً نحو القطاعات ذات الأولوية متمثلة في القطاع الاجتماعي (11.702 مليون درهم) والطاقة والمعادن (4.272 مليون درهم) والفلاحة (3.887 مليون درهم). ويبين الرسم البياني التالي التوزيع القطاعي لهذه الإمدادات المالية إلى متم شهر دجنبر 2014 .

التوزيع القطاعي للتحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2014

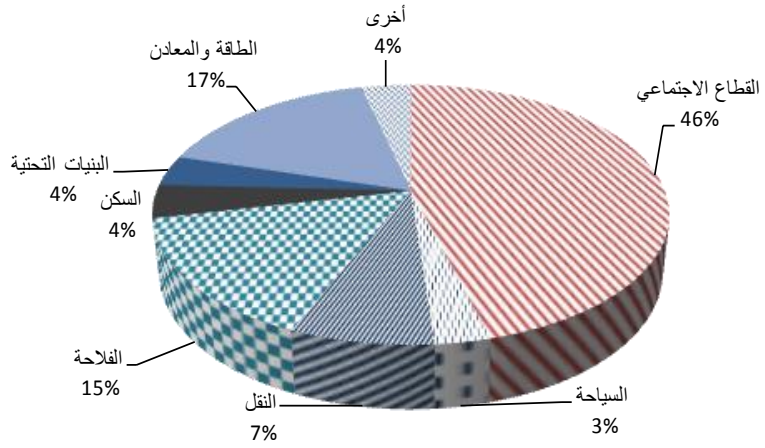

وتشكل المؤسسات والمقاولات العمومية التالية أهم المستفيدين من إمدادات الدولة حتى نهاية دجنبر 2014 : الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (4.519 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (3.845 مليون درهم) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (1.957 مليون درهم) والجامعات (1.617 مليون درهم) وشركة الطرق السيارة للمغرب (1.000 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (936 مليون درهم) والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (936 مليون درهم) والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية (747 مليون درهم) والوكالات الحضرية (549 مليون درهم) والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية (451 مليون درهم).

وقد سجلت التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2014 ارتفاعا بنسبة 24% مقارنة بإنجازات نهاية سنة 2013 (20.598 مليون درهم) مما يعكس تعزيز المجهودات المالية فيما يخص مواكبة الدولة للمؤسسات والمقاولات العمومية. ويوضح الرسم البياني التالي تطور تحويلات الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية في الفترة 2005-2015 والتي تضاعفت خلالها :

تطور تحويلات الدولة للمؤسسات والمقاولات العمومية ما بين 2005 و2015
(مليار درهم)

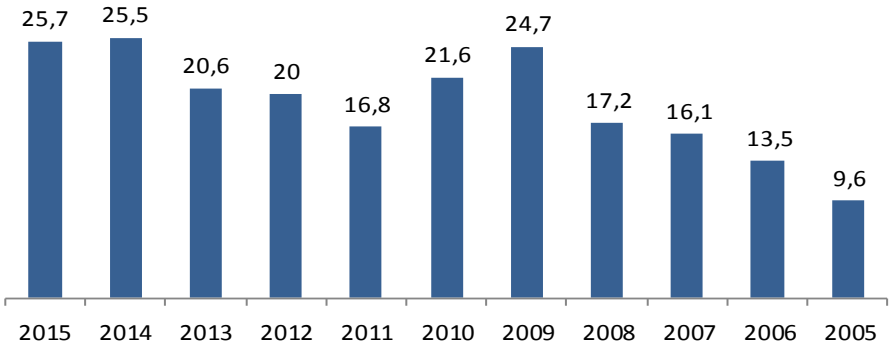

2015 : توقعات

2.3.2 - الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية

تناهز توقعات هذه الموارد برسم قانون المالية **لسنة 2016** ما قدره **8.330,4 مليون درهم**. وقد ارتفع مجموع الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية المبرمجة برسم قانون المالية 2016، بنسبة 4% مقارنة بموارد السنة الماضية وذلك إذا لم يتم احتساب العائدات الاستثنائية المُسجلة في 2015 (توقعات بمبلغ 1.500 مليون درهم) لعملية إطلاق خدمة الجيل الرابع من الأنترنيت (4G). ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في مساهمة بنك المغرب وشركة استغلال الموانئ موازاة مع برمجة مساهمات جديدة لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية وهي المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير والصندوق المركزي للضمان وذلك تبعاً للتحسن الذي عرفته نتائجها وكذا خزينتها.

وتشكل الأرباح وحصص الأرباح ما يقارب 67% من توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2016. وتضم لائحة المساهمين الأساسيين، المؤسسات والمقاولات العمومية التالية :

- المُجَمّع الشريف للفوسفاط : 2.000 مليون درهم برسم الأرباح ؛
- اتصالات المغرب : 1.550 مليون درهم منها 1.450 مليون درهم برسم الأرباح ؛
- الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية : 1.500 مليون درهم برسم عائدات الاحتكار ؛
- بنك المغرب : 660 مليون درهم منها 300 مليون درهم برسم حصص الأرباح و360 مليون درهم برسم عمولة الصرف ؛
- صندوق الإيداع والتدبير 350 مليون درهم برسم حصص الأرباح ؛
- المكتب الوطني للمطارات : 500 مليون درهم منها 400 مليون درهم برسم الأرباح ؛
- شركة استغلال الموانئ : 250 مليون درهم برسم الأرباح.

أما فيما يخص **قانون المالية لسنة 2015**، فقد بلغت الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية، حتى **نهاية شتنبر 2015**، ما قدره **6.376 مليون درهم** أي بنسبة إنجاز تناهز 67% مقابل توقعات قانون المالية قدرها 9.517 مليون درهم علماً أنه سيتم تحصيل ما تبقى من الموارد قبل متم السنة الجارية. وتتمثل أهم المؤسسات والمقاولات العمومية المساهمة فيما يلي :

- الفاعلين في ميدان الاتصالات : 1.670 مليون درهم برسم عائدات تراخيص الاتصالات ؛
- اتصالات المغرب : 1.596,8 مليون درهم منها 1.546,8 مليون درهم برسم الأرباح و 50 مليون درهم برسم الإتاوة على احتلال الأملاك العمومية ؛
- المُجَمّع الشريف للفوسفاط : 1.000 مليون درهم برسم الأرباح ؛
- بنك المغرب : 560 مليون درهم منها 264 مليون درهم برسم حصص الأرباح ؛
- المكتب الوطني للمطارات : 400 مليون درهم منها 100 مليون درهم برسم الإتاوة على احتلال الأملاك العمومية ؛
- شركة استغلال الموانئ : 250 مليون درهم برسم الأرباح ؛
- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات : 200 مليون درهم برسم حصص الأرباح ؛
- الوكالة الوطنية للموانئ : 200 مليون درهم برسم حصص الأرباح منها 60 مليون درهم برسم الإتاوة على احتلال الأملاك العمومية ؛
- مكتب الصرف : 150 مليون درهم.

وقد تميزت العُشرية الأخيرة بتطور بارز لهذه الموارد كما يبرز ذلك من خلال الرسم البياني التالي :

الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية بمليار درهم ما بين سنتي 2005 و2015

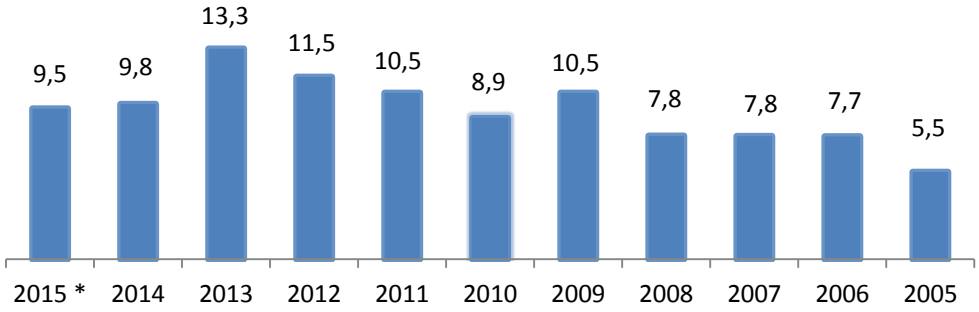

*** : توقعات**

ويعتبر تطور الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية خلال هذه العشرية، نتيجة للتحسن المستمر لمكونات هذه الموارد حيث تضاعف حجم حصة الأرباح خلال سنة 2014 لكي يبلغ 6.716 مليون درهم مقابل 3.369 مليون درهم خلال سنة 2005 (69% في سنة 2014 مقابل 61% في سنة 2005). ويعتبر التطور المهم لحصص الأرباح نتيجة لعمليات إعادة الهيكلة وتطوير طرق تدبير المؤسسات والمقاولات العمومية مما أدى إلى تحسن وضعيتها المالية وكذا إنتاجياتها.

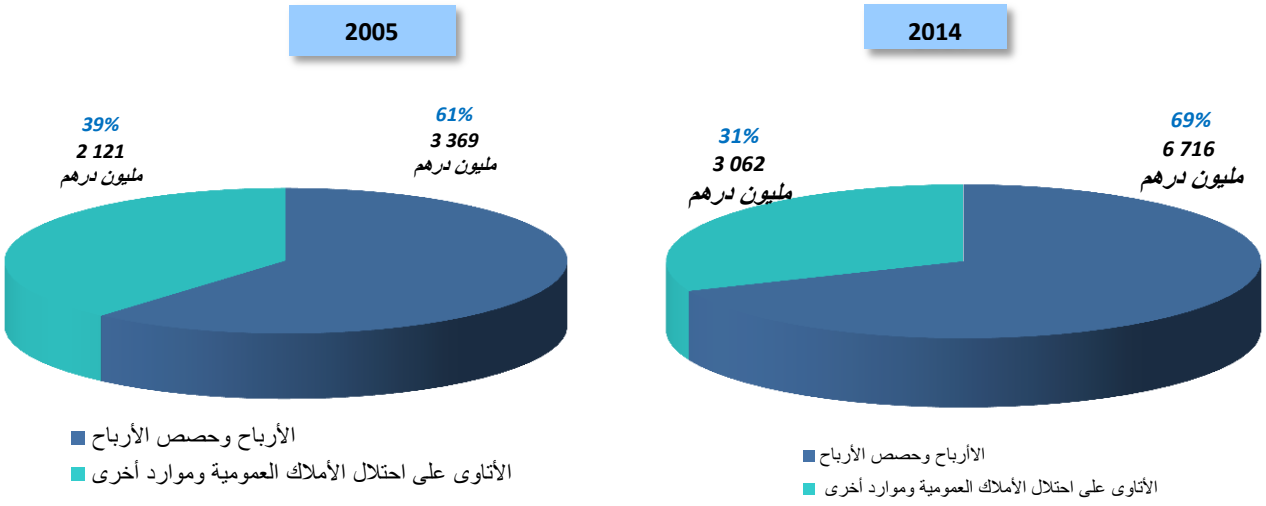

3.3.2 - إمدادات مالية أخرى للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية

بالإضافة إلى التحويلات المالية من الميزانية العامة للدولة، فإن بعض المؤسسات والمقاولات العمومية تستفيد من **رسوم شبه ضريبية** مخصصة لفائدتها.

وقد عرفت أهم الرسوم شبه الضريبية ارتفاعا بمبلغ يقدر بأكثر من مليار درهم في الفترة الممتدة ما بين 2008 و2014 حيث انتقلت من 2.360 مليون درهم سنة 2008 إلى 3.581 مليون درهم في متم 2014.

ويوجه جزء من هذه الرسوم لإجراءات المواكبة النوعية وبعض الأنشطة المتعلقة بالتكوين والإنعاش أو الوقاية. وتتمثل أهم المؤسسات والمقاولات العمومية المستفيدة من الرسوم شبه الضريبية خلال سنة 2014 في ما يلي :

- مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بمبلغ 2.002 مليون درهم برسم الضريبة على التكوين المهني ؛
- الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بمبلغ 318 مليون درهم برسم الضريبة المتعلقة بإنعاش المجال السمعي البصري التي يتم تحصيلها من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالات التوزيع والشركات المفوض إليها ؛
- المؤسسة المستقلة لمراقبة و تنسيق الصادرات والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة ومكتب التصدير ودار الصانع بمبلغ 230 مليون درهم برسم الضريبة على التصدير ؛
- المكتب الوطني للصيد بمبلغ 189 مليون درهم برسم الضريبة على الأسماك ؛
- المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني بمبلغ 139مليون درهم كرسم التسويق على الحبوب والقطاني ؛
- اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير بمبلغ 139 مليون درهم برسم مختلف الضرائب المحدثة لفائدته (الرسوم المتعلقة بالتأمين والوقود ومراكز الفحص التقني وتعليم السياقة) ؛
- التعاون الوطني بمبلغ 113 مليون درهم برسم الرهان التعاضدي الحضري المغربي.

الجزء الثاني

المؤسسات والمقاولات العمومية

فاعل أساسي في السياسة الاقتصادية والاجتماعية

الجزء الثاني : المؤسسات والمقاولات العمومية فاعل أساسي في السياسة الاقتصادية والاجتماعية

تتواجد المؤسسات والمقاولات العمومية في صلب تنفيذ المشاريع المهيكلة والسياسات العمومية الهادفة إلى تكثيف توفير خدمات عمومية ذات جودة للمواطنين والمقاولات وكذا إنجاز البنيات التحتية التي تساهم في تحسين التنافسية الاقتصادية والمجالية للبلاد.

وهكذا، تتميز هذه الهيآت بدينامية متزايدة في العديد من القطاعات سواء تعلق الأمر على الخصوص ببرامج تطوير البنيات التحتية أو الاستراتيجيات في مجال الطاقة والمعادن والسكن والسياحة وكذا البرامج الاجتماعية التي تهم بالأساس التربية والتكوين والصحة وفك العزلة عن العالم القروي.

وبهذا الصدد، وفي مجال البنيات التحتية، برمجت المؤسسات والمقاولات العمومية استثمارات مهمة من خلال مشاريع السكك الحديدية والنقل الجوي والطرق السيارة والموانئ والمطارات وكذا في مجال التنقلات الحضرية. الأمر الذي سيمكن من تسريع وتيرة إنجاز مقاطع الطرق السيارة المبرمجة وكذا من مواصلة إنجاز الخط فائق السرعة الرابط بين الدار البيضاء وطنجة وتفعيل التصميم المديري لمختلف الخطوط وكذا توفير خدمات مينائية تنافسية تمكن من خفض تكاليف المرور وتحسين جودة الخدمات.

وعلى المستوى الفلاحي، سيمكن تدخل المؤسسات والمقاولات العمومية في إطار مخطط المغرب الأخضر من تنفيذ العديد من المشاريع لدعم السلاسل الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية وكذلك المشاريع المجدية اقتصاديا لتحسين دخل الفلاحين. وللتذكير، فإن هذه المشاريع تهدف إلى الرفع من إنجازات الفلاحة المغربية التي أصبحت أنظمتها الإنتاجية أقل تعرضا للتقلبات المناخية وتسريع نموها، مع العلم أن هذا القطاع عرف نموا سنويا يبلغ 6,7% في الفترة 2008-2014 ومضاعفة وتيرة الاستثمار بما قدره 1,7 مرات.

وكذلك الأمر بالنسبة لتنفيذ مخطط "أليوتيس" جراء تدخل المؤسسات والمقاولات العمومية مثل المكتب الوطني للصيد أو الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية اللذان يعطيان أولوية أكثر لتثمين الإنتاج وتعزيز تنافسية قطاع الصيد.

وعلى الصعيد الطاقي، فإن تدابير أهم المؤسسات والمقاولات المعنية المتمثلة في المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة الشمسية والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وشركة الاستثمارات الطاقية ووكالات التوزيع والمركز الوطني للعلوم والطاقة والتقنيات النووية تهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج الطاقي وتنمية برامج الطاقات المتجددة وكذا تعزيز النجاعة الطاقية.

وفي القطاع المعدني، تهدف الاستراتيجية المعتمدة من طرف المجمع الشريف للفوسفاط إلى تعزيز دوره الريادي في السوق العالمية للفوسفاط بالاعتماد على ثلاثة ركائز تهم رفع قدرات الإنتاج والتثمين وتعزيز تنافسيته عبر تقليص التكاليف العملياتية وتفعيل الاستراتيجية التجارية الإرادية والهجومية.

كما تلعب بعض المؤسسات والمقاولات العمومية دورا مهما في تنفيذ البرامج الاجتماعية في قطاعات التربية والتكوين (الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل...) والصحة (المراكز الاستشفائية الجامعية) والتغطية الصحية وكذا البرامج المستهدفة لتنمية العالم القروي (برنامج الكهربة القروية الشاملة وبرنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب والبرنامج الوطني الثاني للطرق). وكذلك الأمر بالنسبة لتدخلات المؤسسات والمقاولات العمومية الرامية إلى بروز أقطاب للتنمية الجهوية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وخصوصا عبر وكالات التنمية الجهوية ومؤسسات ومقاولات عمومية مثل وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق أو مارشيكا ميد.

1- تطوير البنيات التحتية وتقوية التنافسية

قام المغرب بمجهودات مهمة فيما يهم تحسين البنيات التحتية وذلك عبر تطوير شبكة النقل عبر الطرق السيارة والنقل السككي والنقل الجوي وكذا تعزيز شبكات البنيات التحتية للموانئ والمطارات، وذلك لتلبية الاحتياجات المتزايدة ومواكبة وتيرة النمو الجهوي والقطاعي وخصوصا القطاعات ذات الأولوية.

للمستثمرين في مجال البنيات التحتية أساسا في إطار السياسات القطاعية في طور الإنجاز.

1.1 - تطوير شبكة النقل

1.1.1 - النقل عبر الطرق السيارة (الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب)

تقوم الشركة الوطنية للطرق السيارة ببناء وصيانة واستغلال شبكة الطرق السيارة التي يبلغ طولها 1.800 كلم بما فيها 1.588 كلم تم الشروع في استغلالها في أواخر شتنبر 2015 و181 كلم توجد في طور الإنجاز.

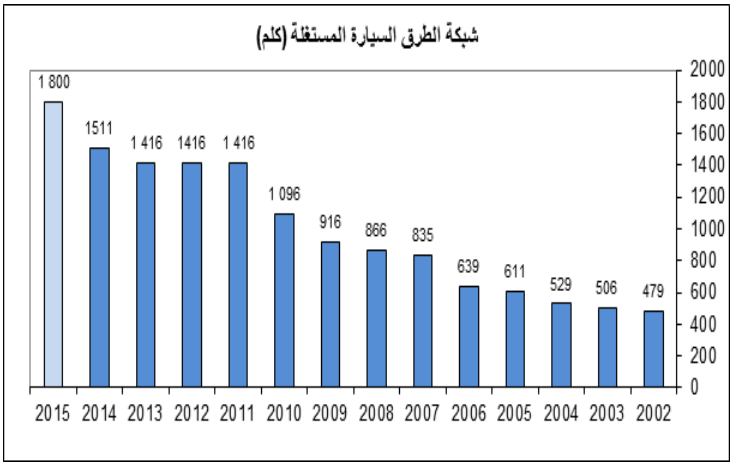

وتهدف الشركة من خلال العقد البرنامج 2008-2015 الموقع مع الدولة إلى إنجاز استثمارات بقيمة إجمالية تفوق 33 مليار درهم سيتم تمويلها عن طريق اللجوء للاقتراض الخارجي وإصدار سندات الدين مضمونة من طرف الدولة وكذا مساهمة الميزانية العامة للدولة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على شكل مخصصات رأس المال.

وتبلغ نسبة الاستثمارات المتوقع إنجازها سنة 2016 حوالي 4 مليار درهم من أجل إنهاء أشغال برنامج الطرق السيارة الحالي. وتهم هذه الاستثمارات مقاطع الطرق السيارة قيد الإنجاز بما فيها مقطع الجديدة-آسفي (500 مليون درهم) والطريق المداري للرباط (862 مليون درهم) وكذا مقطع تيط مليل-برشيد (783 مليون درهم). فيما سيخصص مبلغ 2,02 مليار درهم من أجل إنجاز مشاريع أخرى تهم أساسا الطرق السيارة التي توجد قيد الاستغلال (بناء ممرات جديدة بمبلغ 400 مليون درهم والتوسيع من 2 إلى 3 ممرات بالنسبة للمقطع الدار البيضاء- برشيد بمبلغ 250 مليون درهم...).

هذا، ويتوقع خلال سنة 2016 الشروع في إعداد عقد برنامج جديد بين الدولة والشركة وذلك من أجل إنجاز مقاطع جديدة من الطرق السيارة والتي يقوم تحديدها حاليا من طرف السلطات المختصة. بالتزامن مع ذلك، تم الشروع في دراسة متعلقة بإعادة الهيكلة المالية للشركة وسيتم الاعتماد على نتائج هذه الدراسة من اجل صياغة الالتزامات التي ستكون موضوع العقد البرنامج المقبل بين الدولة والشركة.

وتبلغ قيمة الاستثمارات التي سيتم تنفيذها خلال سنة 2015 حوالي 5 مليار درهم مخصصة لمواصلة إنجاز برنامج الطرق السيارة وكذا إنجاز البنيات التحتية بالنسبة للطرق السيارة التي توجد رهن الخدمة (135 مليون درهم). وقد تم خلال سنة 2015 فتح مقطع الطريق السيار الرابط بين برشيد وخريبكة (77 كلم) في وجه حركة السير والذي بلغت تكلفة إنجازه حوالي 2,9 مليار درهم.

وفي مجال حركة النقل، يقدر معدل السير اليومي خلال سنة 2015 بحوالي 19 مليون عربة كلم /اليوم مقابل 17,6 مليون عربة كلم / اليوم سنة 2014.

بالنسبة لسنة 2014، تم إنجاز أشغال تهم 359 كلم موزعة بين مقاطع الطرق السيارة برشيد- بني ملال والذي تتراوح فيه نسبة إنجاز مختلف الاشطر بين 77% و100% وكذا إنهاء أشغال التوسيع إلى ثلاث ممرات بالنسبة للشطر التكميلي من مقطع الرباط -الدار البيضاء وذلك بين الطريق المداري لعين حرودة ونقطة التفريغ المحمدية بالإضافة، للطريق المداري للرباط والتي تتراوح فيها نسبة انجاز الأشغال بين 36% و66% وكذا مقطع الجديدة-أسفي والذي تتراوح فيه نسبة انجاز مختلف الاشطر بين 40% و45%. علاوة على ذلك تم خلال سنة 2014، تدشين مقطع خريبكة- بني ملال (95 كلم) التي تم فتحها في وجه مستعملي الطريق السيار.

فيما يخص استغلال الشبكة، فقد وصل معدل حركة السير اليومي خلال سنة 2014 إلى ما يناهز 17,6 مليون عربة كلم /اليوم مما مكن الشركة من در مدخول قدره 2,32 مليار درهم ساهم في الرفع من رقم معاملات الشركة بنسبة 2,4% مقارنة بسنة 2013، بالإضافة إلى تحسين الفائض الخام للإستغلال (1,66 مليار درهم) بنسبة 3,5% مقارنة بسنة 2013.

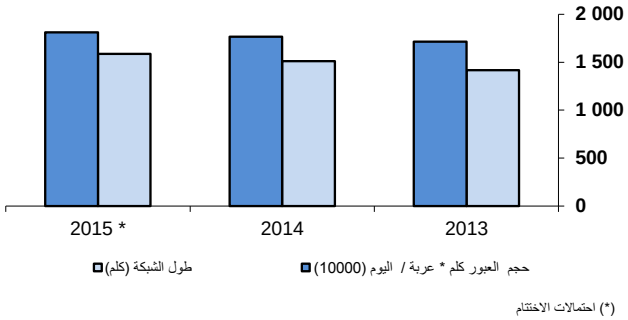

أما بالنسبة للتشغيل، فإن نشاط استغلال الطرق السيارة يساهم في إحداث ما يقارب 1.800 منصب شغل مباشر وقار، بالإضافة إلى المناصب المحدثة خلال مراحل الأشغال.

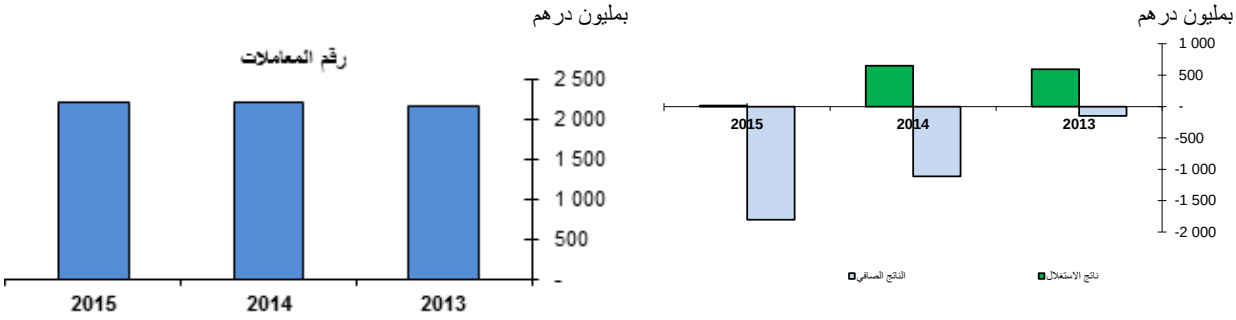

2.1.1 - النقل السككي (المكتب الوطني للسكك الحديدية)

حددت السلطات العمومية الأهداف والبرامج المسطرة للمكتب والمتعلقة بسياسة النقل السككي في إطار العقد البرنامج المبرم بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية للفترة الممتدة بين 2010 و2015.

والتزم المكتب من خلال هذا العقد البرنامج بالرفع من حصة النقل عبر السكك الحديدية داخل السوق الوطنية وذلك فيما يخص نقل المسافرين ونقل البضائع، بالإضافة إلى ضمان تنمية المنصات اللوجستيكية من أجل المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.

في هذا الإطار، يتوقع إنجاز استثمارات بقيمة إجمالية قدرها 32,8 مليار درهم، تخصص منها 12,8 مليار درهم الشبكة والمعدات و20 مليار درهم (مع عدم الأخذ بعين الإعتبار التكلفة المرتقبة والتي تقدر بمبلغ 2,9 مليار درهم) من أجل إنجاز القطار فائق السرعة. ويجب التذكير على أنه تم الرفع من هذا الغلاف المالي من أجل إدماج مشاريع محطات القطار الكبيرة بكلفة إجمالية قدرها 1,5 مليار درهم واقتناء مختلف الآليات المتنقلة بمبلغ 450 مليون درهم وكذا إنجاز مشاريع سياحية بمبلغ 500 مليون درهم وبرنامج تنمية المنصات اللوجستيكية بمبلغ 400 مليون درهم بالإضافة إلى تطوير محطات القطار الصغيرة والمتوسطة بغلاف مالي قدره 300 مليون درهم والربط السككي بميناء آسفي بغلاف مالي قدره 300 مليون درهم.

ويتم حاليا إعداد عقد برنامج جديد بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية يحدد برنامج عمل المكتب للفترة الممتدة بين 2016 و2020 وذلك من أجل دعم الشبكة الموجودة حاليا والاستثمار في إنجاز القطار فائق السرعة وكذا إنجاز أشطر جديدة ستساهم في تحسين الربط بين مجموعات مختلفة من الأقطاب الاقتصادية الجهوية للمملكة بالإضافة إلى المساهمة في تحسين و تقوية العرض اللوجستيكي.

ويقدر الغلاف المالي المخصص لبرنامج الاستثمارات لسنة 2016 بحوالي 10.000 مليون درهم منها 2.979 مليون درهم ستخصص لأشغال مشروع القطار فائق السرعة و3.220 مليون درهم برسم مشاريع البرنامج العام بالإضافة إلى 3.801 مليون درهم ستخصص لإطلاق مشاريع جديدة مقررة في مخطط التنمية المستقبلي.

ويتوقع أن يعرف نشاط نقل المسافرين خلال سنة 2016 ارتفاعا قدره 5% مقارنة بسنة 2015 وذلك ليصل عدد المسافرين إلى 44,1 مليون مسافر وسيتم الحفاظ على نفس الوتيرة المسجلة سنة 2015 فيما يخص نقل البضائع والفوسفاط وذلك بنقل 10 مليون طن من السلع و21 مليون طن من الفوسفاط مما سيؤدي إلى تحقيق رقم معاملات يصل إلى 3.670 مليون درهم مسجلا ارتفاعا بنسبة 3,3% مقارنة مع سنة 2015.

ويستمر المكتب خلال سنة 2015 في إنجاز أهم المشاريع المكونة لبرنامج استثماراته بغلاف مالي قدره 7,5 مليار درهم :

- مشروع القطار فائق السرعة طنجة - الدار البيضاء : 4.010 مليون درهم (72% عند نهاية غشت 2015) ؛
- البرنامج العام بغلاف مالي قدره 3.489 مليون درهم منها 2.952 مليون درهم تخص التجهيزات الثابتة و435 مليون درهم برسم الآليات المتنقلة وكذا 103 مليون درهم مخصصة للتجهيزات والنظام المعلوماتي.

وقد بلغت الاستثمارات المنجزة عند متم سنة 2014 ما يناهز 6.245 مليون درهم منها 4.528 مليون درهم خصصت لمشروع القطار فائق السرعة و1.717 مليون درهم برسم البرنامج العام.

وتتمثل أهم إنجازات سنة 2014 في ما يلي :

- استكمال أشغال مشروع القطار فائق السرعة ؛
- انطلاق أشغال التثنية الكاملة للخط الرابط بين سطات ومراكش ؛
- استخدام مركز الأعمال متعدد الخدمات لميناء طنجة المتوسط ؛
- وضع الشطر الأول من المنصة اللوجيستيكية الدار البيضاء- ميتا قيد الخدمة.

وقد بلغت الاستثمارات الإجمالية المنجزة منذ سنة 2010 حوالي 23.166 مليون درهم عند متم سنة 2014 منها 13.154 مليون درهم تخص القطار فائق السرعة (66%) و10.012 مليون درهم برسم البرنامج العام (73%).

على مستوى نشاط النقل السككي قام المكتب في 2014 بنقل :

- 39,5 مليون مسافر بزيادة قدرها 4% مقارنة بسنة 2013 ؛
- 9,1 مليون طن من السلع بتحسن قدره 7,4% مقارنة بسنة 2013 ؛
- 25,5 مليون طن من الفوسفاط بتراجع بنسبة 8% مقارنة بسنة 2013 وذلك لأسباب متعلقة بالظرفية العالمية لسوق الفوسفاط المتسمة بالتراجع خلال السنوات الأخيرة.

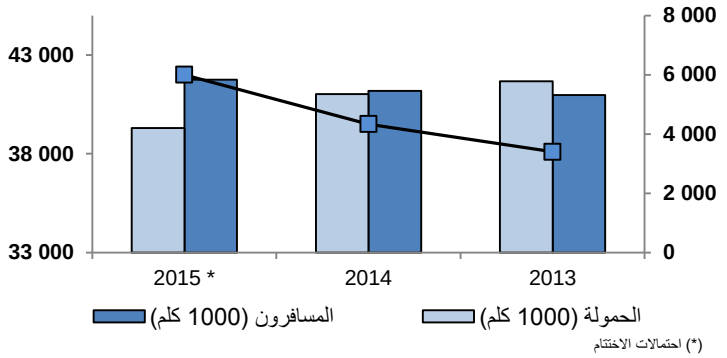

وقد ساهم النشاط السككي في تحقيق رقم معاملات قدره 3,6 مليار درهم مسجلا ارتفاعا بنسبة 1,4% مقارنة مع 2013 وتحسنا بنسبة 1,1% مقارنة بالهدف المسطر في العقد البرنامج.

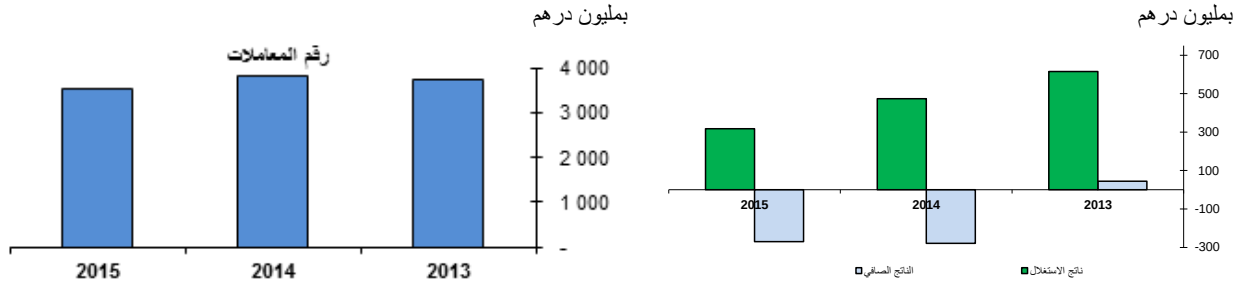

3.1.1 - التنقلات الحضرية (تراموای الدارالبيضاء وشركة التراموای الرباط سلا)

تزاول شركتا التراموای " الدارالبيضاء للنقل" و"شركة التراموای الرباط سلا" نشاطهما على شبكة إجمالية قدرها 51 كلم منها 31 كلم بالنسبة للدارالبيضاء و20 كلم بالنسبة للرباط وسلا. وسجلتا نشاطا مهما بنقل 63,4 مليون مسافر في سنة 2014 (54,5 مليون مسافر في سنة 2013) أي ما يعادل 30,4 مليون بالنسبة "لشركة الدار البيضاء للنقل" و33 مليون "لشركة تراموای الرباط-سلا" مع العلم أن حجم الحركية المستهدفة يناهز 250.000 مسافر في اليوم بالنسبة "لشركة الدار البيضاء للنقل" و180.000 مسافر في اليوم بالنسبة "لشركة التراموای الرباط سلا".

ومن المتوقع خلال سنة 2016 بالنسبة لتراموای الدار البيضاء أن تتم انطلاقة أشغال المنصة الحديدية الجديدة وتصنيع الآليات المتنقلة. ويبلغ حجم ميزانية الاستثمارات المتوقعة حوالي 800 مليون درهم. وتتعلق خصوصا بإنجاز الخط الثاني الذي اكتملت وسلمت الدراسات المتعلقة به والذي سيتم الشروع في أشغال إنجازه على طول 17 كلم. وتجدر الإشارة إلى أنه تم توقيع اتفاقية تتعلق بالتنقل الحضري وتحسين النقل الجماعي بمدينة الدارالبيضاء، وذلك أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس بتاريخ 28 شتنبر 2014 والتي بموجبها يتوقع إنجاز خمس خطوط جديدة (عبر التراموای أو خطوط سريعة للنقل عبر الحافلات) بطول إجمالي قدره 80 كلم وبتكلفة تناهز 16 مليار درهم.

فيما يخص التشغيل، سينتج عن مرحلة الدراسات والأشغال الهادفة إلى توسيع الشبكة إحداث 4.000 منصب شغل مباشر و6.000 منصب غير مباشر مع العلم أن نشاط الاستغلال يحدث حوالي 600 منصب شغل مباشر وقار.

ويبلغ حجم الاستثمارات خلال سنة 2015 ما يقارب 487 مليون درهم خصصت أساسا لدراسات الشبكة الشاملة والأعمال التحضيرية لتوسيعها وكذا تغيير مسار الشبكات، بالإضافة إلى ضبط المشاريع والمساعدة على إدارتها.

وبلغت التكلفة الإجمالية للاستثمارات المتراكمة المتعلقة بإنجاز واستغلال تراموای الدار البيضاء حوالي 5.922 مليون درهم إلى نهاية سنة 2014 تم تمويلها عن طريق التمويل الذاتي للشركة (4.000 مليون درهم) بالإضافة إلى قرض بشروط تفضيلية بقيمة 1.650 مليون درهم.

فيما يتعلق بإنجازات سنة 2014 التي شهدت نموا مضطردا، فإنها تتلخص كما يلي :

- بلغ عدد الحوادث في كل 10.000 كلم 0,44 (0,82 عند نهاية 2013) ؛
- تقدر نسبة التهرب من الأداء بنسبة 1,92% مقابل 3,94% نسبة 2013 ؛
- وصل عدد المسافرين الى 30,4 مقابل 23 مليون مسافر سنة 2013 ؛
- بلغت قيمة المداخيل 172 مليون درهم مقابل 134 مليون درهم خلال سنة 2013 ؛
- بلغت تكاليف الاستغلال 244 مليون درهم.

أما فيما يخص ميزانية الاستثمار برسم سنة 2014، فقد بلغت 5,4 مليون درهم خصصت من أجل إنجاز مختلف أشغال التجهيز والتهيئة.

أما فيما يتعلق بتراموای الرباط وسلا، فتتوقع الشركة، طبقا لبرنامجها متعدد السنوات للفترة الممتدة بين 2015 و2020، الرفع من طول الشبكة المتوفرة وذلك من خلال إنجاز عمليات توسيع لخطي تراموای الرباط-سلا بطول يبلغ 20,4 كلم بكلفة متوقعة تصل إلى 4 مليار درهم (بدون احتساب تكاليف العقار وأشغال التهيئة والمخاطر).

وستنطلق أشغال المرحلة الأولى لتمديد 7 كلم من الخط 2 وإعداد الدراسات القبلية المتعلقة بالمرحلة الثانية من التوسيع عند نهاية سنة 2015 وذلك باستثمار قدره 1.855 مليون درهم بالنسبة لتمديد 7 كلم و45 مليون درهم فيما يخص الدراسات المتعلقة بالتمديدات الأخرى أي بكلفة إجمالية قدرها 1.900 مليون درهم.

فيما يخص الدراسات المكملة التي ستواكب تطوير الشبكة ووضع مقاطع جديدة رهن الخدمة (دراسات حول التعريفة، التصميم المالي والجدوى النوعية الترامواي/الحافلة) فسيتم إعطاء انطلاقتها من أجل توفير نموذج فعال من النقل الحضري رهن إشارة المستعملين في الرباط – سلا – تمارة.

وبلغت قيمة الاستثمارات الإجمالية المتراكمة من أجل إنجاز وتشغيل مشروع ترامواي الرباط- سلا ما قدره 3,6 مليار درهم، في نهاية سنة 2014.

وتتمثل أهم الإنجازات المتعلقة بترامواي الرباط – سلا خلال سنة 2014 في ما يلي :

- ارتفعت مداخيل "تذاكر التنقل" بنسبة 3% لتبلغ حوالي 127 مليون درهم مقابل 124 مليون درهم سنة 2013 ؛
- ارتفعت مبيعات الاشتراك بنسبة 11% مقارنة بسنة 2013 مسجلة 152.562 إشتراك ؛
- تنقل 33 مليون مسافر بزيادة نسبتها 5% مقارنة بسنة 2013 ؛
- لم تتعدى نسبة التهرب من الأداء 1% مما يبين إبقاءها في مستويات منخفضة ؛
- تناهز الفعالية التجارية بحوالي 24 مسافر/كلم وهي نسبة تدل على الأداء الجيد علما أن هذه السنة تبلغ في فرنسا 12 مسافر/كلم ؛
- انخفض عدد الحوادث بنسبة 17% ما بين 2013 و2014 ؛
- فتح محطتين للتوقف بحي كريمة (196 مقعد) وبالعرفان (154مقعد) ؛
- تقدر مداخيل الملصقات بمبلغ 2,4 مليون درهم مقابل 8,9 مليون درهم المتوقعة.

وتجدر الإشارة إلى أنه علاوة على الرباط والدار البيضاء اللتان تم تمكينهما من خط الترامواي، تتم حاليا دراسة إمكانية توفير خطوط الترامواي في مدن أخرى من أجل استفادتها من وسيلة نقل حضرية عصرية والتي تعتبر كمشروع مهم بالنسبة لتطور المدن.

4.1.1 - النقل الجوي (الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية)

انطلاقا من سنة 2016، تعتزم الشركة تنفيذ مخطط تنموي للفترة الممتدة بين 2016 و2025 والذي يرتكز أساسا على تدعيم البعد الإفريقي من خلال إنشاء خطوط جوية جديدة على مستوى القارة والرفع من حصة الشركة في السوق.

وستتم مواكبة هذا المخطط التنموي عن طريق الزيادة في الأسطول (المرور من 47 طائرة في سنة 2014 إلى 105 طائرة في 2025) وإنجاز برنامج استثمارات يناهز 36 مليار درهم لنفس الفترة بما في ذلك اقتناء وكراء الأسطول.

وسيؤدي هذا المخطط التنموي إلى الزيادة في حركة النقل وارتفاع رقم المعاملات بنسبة سنوية قدرها 7% خلال الفترة 2015-2025. ومن المتوقع أن يبلغ رقم معاملات الشركة حوالي 30 مليار درهم بربح صافي يناهز 770 مليون درهم.

بالنسبة لسنة 2015، ستقوم الشركة بتعزيز المنحى التصاعدي لحركة النقل ورقم المعاملات مع العمل على تحسين معدل ملء الطائرات والتحكم في التكاليف الأحادية. وسيسجل نشاط النقل 6,6 مليون مسافر عند متم شهر أكتوبر 2015 أي بمعدل ملء الطائرات يناهز 72%.

وقد حصلت الشركة خلال سنة 2015 على تصنيف أربعة نجوم من طرف هيئة " سكاي تراكس "، المعروفة على الصعيد العالمي بتدقيقاتها وتقييماتها لمستوى الخدمات لمهن الطيران. ويأتي هذا التصنيف الجديد سنة واحدة بعد أن منحت نفس المنظمة تصنيف 3 نجوم لشركة الخطوط الجوية الملكية مما يدل على المجهودات المبذولة من طرف الناقل الوطني من أجل الرفع من جودة خدماته.

في ظل سوق اتسم بتنافسية حادة خلال سنة 2014، تمكنت شركة الخطوط الملكية المغربية من تسجيل ربح صافي قدره 184 مليون درهم مقابل 168 مليون درهم خلال سنة 2013، مؤكدة بذلك نجاح مخططها لإعادة الهيكلة ومتجاوزة الأهداف المحددة في إطار العقد البرنامج الذي تم إبرامه مع الدولة في شتنبر 2011 للفترة 2011- 2016 . ويبقى الهدف الأساسي للعقد البرنامج، هو تحسين تنافسية الشركة وإعادة توازناتها المالية من خلال تنفيذ مختلف التوجهات الاستراتيجية وذلك في

قطاع يتسم بتنافسية شديدة. ويهدف العقد البرنامج إلى إنجاح مخطط إعادة الهيكلة للفترة 2011 -2013 وإنجاز مخطط للتنمية للفترة ما بعد 2014.

في هذا الإطار، فقد حققت شركة الخطوط الملكية المغربية خلال سنة 2014 نموا بنسبة 5,8% فيما يخص النقل الإجمالي للمسافرين مسجلة 6,2 مليون مسافر من بينها 5،4 مليون مسافر على مستوى الخطوط الدولية. ويعزى هذا التطور إلى تحسن النقل على مستوى خطوط إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 17% وعلى مستوى الخطوط الأوربية (بدون احتساب فرنسا) بنسبة 6% وكذا على مستوى النقل المحلي بنسبة 20%.

كما عرف القطاع الإفريقي نموا سريعا خلال سنة 2014 بتسجيله مليون مسافر مما يجعل منه السوق الثاني بالنسبة للشركة فيما يخص المداخيل (24%) والثالث (16%) فيما يخص النقل بعد أوروبا (26%) وفرنسا (31%). ويعزى الارتفاع الملحوظ في النقل (17%) إلى تقوية العرض على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء وتحسين المنتجات بالإضافة إلى العروض التفضيلية.

وقد عرفت حركة النقل على المستوى المحلي نموا ملحوظا بتسجيل 790.000 مسافر ويعود هذا الارتفاع إلى عقد اتفاقيات شراكة مع مجموعة من جهات المملكة من أجل تقوية الخطوط الداخلية.

وقد سجلت الخطوط الجوية الملكية نموا في حركة النقل رغم المحيط المتسم بالتنافسية ذلك أن العرض الإجمالي من المقاعد على المستوى الخارجي لكل الشركات التي تعمل في السوق المغربي عرف نموا بنسبة 10% مع العلم أن حركة النقل على مستوى مطارات المملكة سجلت ارتفاعا يقدر بنسبة 6,7% فقط بين 2013 و2014. وقد اشتدت المنافسة على مستوى محور الدار البيضاء حيث سجلت عروض الشركات الأخرى على مستوى هذا المحور نموا بنسبة 16%.

ومن أجل مواجهة هذه المنافسة، قامت الشركة بتعزيز موقعها على المستوى التجاري بوضعها الزبون في صلب استراتيجيتها وذلك عن طريق تحسين جودة الخدمات وتبني سياسة تجارية هجومية.

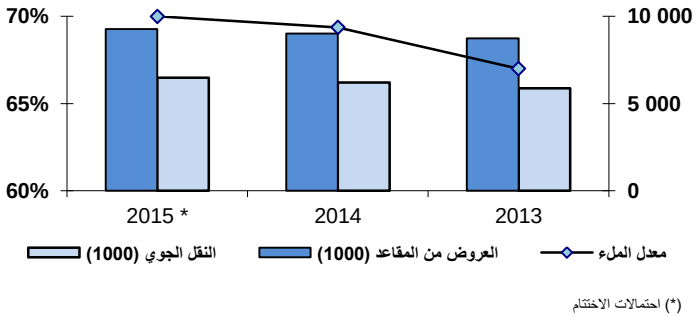

(*) احتمالات الاختتام

وقد عرف رقم المعاملات المسجل بين سنتي 2013 و 2014 نموا قدره 3,8% مستقرا عند 13,9 مليار درهم من ضمنها 12,9 مليار درهم بالنسبة لنشاط النقل.

كما تميزت سنة 2014 بتحسن ملموس في الإنجازات المالية للشركة مقارنة بأهداف العقد البرنامج. وتتجلى هذه الانجازات فيما يلي:

- تعزيز رأسمالها الاجتماعي الذي بلغ 3.628 مليون درهم ؛
- ارتفاع مؤشرات التدبير ويتعلق الأمر بفائض الاستغلال (+5,5%) والقيمة المضافة (+3,7%) وكذا التمويل الذاتي (+36%) ؛
- تحسن مؤشر المديونية الذي ناهز 2,71 مقابل 3,46 سنة 2013 ؛
- تحسن ملموس للربح الصافي والذي بلغ 184 مليون درهم مقابل 168 مليون درهم سنة 2013 وعجز قدره 43 مليون درهم سنة 2012 وكذا عجز قدره 1.736 سنة 2011.

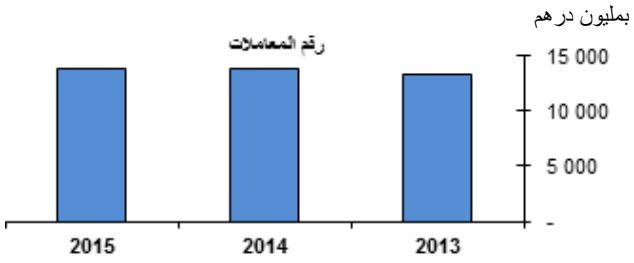

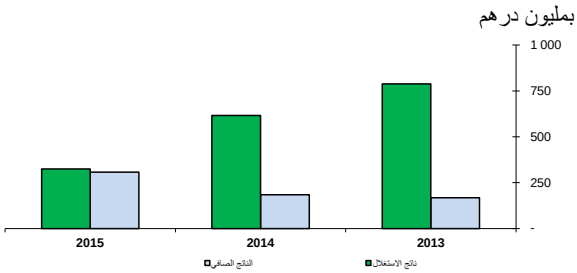

5.1.1 - اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير

يتمثل دور اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير في نشر الوعي والتحسيس حول السلامة الطرقية وكذا الوقاية من الحوادث.

ويبقى الهدف المنشود هو استدامة انخفاضات حوادث السير وإعطائها طابعا هيكليا، علما أن هامش التقليص يظل كبيرا، إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم السكان وأسطول السيارات في المغرب مقارنة بالمعدل العالمي، إذ يمكن تقليص عدد الوفيات الحالي بنسبة 50%.

وتبلغ ميزانية اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، برسم سنة 2016، ما يناهز 140 مليون درهم، مخصصة، زيادة على مختلف الدراسات وحملات التحسيس، لبناء مركز تربوي بمبلغ 75 مليون درهم يهدف إلى تدعيم عملية التحسيس والتربية الطرقية، وذلك على غرار مختلف الدول التي استطاعت تحقيق انخفاض مهم في معدل الحوادث.

من جهة أخرى، ومن أجل تركيز العمليات المتعلقة بالسلامة الطرقية على مستوى فاعل واحد، تم إعداد وإدراج مشروع قانون في مسطرة المصادقة يتعلق بتحويل اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير إلى وكالة وطنية للسلامة الطرقية مع صلاحيات أوسع وتعزيز وسائلها المالية. ومن شأن هذا المشروع تعزيز الإطار المؤسساتي والقانوني للقطاع من أجل مواكبة تطبيق الاستراتيجية الحكومية بهدف محاربة حوادث السير. ويعتبر هذا المشروع نتيجة لمسلسل من المشاورات يهدف إلى إنشاء جهاز مستقل لتحسين تنسيق العمل الحكومي على مستوى السلامة الطرقية بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

هذا وقد عرفت سنة 2015 تخصيص ميزانية استثمار تقارب 153 مليون درهم. وتتمثل أهم الإجراءات المبرمجة في ما يلي:

- بناء وتهيئة 3 مسارات للتربية الطرقية على مستوى كرسيف وتزنيت والرباط بمبلغ يناهز25 مليون درهم ؛
- اقتناء بقعة أرضية من أجل بناء مركز تربوي وعملي للسلامة الطرقية ببنسليمان بمبلغ 15 مليون درهم؛
- اقتناء رادارات لمراقبة السرعة ووحدة متنقلة للتحسيس والتربية الطرقية وجهاز محاكاة السرعة ؛
- عمليات التوعية الإعلامية.

وبالمقارنة مع معطيات سنة 2013، عرفت حصيلة حوادث وضحايا السير سنة 2014 التطورات التالية:

- ارتفاع طفيف في عدد الحوادث من 67.926 إلى 68.279 حادثة أي بزيادة قدرها 0,5% ؛
- انخفاض الحوادث المميتة بنسبة 7,5% و انتقالها من 3.265 إلى 3.021 حادثة ؛
- انخفاض عدد القتلى من 3.832 في 2013 إلى 3.489 في 2014، أي بنسبة 8,9% ؛
- انخفاض في عدد الجرحى في حالة خطيرة بنسبة 12,5% والذي انتقل من 11.641 في 2013 إلى 10.185 في 2014.

وقد تم تخصيص البرنامج الاستثماري للجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير برسم 2014، البالغ 63 مليون درهم، بالأساس للعمليات التالية :

- تنظيم عدة أنشطة للتحسيس والتواصل الاعلامي ؛

- حملات التربية الطرقية بتعاون مع عدة شركاء (الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومختلف الفاعلين المهنيين) ؛
- إنجاز دراسات لتحديد المناطق التي تقع فيها حوادث السير بشكل كبير ؛
- اقتناء تجهيزات للسلامة الطرقية (رادارات تربوية لقياس السرعة ولافتات للتحسيس ...).

2.1 - تدعيم البنية التحتية للموانئ والمطارات

1.2.1 - الوكالة الوطنية للموانئ

تهدف الاستراتيجية المتبعة من طرف الوكالة الوطنية للموانئ إلى خلق مناخ مينائي تنافسي يمكن من خفض تكاليف حركة
تهدف الاستراتيجية المتبعة من طرف الوكالة الوطنية للموانئ إلى خلق مناخ مينائي تنافسي يمكن من خفض تكاليف حركة
التنقل وتحسين جودة الخدمات تماشيا مع أهداف الاستراتيجية الوطنية المينائية في أفق 2030.

ومن جهة أخرى وتنفيذا للاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة، تم تكليف الوكالة الوطنية للموانئ بإنجاز مشاريع مهمة في إطار المشروع الكبير "وصال" وهي :

- مشروع تحرير الوعاء العقاري وتحرير منطقة أوراش إصلاح السفن لميناء الدار البيضاء (900 مليون درهم) ؛
- مشروع تحرير الوعاء العقاري وتثمين ميناء الصيد الجديد للدار البيضاء (650 مليون درهم) ؛
- المشروع المتعلق بإنجاز محطة جديدة خاصة بالرحلات البحرية بميناء الدار البيضاء (200 مليون درهم).

ويبلغ البرنامج الاستثماري للوكالة الوطنية للموانئ للفترة 2015-2019، ما قدره 5,9 مليار درهم، سيتم تمويله في حدود 52% من تمويل خارجي أي 2,9 مليار درهم وبنسبة 48% بموارد داخلية للوكالة الوطنية للموانئ.

فيما يخص 2015، تتوقع الوكالة الوطنية للموانئ إنجاز استثمارات قدرها 3,1 مليار درهم، تهم بالأساس إنشاء محطة لغاز البترول السائل في ميناء المحمدية بمبلغ 350 مليون درهم، ومبنى إداري بلدي في ميناء الدار البيضاء (وصال) بمبلغ 170 مليون درهم وربط المكون البحري بشبكة طرق ميناء الدار البيضاء بمبلغ 150 مليون درهم، وتعزيز رصيف الميناء الرئيسي للجرف الأصفر بمبلغ 140 مليون درهم والمساهمة في رأسمال شركة "الناظور غرب المتوسط" بمبلغ 110 مليون درهم وورش إصلاح السفن لميناء الدار البيضاء (وصال) بمبلغ 1,3 مليون درهم.

ويمكن تقديم حصيلة النشاط المينائي إلى غاية 30 يونيو2015 كالتالي :

- سجل نشاط الموانئ منذ بداية السنة تراجعا بنسبة 2,8% ليصل الحجم الإجمالي إلى 47,5 مليون طن. ويرجع هذا الإنخفاض بالأساس إلى تراجع الحركة الداخلية (الاستيراد والتصدير) بنسبة 6,1% مقارنة بنفس الفترة من 2014، أي 34,4 مليون طن ؛
- سجلت الموانئ المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للموانئ، عبور 30,2 مليون طن من السلع، بانخفاض 7,7% مقارنة بنفس الفترة من 2014. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الواردات (ناقص 7,5%) والصادرات (ناقص 9%) ؛
- تأثر تطور حركة الشحن أساسا بانخفاض واردات الحبوب (ناقص 22,8%) والمحروقات (ناقص 19,1%) والكبريت (ناقص 1,4%) وتطور صادرات الفوسفاط (ناقص 13,1%) والأسمدة (ناقص 7,4%) والمحروقات (ناقص 6,4%) ؛
- بلغت الحركية الاجمالية للحاويات في متم ماي 2015 ما قدره 0,5 مليون حاوية، بانخفاض قدره 2,3% مقارنة بنفس الفترة من 2014.

وتتجلى الإنجازات المالية إلى متم يونيو 2015 فيما يلي :

- موارد الاستغلال: 546 مليون درهم أي 36,7% من التوقعات السنوية ؛
- تكاليف الاستغلال: 437 مليون درهم أي 34,5% من التوقعات السنوية ؛
- الناتج الجاري: 125,7 مليون درهم أي 66,5% من التوقعات السنوية ؛
- رقم المعاملات: 545,5 مليون درهم أي 38% من التوقعات السنوية.

للإشارة، فقد عرفت الخدمات المينائية تحسنا ملموسا على غرار السنوات الأخيرة كما تشهد عليه التحولات التالية :

- ارتفاع إنتاجية المناولة التي سجلت فيما يخص الحاويات بالخصوص حوالي 27 حاوية في الساعة بدل 15 إلى 17 حاوية في الساعة قبل إعادة هيكلة القطاع المينائي موضوع القانون رقم 02-15 ؛
- تحسن ورفع العرض المينائي من خلال مشاريع توسعة البنيات التحتية الحالية ؛
- التحكم في كلفة العبور المينائي من خلال إدراج التعاريف الموحدة للمناولة.

هذا ويهدف مشروع عقد البرنامج بين الدولة والوكالة الوطنية للموانئ الذي يوجد في طور الإعداد، إلى إنجاز برنامج استثماري طموح يمكن من دعم وتطوير العرض المينائي الوطني والحفاظ على الممتلكات المينائية الحالية وتنفيذ توصيات الإستراتيجية المينائية في أفق 2030.

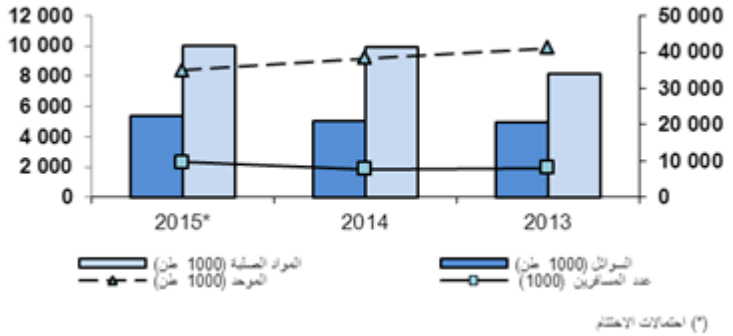

فيما يخص الإنجازات المالية للوكالة الوطنية للموانئ برسم سنة 2014، فقد عرفت تطورا إيجابيا :

- بلغ رقم المعاملات 1.413 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 8% بالنسبة للتوقعات السنوية و13,7% مقارنة بسنة 2013 ؛
- بلغت تكاليف الاستغلال 1.023,7 مليون درهم، أي بزيادة 7,8% مقارنة بسنة 2013 و10,7% بالنسبة لتوقعات سنة 2014 ؛
- حقق النشاط الإجمالي نتيجة صافية بلغت 66,3 مليون درهم مقابل 1.067,2 مليون درهم برسم سنة 2013. ويرجع هذا الفارق إلى تحصيل مبلغ 1.800 مليون درهم مقابل منح حق الدخول المتعلق بمحطة الحاويات 3 لميناء الدار البيضاء (بدون هذا المدخول تكون النتيجة الصافية المسجلة في 2013 هي 33 مليون درهم) ؛
- بلغ مجموع الالتزامات في ميزانية الاستثمار 2.073 مليون درهم من ضمن توقعات قدرها 2.214 مليون درهم متوقع، أي بنسبة التزام قدرها 93%.

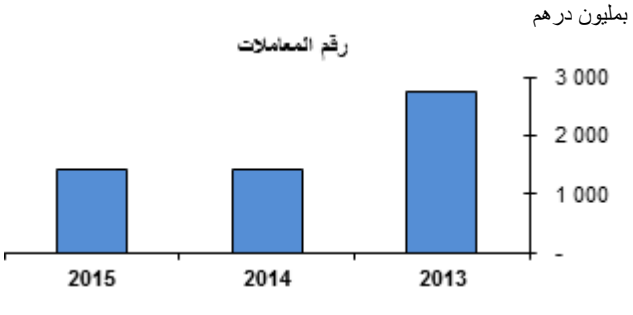

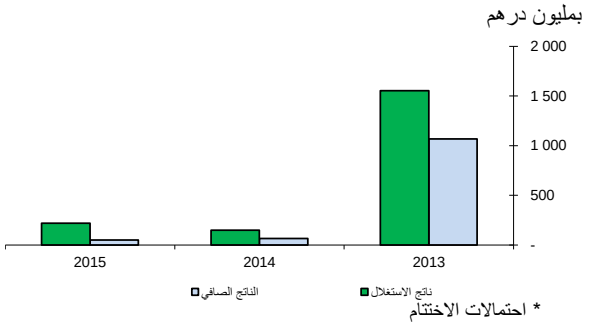

2.2.1 - الوكالة الخاصة طنجة البحر الأبيض المتوسط

تتكلف الوكالة الخاصة طنجة المتوسط بتهيئة وتطوير وتسيير المنطقة الاقتصادية الخاصة "طنجة المتوسط" (المركب المينائي طنجة المتوسط والمنصة الصناعية المرتبطة به) على مساحة قدرها 550 كلم مربع والموجودة على موقع مضيق جبل طارق، في شرق مدينة طنجة. ويكمن الهدف من هذا المشروع الاستراتيجي في تقوية تموقع ميناء طنجة المتوسط كمنصة مرجعية في البحر الأبيض المتوسط. ووجبت الإشارة إلى أنه بفضل ميناء طنجة المتوسط، تم تصنيف المغرب من

طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في المركز السادس عشر عالميا من حيث الربط البحري (الميناء متصل مع161 ميناء و60 دولة).

وتهم توقعات الوكالة برسم سنة 2016 :

- تحقيق رقم معاملات قدره 1.944 مليون درهم مصدره الأساسي النشاط المينائي بما قدره 1.533 مليون درهم ؛
- فيما يخص التوقعات المتعلقة بالأنشطة : الحاويات (3 مليون) ومحطات العربات (343.042 وحدة) وسلع أخرى (434.000 طن) والمحروقات (4.180.000 طن) والنقل الدولي الطرقي (235.753 وحدة) والمسافرين (2.412.995) والعربات (721.213) والحافلات (12.115) ؛
- إنجاز استثمارات قدرها 1.584 مليون درهم تهم أشغال بناء وتهيئة ميناء طنجة المتوسط الثاني (424 مليون درهم) ونزع الملكية العقارية (244 مليون درهم) وتهيئة وتشغيل المنصات الصناعية بمبلغ 62 مليون درهم وبناء مستودعات ومباني إدارية في هذه المناطق بمبلغ 21 مليون درهم وتهيئة أرضية التصدير بمبلغ 54 مليون درهم ومظلات ماقبل الإركاب بميناء المسافرين (12,5 مليون درهم).

وتتجلى الإنجازات التقنية إلى غاية 30 يونيو 2015 فيما يلي :

- الحاويات : بلغ الحجم المعالج 1.542.047 حاوية مقابل 1.496.380 حاوية في نفس الفترة من 2014 مسجلا ارتفاع قدره 3,1% ؛
- محطات العربات : سجل نشاط هذه المحطات ارتفاعا قدره 23% مقارنة بالسنة الماضية وانتقل من 128.905 وحدة أواخر يونيو 2014 إلى 158.716 وحدة مسجلة أواخر يونيو 2015 ؛
- مواد وسلع أخرى : بلغ الحجم المعالج 331.235 طن مقابل 271.002 طن مسجل في نفس الفترة من 2014، أي بارتفاع قدره 22% ؛
- المحروقات : بلغ الحجم المعالج 1.979.391 طن مقابل 1.962.197 طن مسجلة في نفس الفترة من 2014، أي بارتفاع قدره 1% ؛
- ميناء المسافرين : سجل العدد المعالج في هذه الفترة ارتفاعا قدره 5,6% على مستوى نشاط النقل الدولي الطرقي وانخفاضا قدره 6,3% بالنسبة للمسافرين. كما تم تسجيل انخفاض كذلك قدره 14% على مستوى العربات وارتفاع قدره 17% فيما يخص الحافلات.

وتتجلى أهم أحداث سنة 2014 فيما يلي :

- بلغ رقم المعاملات المجمع للمجموعة 1.633 مليون درهم، ناتج بالأساس عن النشاط المينائي للسلطة المينائية لطنجة المتوسط التي حققت رقم معاملات قدره 1.464 مليون درهم ؛
- حققت محطة الحاويات 3.078.008 حاوية أي ما يعادل طاقتهن القصوى وذلك بعد مرور 7 سنوات فقط على البدء في الاستغلال ؛
- حققت محطة "رونو" بمتم 2014 فيما يخص حركة نقل العربات، ما مجموعه 210.960 وحدة مسجلة بذلك زيادة قدرها 43% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013، علما انه تم تشغيل الخط الثاني للإنتاج لمعمل "رونو"؛
- بلغ الحجم المعالج من المحروقات 3,8 مليون طن، مسجلا انخفاضا قدره 6% مقارنة بنفس الفترة من 2013 ؛
- عرفت حركة نقل الركاب نموا بنسبة 8% مقارنة بسنة 2013 مسجلة 2.321.358 مسافر في متم 2014. فيما يخص حركة النقل الدولي الطرقي، فقد عرفت ارتفاعا بنسبة 11% وذلك راجع إلى النتائج الجيدة التي سجلها الموسم الفلاحي 2014/2013 وكذا إلى تقدم حركة صناعة السيارات ؛
- وصل رقم المعاملات خلال التصدير المنجز من طرف الفاعلين الصناعيين المتواجدين في مختلف مناطق الأنشطة، إلى 43 مليار درهم فيما بلغت الاستثمارات الخاصة غلافا قدره 1,7 مليار درهم مما مكن من إحداث 4.740 منصب شغل جديد ؛
- تم وضع 4 وحدات جديدة على مستوى المنطقة الحرة للتصدير الخاصة بصناعة السيارات بمدينة طنجة مما أدى إلى تعبئة حوالي 3,4 هكتار باستثمار إجمالي قدره 33 مليون يورو، مكن من إحداث 600 منصب شغل.

فيما يخص مشروع بناء طنجة المتوسط 2 تجب الإشارة إلى :

- إنجاز المرحلة الأولى من المشروع على إثر انتهاء الأشغال المتعلقة بالرصيف (1.200 متر طولي) والحاجز الرئيسي بالصناديق الخرسانية (2.710 متر طولي) وبالردوم (954 متر طولي) بالإضافة إلى الحاجز الثانوي بالردوم (380 متر طولي) ؛

- إعطاء انطلاقة إنجاز الصفقات المتعلقة بالمرحلة 2 من المشروع والتي تخص بناء 800 متر من محطة الحاويات الثالثة (حاجز الأمواج ثانوي طوله 580 متر طولي ورصيف بطول 830 متر على عمق 18 متر وعملية إزالة الصخور وتجهيزات) مع مدة تنفيذ 36 شهرا.

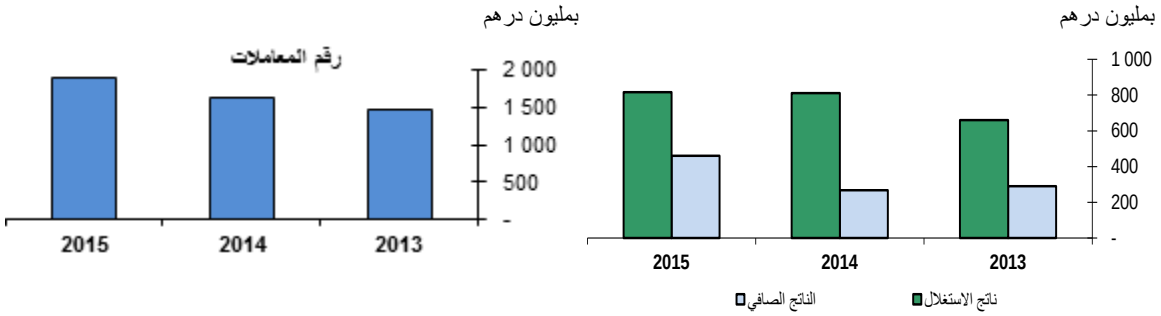

3.2.1 - شركة استغلال الموانئ "مرسى المغرب"

نظرا للتحولات الكبيرة التي يعرفها قطاع الموانئ في المغرب (إصلاح الموانئ مع تحرير تسييرها ومخطط قطاعي جديد وكذا بناء ميناء كبير جديد في شمال المملكة (طنجة المتوسط) والذي له تأثير مهم على رقم المعاملات وأرباح شركة استغلال الموانئ) قامت الشركة بوضع مخطط استراتيجي يتمحور حول :

- تطوير الأعمال التجارية الخاصة بالحاويات مع تركيز واضح على الدار البيضاء ؛
- عقد شراكات مع الفاعلين الصناعيين في ما يخص المواد والمحروقات حول مركب الجرف الأصفر/أسفي ؛
- تحسين جودة الخدمات على مستوى نشاط نقل السيارات واقتراح خدمات جديدة (موقف السيارات وخدمات ذات قيمة مضافة) وكذا تدعيم الشراكات التجارية خاصة على مستوى الناظور وأكادير.

هذا ويتضمن البرنامج الاستثماري للفترة 2015-2017، غلافا ماليا قدره 721,3 مليون درهم مخصصة للتجهيزات (542,3 مليون درهم) والبنيات التحتية (142 مليون درهم) والدراسات (37 مليون درهم درهم). وتبلغ الاستثمارات المخصصة لسنة 2016 ما مجموعه 331 مليون درهم (التجهيزات : 91,5 مليون درهم والبنيات التحتية : 40,55 مليون درهم والدراسات : 6,20 مليون درهم).

ويناهز البرنامج الاستثماري المتوقع خلال 2015 ما قدره 454,3 مليون درهم، موزع بالأساس على مشاريع التجهيزات (342,5 مليون درهم) والبنيات التحتية (87,1 مليون درهم) والدراسات (24,7 مليون درهم). ويتوقع إنجاز ما مجموعه 280 مليون درهم من هذا البرنامج الاستثماري خلال 2015.

وفي مجال الأنشطة، فقد حققت شركة استغلال الموانئ إلى غاية 30 يونيو 2015 حركية شحن إجمالية قدرها 18,5 مليون طن مقابل 20,3 مليون طن في نفس الفترة من 2014 أي بانخفاض قدره 9%. أما رقم المعاملات، فبلغ 1.037 مليون درهم مقابل 1.014,8 مليون درهم إلى غاية نهاية يونيو 2014 أي بارتفاع 2%. أما برسم توقعات نهاية سنة 2015 فسيصل رقم المعاملات إلى 2.094 مليون درهم مقابل 2.133 مليون درهم متوقع سلفا.

كما بلغ ناتج الاستغلال إلى غاية 30 يونيو 2015، ما قدره 383 مليون درهم مقابل 311,7 مليون درهم مسجلة خلال نفس الفترة من 2014 أي بارتفاع 23%. ومن المتوقع أن يستقر ناتج الاستغلال بنهاية 2015 في 667,8 مليون درهم مقابل 685 مليون درهم متوقعة سلفا. أما الناتج الصافي المتوقع بنهاية ديسمبر 2015 فسيبلغ 489,3 مليون درهم مقابل 490 مليون درهم كانت متوقعة سلفا.

وفيما يخص المنجزات التقنية لشركة استغلال الموانئ، فقد تمت معالجة 38,4 مليون طن مقابل 35,77 مليون طن في 2013، أي بارتفاع قدره 7%. فيما يتعلق بحصتها من السوق، فقد عرفت تراجعا طفيفا وانتقلت من 49% في 2013 إلى 46% في 2014.

ويبرز الجدول التالي الإنجازات التقنية للشركة حسب نوع النشاط وبالمقارنة مع حركة الشحن بالموانئ الوطنية :

	السوق الوطني	شركة استغلال الموانئ	الحصة%
الحاويات	1.116.234	694.134	62
النقل الدولي الطرقي (وحدة)	228.855	6.508	3
عربات وآليات (وحدة)	306.717	89.889	29
المسافرين (وحدة)	4.395.267	2.230.465	51

من جهة أخرى، بلغ ناتج الاستغلال 560 مليون درهم خلال سنة 2014، مقابل 515 مليون درهم في 2013 أي بارتفاع قدره 9%. كما عرف الناتج الصافي ارتفاعا بنسبة 47% محققا بذلك 398 مليون درهم في 2014 مقابل 272 مليون درهم في 2013.

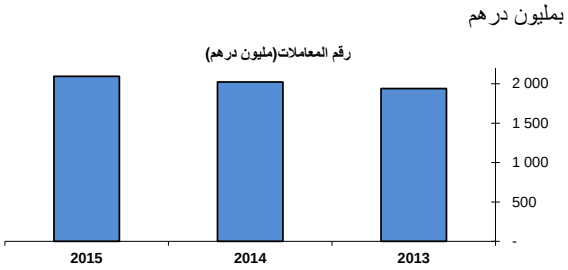

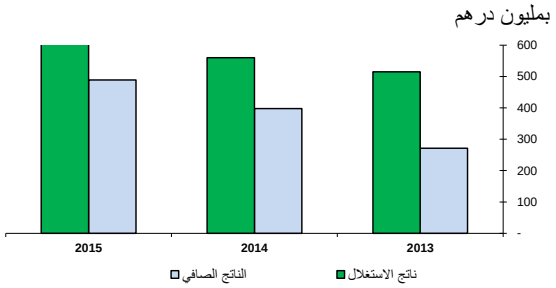

4.2.1 - الناظور غرب المتوسط

يتمثل المشروع الذي يتم تنفيذه من طرف شركة "الناظور غرب المتوسط" في تطوير مركب صناعي وميناءي مندمج يوفر بنيات تحتية ميناءية في منطقة حرة ومنصة صناعية حرة على مساحة 1.500 هكتار ومنطقة للتنمية خارج المنطقة الحرة على مساحة تقارب 2.500 هكتار.

ويتمحور مخطط العمل المتوقع لسنة 2016 حول ثلاثة محاور أساسية :

- إعداد مخططات للتواصل والتسويق موجهة للفاعلين المحتملين وتنظيم لقاءات من أجل تقديم وإبراز تموقع وتسويق المشروع ؛
- إنجاز دراسات متعلقة بالمنطقة الحرة والتي تتعلق بإعطاء انطلاق دراسة استراتيجية حول التموقع وكذا دراسة تمهيدية للوظائف والتقسيم ودراسة لتهيئة هذه المنطقة ؛
- بدء الأشغال المتعلقة بالبنية التحتية الميناءية.

ومن ناحية أخرى، مكنت عملية التأهيل المسبق للمقاولات لإنجاز أشغال المرحلة 1 من مشروع "الناظور غرب المتوسط" من اختيار 13 مقاولة والنتائج تمت إحالتها على مؤسسات التمويل الأجنبية. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قد صادق بتاريخ 2015/04/07 على اتفاقية قرض قيمته 60 مليون دينار كويتي (ما يعادل 1,8 مليار درهم) كما وافق البنك الإفريقي للتنمية والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية على مبدأ منح قروض قدرها 100 و200 مليون أورو على التوالي.

وتشمل المرحلة الأولى من المشروع، أساسا، إنجاز الحاجز الرئيسي (4.200 متر طولي) والحاجز الثانوي (1.200 متر طولي) وثلاثة مركبات نفطية (110 متر طولي لكل مركز) ورصيف للحاويات (1.520 متر طولي بعمق 18 متر) ورصيف موجه للفحم والسلع الأخرى (600 متر طولي منها 300 متر ذات عمق 16 متر) وموصل العربات والشاحنات ورصيف للخدمات والمسطحات المائية (100 هكتار). ويتوقع الانتهاء من أشغال البناء بنهاية 2020 على أن تنتهي أشغال البنيات الفوقية سنة بعد ذلك.

بالإضافة إلى هذا، يشتمل طلب العروض الذي تم إعطاء انطلاقته على شطر ثاني يهم إنجاز رصيف بطول 800 متر طولي وبعمق 18 متر ومركز للسلع بطول 320 متر طولي وعمق 16 متر.

ويتوقع أن يتم الشروع في أشغال المرحلة 1 من المشروع، بمبلغ 9,88 مليار درهم، في النصف الثاني من 2015. كما ترتكز التركيبة المالية للمشروع على مساهمات من الأموال الذاتية (4,6 مليار درهم) وعلى شكل قروض تفضيلية (5,1 مليار درهم).

وفيما يخص المنطقة الحرة، فقد عملت الشركة على إنجاز دراسة حول تهيئة المنطقة الخاضعة لتأثير الميناء مما مكن من إنجاز مخطط أولي لتقسيم المنطقة الحرة آخذا بعين الاعتبار المساحات المأهولة بالسكان.

وناهز مبلغ أشغال تهيئة المرحلة الأولى من المنطقة الحرة (480 هكتار) 1.400 مليون درهم.

فيما يخص المناطق الصناعية التي توجد على مساحة 2.982 هكتار، فقد باشرت الشركة انجاز دراسة لتحديد جميع المناطق الصناعية المتواجدة في مخطط التهيئة وكذا الروابط الحالية أو التي يمكن إنجازها من أجل ربط هذه المناطق بالميناء.

أما عن الأشغال الخارجة عن الموقع والتي تهم البنيات التحتية الطرقية (5.440 مليون درهم) والسكك الحديدية (4.500 مليون درهم) وشبكة الماء والكهرباء (130 مليون درهم) ومناطق للتفريغ (90 مليون درهم) والحماية من الفيضانات (150 مليون درهم) والتي يجب أن يتم الشروع في استغلالها ابتداء من 2018، فقد شرعت شركة الناظور غرب المتوسط في دراسة حول كيفيات الإنجاز وكذا التمويل مع الهيئات العمومية المعنية.

5.2.1 - شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة

يغطي مشروع تحويل المنطقة المينائية لطنجة المدينة مساحة إجمالية تناهز 84 هكتار. ويهدف هذا المشروع، الذي تم إسناد إنجازه وتطويره لشركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة في مارس 2010، إلى تموقع مدينة طنجة كوجهة رائدة في السياحة الترفيهية والرحلات البحرية على مستوى البحر الأبيض المتوسط. ويتمحور المشروع حول بعدين اثنين:

- بعد مينائي يرتكز على الرحلات البحرية والترفيهية والصيد ؛
- بعد حضاري يطمح إلى فتح الميناء على المدينة ومنحها أحسن المجالات لاحتواء التجهيزات الثقافية والسياحية والساحات العامة والمساحات التجارية والترفيهية وكذا قطب للسكن والمكاتب.

وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 6,2 مليار درهم منها 2 مليار درهم مخصصة للمكونات المينائية و4,2 مليار درهم للمكونات الأخرى للمشروع.

وفيما يتعلق بسنة 2016، فيتوقع إنجاز استثمارات قدرها 200 مليون درهم وتشمل :

- تحويل أنشطة الصيد إلى الميناء الجديد بعد انتهاء الأشغال به مع نهاية 2015 ؛
- الانتهاء من أشغال ترميم سور المدينة ؛
- توقيع اتفاقيات مع الفاعل المسير للمصعد الكهربائي ؛
- انطلاق استغلال الميناء الترفيهي الجديد.

هذا ويبلغ البرنامج الاستثماري برسم سنة 2015 ما مجموعه 206 مليون درهم يخص بالأساس العمليات التالية :

- إعطاء انطلاق أشغال ترميم الشطر الثالث والأخير من السور بمبلغ إجمالي قدره 9 مليون درهم ؛
- بناء الميناء الجديد للصيد وذلك عن طريق إعطاء انطلاق الأشغال الباقي الالتزام بها بمبلغ 121 مليون درهم (33 مليون درهم للبنيات التحتية و8 مليون درهم للبنيات الفوقية و80 مليون درهم لتحويل أنشطة الصيد إلى الميناء الجديد للصيد).

وتتجلى وضعية إنجاز المكونات الأساسية لمشروع تحويل ميناء طنجة إلى متم يونيو 2015 فيما يلي :

- إنجاز 90% من البنيات التحتية للميناء الترفيهي الجديد، و80% من المرحلة الأولى لأشغال تحويل الميناء الحالي للصيد إلى مرفأ نهري (مارينا) كما يتوقع البدء في استغلال هذين الحوضين بحلول صيف 2016 ؛
- الانتهاء من أشغال توسيع مركز الرحلات الترفيهية (المرفأ رقم 5) مما سيمكن الميناء من التوفر على رصيف يصل إلى 350 متر وتشجيع مالكي السفن على إدراج وجهة ميناء طنجة المدينة في مسارات سفنهم الكبيرة ؛
- الانتهاء من الأشغال المتعلقة بالشطر الأول من ترميم الأسوار(برج الحجوي وبرج دار البارود) والانتهاء من 50% من أشغال الشطر الثاني ؛
- إنجاز 92% من البنيات التحتية للميناء الجديد للصيد و60% من البنيات الفوقية (خدمات ومباني) ؛

- فيما يخص إنجاز المصعد الكهربائي الذي سيتم تطويره من طرف فاعلين خواص، فالمفاوضات جارية مع المستثمرين المسيرين ؛
- أما وحدات المنطقة الحرة الميناءية فقد تم تحويل جميع أنشطتها إلى المنطقة الحرة لطنجة، فيما تم إنجاز 96% من أشغال هدم البنيات التي تم إخلاءها بالمنطقة الحرة الميناءية.

6.2.1 - المكتب الوطني للمطارات

في إطار التوجهات الاستراتيجية للمكتب الوطني للمطارات تم تحديد خمسة محاور استراتيجية كبرى تهم إرساء الثقة مع الأطراف المعنية وإعادة التأطير الاستراتيجي لمخطط الاستثمار وتعزيز ثقافة الزبون وكذا إضفاء دينامية أكبر على أسلوب الحكامة والتنظيم والتعاون الدولي.

وقد تميزت حكامة المكتب من جانبها خلال 2014 و2015، بحركية عالية تتجلى في تحسن دورية اجتماعات المجلس الإداري وتفعيل اللجان المختصة (اللجنة المديرية ولجنة التدقيق ولجنة الحكامة ولجنة الاستراتيجية والاستثمار) ووضع التقرير الاول حول حكامة المكتب وإعداد تقييم خارجي لمنظومة الحكامة.

وقد تم إعداد المخطط الاستثماري للمكتب الوطني للمطارات الذي يغطي الفترة 2015 - 2020، بغلاف مالي قدره 8 مليار درهم. ويهدف هذا المخطط بالأساس إلى التطوير العقلاني والمتناسق للبنيات التحتية والتجهيزات المتعلقة بالمطارات والملاحة الجوية، وذلك على المنوال التالي : مشاريع تنمية قدرات المطارات (5.368 مليون درهم) واستغلال المطارات (724 مليون درهم) والملاحة الجوية (1.334 مليون درهم) وأنظمة المعلوميات (100 مليون درهم) والأكاديمية الدولية محمد السادس للطيران المدني (151 مليون درهم) والقطب الجوي (306 مليون درهم) والجودة (24 مليون درهم) والرأسمال البشري (29 مليون درهم).

هذا وبرسم سنة 2016، خصص المكتب الوطني للمطارات ميزانية للاستثمار تناهز 2 مليار درهم من أجل استكمال إنجاز أهم العمليات المبرمجة منها على الخصوص المحطة 1 لمطار محمد الخامس والمحطة 3 لمطار مراكش و المركز الجهوي للمراقبة لأكادير.

كما قام المكتب الوطني للمطارات خلال 2015 باستكمال أشغال توسعة وتهيئة المحطة 1 لمطار محمد الخامس من أجل مضاعفة قدرة هذا المحور. أما المشاريع الأخرى فتهم بالأساس:

- تطوير مطار مراكش من أجل رفع طاقته الاستيعابية لتصل إلى 9 مليون مسافر في السنة. و يتضمن هذا المشروع بناء محطة جديدة وإعادة تهيئة المحطة الحالية وبنياتها التحتية وتجهيزاتها ؛
- تطوير بنايات مطار الناظور والذي يكمن بالأساس في توسعة وإعادة تهيئة المحطة الحالية على مساحة قدرها 5.000 متر مربع للوصول إلى مساحة إجمالية قدرها 20.000 متر مربع تشكل طاقة لاستيعاب 2 مليون مسافر ؛
- بناء مركز جهوي جديد للمراقبة بأكادير من أجل إضفاء الطابع اللامركزي لمصلحة المراقبة الجوية والرفع من الطاقة الاستيعابية للفضاء الجوي المغربي فيما يخص التحليق وكذا التقليص من خطر التشويش دون الإخلال باستمرارية الخدمة في حالة توقف النشاط نظرا لأعمال غير متوقعة أو كوارث طبيعية محتملة ؛
- تطوير أكاديمية محمد السادس الدولية للطيران المدني ؛
- تطوير مطار كلميم ومطارات زاكورة والراشدية من أجل مواكبة تطور النشاط السياحي.

من ناحية أخرى، يتوقع المكتب الوطني للمطارات خلال 2015، البدء في استغلال المحطة الجديدة لمطار فاس ـ سايس التي تتيح طاقة استيعابية إضافية قدرها 2 مليون مسافر.

فيما يتعلق بالأنشطة، عرفت سنة 2014 تطورا إيجابيا لنشاط المكتب الوطني للمطارات يتجلى في:

- ارتفاع عدد المسافرين إلى 17,5 مليون مسافر أي بزيادة 5,8% مقارنة مع سنة 2013. كما سجلت حركة النقل الدولي نموا بنسبة 3,71%، في حين عرفت حركة النقل الداخلي تطورا هاما بنسبة 16,34%. وتجدر الإشارة إلى أن 46,1% من حركة نقل المسافرين قد تمت تحقيقها على مستوى مطار محمد الخامس وأن السوق الأوروبي يمثل 80% من حركة النقل الدولي للمسافرين ؛
- ارتفاع حركة الطائرات إلى 156.719 أي بزيادة 4% مقارنة بسنة 2013 ؛
- تحسين الشحن بنسبة 2,8% مقارنة بسنة 2013 ليصل إلى 54.394 طن ؛

- تزايد التحليق المباشر بنسبة 11,5% ليبلغ 194.538 وحدة.

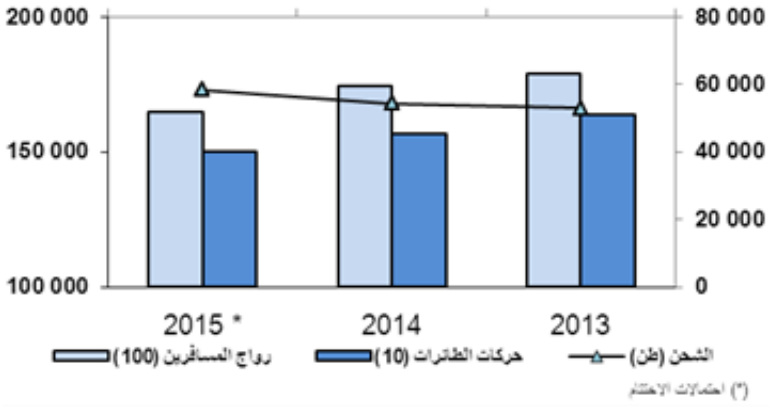

هذا وقد حقق المكتب الوطني للمطارات في 2014 رقم معاملات قدره 3,2 مليار درهم مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 8,5% مقارنة بسنة 2013، وقد تم تحقيق هذا الإنجاز بفعل تحسن مختلف مكونات نشاط المكتب الوطني للمطارات. وقد شهد رقم المعاملات (دون احتساب نشاط الطيران الذي يمثل 19% من إجمالي رقم المعاملات المحقق) ارتفاعا بنسبة 11% ليصل إلى 569,7 مليون درهم. ويفسر هذا الارتفاع بالأساس بتحسين مستوى عائدات "السوق الحرة" وخدمات الدعم الأرضي.

كما سجل المكتب الوطني للمطارات في 2014 فائض استغلال خام قدره 1.804 مليون درهم مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 10,6% علاقة بالأساس بتطور رقم المعاملات وضبط تكاليف الاستغلال. فيما تأثر الناتج الصافي بمخصصات مؤونات غير عادية قدرها 253 مليون درهم مرتبطة بنزاعات حالية. وقد بلغ هذا الناتج الصافي ما قدره 680 مليون درهم محققا نموا بنسبة 18,2% مقارنة بالسنة الماضية.

أما مديونية المكتب الوطني للمطارات خلال 2014 فقد وصلت إلى 3.637 مليون درهم منها 919,5 مليون درهم على شكل قروض أجنبية ممنوحة من طرف مؤسسات التمويل. وتبلغ نسبة "الاقتراض الصافي/الأموال الذاتية" 55% وهو معدل مقبول نظرا لنشاط المكتب الوطني للمطارات، ومع ذلك يتم حاليا بذل جهود من أجل تحسين فاعلية التمويلات المعبئة.

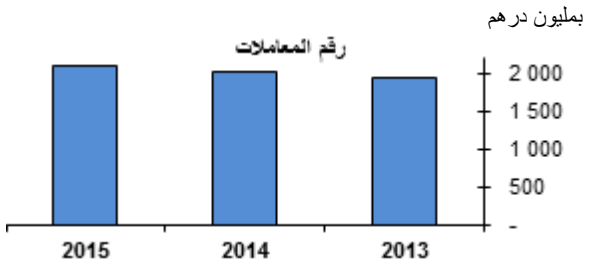

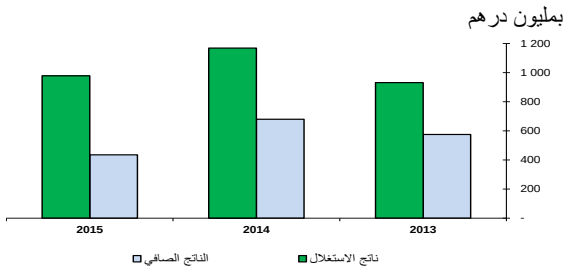

* احتمالات الاختتام

3.1 - تسريع تنفيذ الاستراتيجية اللوجيستيكية الوطنية

تندرج أنشطة الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك والوكالة المغربية من أجل تنمية الأنشطة اللوجيستيكية في إطار استراتيجية تنمية التنافسية اللوجيستيكية للمغرب والتي تهدف إلى تخفيض الكلفة اللوجيستيكية بالمغرب وتسريع نمو الناتج الداخلي الخام بفضل الرفع من القيمة المضافة والمساهمة في التنمية المستدامة عبر تقليص الآثار السلبية لتدفقات السلع.

وتتمثل هذه الاستراتيجية في إنشاء شبكة وطنية مندمجة للمحطات اللوجيستيكية ممتدة على مساحة 3.300 هكتار في أفق 2030 مع تعزيز بروز فاعلين في اللوجستيك وتوفير خدمات لوجيستيكية ذات جودة عالية.

1.3.1 - الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية

تتكلف الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية، منذ تفعيلها في سنة 2013، بتنسيق وتنفيذ استراتيجية الدولة في مجال تطوير التنافسية اللوجيستيكية.

وتبلغ الاستثمارات المتوقعة للوكالة برسم سنة 2016 ما يناهز 338 مليون درهم. حيث ستتواصل أنشطة الوكالة خلال سنتي 2015 و2016 في المجالات التالية:

- تطوير المناطق اللوجيستيكية عبر:

- القيام بالإجراءات الضرورية لإعطاء الانطلاقة لإنجاز الشطر الثاني للمنطقة اللوجيستيكية زناتة بالدار البيضاء على مساحة تقدر بما يناهز 80 إلى 100 هكتار؛
- تعبئة الموارد الضرورية لتطوير أولى المناطق اللوجيستيكية بمختلف الجهات ؛
- إعداد المعايير المتعلقة بالتهيئة والبناء وظروف استغلال المناطق اللوجيستيكية.

- إضفاء المهنية على قطاع اللوجيستيك عن طريق:

- إبرام العقود التطبيقية القطاعية المرتبطة بتحسين التنافسية اللوجيستيكية لتدفقات المنتجات الفلاحية والطاقية ؛
- الانتهاء من دراسة هيكلة اللوجيستيك الحضري بالمغرب ووضع أولى مخططات العمل لبعض المدن ؛
- التحسيس بالممارسات الجيدة في مجال اللوجيستيك من خلال ورشات لفائدة المقاولات المتوسطة والصغرى المكلفة بالشحن : تفويض الأنشطة اللوجيستيكية وتكنولوجيا المعلومات والتواصل والتنمية المستدامة وسلسلة التبريد والتتبع الخ.....؛
- إعداد والتعريف بالمعايير المغربية الأولى في مجال اللوجيستيك والمتعلقة بالمعدات والخدمات اللوجيستيكية؛
- دعم المرصد المغربي للتنافسية اللوجيستيكية، المحدث مؤخرا لأجل إعطاء انطلاقة الدراسات الموضوعاتية ونشر المؤشرات.

وتعمل الوكالة حاليا على إعداد ست مخططات جهوية بكل من وجدة والحسيمة وبني ملال وسطات وآسفي والعيون. وسيتم إنجاز المشاريع المدرجة في هذه المخططات على مساحة 690 هكتار. بالإضافة إلى الدراسات التقنية والمخططات الأولية الموجودة في طور الإنجاز، تعمل الوكالة بتنسيق مع مديرية أملاك الدولة لأجل تحديد وتعبئة الوعاء العقاري اللازم للمناطق اللوجيستيكية.

وتتمثل أهم الأنشطة المنجزة سنة 2015 في :

- إعطاء الانطلاقة للدراسة المعمقة القانونية والمالية المتعلقة بإنشاء المنطقة اللوجيستيكية المتعددة التدفقات لزناتة ؛
- إعطاء الانطلاقة لمشروع تطوير مناولة الأنشطة اللوجيستيكية بالمغرب ؛
- إعطاء الانطلاقة لدراسة قطاعية للتكوين في قطاع اللوجيستيك ؛
- مواصلة الدراسة المتعلقة بهيكلة اللوجيستيك الحضري بالمغرب ؛
- عقد اتفاقية إطار للتعاون في مجال اللوجستيك مع كل من السنغال وساحل العاج.

وتبلغ ميزانية الاستثمار المرصودة برسم سنة 2015 ما قدره 44 مليون درهم.

وللتذكير فإن هذه الوكالة واصلت، خلال سنة 2014، نشاطها المتمثل في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجيستيكية. وفي هذا الصدد، تم تسريع مجموعة من الأوراش التي تؤكد التزام الدولة لجعل قطاع اللوجيستيك رافعة للتنمية وخلق القيمة المضافة.

وفيما يخص الوعاء العقاري الضروري لتنمية مناطق الأنشطة اللوجيستيكية، فقد تم تحديد ما يقارب 2.700 هكتار من 3.300 هكتار المتوقعة في إطار المخطط الوطني في أفق 2030 (أي ما يعادل 82%) بتشاور مع الفاعلين المحليين في مختلف الجهات.

ومن جهة أخرى، تم توقيع اتفاقية إطار للشراكة بين وزارة النقل والتجهيز واللوجيستيك ووزارة الاقتصاد والمالية خلال حفل تدشين منطقة الأنشطة اللوجيستيكية لزناته، بهدف تعبئة الوعاء العقاري الضروري لتطوير الشبكة الوطنية للمناطق اللوجيستيكية المتعددة التدفقات.

بالإضافة إلى الدراسات التي انطلقت لتحضير وتطوير الشطر الثاني لمنطقة زناتة التي تعد أكبر منطقة لوجيستيكية بالمملكة والمبرمجة في إطار المخطط الوطني للمناطق اللوجيستيكية المتعددة الأروجة والممتدة على مساحة 323 هكتار، فقد تم إعطاء الإنطلاقة لدراسات السوق والهيكلة بهدف وضع المخططات وآليات تطوير المشاريع الأولى للمناطق اللوجيستيكية بعدة جهات بالمملكة.

كما تم الشروع في تنفيذ مخططات العمل القطاعية الممتدة ما بين 2014 و2020 المتعلقة بتنمية السلاسل اللوجستيكية وذلك على عدة مستويات .

وفيما يخص تطوير الإطار القانوني وتنميط قطاع اللوجيستيك، عملت الوكالة بتنسيق مع المعهد المغربي للتقييس على إحداث لجنة التقييس لقطاع اللوجستيك في نهاية 2014 والتي تتكون من فاعلين عموميين وخواص.

كما مكنت المجهودات الرامية إلى إنعاش الإستراتيجية اللوجستيكية المغربية على الصعيد الدولي من جعل المغرب أول دولة غير أوروبية عضوا كامل العضوية في الجمعية الأوروبية للوجيستيك.

2.3.1 - الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك

تسهر الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك على مواكبة تطور قطاع اللوجيستيك الذي يعتبر بمثابة أولوية إستراتيجية لتعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي. وفي هذا الصدد، تساهم الشركة في تأهيل نظم النقل عن طريق طفرة حقيقية للخدمات اللوجيستيكية ورفع وتيرة أداء السلسلة اللوجيستيكية.

وتتدخل الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك في عدة أنشطة مصنفة في ثلاث أقطاب مهنية وهي:

- إدارة سلسلة التوريد التي تتضمن النقل واللوجيستيك وسلسلة التوريد والشحن ؛
- دعم التطور الجهوي : تطوير الوعاء العقاري اللوجيستيكي ("ماريلوجيس") وتدبير المحطات الطرقية والمحطات اللوجيستيكية التجارية والخدماتية ؛
- مركز الخدمات المشتركة : تدبير الأسطول والتأمينات وتدبير المخاطر.

علاوة على ذلك، توفر الشركة خدمات جديدة مرتبطة بالنقل مثل عمليات عبور البضائع في المستودعات مع كافة الخدمات الضرورية انطلاقا من خدمات استلام الطلبات إلى تحضيرها وشحن البضائع مع ما يتطلبه ذلك من تسجيل المراجع ووضع الملصقات. وللاستجابة لحاجيات الزبناء، تعتمد الشركة على بنية تحتية تتكون من خمس محطات لوجيستيكية جهوية (الدار البيضاء وطنجة ومكناس وفاس وأكادير ومراكش) وكذا شركتان تابعتان مختصتان وهما "الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك–عقار" و"الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك- السلسلة اللوجيستيكية".

وتهم المشاريع المبرمجة لسنة 2016 إنجاز عدد من المحطات اللوجيستيكية خاصة في المنطقة الحرة للتصدير الخاصة بصناعة السيارات بمدينة طنجة في إطار استثمار يقدر بمبلغ 90 مليون درهم.

ويتوقع في سنة 2015 أن يبلغ الغلاف المالي للمشاريع المبرمجة 181 مليون درهم. وتتمثل أهم هذه المشاريع في ما يلي :

- المساهمة المالية بمبلغ 50 مليون درهم لإنجاز تهيئة مقطع طريق الشمال التي تربط الطريق الجهوية رقم 322 بالموقع اللوجيستيكي لزناته : ويتم تنفيذ هذا المشروع في إطار اتفاقية شراكة تحدد طرق التمويل والإنجاز. وتناهز تكلفة التهيئة 600 مليون درهم ؛
- الرفع من رأسمال الشركة التابعة" الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك- السلسلة اللوجيستيكية" بمبلغ 24 مليون درهم ؛
- إنجاز مراكز لوجيستيكية جديدة (54 مليون درهم مخصصة في البداية للرفع من رأسمال "الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك- عقار").

وقد بلغت موارد الإستغلال لسنة 2014 ما يعادل 733,3 مليون درهم، مسجلة نسبة إنجاز قدرها 91% بالنسبة لتوقعات الميزانية (831,7 مليون درهم).

كما تم إنجاز تكاليف الإستغلال (دون احتساب المخصصات) بنسبة 94% نهاية سنة 2014، مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق نسبة إنجاز تبلغ 91% من الإعتمادات الخاصة ببند "شراء خدمات النقل" تبعا لرقم المعاملات الذي تم إنجازه برسم هذا النشاط وإنجاز 109% من النفقات المرتبطة بأسطول الشركة تبعا لارتفاع حجم رقم المعاملات المرتبط بالأسطول الخاص.

وتميزت سنة 2014 بانخفاض طفيف لرقم المعاملات بلغ 1% وتحقيق نتيجة استغلال بلغت ناقص 26 مليون درهم ونتيجة غير جارية سلبية قدرها 11,5 مليون درهم. كما بلغت النتيجة الصافية ناقص 16,5 مليون درهم ويمكن تعليل هذه الوضعية باحتساب الديون الصعبة التحصيل التي تبلغ 52,9 مليون درهم ضمن الحسابات الكبرى.

4.1 - تدخل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

يمنح صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دعمه المالي إما على شكل دفعات مالية وتسبيقات وقروض وإما على شكل مساهمات مالية غير قابلة للاسترجاع لفائدة كل مشروع يساهم في إنعاش الاستثمار والتشغيل.

وخلال سنة 2016، يتوقع الصندوق أداءات بقيمة 1.771,8 مليون درهم، ليبلغ مجموع الأداءات المتراكمة 30.094,3 مليون درهم الى متم سنة 2016.

أما فيما يخص سنة 2015، فسيصل مجموع الالتزامات المتراكمة في نهاية 2015 إلى ما قدره 37,6 مليار درهم وأداءات متراكمة في نهاية 2015 تقدر بما قيمته 28,3 مليار درهم (توقعات أداءات بقيمة 2,1 مليار درهم برسم سنة 2015).

وقد تميز النصف الأول من سنة 2015 بتوقيع 9 عقود استثمار بمبلغ إجمالي قدره 788 مليون درهم وذلك بمساهمة الصندوق بمبلغ 86,7 مليون درهم.

وقد بلغت الموارد المتراكمة للصندوق حتى نهاية سنة 2014، ما يعادل 49 مليار درهم بما فيها تحويلات الدولة التي تصل إلى 38,7 مليار درهم وموارد مالية بمبلغ 9,2 مليار درهم.

وقد بلغت الالتزامات المتراكمة للصندوق في نهاية سنة 2014 ما قدره 37,6 مليار درهم أي بمعدل التزام سنوي يصل إلى 2,51 مليار درهم في الفترة 2000-2014. كما عرفت هذه السنة التزاماً واحداً بمبلغ 800 مليون درهم.

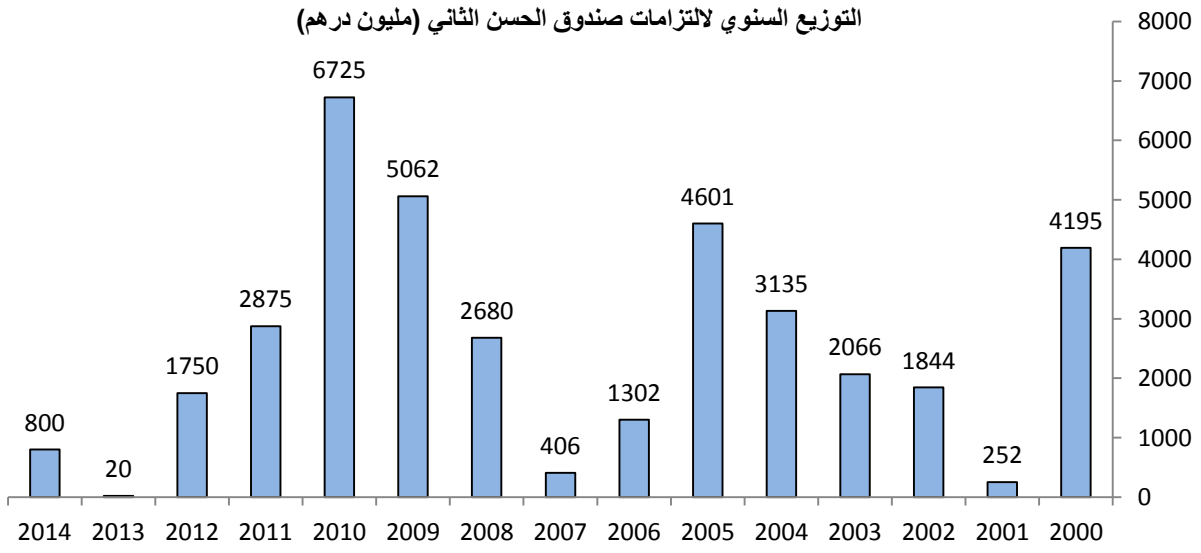

أما فيما يخص الأداءات المتراكمة، فقد بلغت إلى غاية متم 2014 ما قيمته 26.274,4 مليون درهم أي 69,9% من مجموع التزامات الصندوق.

وتتميز المشاريع الممولة من طرف الصندوق بالتنوع الكبير، فيما يتجلى العامل المشترك بين هذه المشاريع في كونها جد مهيكلة إلى جانب أثرها المهم على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وتعد أهم القطاعات المستفيدة من الدعم المالي للصندوق تلك المرتبطة بالبنيات التحتية الكبرى (15.516,8 مليون درهم) ودعم الاستثمار (16.121,7 مليون درهم) وكذا الإنعاش الاجتماعي والثقافي والرياضي (5.942,3 مليون درهم).

هكذا، وفي مجال البنيات التحتية الكبرى، فقد تم تخصيص 15.516,8 مليون درهم لتمويل عدة مشاريع كبرى، تهم الموانئ والطرق والطرق السيارة والسكك الحديدية وتهيئة المناطق السقوية والغابوية والتهيئة الحضرية الكبرى. وقد تم رصد حصة 74,1% من هذا المبلغ لمشاريع تطوير البنيات التحتية المرتبطة بالطرق والطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ.

وتهم المساهمات المخصصة لمجال إنعاش الاستثمار (16.121,7 مليون درهم) على الخصوص القطاعات الصناعية (برنامج إنشاء المنصات الصناعية المندمجة وآليات دعم الاستثمار.....) والسياحة (المنتجعات السياحية المتعلقة بالمخطط الأزرق والصندوق المغربي للتنمية السياحية...) والطاقة (برامج تطوير الطاقة الشمسية والريحية...) والنقل (تطوير شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية).

فيما يخص مجال الإنعاش الاجتماعي والثقافي والرياضي فقد استفادت عدة مشاريع من الدعم المالي للصندوق. وتتمثل أهم الإنجازات في هذا المجال في مشاريع السكن (2.232,5 مليون درهم) ومشاريع مجال الإنعاش الرياضي (1.615 مليون درهم) ونذكر منها مشاريع إنهاء ملاعب مراكش وطنجة وأكادير وفي المجال الثقافي (1.282,7 مليون درهم) متمثلة في إنجاز المسارح الكبرى للرباط والدار البيضاء والمكتبة الوطنية للمملكة المغربية وفي تشييد مقر المعهد الملكي للثقافة الامازيغية ومنشآت ثقافية أخرى.

وفيما يتعلق بمجموع الالتزامات المتراكمة، تبلغ حصة المساهمات نسبة 45,3%، أما التسبيقات غير القابلة للاسترجاع والتسبيقات القابلة للاسترجاع /القروض فتبلغ نسبها على التوالي 35,6% و19,1%.

وتبلغ التسبيقات غير القابلة للاسترجاع ما قدره 13.381,5 مليون درهم وتهم مشاريع البنيات التحتية (الطرق والموانئ والتهيئة الحضرية) وتشجيع الاستثمار (البنيات التحتية المعدة للاستقبال وبرامج دعم الاستثمار) والإنعاش الاجتماعي والثقافي. وتتمثل أكبر المساهمات الممنوحة على هذا الشكل في تشييد البنيات التحتية بالمركب الميناءي طنجة المتوسط (2 مليار درهم)، والبرنامج المتعلق بتشجيع الاستثمار الصناعي (2.495 مليون درهم) وبرامج السكن الاجتماعي (1.060 مليون درهم) ومشروع تهيئة وتنمية ضفتي أبي رقراق (1 مليار درهم) ومخطط المغرب الأخضر (800 مليون درهم) ومشاريع تنمية المواقع السياحية (860,5 مليون درهم). وتبلغ التسبيقات غير القابلة للاسترجاع والقروض 7.166 مليون درهم.

أما بالنسبة للقروض، فتصل الالتزامات ما قيمته 3.498,9 مليون درهم وتتوزع بين قرض لفائدة شركة "رونو طنجة المتوسط" لإنجاز وحدة إنتاج السيارات بملوسة (2.261,4 مليون درهم) وتسبيق في الحساب الجاري للمساهمين مُوجه للوكالة الخاصة طنجة المتوسط (650 مليون درهم) والقروض المرصودة لصندوق التمويل الطرقي (350 مليون درهم) لإنجاز عدة مشاريع طرقية (طرق ذات طابع سياحي في أقاليم ورزازات وزاكورة، وتثنية وتهيئة المقطع الطرقي الرابط بين الصويرة والطريق السيار مراكش-أكادير عبر شيشاوة، وتثنية الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين طنجة وتطوان) وكذا لشركة امنسوس المكلفة بتهيئة وتدبير المساحة المسقية للكردان (237,5 مليون درهم).

فيما يخص المساهمات، فتبلغ الالتزامات ما قدره 17.033 مليون درهم بما فيها اكتتابات في الرأسمال في حدود 13.048 مليون درهم.

ويتسم تدخل صندوق الحسن الثاني بطابع وطني وجهوي. حيث تمثل البرامج والمشاريع ذات الإشعاع الوطني في متم 2014، حصة 31,4% من المبلغ الاجمالي للالتزامات المتراكمة للصندوق. كما تستحوذ المشاريع ذات الطابع الجهوي على حصة 68,6% من المبلغ الإجمالي للالتزامات المتراكمة للصندوق وتمثل 87,7% من الاستثمارات الإجمالية المتوقعة.

علماً أن جميع جهات المملكة قد استفادت من مشاريع نوعية، فإن مساهمة الصندوق همت أساسا جهات طنجة-تطوان والدار البيضاء الكبرى والجهة الشرقية وجهة الرباط-سلا- زمور- زعير وسوس-ماسة-درعة التي تستفيد مجتمعة بما يبلغ 56,7% من المساهمة الإجمالية للصندوق. ويرجع ذلك بالأساس إلى تمركز المشاريع الكبرى بهذه الجهات (الوكالة

الخاصة طنجة البحر الابيض المتوسط والخط السككي تاوريرت- الناظور وشبكة الطرق السيارة وشركة "رونو طنجة المتوسط" وتهيئة ضفتي وادي أبي رقراق وبحيرة مارشيكا والمركب الميناني الناضور غرب المتوسط).

2 - تسريع وتيرة إنجاز الاستراتيجيات القطاعية

1.2 - التنمية الفلاحية

منذ إعطاء الانطلاقة لمخطط المغرب الأخضر في أبريل 2008، عرف القطاع الفلاحي نموا متواصلا. وقد تم إبراز الحصيلة الإيجابية لتطور القطاع في الفترة الممتدة بين 2008 و2014، خلال المناظرة الوطنية الثامنة للفلاحة التي تم تنظيمها بمكناس يوم 27 أبريل 2015 تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس.

وقد سجل القطاع الفلاحي الذي أصبح نظامه الإنتاجي أقل ارتباطا بالتغيرات المناخية، معدل نمو سنوي بنسبة 6,7 % في الفترة الممتدة بين 2008 و2014. كما تضاعفت وتيرة الاستثمار في هذا القطاع بنسبة 1,7 مرات.

كما أصبح هذا القطاع أكثر جاذبية وربحية مسجلا نموا بنسبة 48% للدخل الفردي في الوسط القروي ومن جهة أخرى، ساهم مخطط المغرب الأخضر في ضمان الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية.

وبفضل نمو الناتج الداخلي الخام الفلاحي الذي يفوق نمو الاقتصاد الوطني، أصبحت الفلاحة المغربية تلعب دورا أساسيا كقاطرة للتنمية .

على صعيد آخر، ساهم مخطط المغرب الأخضر في الرفع من صادرات الفلاحة والصناعة الفلاحية (نبات الكُبّر والفاصوليا ومعلبات الزيتون والحوامض...) بنسبة 34%، مما خوّل للمغرب من احتلال المرتبة الثالثة على صعيد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمرتبة الرابعة إفريقيا.

وإذا كانت السنوات السبع الأولى من المخطط المذكور قد مكنت من وضع أسس فلاحة فعالة وشاملة، فإن الهدف المتوخى في أفق 2020 هو تقوية وتوطيد هذا المخطط مع تعزيز الإنجازات من خلال رفع التحديات التالية :

- مواصلة عصرنة القطاع ومضاعفة الاستثمارات التي من شأنها دعم وتثمين المنتوجات الفلاحية ؛
- ترسيخ المكتسبات ومواصلة تقليص مستوى الفقر في المجال القروي من خلال إعطاء انطلاقة مشاريع جديدة ؛
- تعبئة الإمكانيات لفائدة الفلاحة وتنويع المصادر ؛
- مواجهة التحديات المؤسساتية وضمان تقنين ملائم لمواكبة تطور القطاع.

وسيمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية من :

- الرفع من القيمة المضافة الفلاحية من 70 مليار درهم سنة 2008 إلى 140 مليار درهم في أفق 2020. ويبدو تحقيق هذا الهدف واقعيا لكون هذه القيمة قد بلغت سنة 2014 ما قيمته 99 مليار درهم أي 71% من الهدف ؛
- استقطاب استثمارات قدرها 95 مليار درهم في أفق 2020 برسم مشاريع الدعامة الأولى (75 مليار درهم) والدعامة الثانية (20 مليار درهم). وقد بلغت الإنجازات في متم يونيو 2015 ما قدره 49,67 مليار درهم (ما يقارب 52% من الهدف)، موزعة فيما بين مشاريع الدعامة الأولى (35 مليار درهم، 47% من الهدف) وتلك المتعلقة بالدعامة الثانية (14,7 مليار درهم، 73% من الهدف).

1.1.2 - وكالة التنمية الفلاحية

تتمثل المهام المنوطة بوكالة التنمية الفلاحية في اقتراح مخططات عمل على السلطات الحكومية تتعلق بدعم المشاريع التي تندرج في إطار الدعامتين المكونتين لمخطط المغرب الأخضر وكذا تدبير عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول الأراضي الفلاحية.

خلال سنة 2016، ستواصل وكالة التنمية الفلاحية مجهوداتها لإنجاز مشاريع مبرمجة في إطار الدعامتين السالفتي الذكر خصوصا فيما يتعلق بتحديد وإعداد مشاريع جديدة.

من جهة أخرى، وبخصوص عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ستخصص سنة 2016 لتعبئة أراضي فلاحية أخرى موازاة مع توفير العقار. وسيتم إعطاء انطلاقة طلب عروض لإسناد مشاريع جديدة للشراكة لمستثمرين خواص والتوقيع على اتفاقيات الشراكة فيما يتعلق بالمشاريع التي تم إسنادها على إثر طلبات العروض المنجزة سلفا.

وقد همت إنجازات مخطط المغرب الأخضر برسم النصف الأول من سنة 2015 مشروعين للدعامة الأولى بمبلغ استثماري إجمالي قدره 160 مليون درهم يتم إنجازه على مساحة 2.155 هكتار لفائدة 327 مستفيد مقابل 50 مشروعا تم إطلاقه في إطار الدعامة الثانية من المتوقع أن يستقطب استثمارا بقيمة مليار درهم يتم إنجازه على مساحة 36.792 هكتار لفائدة 49.693 مستفيد.

بخصوص عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول الأراضي الفلاحية التي تم إعطاء انطلاقتها برسم النصف الأول من سنة 2015، فتهم العمليتين التاليتين:

- طلب عروض واحد يهم 30 مشروعا يتم إنجازه على مساحة 1.783 هكتار؛
- طلب عروض واحد متعلق بقطع أرضية صغيرة تابعة للأملاك العمومية بما فيها تلك التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات مسقية وأقل من 10 هكتارات بورية مكن من تخصيص 113 مشروع على مساحة 428 هكتار.

وتبلغ ميزانية الاستثمار لوكالة التنمية الفلاحية، برسم سنة 2015، ما يناهز 93 مليون درهم وتهم العمليات التالية :

- تنمية وإنعاش المنتوجات المحلية ؛
- الدراسات والمساعدات التقنية ؛
- دعم مشاريع مخطط المغرب الأخضر من طرف مؤسسات التمويل الأجنبية ؛
- التواصل ومختلف التجهيزات.

وقد بلغت التزامات الوكالة في متم يونيو 2015، ما يناهز31,1 مليون درهم مقابل توقعات اختتام لسنة 2015 والبالغة 85,4 مليون درهم أي بنسبة التزام 90%.

ويمكن تلخيص الإنجازات المتراكمة برسم المشاريع المسجلة في إطار مخطط المغرب الأخضر للفترة الممتدة بين 2010 ومتم يونيو 2015 فيما يلي :

- المصادقة على 163 مشروع في إطار الدعامة الأولى باستثمار إجمالي يصل إلى 35 مليار درهم يهم مساحة قدرها 408.310 هكتار لفائدة 293.891 مستفيد أي بنسبة إنجاز الأهداف المحددة في أفق 2020 على المنوال التالي :
  - 17% فيما يخص عدد المشاريع ؛
  - 46% فيما يتعلق بالاستثمار ؛
  - 64% فيما يخص المساحة ؛
  - 52% فيما يتعلق بعدد المستفيدين المستهدفين.

- إعطاء انطلاقة 542 مشروع في إطار الدعامة الثانية باستثمار إجمالي يصل إلى 14,7 مليار درهم يهم مساحة تناهز 784.527 هكتار لفائدة 771.535 مستفيد أي ما يعكس إنجاز الأهداف المحددة في أفق 2020 بنسبة :

  - 99% فيما يخص عدد المشاريع ؛
  - 73% فيما يتعلق بالاستثمار ؛
  - 48% فيما يخص المساحة ؛
  - 81% فيما يتعلق بعدد المستفيدين المستهدفين.

ويمكن تلخيص الإنجازات المتراكمة برسم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للفترة ما بين 2005 ومتم يونيو 2015 حول الاراضي الفلاحية التابعة للملك الخاص للدولة فيما يلي :

- إعطاء انطلاقة 11 عملية شراكة في الفترة الممتدة بين 2005 ومتم يونيو 2015 بما فيها العمليتان اللتان تم إنجازهما من طرف شركة التنمية الفلاحية بين 2005 و2007. وهمت هذه العمليات إطلاق 948 مشروعا يمتد على مساحة إجمالية تناهز 111.199 هكتار من المرتقب أن تستقطب استثمارات إجمالية قدرها 25,02 مليار درهم وأن تحدث 74.003 منصب شغل ؛

- كما تميزت نفس الفترة بإعطاء الانطلاقة لعدد من العمليات ذات طابع جهوي أو نوعي على مساحة 7.540 هكتار تهم الأراضي الفلاحية الجماعية والأراضي الفلاحية التابعة للملك الخاص للدولة والأراضي الفلاحية التابعة للأحباس.

كما بلغت التزامات ميزانية الاستثمار للوكالة سنة 2014 ما قدره 50,6 مليون درهم من ضمن ميزانية متوقعة قدرها 75,8 مليون درهم منها 55,9 مليون درهم كاعتمادات الأداء.

وفيما يخص مشاريع مخطط المغرب الأخضر، أنجزت الوكالة سنة 2014، 15 مشروعا في إطار الدعامة الأولى باستثمار إجمالي قدره 730 مليون درهم على مساحة إجمالية تناهز 104.022 هكتار لفائدة 25.719 مستفيد مقابل 65 مشروع تم انجازه في إطار الدعامة الثانية من المتوقع أن يستقطب استثمارا يصل إلى 1,14 مليار درهم يتم إنجازه على مساحة إجمالية قدرها 80.890 هكتار لفائدة 191.652 مستفيد.

أما فيما يخص عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم إجراؤها سنة 2014، فقد همت إعطاء انطلاق 5 طلبات عروض تهم 1.008 مشروعا بمساحة إجمالية قدرها 8.734 هكتار. وقد مكنت هذه الطلبات من تخصيص 223 مشروع على مساحة 6.422 هكتار، من المرتقب أن تستقطب استثمارات إجمالية تناهز 1,13 مليار درهم مع إحداث 3.784 منصب شغل.

2.1.2 - المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي

يقدر البرنامج الاستثماري المتوقع لسنة 2016 بمبلغ 2.329 مليون درهم مقابل توقعات الاختتام برسم سنة 2015 بما يناهز 2.233 مليون درهم.

ومن بين المشاريع المهمة التي تنفذها المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي في اطار التدابير الافقية للاستراتيجية الفلاحية في مخطط المغرب الأخضر، يحظى "البرنامج الوطني لتوفير مياه الري" ببالغ الأهمية ويهدف الى إعادة تحويل 550.000 هكتار في أفق 2020 منها 335.000 هكتار عبر عمليات تحويل فردي في مزارع خاصة و220.000 هكتار عبر عمليات تحويل جماعي.

ويبلغ البرنامج الاستثماري قيد الإنجاز والمتوقع لسنة 2015 ما قدره 3.504 مليون درهم. ويهم هذا البرنامج أساسا المشاريع المتعلقة بأشغال التجهيزات الهيدرومائية الكبرى (1.725 مليون درهم) وخدمة الماء (566 مليون درهم) وعمليات الدعم (169 مليون درهم) ومشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر (193 مليون درهم) وكذا أنشطة التنمية الفلاحية (48 مليون درهم). وتتعلق الإجراءات الأخرى للبرنامج بمبلغ 457 مليون درهم الهيدرومائية الصغيرة والمتوسطة والتهيئة الهيدروفلاحية في منطقة البور والإرشاد الفلاحي بالتجهيزات.

فيما يتعلق باستغلال التجهيزات العمومية الخاصة بالري، قامت المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي بسقي مساحة قدرها 555.477 هكتارا خلال سنة 2014 مع ضمان توزيع مياه حجمها 3.071 مليون متر مكعب بما في ذلك 1.922 مليون متر مفوترة للفلاحين، أي ما يعادل 63% مقابل 76% سنة 2013 كنسبة نجاعة على مستوى استغلال الشبكة ونسبة استخلاص قدرها 76% من ضمن إصدارات السنة بمبلغ 970 مليون درهم.

ومن أجل ضمان خدمة الماء، بلغ البرنامج الاستثماري للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ما قدره 2.160 مليون درهم سنة 2014 مقابل 1.927 مليون درهم سنة 2013 و1.940 مليون درهم سنة 2012.

وعلاقة بالشطر الأول من البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري المسمى "مشروع تحديث السقي بحوض أم الربيع" والذي يوجد حاليا في طور الإنجاز، فهو يهم إعادة تحويل مساحة 41.048 هكتار لفائدة 12.055 فلاح بمناطق دكالة والحوز وتادلة.

ويهم الشطر الثاني للبرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري تحويل ما يناهز 30.000 هكتار لفائدة 9.300 مستفيد لدى المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي لدكالة والغرب والحوز وتادلة بتكلفة قدرها 187,5 مليون دولار منها 150 مليون دولار عبارة عن قرض صادق عليه البنك الدولي.

ويعتبر مشروع تمديد ري قطاع "دار خروفة" باللوكوس من أهم المشاريع في إطار "البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري". ويشمل مساحة قدرها 21.000 هكتار بتكلفة إجمالية تقدر بقيمة 2.822 مليون درهم حيث يتم التمويل أساسا عن طريق هبات من الدول العربية الشقيقة وكذلك من الميزانية العامة للدولة.

بالإضافة لذلك، توجد ثلاثة مشاريع للشراكة بين القطاعين العام والخاص قيد الإنجاز وتهم مناطق أزمور-البئر الجديد (دكالة) وشتوكا آيت باها (سوس ماسة) ودار خروفة (اللوكوس).

وقد تم تفويض المشروع الأول المتعلق بالمساهمة في تمويل وبناء واستغلال نظام الري لفائدة الفلاحين في المنطقة الساحلية الواقعة بين أزمور والبئر الجديد (3.200 هكتار) "للشركة الجديدة دكالة للمياه".

وفيما يخص مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في شتوكا آيت باها، فقد أعطيت الانطلاقة في يونيو 2015 لطلب العروض لاختيار الشريك الخاص من ضمن المرشحين العشرة المؤهلين.

أما بالنسبة لمشروع الشراكة لدار خروفة، فقد أعطيت الانطلاقة للمرحلة الثانية من طلب العروض لاختيار المفوض إليه.

بمليون درهم

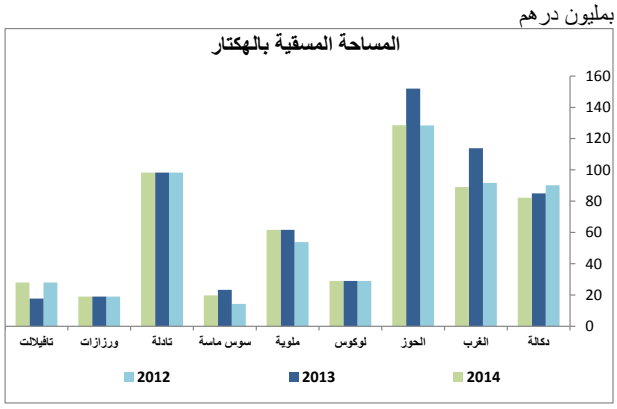

بمليون درهم

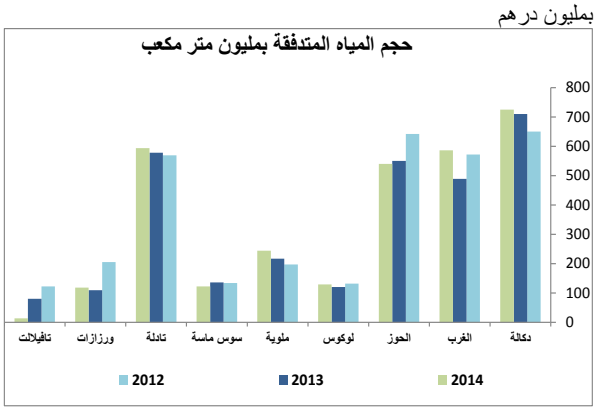

3.1.2 - الشركة الوطنية لتسويق البذور

يعتبر تأمين تزويد السوق الوطنية بالبذور المعتمدة وتحسين نسبة استخدام هذه البذور من بين أهداف مخطط المغرب الأخضر.

وتروم استراتيجية الشركة الوطنية لتسويق البذور إنجاز ستة أوراش كبرى مهيكلة وهي :

- تأمين تزويد الأسواق بالتعاقد مع الشركاء التجاريين ؛
- تعزيز وتطوير الآليات الصناعية ؛
- ملاءمة شبكة التوزيع وتطوير قوة المبيعات من أجل بيع كميات كبيرة ؛
- إنعاش الاستعمال الجيد للمُدخلات الفلاحية والقيام بالحملات التسويقية ؛
- ترشيد الخزينة عبر تدبير أحسن للمخزون ؛
- ملاءمة الموارد البشرية مع احتياجات الاستراتيجية الجديدة للتنمية.

ستمكن هذه الاستراتيجية السالفة الذكر الشركة الوطنية لتسويق البذور، في أفق 2020، من تسويق 2.660.000 قنطار من بذور الحبوب المعتمدة والتي تمثل 95% من حصة السوق، و000 100 وحدة من بذور الشمندر وحيد الإنبات، التي تمثل 100% من حصة السوق و2.623.000 قنطار من الأسمدة (26% من حصة السوق) وكذا بلوغ رقم معاملات قدره 3.025 مليون درهم ونتيجة استغلال قدرها 314 مليون درهم ونتيجة صافية قدرها 219 مليون درهم واستثمار تراكمي قدره 620 مليون درهم.

ويتوقع أن تبلغ ميزانية الاستثمار للشركة الوطنية لتسويق البذور برسم سنة 2016/2015 ما قدره 80,61 مليون درهم مخصصة أساسا لبناء مركز جهوي على مستوى المجمع الفلاحي لبركان (32 مليون درهم) وتهيئة مختلف المراكز الجهوية (9,5 مليون درهم) واقتناء المعدات التقنية (31,7 مليون درهم).

وتعتزم الشركة الوطنية لتسويق البذور خلال موسم 2016/2015 إنتاج 2,2 مليون قنطار من البذور المعتمدة من خلال عمليات مضاعفة في إطار تعاقدي. كما تعتزم الشركة أيضا تسويق 1.917.000 قنطار من البذور المعتمدة بالنسبة للحبوب

و1.200.000 قنطار من الأسمدة وتحقيق رقم معاملات قدره 1.697 مليون درهم، ونتيجة الاستغلال تناهز 62,5 مليون درهم ونتيجة صافية قدرها 17,8 مليون درهم.

وبرسم سنة 2015/2014، عرف نشاط الشركة الوطنية لتسويق البذور المنجزات الأساسية التالية :

- ارتفاع المساحة المخصصة لمضاعفة إنتاج البذور من 35.000 هكتار خلال 2010/2009 إلى 65.000 هكتار خلال موسم 2015/2014 ؛
- إنتاج أكثر من 2.100.000 قنطار من البذور المعتمدة بالنسبة للحبوب مقابل 700.000 قنطار خلال 2012/2011 ؛
- تسويق ما يناهز 1.294.000 قنطار من البذور المعتمدة بالنسبة للحبوب مقابل متوسط قدره 1.117.250 قنطار خلال الخمس مواسم الأخيرة ؛
- تسويق 710.000 قنطار من الأسمدة مقابل متوسط قدره 667.900 قنطار خلال الخمس سنوات الأخيرة.

وقد مكنت هذه الإنجازات من بلوغ النتائج التالية برسم السنة المالية 2015/2014 :

- رقم معاملات قدره 1.078 مقابل 965 مليون درهم سنة 2014/2013 و858 مليون درهم في سنة 2010/2009 ؛
- قيمة مضافة قدرها 99,85 مليون درهم سنة 2015/2014 مقابل 132 مليون درهم سنة 2014/2013 و81 مليون درهم في سنة 2010/2009 ؛
- ناتج صافي قدره ناقص 13,65 مليون درهم سنة 2015/2014 مقابل 5,79 مليون درهم سنة 2014/2013 و7,75 مليون درهم في سنة 2013/2012.

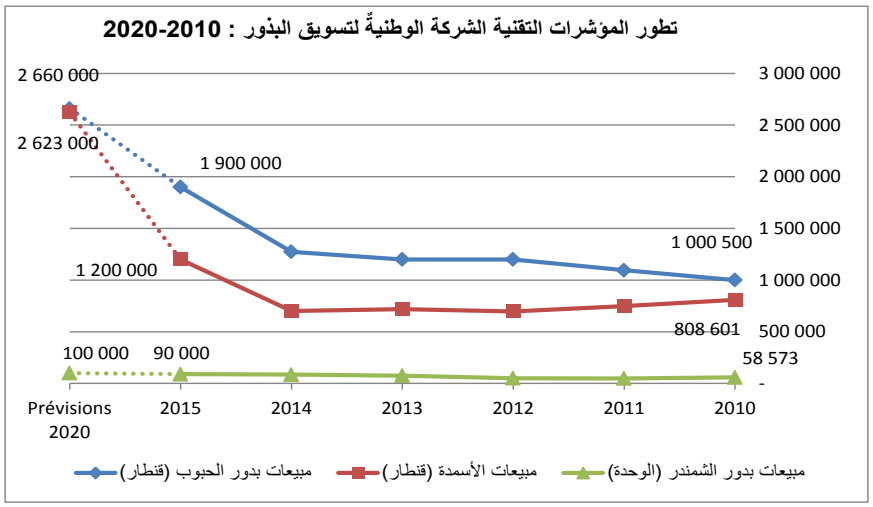

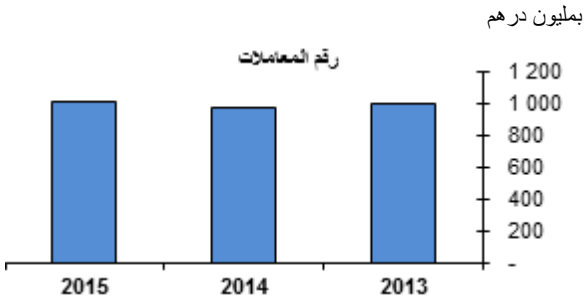

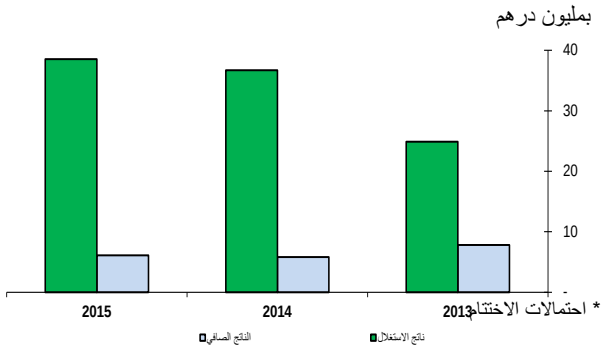

4.1.2 - الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان

تم تقديم استراتيجية تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان أمام أنظار جلالة الملك بتاريخ 4 أكتوبر 2013. وقد شرعت الوكالة في تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال إرساء منهجية عمل مع مختلف الشركاء على المستويين القطاعي والترابي، على أساس التشاور والتنسيق والوساطة مع مختلف الشركاء للعمل لصالح ساكنة مجال تدخل الوكالة.

وتجدر الإشارة إلى أن مناطق الواحات وشجر الأركان تشكل مساحة واسعة تغطي ما يقارب 40% من التراب الوطني وهي تضم خمس جهات و16 إقليما وأكثر من 400 جماعة. وفي هذا الإطار، تندرج الاستراتيجية المجالية للوكالة في إطار استراتيجية التنمية الشاملة والمندمجة لمناطق الواحات وشجر الأركان، وترتكز على ثلاثة محاور تنموية تهدف إلى تفعيل ثلاثة مجالات :

- مجال جذاب : ويتجلى رهان هذا المحور في تحسين ظروف عيش الساكنة وتحفيز سبل ازدهارها وذلك عن طريق تعزيز الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء، الطرق...) وتطوير العرض الصحي والتعليمي وجعله في متناول الجميع بالإضافة إلى إنشاء البنيات التحتية الثقافية والرياضية ؛
- مجال تنافسي : يعتمد في اقتصاده على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية لتمكين الساكنة المحلية من الاستفادة المباشرة من هذه الثروات. ويتم استهداف ثلاثة قطاعات أولوية (الفلاحة والغابات والسياحة والمعادن) وذلك أساسا من خلال هيكلة نسيج الفاعلين ومواكبتهم في تصميم وتنمية الأنشطة المدرة للدخل بالاعتماد على تثمين الثروات المحلية ؛
- مجال محمي : يعتمد على برامج ترشيد وتعبئة وتدبير الثروة المائية والمحافظة على التربة بالإضافة إلى برامج المحافظة على التنوع البيولوجي (خاصة حماية محميات المحيط الحيوي والتأطير العمراني للواحات).

وفي هذا الصدد، تم تنزيل هذه المحاور من خلال 45 برنامجا للتنمية رصدت لها استثمارات بقيمة 93 مليار درهم (أي ما يعادل 11,5 مليار درهم سنويا على مدى ثماني سنوات). وترمي هذه المحاور إلى تحقيق الأهداف الطموحة التالية في أفق 2020 :

- مضاعفة الناتج الداخلي الخام المجالي والدخل الفردي مرتين ونصف ؛
- إحداث 160.000 منصب شغل إضافي ؛
- الملاءمة مع المعايير الدولية المتعلقة بالخدمات الأساسية (الماء والكهرباء) والعروض الطبية والتربوية.

وهكذا، قامت الوكالة بوضع إطار تعاقدي على ثلاثة مستويات من شأنه أن يمكن من تحقيق التنمية المجالية وإنجاز الاستراتيجية من خلال مقاربة مندمجة :

- المستوى الأول على شكل اتفاقية إطار مع الحكومة والمصادقة على الأهداف المسطرة ومبادئ عمل الاستراتيجية ؛
- المستوى الثاني مع القطاعات الوزارية المعنية ويهدف إلى المصادقة على تفاصيل برامج العمل حسب كل قطاع (مضامين المشاريع والتخطيط والتمويل) ؛
- المستوى الثالث مع الجهات و/أو الأقاليم التابعة لمجالها الترابي ويهدف إلى ضمان التنفيذ المندمج للاستراتيجية من خلال دعم برامج العمل وفق مقاربة ترابية.

ولضمان تنفيذ استراتيجية التنمية الترابية، عملت الوكالة على بذل مجهودات هامة للبحث على التمويلات لدى الجهات المانحة الوطنية والدولية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية يمول برنامج تأهيل وتنمية 126 جماعة تتواجد في الأقاليم الستة عشر المكونة لمجال تدخل الوكالة. كما أن سبعة مشاريع يناهز مبلغها الإجمالي 350 مليون درهم تم تمويلها أو هي في طور التمويل في نفس الإطار من طرف ممولين دوليين.

وستعمل الوكالة خلال الفترة 2015-2016 في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية على تعبئة القروض المخصصة لبرنامج تنمية وتأهيل الجماعات القروية المنتمية لمجال تدخل الوكالة. وتبلغ التمويلات المزمع تعبئتها في هذا الإطار نحو 680 مليون درهم بما في ذلك 344 مليون درهم بالنسبة لمناطق الواحات و336 مليون درهم بالنسبة لمناطق شجر الأركان.

وترتكز حصيلة إنجازات استراتيجية تنمية مناطق الواحات وشجر الاركان، فيما يخص الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2012-2014، على المشاريع والبرامج الممولة من طرف ميزانية القطاعات الوزارية والهيئات العمومية إلى جانب مشاريع مندرجة في إطار مخطط العمل الخاص بالوكالة. ويشمل هذا الأخير عنصرين :

- مشاريع الشراكة الممولة من الميزانية الذاتية للوكالة مع مساهمة الفاعلين المحليين والتي تندرج في إطار برنامج الأولويات للوكالة : خلال الفترة ما بين 2012 و2014. تم التوقيع على 187 اتفاقية منها 29 اتفاقية سنة 2012 و56 اتفاقية سنة 2013 و102 اتفاقية سنة 2014 ؛
- المشاريع الممولة من طرف صندوق تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بمساهمة الجماعات القروية ومجالس الأقاليم والعمالات. وقد كانت هذه المشاريع موضوع ثلاث اتفاقيات إطار تتضمن برنامج عمل يهدف إلى تأهيل وتنمية 126 جماعة قروية.

وفي إطار مهامها المتعلقة بدعم المجال القروي، ساهمت الوكالة بشراكة مع الفاعلين المحليين في وضع مشاريع تنموية اقتصادية واجتماعية ومشاريع المحافظة على البيئة. وقد قامت الوكالة في سنة 2014 بقبول 102 مشروعا في هذا الإطار. وتتوزع الإجراءات المقررة حسب المحاور الاستراتيجية للوكالة كما يلي :

تحسين الجاذبية (86 اتفاقية) من خلال تجهيز13 نقطة مائية بألواح شمسية على مستوى 7 جماعات قروية وإنجاز 14 مشروعا للتزويد بالماء الصالح للشرب وكذا إنشاء "مطفية" بحجم 150 متر مكعب وحوض مائي وساقيات من أجل تجميع مياه المنابع إلى جانب إعادة تأهيل صهريج بسعة 100 متر مكعب والتزويد بالكهرباء لفائدة 42 مزرعة على طول محور الراشدية - بودنيب. هذا، بالإضافة إلى توسيع شبكة الكهرباء بالنسبة لجماعتين قرويتين والكهربة بواسطة الألواح الشمسية لجماعة قروية واقتناء عشرة معدات من أجل فك العزلة عن إقليمين إلى جانب اقتناء 14 حافلة للنقل المدرسي ؛
- تعزيز التنافسية (11 اتفاقية) المساهمة في التمويل والدعم لتنظيم أربعة مهرجانات وطنية ودولية، بالإضافة إلى المعدات من مجموعة الإمارات للاستثمار والمساهمة في بناء مركز للتدريب المهني في الحرف وكذلك التمويل والدعم لتنظيم المهرجان والجلوس حول السياحة والحرف اليدوية ؛
- تعزيز القدرة التنافسية (11 اتفاقية) من خلال تحقيق المساهمة في تمويل ودعم تنظيم 4 مهرجانات وطنية ودولية بالإضافة إلى تجهيز تجمع ذو منفعة اقتصادية والمساهمة في إنشاء مركز للتكوين المهني في مهن الصناعة التقليدية إلى جانب تمويل ودعم تنظيم مهرجان ومعرض في مجالي السياحة والصناعة التقليدية ؛
- المحافظة على البيئة (5 اتفاقيات عبر إنجاز 17 مشروعا تتعلق بإنشاء وتهيئة ساقيات وخطارات وعتبات انحصار المياه وحفر آبار وإنجاز نقط المياه الجوفية وبناء حيطان وقائية ودعامات وكذا بنايات وقائية من الفيضانات لصالح حوالي 54 ألف مستفيد، بالإضافة إلى إنجاز مشروعين للتطهير السائل.

2.2 - تحديث قطاع الصيد

تهدف استراتيجية "أليوتيس" إلى تأهيل وتحديث مختلف ميادين قطاع الصيد وتحسين قدرته التنافسية والرفع من أدائه. وذلك من خلال :

- الرفع من مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام الوطني في أفق 2020 إلى ما قدره 21,9 مليار درهم مقابل 8,3 مليار درهم ؛
- زيادة في عدد مناصب الشغل المباشرة إلى 115.000 مقابل 61.650 سنة 2007 ؛
- الرفع من عدد مناصب الشغل غير المباشرة من 488.500 إلى 510.200 في أفق 2020 ؛
- بلوغ قيمة صادرات المنتوجات البحرية لأكثر من 3,1 مليار دولار مقابل 1,2 مليار دولار سنة 2007.

وترتكز تنمية استراتيجية قطاع الصيد على ثلاثة محاور أساسية وهي استدامة الموارد والرفع من الأداء وتقوية القدرة التنافسية. وفي هذا الإطار، يتوقع إنجاز 16 مشروعا مهيكلا ترتكز على مبادئ التنمية المستدامة وتؤكد على البعد البيئي بطريقة تجعل كل مشروع يتوفر على المواصفات التالية :

- المسؤولية البيئية من خلال الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والتصدي للصيد الجائر والحرص على إعادة تكوين المخزونات من الأصناف التي يتم استغلالها بطريقة مفرطة والحفاظ على بعض الأصناف المهددة وكذا إنعاش طرق الصيد المستدام ؛
- الجدوى الاقتصادية من حيث تثمين منتوجات الصيد وإحداث مناصب الشغل وتحسين تنافسية المنتوجات المغربية في الأسواق التقليدية ونمو الصادرات من خلال ولوج أسواق جديدة.

وتتمحور المشاريع الرائدة لاستراتيجة "أليوتيس" حول إحداث ثلاثة أقطاب بامتياز على مستوى العيون-الداخلة وأكادير وطنجة والتي ستمكن من جذب استثمارات قدرها 9 مليار درهم.

وتتضمن هذه الاستراتيجية أيضا عددا من المشاريع التي تهدف إلى تنمية تربية الأحياء المائية والبنيات التحتية ومعدات التفريغ وتهيئة مصايد الأسماك.

كما تتعلق التدابير المواكبة على الخصوص بتوضيح المنظومة القانونية وتطوير نظام المراقبة وتتبع المسار على امتداد سلسلة القيمة وتعزيز الكفاءات وتنظيم التمثيلية المهنية.

1.2.2 - المكتب الوطني للصيد

فيما يخص سنة 2016، يعتزم المكتب الوطني للصيد مواصلة إنجاز المشاريع التي تم الالتزام بها وإعطاء الانطلاقة لمشاريع جديدة بهدف تطوير البنيات التحتية للصيد البحري.

وهكذا، يعتزم المكتب الوطني للصيد مواصلة إنجاز بناء أسواق الجملة للسمك بإنزكان (58,4 مليون درهم) وتطوان (30 مليون درهم) وبناء محلات لفائدة بائعي السمك ببوجدور (30 مليون درهم) وإدخال المعلوميات في مسلسل التسويق على مستوى نقط التفريغ وقرى الصيد وتركيب معدات الطاقة الشمسية في بعض قرى الصيد جنوب المملكة، وتجهيز المواقع بمعدات وتجهيزات تقنية ضرورية بالإضافة إلى مواصلة الإجراءات الهادفة إلى صيانة البنيات التحتية الموانئية والتجهيزات التقنية وذلك بغية بلوغ الأهداف المحددة في استراتيجية "أليوتيس".

ويعتزم المكتب الوطني للصيد أيضا التكفل بموانئ الصيد الأخرى حيث المفاوضات مع الوكالة الوطنية للموانئ متقدمة وتهم بالأساس موانئ العرائش والصويرة.
بالإضافة إلى ذلك، يتم إنجاز البرنامج الاستثماري والمتعلق بالأسواق من الجيل الجديد المحدد من طرف المكتب الوطني للصيد والذي يشمل استثمارات بمبلغ 277 مليون درهم والتي هي في طور الإنجاز وتهم :

- البنية الفوقية للميناء الجديد للصيد لطنجة (سوق وبنايات إدارية وتجهيزات ومحلات مخصصة لمهنيي الصيد) : 180 مليون درهم ؛
- أسواق جديدة بالداخلة (35 مليون درهم) وطانطان (30 مليون درهم) والعرائش (22 مليون درهم).

ومن جهة أخرى، يسعى المكتب إلى تعميم استعمال الحاويات المنمطة على جميع موانئ الصيد.

من أجل وفرة أفضل ونجاعة أكبر للبنيات التحتية والتجهيزات وبهدف تزويد المواقع المسيرة بالوسائل المادية الضرورية، يواصل المكتب الوطني للصيد إنجاز برنامجه الاستثماري الذي يهم على الخصوص إرساء عقود الصيانة وتأهيل التجهيزات ووسائل المناولة.

ووفقا للبرنامج الوطني لإنجاز شبكة من 10 أسواق الجملة للسمك وبعد الشروع في استغلال كل من أسواق الدارالبيضاء ووجدة، تميزت الفترة 2011-2014 بتحويل أسواق الجملة للسمك التي تم بناؤها في إطار برنامج تحدي الألفية، إلى المكتب الوطني للصيد في كل من تازة (53,9 مليون درهم) ومراكش (86 مليون درهم) ومكناس (55 مليون درهم) وبني ملال (56,8 مليون درهم).

من جهة أخرى، وفيما يتعلق بإنجاز سوق الجملة للسمك بالرباط، بكلفة تصل إلى 70,5 مليون درهم، فإنه يوجد حاليا في طور التشغيل الفعلي، بعدما تم التوقيع على اتفاقية الشراكة المتعلقة باستغلال وتسيير السوق، بين المكتب الوطني للصيد والجماعة الحضرية للرباط والجماعة القروية لسيدي يحيى زعير بهدف الاستغلال الفعلي في 2015.

من جهة أخرى، سيتم الشروع في إنجاز سوق الجملة للسمك لإنزكان، خلال سنة 2015، بكلفة تقدر بـمبلغ 58,4 مليون درهم. كما أن إنجاز سوق الجملة للسمك لطنجة، الذي رصدت له في البداية اعتمادات بلغت 40 مليون درهم، قد تم تأجيله وذلك على إثر تغيير الوعاء العقار المخصص لهذا المشروع من طرف الجماعة الحضرية لطنجة. وأما فيما يخص سوق الجملة للسمك لتطوان، فسيتم إنجازه برسم ميزانية 2015 بمبلغ 30 مليون درهم. أما فيما يتعلق بسوق الجملة للسمك للدارالبيضاء، وبعد النشاط القوي الذي تم تسجيله في السنوات الأخيرة ومن أجل ضمان تنظيم أحسن للتسويق وكذا تتبع مسار جودة المنتوجات المعروضة للبيع، فقد تم الشروع في أشغال توسعة السوق المذكور بمبلغ يصل إلى 17 مليون درهم.

وباعتباره "الفاعل الشامل" داخل الموانئ التي تم إسناد تسييرها إليه، أعد المكتب الوطني للصيد برنامجا استثماريا لتأهيل وتنمية البنيات الفوقية والتجهيزات الموانئية.

وهكذا، تم إسناد 15 ميناء للصيد إلى المكتب الوطني للصيد إضافة إلى المفاوضات الجارية حاليا مع الوكالة الوطنية للموانئ لمنح المكتب امتياز تدبير موانئ الصيد التسعة المتبقية.

وقد عرفت الفترة 2011-2014 إنجاز العديد من الاستثمارات على مستوى الموانئ التي يسيرها المكتب، خصوصا، إنجاز البنية التحتية للصيد التقليدي بسيدي إفني (40,8 مليون درهم) وأكادير (22,5 مليون درهم) ومهدية (16 مليون درهم) وطان طان (15,6 مليون درهم) وطرفاية (15,5 مليون درهم) والمحمدية (9,8 مليون درهم).

بالإضافة إلى ذلك، يتحمل المكتب الوطني للصيد تمويل البنية التحتية لميناء الصيد بطنجة بمبلغ 180 مليون درهم بما في ذلك مبلغ 90 مليون درهم الذي تم تسديده من قبل والباقي سيتم تسديده في سنتي 2015 و2016 أي 45 مليون درهم سنويا.

وقد أنجز المكتب الوطني للصيد خلال الفترة 2011-2014 استثمارات متعلقة بوحدات لتدبير الحاويات المنمطة خصوصا في طرفاية والعيون وبوجدور (8,4 مليون درهم) والدارالبيضاء (6,6 مليون درهم) والمضيق والعرائش (6,5 مليون درهم) وسيدي إفني وطانطان (6,4 مليون درهم) والمحمدية وآسفي والصويرة (5,3 مليون درهم) وأكادير (3,2 مليون درهم) والداخلة (3,2 مليون درهم) والناظور والحسيمة 3,1 مليون درهم). كما تم العمل على نشر الوحدات السالفة الذكر على مستوى موانئ الداخلة والعيون وبوجدور بمبلغ 12 مليون درهم.

كما عرفت الفترة 2011-2014 إنجاز أشغال بناء وتأهيل أسواق من الجيل الجديد بأكادير (70 مليون درهم) وآسفي (38 مليون درهم) وبوجدور (27,2 مليون درهم) والمحمدية (10 مليون درهم) والدارالبيضاء والجديدة ولحديدة (6,1 مليون درهم) وطنجة وأصيلا والمضيق والفنيدق ومارتيل والقصر الكبير (0,7 مليون درهم).

بالإضافة إلى ذلك، تم إنجاز استثمارات تهم بالأساس، إدخال المعلوميات في مسلسل التسويق على مستوى قرى الصيد برأس كبدانة والجبهة والفنيدق وإمسوان وإمي وضار وإموتلان وأجتي لغازي وأفتيسات ولقرعة وأمغريوي إضافة الى سوق الجملة للسمك لبني ملال. كما تم إنجاز استثمارات أخرى تهم تحسين نظام ورصد التتبع لتعزيز الكفاح ضد الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه وتحسين تطبيق مساطير شهادة المصادقة على المصطادات.

من جهة اخرى، أنجز المكتب الوطني للصيد في الفترة 2011-2014 المشاريع المتعلقة ببناء نقاط التفريغ في كل من بليونش (62,4 مليون درهم) وقاع أسراس (40,4 مليون درهم) وتارغة (39 مليون درهم) وأمتار (29,8 مليون درهم) والقصر الصغير (15,2 مليون درهم) وسلا (40,5 مليون درهم) وبحيبح (40,5 مليون درهم) وسيدي العابد (39,3 مليون درهم) وتافضنا (25,2 مليون درهم) وتيفنيت (43,5 مليون درهم) وأخفنير (30,7 مليون درهم). كما قام المكتب أيضا ببناء منصات لتصنيف الأسماك الصناعية في كل من العيون والداخلة بمبلغ 3,6 مليون درهم.

بالإضافة إلى ذلك، واصل المكتب الوطني للصيد سنة 2014، التدبير المالي والمحاسبي للصناديق/الحسابات المسيرة نيابة عن قطاع الصيد البحري، وهي :

- برنامج "إبحار" الذي يهدف إلى تأهيل وتحديث أسطول الصيد الساحلي والتقليدي لتحسين القدرة التنافسية لقطاع الصيد ؛
- برنامج حذف "الشباك العائمة" في إطار مخطط العمل الوطني للقضاء على الشباك غير القانونية، ومنح تعويضات للمهنيين لتشجيعهم على المضي قدما في التخلص منها.

من جهة أخرى، عرفت سنة 2014 ارتفاع رقم معاملات المكتب بنسبة 11% وبالمقابل سجلت نتيجة الاستغلال والنتيجة الصافية عجزا يناهز 181,1 مليون درهم و57 مليون درهم على التوالي. وترجع هذه النتائج بالأساس إلى ارتفاع تكاليف الإستغلال بنسبة 33% مقارنة بسنة 2013 (+122 مليون درهم) تبعا لارتفاع مخصصات الإستخماد (+72%) وكذا للتكاليف المرتبطة، على الخصوص، بالصيانة والحراسة والنظافة التي يتكفل بها المكتب لتسيير هذه المواقع الجديدة.

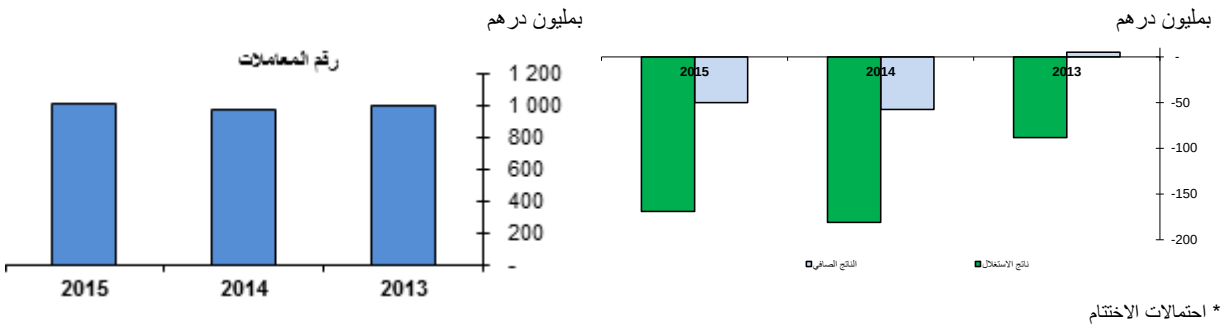

* احتمالات الاختتام

2.2.2 - الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية

يندرج نشاط الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية في إطار إنعاش وتنمية تربية الأحياء المائية في المغرب وذلك وفقا للمهام المسندة إليها بموجب القانون رقم 09-52 المتعلق بإحداثها.

ويرتكز مخطط عمل الوكالة للفترة 2014-2015 على المحاور الأساسية التالية :

- استكمال مخطط تنمية تربية الأحياء المائية الذي انطلق منذ سنة 2013، بهدف الشروع في تنفيذها عن طريق عرض مشاريع الاستثمار في مجال تربية الأحياء المائية ؛
- إعداد مشاريع الاستثمار في مجال تربية الأحياء المائية، خاصة في ميادين تربية الأسماك والمحار والأعشاب البحرية ؛
- المساهمة في تنفيذ أعمال البحث والتطوير التي تلبي تطلعات القطاع، خصوصا، فيما يتعلق بإدخال تكنولوجيات حديثة وأنواع جديدة، وتشجيع الشراكات للقيام بتجارب تهم تحويل وتثمين منتوجات تربية الأحياء المائية ؛
- مواكبة المستثمرين وإنعاش تربية الأحياء المائية على الصعيدين الوطني والدولي.

كما يتم اتخاذ إجراءات تكميلية أخرى من قبل الوكالة للمساهمة في تنمية قطاع تربية الأحياء المائية. يتعلق الأمر، خصوصا، بالتدابير التالية :

- إنجاز دراسة حول "التقييم البيئي والاستراتيجي" لاستراتيجية تنمية تربية الأحياء المائية ؛
- إنجاز التصنيف الصحي لمناطق تربية المحار والذي كان موضوع بروتوكول خاص بتصنيف المناطق في مجالات سلامة تربية المحار، التي تخضع حاليا لأعمال التصنيف. ويتعلق الأمر بموقع كالا آيريس وخليج الداخلة وتربية المحار بمنطقة الفنيدق – واد لاو ؛
- إنجاز مشروعين رائدين في إطار برنامج التدبير المندمج للمناطق الساحلية وبشراكة مع قطاع البيئة. وهي مشاريع موجهة لتعاونيات الصيد التقليدي بإنتاج سنوي يناهز 1.300 طن من الأعشاب البحرية الرطبة و180 طن من المحار. وسيتم تمويل إنجاز هذه المشاريع بشراكة مع الصندوق العالمي للبيئة من خلال الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية والبنك الدولي ؛
- إعطاء الإنطلاقة لإنجاز التفريخ البحري لتجهيز تربية الأحياء المائية البحرية في المغرب للبنيات التحتية لإنتاج البذور اللازمة لمزارع تربية الأحياء المائية ؛
- إطلاق دراسة جدوى لإنجاز مركب للبنيات التحتية لدعم نشاط تربية الأحياء المائية في منطقة سينترا (جهة الداخلة-واد الذهب).

وأخيرا، وفي إطار الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، تم إعطاء الإنطلاقة لتوأمة مؤسساتية قصيرة الأمد في فبراير من سنة 2015 تهدف إلى تعزيز تربية الأحياء المائية في المغرب بتمويل يصل إلى 250.000 أورو لفترة تصل إلى 6 أشهر.

3.2 - المعادن والطاقة والماء

1.3.2 - استراتيجية تطوير قطاع الفوسفاط (المُجَمّع الشريف للفوسفاط)

نهج المُجَمّع الشريف للفوسفاط، منذ سنة 2009، استراتيجية جديدة تهدف إلى تعزيز الدور الريادي للمُجَمّع في السوق الدولية للفوسفاط. وتتمحور هذه الاستراتيجية الجديدة حول ثلاثة عناصر أساسية وهي رفع القدرات

الإنتاجية مع تثمين أفضل للثروة الفوسفاطية بالمغرب وتعزيز تنافسية المُجَمّع عبر تخفيض التكاليف العملياتية وتبني استراتيجية تجارية فعالة وقوية. وترتكز المحاور الأساسية لهذه الاستراتيجية أولا، على إنجاز برنامج التجهيز من أجل تدعيم طاقة الاستخراج وإنتاج الفوسفاط وقدرة معالجة الفوسفاط (الحامض الفوسفوري والأسمدة).

وفي هذا الإطار وبعد دراسة الدينامية البنيوية للسوق الدولية، تبنى المجمع الشريف للفوسفاط استراتيجية تهدف إلى تدعيم المنتوجات التي تعرف نموا (الاسمدة)، مع الاحتفاظ بوضعية متوازنة ومرنة وملائمة لحاجيات السوق مع توخي الحصول على 40% من حصة السوق لكافة المنتجات (الفوسفاط الخام والحامض الفوسفوري والأسمدة).

وتعتمد البرامج والمشاريع المهيكلة المتعلقة بهذه الاستراتيجية على المحاور التالية :

- رفع القدرة الإنتاجية لتلبية حاجيات السوق من 30 مليون طن حاليا الى 50 مليون طن في أفق 2025 ؛
- تعزيز الريادة العالمية في ما يخص التكاليف وذلك بواسطة البرنامج الصناعي الذي يهدف الى إدماج وترشيد السلاسل الانتاجية والعمل على تطوير فعالية المستخدمين ؛
- الرفع من مرونة السلسلة الإنتاجية للاستجابة لحاجيات الزبناء ومتطلبات السوق المضطربة. ويعكس بناء ست وحدات لإنتاج الحامض الفوسفوري والأسمدة تصميما على بلوغ الهدف المتمثل في جعل الجرف الاصفر قطبا عالميا لكيمياء الفوسفاط مخصصا لاستقبال الاستثمارات الخارجية المباشرة. كما يتم تطوير موقع أسفي من أجل تحويله إلى محطة لتثمين ومعالجة الفوسفاط. وترتكز اتفاقية الشراكة الموقعة بين المغرب والغابون، لإنجاز وحدة لإنتاج الأسمدة، على تكامل ذكي للموارد (الغاز المتوفر لدى الغابون والفوسفاط المغربي). كما تمكن هذه الاتفاقية المجمع من تموقع هام ومناسب في السوق الإفريقية التي توجد في طريق النمو وتعرف نموا للطلب المستقبلي ؛
- الاستراتيجية الجديدة للمجمع من أجل تطوير منتجات جديدة وأنواع من الأسمدة ملائمة للأرض الفلاحية في إطار شراكات مع بلدان مختلفة خاصة في إفريقيا وذلك عبر إنجاز برنامج للبحث والتطوير من أجل تموقع نهائي في هذا السوق الذي يمنح آفاقا واعدة للنمو المستقبلي لصناعة الفوسفاط ؛
- التنمية المستدامة من خلال اتخاذ كل التدابير الهادفة الى التطوير المستدام لأنشطة المجمع.

هذا ولبلوغ أهدافه الاستراتيجية، اعتمد المجمع برنامجا استثماريا هاما يرتكز على إنتاج الفوسفاط الخام والصناعة الكيميائية، خاصة عن طريق مشروع الأنبوب المائي لنقل الفوسفاط الذي يمثل قفزة تكنولوجية نوعية.

ويرتكز البرنامج الاستثماري للمجمع بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 190 مليار درهم على ثلاثة مراحل خلال الفترة الممتدة من 2008-2025 (62 مليار درهم للفترة ما بين 2008-2016 و86 مليار درهم للفترة 2016-2020 و41 مليار درهم للفترة 2020-2025) ويهم أساسا :

- فتح أربع مناجم جديدة وإنجاز أربع وحدات لغسل الفوسفاط ؛
- ربط موقع خريبكة بالماء انطلاقا من سد أيت مسعود (المغرب الأوسط) وموقع الكنتور انطلاقا من سد المسيرة ؛
- نقل الفوسفاط من وحدات الغسل الى المواقع الكيميائية عبر خط الأنبوب مما يمكن من تخفيض تكاليف النقل ؛
- إنشاء أقطاب الجرف الأصفر وأسفي للفوسفاط (بنيات تحتية مشتركة لوحدات الأسمدة) ؛
- تحلية مياه البحر لتلبية حاجيات الأقطاب ؛
- ملاءمة التجهيزات الموجودة بوجدة "المغرب فوسفور" ومشاريع الشراكة المندمجة لاستقبال لباب الفوسفاط ؛
- تجفيف لباب الفوسفاط الموجه للتصدير وإعادة استخدام الميا ه المستخرجة منه ؛
- بناء مركبات مندمجة لإنتاج الأسمدة ؛
- الزيادة في الطاقات الاستيعابية الموانئية.

وتتمثل المرحلة الأولى من هذا البرنامج الذي يوجد في طور الإنجاز في تصميم وبناء عدة مشاريع مترابطة بينها على محور الشمال (خريبكة-الجرف الأصفر). وقد تطلبت هذه المشاريع تعبئة أكثر من 50 مليار درهم في نهاية 2014 بما فيها جزء تم تفعيله كالأنبوب المائي الذي يربط خريبكة بالجرف الأصفر والوحدة الأولى لتثمين لباب الفوسفاط بجرف الأصفر.

وفيما يخص مشاريع المرحلة الثانية، فإنها توجد في طور الدراسة وتهم بالأساس محاور كنطور-أسفي وبوكراع- العيون خاصة من خلال وضع التجهيزات الجديدة المتعلقة بالمعادن والمعالجة وقطب جديد للفوسفاط بآسفي وكذا وحدات جديدة لتثمين الفوسفاط الخام. وتشمل أهم المشاريع المنجزة أو في طور الإنجاز في إطار هذا البرنامج بالخصوص ما يلي :

- مغسلة مراح لحرش بميزانية قدرها 2,5 مليار درهم، تم الشروع في استغلالها في 2011 ؛
- مشروع محطة المغرب الأوسط الذي يمكن من نقل 45 متر مكعب في السنة لتزويد التجهيزات المنجمية لخريبكة انطلاقا من سد ايت مسعود بميزانية قدرها 1,05 مليار درهم وتم الشروع في استغلاله خلال 2013 ؛
- خطي إنتاج السماد ثاني الأمونياك بالجرف الأصفر بقدرة تصل 120 طن في الساعة لكل واحد منهما بمبلغ 2,54 مليار درهم حيث تم الشروع في استغلالهما خلال 2013 ؛
- مشروع الأنبوب المائي لنقل الفوسفاط الذي يربط بين مناجم خريبكة والأرضية الصناعية للجرف الأصفر الذي يمكن من رفع قدرة نقل الفوسفاط من 18 مليون طن في السنة إلى 38 مليون طن في السنة، بتكلفة قدرها 5,31 مليار درهم. ويعتبر هذا الأنبوب أكبر أنبوب مائي لنقل الفوسفاط في العالم (يصل طول الأنبوب الرئيسي 187 كلم وطول الأنابيب الثانوية 48 كلم). تم الشروع في استغلاله خلال 2014 ؛
- مشروع مغسلة بني عمير (الحلاسة) بتكلفة 3,78 مليار درهم ومن المتوقع الشروع في استغلاله خلال 2015. تبلغ القدرة الإنتاجية 12 مليون طن في السنة وبذلك تعتبر أكبر مغسلة للفوسفاط في العالم. وتزود هذه المغسلة مباشرة المحطة الرئيسية للأنبوب المائي. كما أن 80% من المياه المستعملة هي مياه تتم إعادة تدويرها، مما يساهم في التقليل من تأثير استغلال المناجم على البيئة ؛
- ملاءمة منشآت مصنع الحامض الفسفوري مغرب فسفور3 و4 مع استعمال لباب الفوسفاط وبناء وحدة جديدة للحامض الفسفوري (خط E) بطاقة 1400 طن في اليوم. وتبلغ ميزانية المشروع 2,33 مليار درهم. وقد تم تشغيل الخط E خلال سنة 2014. ويتوقع أن تتم ملاءمة للخطوط الحالية 3 و4 بصفة تدريجية على أن يتم الانتهاء في دجنبر 2016 ؛
- إنجاز 4 وحدات للأسمدة بميزانية تبلغ 19,53 مليار درهم منها وحدة (ODI-1) سيتم تشغيلها بصفة تدريجية ابتداء من 2015 ؛
- إنجاز وحدة للتصفية وتجفيف لباب الفوسفاط المنقول بخط الأنابيب بتكلفة تبلغ 3,21 مليار درهم والتي من المتوقع تشغيلها في 2016.
- مشروع توسيع المنشآت المينائية للجرف الأصفر بميزانية تبلغ 2,9 مليار درهم .

من جهة أخرى، تعتمد الاستراتيجية التجارية على شبكة للتمثيل التجاري واليقظة فيما يتعلق بالأسواق الواعدة، وكذا على عقد شراكات لإنجاز وحدات تحويل تستهدف الأسواق التي تعرف نموا متزايدا (البرازيل...) وذلك موازاة مع تعزيز الأسواق التي توجد في طريق النمو خاصة منها الإفريقية.

وسيتم تعزيز هذه الاستراتيجية بفضل اتفاقيات الشراكة الموقعة مع فاعلين دوليين يمارسون بالأسواق التي تعرف نموا متزايدا : مساهمة 10% في رأسمال شركة "هيرينكر" التي تعتبر ثالث موزع للأسمدة بالبرازيل واتفاقية شراكة مع الفاعل الأمريكي"بوتاش كورب" لشراء جميع أنواع المنتوجات الفوسفاطية من المجمع الشريف للفوسفاط.

وفيما يخص تمويل برنامجه التنموي، فقد نجح المجمع الشريف للفوسفاط في نهج استراتيجية جديدة ناجحة من خلال إصدار سندات دولية (1,5 مليار دولار سنة 2014 و1 مليار دولار سنة 2015) مع مستويات اكتتاب جد مرضية، مما أدى إلى تموقع مريح للمكتب في السوق المالي العالمي وأعطى رؤية واضحة وتنوعا في مصادر تمويل برنامجه التنموي.

وبخصوص الاستراتيجية المتعلقة بتطوير النظام الاقتصادي للمجمع الشريف للفوسفاط، فهي تهدف بالأساس إلى إنشاء نسيج صناعي يتمحور حول قطاع الفوسفاط وبموازاة ذلك تحقيق هدف آخر يكمن في خفض تكاليف المجمع لتعزيز تنافسيته. وترتكز أهم الأعمال التي أنجزت في هذا الإطار على : 1) إنجاز مشاريع مشتركة مع أكبر المؤسسات العالمية بهدف نقل واستدامة الخبرة في ميدان الهندسة والخدمات الضرورية من أجل التفوق العملي وبأقل تكلفة. 2) إنجاز اتفاقية-إطار مع الدولة تهم مختلف التدابير التحفيزية لصالح الفاعلين الذين سيعملون في النظام الاقتصادي للمجمع (يجري حاليا إنجاز اتفاقية خاصة للتطبيق من أجل تحديد مختلف التدابير التحفيزية الملموسة). 3) إبرام عقود مع فاعلين صناعيين أجانب من أجل تمركز وحدات صناعية بالمغرب (صناعة الأحزمة الناقلة) أو مخطط لتطوير المقاولات الوطنية المُناولة. 4) تعزيز الإبتكار من طرف الفاعلين المحليين في نشاط محدد فيما يخص المنتجات والخدمات مع تشجيع تحسين المعرفة المكتسبة. 5) توقيع عقود التنمية المشتركة مع فاعلين مغاربة لتشجيع الابتكار فيما يخص منتجات وخدمات محددة. 6) إبرام عقود مع الأبناك لوضع الموارد المالية الملائمة رهن إشارة الفاعلين.

وسيواصل المجمع إنجاز برامجه التنموية والاستثمارية بميزانية تناهز 20 مليار درهم في سنة 2016. كما يتوقع استمرار الظرفية الملائمة والمتميزة بانتعاش الطلب والأسعار في النصف الأول من سنة 2015 وخلال سنة 2016.

فيما يخص ميزانية الاستثمار لسنة 2015، فيتوقع الالتزام بمبلغ 28,65 مليار درهم مع أداء 20,37 مليار درهم. وتهم هذه المشاريع برامج التنمية الصناعية للأنشطة المعدنية والكيميائية (16,76 مليار درهم للأداء) والأنشطة الداعمة (3,62 مليار درهم للأداء). وبرسم توقعات اختتام سنة 2015، فيتوقع إنجاز برنامج استثماري بمبلغ قدره 17 مليار درهم.

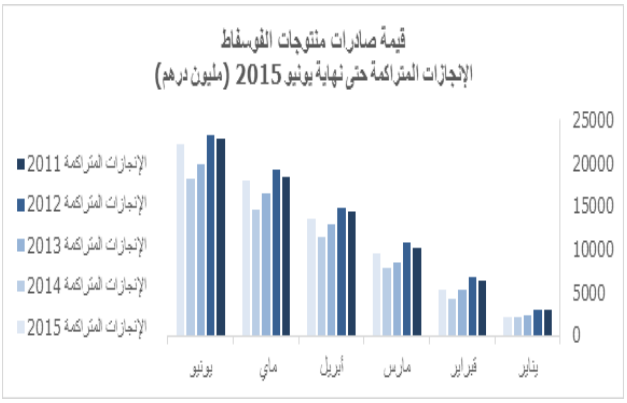

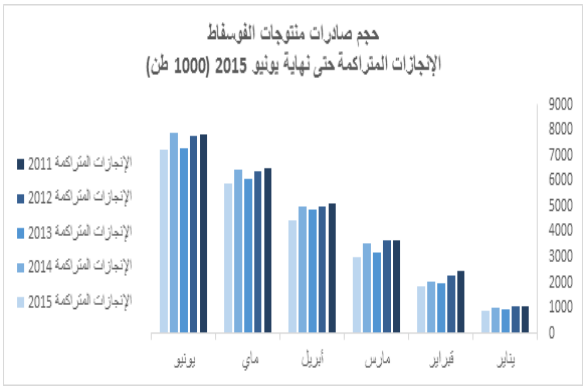

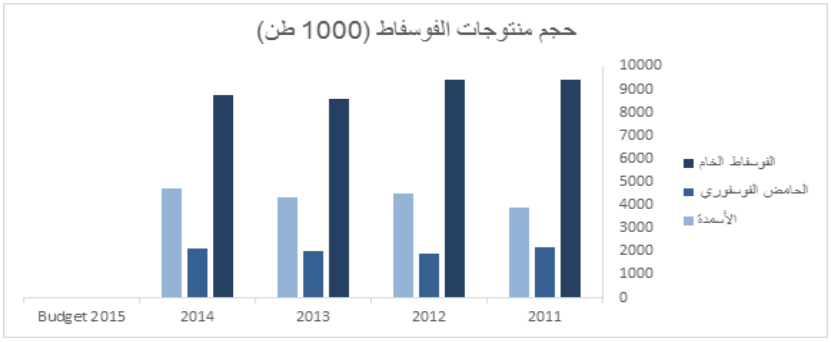

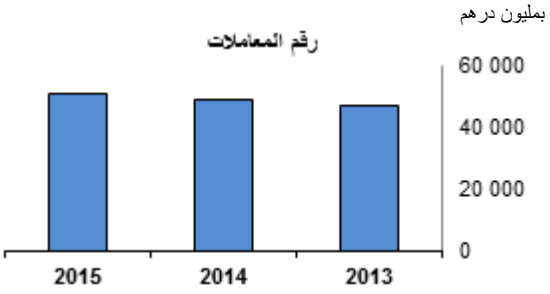

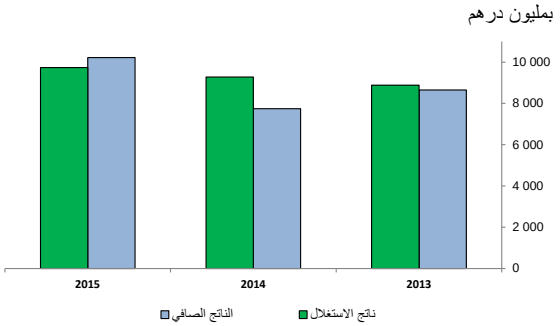

* احتمالات الاختتام

2.3.2 - المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن

تهدف استراتيجية قطاع المعادن إلى إعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع عن طريق تطوير البنية التحتية الجيولوجية (البرنامج الوطني للخرائط الجيولوجية) وتشجيع تثمين وتحويل المعادن على الصعيد المحلي وتحفيز الاستثمار في مجال البحث مع إشراك الفاعلين الوطنيين والدوليين في إرساء الإطار التشريعي المناسب والمبسط وذلك من خلال إصدار قانون جديد يقوم بتغيير وتعويض ظهير سنة 1951 المتعلق بقانون المعادن.

وتكمن الأهداف المتوخاة من هذه الاستراتيجية في الرفع من رقم معاملات قطاع التعدين (دون احتساب الفوسفاط) وتعزيز البرامج والميزانيات المخصصة للبحث والتنقيب المعدني وذلك بإشراك متواصل للقطاع الخاص.

وفي هذا الإطار، أنجز المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن دراسة لإعادة تحديد استراتيجية التنمية وإعادة تموقع المكتب، حيث تم تحديد الأهداف الأساسية في الحفاظ على السيادة الوطنية على الموارد المعدنية، والتقاسم العادل للمخاطر مع القطاع الخاص فيما يتعلق بمشاريع البحث، والتنقيب وتموقع واضح للمكتب في مسلسل التثمين. وهكذا، فإن المكتب مطالب بإعادة هيكلته على أساس متجدد يروم تعزيز أنشطة الترويج والبحث والاستكشاف المعدني. وسيمكن هذا النموذج من تعامل أفضل مع المخاطر المرتبطة باستراتيجية البحث والتنقيب التي يديرها المكتب حسب مجالات تدخلاته :

- بالنسبة للتنقيب المعدني، يكمن تدخل المكتب في إنجاز أشغال البحث والتنقيب الأولية قبل اللجوء إلى شراكات من أجل تطوير البحث واستغلال المواقع التي من الممكن استغلالها وتثمينها ؛
- بالنسبة للهيدروكاربورات ونظرا للتكاليف العالية للتنقيب عن النفط، ترتكز الاستراتيجية المتبعة على ترويج إمكانيات ما يختزنه باطن التراب الوطني حيث يتم إسناد تنفيذ برامج التنقيب إلى فاعلين خواص.

ومن المتوقع أن تصل الإستثمارات لسنة 2016 إلى 426 مليون درهم.

وتناهز ميزانية الاستثمار لسنة 2015 ما قدره 426 مليون درهم (مع احتساب أشغال التنقيب الداخلية). ويتم تخصيص هذا البرنامج لمواصلة الأبحاث الجارية وخصوصا القيام باقتناء ومعالجة 10.000 كلم من المسح الاهتزازي ثنائي الأبعاد المتعلقة بمشروع توسيع المرتفع القاري المغربي بغلاف 162 مليون درهم.

ستصل تكاليف الاستغلال لسنة 2015 إلى 782 مليون درهم مقابل 687 مليون درهم بالنسبة لموارد الاستغلال مما يؤدى إلى تسجيل ناتج للاستغلال سلبي قدره 95 مليون درهم وناتج صاف قدره ناقص 111 مليون درهم.

وفي سنة 2014، شملت أنشطة التنقيب عن النفط مساحة إجمالية تناهز 353.467,9 كلم مربع تهم 130 رخصة للبحث (40 برية و90 بحرية) و11 عقدا لمنح امتياز الاستغلال و5 رخص للاستكشاف (2 برية و3 بحرية) وأربع مذكرات تفاهم متعلقة بالصخور النفطية. وقد بلغت الاستثمارات في التنقيب عن البترول 6,6 مليار درهم منجزة من طرف الشركاء و96 مليون درهم منجزة من طرف المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن.

.

وقد بلغ الإنتاج الوطني للهيدروكاربورات الذي يتواجد بصفة مركزة بجهات الصويرة والغرب ما قدره 44,34 مليون متر مكعب بالنسبة للغاز الطبيعي مقابل 45,16 مليون متر مكعب سنة 2013. أما بالنسبة للغاز المكثف، فقد بلغ الإنتاج ما قدره 5.184 طن مقابل 5.936 طن في 2013.

وقد سجل رقم المعاملات بالنسبة للهيدروكاربورات في 2014 ما قدره 190,5 مليون درهم مقابل 185,3 مليون درهم في 2013 بزيادة 2,8%.

وفيما يخص نشاط التنقيب المعدني، همت الأشغال 27 مشروعا خاصا بالمكتب و16 مشروعا مع الشركاء. وتتوخى المشاريع الخاصة بالمكتب 27 هدفا منها 10 متعلقة بالمعادن النفيسة و10 بالمعادن الأساسية والأورانيوم و6 متعلقة بالصخور والمعادن الصناعية ومشروع واحد خاص بالجيوحرارية. أما عمليات الشراكة، فقد شملت 16 هدفا منها 8 للمعادن الأساسية و6 للمعادن الثمينة و2 متعلقين بالصخور والمعادن الصناعية.

وقد أبرزت إنجازات 2014 ناتجا صافيا للمكتب قدره 112,1 مليون درهم وناتج استغلال قدره ناقص 3,6 مليون درهم علما أن مجموع تكاليف الاستغلال يُناهز 727,8 مليون درهم مقابل 724,2 مليون درهم بالنسبة لموارد الاستغلال. وقد بلغ رقم المعاملات (مبيعات الغاز على الخصوص) برسم سنة 2014، ما قيمته 231 مليون درهم مسجلا انخفاضا بنسبة 9% مقارنة بسنة 2013 (253 مليون درهم).

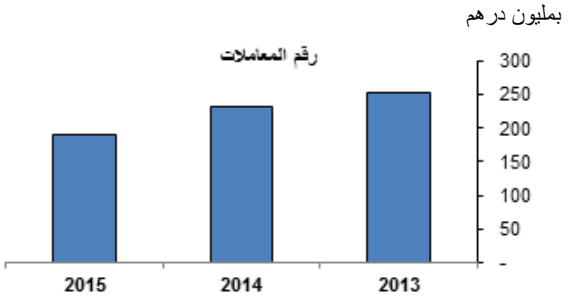

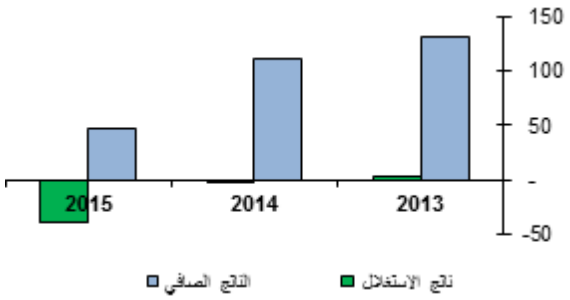

* احتمالات الاختتام

3.3.2 - مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك

لضمان انخراط النشاط المعدني لمنطقة تافيلالت وفكيك في منظومة التنمية المعدنية، تم تقديم استراتيجية تنموية جديدة في أوائل سنة 2015 بهدف العمل على تأهيل النشاط المنجمي بمنطقة تافيلالت وفكيك عبر عصرنة الإطار القانوني المنظم للنشاط المعدني.

وتتمحور الاستراتيجية الجديدة حول تعديل ظهير فاتح دجنبر 1960 الذي أنشئت بموجبه المنطقة المعنية السالفة الذكر. وتتجلى الأهداف الأساسية في ما يلي :

- انفتاح القطاع على الاستثمار الخاص مع الحفاظ على عقود المعدنيين التقليديين لغاية استخراج وتثمين المعادن الموجودة في أعماق مهمة تستوجب طرقا جد متطورة بالمقارنة مع الإمكانيات المالية والتقنية المحدودة لدى المعدنيين التقليديين ؛
- الإبقاء على مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك" مع حذف احتكارها في مجال التسويق وتحويل مهامها إلى التركيز على مواكبة المشاريع وتسيير الشراكة ما بين المستثمرين والصناع المعدنيين ؛
- تبني مقاربة المنافسة وطلب العروض لاختيار المستثمرين المحتملين اعتمادا على أهمية المشاريع وقيمة حق الدخول ومبلغ الأتاوة ؛
- إحداث صندوق لتنمية منطقة تافيلالت وفكيك يتم تمويله عن طريق الإتاوات المؤداة من طرف المشاريع الاستثمارية سواء الواقعة في أماكن مغطاة بتراخيص الاستغلال المنجمي التقليدي، أو تلك الواقعة في أماكن غير مغطاة بهذه التراخيص.

وتتجلى الأهداف المتوخاة من هذه الاستراتيجية في :

- إنجاز ما يناهز 100 مليون درهم سنويا كاستثمارات في مجال البحث والتنقيب المعدني، أي ما يعادل ربع ما يصرف حاليا في ميدان البحث المعدني على المستوى الوطني ؛
- تحقيق 1 مليار درهم كرقم معاملات في مرحلة الاستغلال أي ما يعادل 2 مرات الرقم الحالي برسم سنة 2014 (451 مليون درهم) ؛
- توسيع القاعدة الإنتاجية بإضافة مواد أخرى كالنحاس والفضة والنيكل والحديد والمنغنيز والفليورين، علما أن الاستغلال التقليدي يهم فقط ثلاث مواد وهي الرصاص والزنك والبارتين ؛
- إحداث مناصب شغل جديدة تقدر بحوالي 3.000 منصب (3 مرات المناصب المحدثة حاليا) ؛
- المساهمة في التنمية المحلية من خلال إحداث صندوق لتنمية المنطقة يتم تمويله عن طريق الإتاوات.

3.3.2 - الاستراتيجية الطاقية

نص الإعلان الحكومي في يناير 2012 على ضرورة التقليل من الاعتماد على الطاقة الكهربائية وضرورة تنويع مصادر إنتاج الطاقة وخفض تكاليف الإنتاج. كما حث على تطوير النجاعة الطاقية. مما سيؤدي الى تقليص التبعية الطاقية من 97% الى 84% في 2020.

فيما يخص الطاقات المتجددة، تهدف هذه الاستراتيجية إلى بلوغ نسبة 42% من القدرة الإنتاجية للطاقة الكهربائية، في أفق 2020، بواسطة مصادر طاقية متجددة، خاصة من خلال البرامج الوطنية المندمجة للطاقات الشمسية والريحية التي تهدف إلى بلوغ 2.000 ميغاواط بالنسبة لكل واحدة منهما.

وقد تم تعزيز هذه الاستراتيجية في 2015 من خلال إعطاء انطلاق مشروع مهيكل يهدف إلى إنجاز محطة الغاز التي ستخصص في البداية لإنتاج الكهرباء لتشمل بعد ذلك الأنشطة الصناعية المؤهلة.

1.3.3.2 - برنامج الطاقة الشمسية (الوكالة المغربية للطاقة الشمسية)

يهدف المشروع المندمج لإنتاج الكهرباء إلى تطوير محطات توليد الطاقة الكهربائية من أصل شمسي بقدرة إنتاجية تناهز 2.000 ميغاواط. وطبقا القانون رقم 09-57، تم إسناد إنجاز مشروع تطوير مشاريع الطاقة الشمسية إلى "الوكالة المغربية للطاقة الشمسية". وتحدد الاتفاقية المبرمة بين الدولة والوكالة بتاريخ 26 أكتوبر 2010 شروط وكيفية تطبيق القانون السالف الذكر.

وتقدر تكلفة هذا المشروع بحوالي 70 مليار درهم. كما سيتم خلال سنة 2015 الشروع في استغلال الوحدات الأولى المنجزة، على أن يتم تشغيل جميع المحطات المبرمجة في متم 2019. وسيتم إنجاز المشروع المذكور في موقع ورززات إضافة إلى مواقع أخرى لازالت الدراسات وأشغال التأهيل المتعلقة بها في طور الإنجاز.

ومن المتوقع أن تصل ميزانية الاستثمار لسنة 2016 إلى 847 مليون درهم مقابل 2.105 مليون درهم في سنة 2015.

وفي إطار هذا البرنامج، شرعت الوكالة المغربية للطاقة الشمسية في إعطاء الانطلاقة لثلاثة مشاريع، موضوع طلبات عروض التي من المتوقع إطلاقها في أكتوبر 2015، والتي سيتم إنجازها على طريقة "الإنتاج المستقل للطاقة" :

- نور 4 في ورززات بقدرة قصوى 70 ميغاواط ؛
- نورL في العيون بقدرة قصوى 80 ميغاواط (القدرة الإجمالية هي 500 ميغاواط) ؛
- نورB في بوجدور بقدرة قصوى 20 ميغاواط (القدرة الإجمالية هي 100 ميغاواط).

ولتمويل برنامج الطاقة الشمسية، اعتمدت الوكالة على :

- تعبئة الموارد من طرف المساهمين لسد حاجيات تمويل ميزانيتي التسيير والاستثمار المتعلقتين بالمقر (تم رفع رأسمال الوكالة من 500 مليون درهم ليصل 2.250 مليون درهم تم دفع نصفها) ؛
- المديونية : بلغت التمويلات المعبئة لدى مختلف المانحين الدوليين 1.000 مليون أورو مخصصة لنور 1 و1.200 مليون أورو موجهة لنور 2 و3.

وتتكون المرحلة الثانية من مركب الطاقة الشمسية لورززات (بطاقة 350 ميغاواط) من جزأين منفصلين وهما (i) مشروع نور "2" بقدرة 200 ميغاواط و(ii) مشروع نور "3" بقدرة 150 ميغاواط. وعلى غرار المرحلة الأولى من مشروع ورززات نور"1"، سيتم تمويل الاستثمارات على الشكل التالي: 20% من الأموال الذاتية و80% على شكل قروض تفضيلية ستتم تعبئتها لدى المانحين الدوليين وتحويلها بنفس الشروط لفائدة الشركة المكلفة بإنجاز المشروع.

هذا وقد تم الانتهاء من إسناد مشاريع نور"2 و نور "3" في يناير 2015 والتوقيع على الوثائق التعاقدية والمالية في مارس ومايو 2015. ومن المتوقع الشروع في الأشغال في الفصل الثالث من سنة 2015 والبدء في تشغيله ابتداء من 2017. ويصل مبلغ الاستثمار الإجمالي للمشروعين إلى 1.500 مليون أورو.

بالموازاة مع ذلك، شرعت الوكالة المغربية للطاقة الشمسية في إعطاء انطلاقة مجموعة من المشاريع المتعلقة بتأهيل مواقع جديدة خصوصا مشاريع الطاقة الشمسية بميدلت وطاطا ذات قدرات طاقية تفوق 400 ميغاواط لكل واحدة. كما سيتم الشروع في مسلسل الاختيار المسبق لمستثمرين في الربع الأخير من 2015 بالنسبة لميدلت وسنة بعد ذلك لطاطا.

في هذا الإطار، سجلت سنة 2013 الانطلاق الفعلي لأشغال المرحلة الأولى بورززات (مشروع "نور 1") والتي تهم إنجاز المحطة الحرارية الشمسية باستعمال التكنولوجيا الكهروضوئية ذات قدرة إنتاجية تناهز 160 ميغاواط (من أصل 500 ميغاواط مبرمجة ضمن مشروع ورززات للطاقة الشمسية) وبقدرة تخزين تصل إلى ثلاث ساعات . وسوف يتم إنجاز هذا المشروع على طريقة "الإنتاج المستقل للطاقة" من طرف "شركة الطاقة الشمسية" المحدثة من طرف تجمع الشركات الدولية الذي تم اختياره بعد إجراء مسلسل من المنافسة في هذا الصدد. وسيتم الشروع في تشغيل هذا المشروع في اكتوبر 2015.

فيما يتعلق بتتمة المشروع المذكور وموازاة مع الأشغال الجارية حاليا والمتعلقة بتأهيل مواقع شمسية أخرى، شرعت الوكالة المغربية للطاقة الشمسية في عملية تقييم لاقتراح خريطة طريق لتنمية المشاريع الشمسية تستعمل التكنولوجيا الكهروضوئية (مشروع نور "4" بقدرة إجمالية تتراوح ما بين 800 و1.000 ميغاواط)، وذلك بهدف الاستجابة لمختلف حاجيات تقوية

الشبكة الكهربائية الوطنية، خصوصا أطراف الشبكة وتزويد المراكز الثانوية لمُركّب الطاقة الشمسية في إطار "مخطط نور" وكذا احتياجات الأنشطة الاقتصادية (السقي والتكييف والصناعات...).

وتتميز التكنولوجيا الكهروضوئية بالإمكانيات المهمة التي تتيحها في مجال الإدماج الصناعي، إذ تمثل فرصة لتطوير شعبة صناعية جديدة بالمغرب وذلك وفقا لرؤية مندمجة لتطوير "مخطط نور". في هذا الصدد، تتبنى الوكالة المغربية للطاقة الشمسية صيغة "محطات زائد مصنع". وفي هذا الإطار، يمكن أن يتم توسيع مسلسل طلبات العروض المتعلقة بتطوير المحطات في إطار عقد "الانتاج المستقل للطاقة" لتشمل بناء معامل لتصنيع الخلايا الكهروضوئية.

2.3.3.2 - الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية

تتمثل استراتيجية الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في المساهمة في تنفيذ السياسة الطاقية الوطنية التي تهدف إلى تقليص التبعية الطاقية والمحافظة على البيئة عبر تعزيز الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تحديد استراتيجية النجاعة الطاقية للمغرب في أفق 2030، قامت الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية خلال سنة 2014 بإنهاء دراسة الوضعية العامة للنجاعة الطاقية. وقد مكنت هذه الدراسة من تحديد أكثر من 220 إجراء وتدبير من شأنها أن تنتج آثارا اقتصادية وبيئية واجتماعية في العديد من القطاعات الهامة (الصناعة والبناء والفلاحة والصيد والإنارة العمومية....). وسيتم تنفيذ التدابير والإجراءات ذات الأولوية ضمن مخطط عمل الوكالة للفترة 2014-2016.

بالإضافة إلى الشق المتعلق بالنجاعة الطاقية، تعمل الوكالة على تنفيذ عدة برامج هامة خصوصا برنامج المضخات الشمسية لفائدة الفلاحة وبرنامج "شمسي" الذي يهدف إلى تثمين إمكانات الطاقة الشمسية الحرارية وتنفيذ مدونة النجاعة الطاقية وإنجاز مشروع أطلس للطاقات المتجددة.

وبرسم توقعات سنة 2016، تناهز الميزانية الإجمالية للوكالة ما قدره 77 مليون درهم، منها 35 مليون درهم مخصصة لميزانية الاستثمار و42 مليون درهم مخصصة لميزانية الاستغلال. وسيتم تمويل هذه الميزانية خصوصا من خلال الاعتماد على إمدادات الدولة.

ويتضمن مخطط العمل للفترة 2014-2016، الذي تناهز كلفته 100 مليون درهم، العديد من البرامج والمشاريع التي تركز على :

- تنفيذ استراتيجية النجاعة الطاقية ؛
- مواكبة مشروع" جهتينو " الذي يهدف إلى دعم الجهات لتطوير مشاريع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية ؛
- تنفيذ برنامج "شمسي" لتطوير تسخين الماء بواسطة الطاقة الشمسية بالمغرب والذي يهدف إلى رفع المساحة المغطاة من 300.000 متر مربع إلى 1.700.000 متر ؛
- مشروع "الأطلس الريحي" لتقييم الرصيد الريحي وتأهيل المواقع المحتملة ؛
- مشروع أطلس للطاقات العضوية من أجل دراسة محفظة مشاريع الطاقات العضوية بالجهات.

وقد تم برسم سنة 2015 تخصيص ما قدره 20 مليون درهم كميزانية الاستثمار و35 مليون درهم كميزانية الاستغلال.

تشتمل برامج الاستثمار لهذه السنة، أساسا، مشاريع رائدة في قطاعات الصحة، والنقل، والتربية الوطنية وذلك من أجل إظهار مدى قدرة عمليات النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة على تأهيل هذه القطاعات تقنيا واقتصاديا:

- مشروع الترشيد الطاقي في المستشفى الكبير بالرباط بمبلغ 8 مليون درهم ؛
- مشروع رائد لإنشاء مراكز كهروضوئية لشحن الدراجات الكهربائية بمليون درهم ؛
- مشروع لإنتاج الماء الساخن وإنارة المدارس بمنطقة تادلة ازيلال بمبلغ 2 مليون درهم ؛
- اقتناء أجهزة محاكاة الضوء بمبلغ 2 مليون درهم؛
- دراسة تنمية الفروع الجديدة 2.7 مليون درهم ؛
- برنامج المصادقة على مطابقة نظام إزو 9001 بمبلغ 2,5 مليون درهم.

3.3.3.2 - شركة الاستثمارات الطاقية

في إطار تفعيل الاستراتيجية الوطنية وتثمين وتنمية الطاقات المتجددة، تم تكليف شركة الاستثمارات الطاقية التي تم إحداثها في سنة 2010 أساسا بإنعاش الاستثمار في مجال إنتاج الطاقات المتجددة وتعزيز النجاعة الطاقية.

ومنذ إحداثها، فقد ارتكزت أنشطة الشركة على التفكير والتحليل وإنجاز الدراسات وكذا إجراء المشاورات مع الشركاء المعنيين بغية تحديد نظام اقتصادي ومالي للشركة وتحديد تموقعها الاستراتيجي.

ونظرا للإكراهات المتعلقة بضعف الموارد المالية للشركة ومن أجل ضمان استمراريتها، فيتوجب عليها وضع مقاربة واضحة في مجال تدبير المخاطر المرتبطة بمردودية المشاريع ونجاعتها بالإضافة إلى تحديد التزاماتها في مستويات محفزة لشركائها.

ومن المتوقع أن تبلغ ميزانية الاستثمارات لسنة 2016 ما قدره 399 مليون درهم سيتم تمويلها عن طريق مصادر ذاتية للشركة.

وبرسم سنة 2015، تتوقع الشركة إنجاز برنامج يشمل مشاريع تنموية تناهز 584 مليون درهم. ويهدف هذا البرنامج إلى إحداث صندوق للطاقات المتجددة وإنجاز مشروع تثمين الطاقات المنبثقة من النفايات الصلبة وتنفيذ برنامج النجاعة الطاقية في المجالات المتعلقة بالبنايات والإنارة العمومية.

4.3.2 - إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب

1.4.3.2 - عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب للفترة 2014-2017

تم توقيع عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بتاريخ 26 مايو 2014 برسم الفترة ما بين 2014 و2017. ويهدف هذا العقد إلى إرساء التدابير اللازمة لتسوية الوضعية المالية الحرجة للمكتب الناتجة عن عجز بنيوي بلغ سنة 2013، مستويات مقلقة خاصة بالنسبة لقطاع الكهرباء بحيث أصبح يشكل خطرا على استمرارية هذا النشاط.

وتتوخى المقاربة التي تم إتباعها في هذا العقد البرنامج، التسوية التدريجية للوضعية المالية للمكتب عبر ثلاث رافعات تشمل، خاصة، اتخاذ تدابير داخلية من طرف المكتب وتدابير مواكبة من طرف الدولة وإعادة هيكلة للتعريفة الحالية.

هكذا، تتمثل التزامات المكتب في التحكم في ضبط الطلب على الكهرباء والماء وإنجاز مخطط للتنمية وبرنامج استثماري، وتحسين المؤشرات التقنية والعملياتية وتفعيل التدابير المتعلقة بتجميع المكتبين السابقين وتحسين حكامة المكتب وكذا إخراج الصندوق الداخلي للتقاعد مع إعادة هيكلة التوزيع وتحسين الوضعية المالية.

فيما يخص التزامات الدولة، فهي تهم أساسا استراتيجيات الطاقة والماء ووضع آليات لحذف المقاصة بالنسبة للفيول وتطوير القطاع الغازي وتدابير مراجعة التعريفة ودعم الأموال الذاتية للمكتب ومواكبة البرنامج الاستثماري للمكتب والنجاعة الطاقية والتدابير الجبائية وتحصيل الديون وإعادة هيكلة التوزيع.

ويستخلص من خلال أعمال لجنة تتبع وتقييم عقد البرنامج بين الدولة والمكتب أن إنجاز هذا العقد البرنامج يتم وفقا للالتزامات والأهداف المسطرة، وذلك بفضل تضافر جهود كافة الشركاء وكذا العمل المتواصل للمكتب. وفي هذا الإطار ومن أجل مواكبة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لتنفيذ التزاماته، عبأت الدولة، إلى نهاية شتنبر 2015، غلافا ماليا إجماليا قدره 3.839 مليون درهم منذ توقيع عقد البرنامج.

2.4.3.2 - المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الكهرباء)

بلغت ميزانية الاستثمار لسنتي 2015 و2016، حوالي 6,3 مليار درهم و7,7 مليار درهم على التوالي تنفيذا لعقد البرنامج المبرم بين الدولة والمكتب. وتهدف هذه الاستثمارات خاصة إلى مواجهة الطلب المتنامي على الطاقة الكهربائية، وذلك بتحقيق قدرة إنتاجية إضافية قدرها 3.692 ميغاواط خلال 2014-2017 (بما في ذلك مشاريع إنتاج الكهرباء التي سينجزها القطاع الخاص باستثمار قدره 77 مليار درهم خلال هذه الفترة). ومن ضمن هذه المشاريع الإضافية التي تبلغ حوالي 3.692 ميغاواط (أي بزيادة 46% من القدرة المثبتة سنة 2014)، توجد 1.890 ميغاواط من مصادر الطاقات المتجددة و1.715 ميغاواط من الوحدات 5 و6 بمحطة الفحم بالجرف الأصفر وذلك بالإضافة إلى توسيع محطة جرادة والوحدة الأولى لمحطة أسفي 693 ميغاواط وإنتاج 88,5 ميغاواط عبر استعمال الفيول ووحدات الديزل بتزنيت والداخلة.

هذا، وتشتمل محطات توليد الكهرباء باستخدام الطاقات المتجددة، على الخصوص، على 1.220 ميغاواط من الطاقة الريحية (منها 220 ميغاواط سيتم إنجازها من قبل القطاع الخاص بموجب القانون رقم 09-13) و500 ميغاواط من الطاقة الشمسية في إطار مشروع نور و75 ميغاواط عبر الطاقة الشمسية في إطار مشروع تافيلالت والمركب الهيدرومائي لميدز – المنزل بقدرة 170 ميغاواط.

ومن خلال إنجاز هذه المشاريع الإنتاجية، سيتأتى تحسين المزيج الطاقي وهامش الاحتياط وكذا الانخفاض الملموس لحصة الفيول في تلبية الطلب على الكهرباء.

وللاستجابة للطلب المتنامي على الطاقة الكهربائية، فقد وضع قطاع الكهرباء بهذا المكتب مخططا للتجهيز بوسائل الإنتاج يتم تنفيذه في الفترة الممتدة ما بين 2015-2018.

هذا، ويهدف المخطط إلى إنجاز قدرة إنتاج إضافية تبلغ 3.765 ميغاواط ما بين 2015-2018 منها 1.706 ميغاواط من الفحم مع توسيع مركز جرادة ومحطتين بأسفي بطاقة 693 ميغاواط و88,5 ميغاواط من الفيول ووحدات الديزل بالعيون والداخلة و1.120 ميغاواط من الطاقة الريحية (منها 220 ميغاواط سيتم انجازها من قبل القطاع الخاص بموجب القانون رقم 09-13) و500 ميغاواط من الطاقة الشمسية في إطار مشروع نور 1 و2 و3 و50 ميغاواط عبر الطاقة الشمسية في إطار مشروع نور 4 و300 ميغاواط في إطار مشاريع نور تافيلالت ونور أطلس.

وتهم المشاريع التي هي في طور الإنجاز قدرة مثبتة بحوالي 569 ميغاواط سيتم تشغيلها بين 2015 و2016 ويتعلق الأمر بوحدة الديزل للداخلة (17 ميغاواط) ووحدة الديزل بالعيون (72 ميغاواط) وتوسيع المحطة الحرارية لجرادة (300 ميغاواط) وكذا المرحلة الاولى بقدرة (160 ميغاواط) من المجمع الشمسي بوارزازات. (الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية).

وتبلغ القدرة المثبتة للمشاريع في طور الإنجاز من طرف المكتب (قطاع الكهرباء) في الفترة 2015-2018 ما قدره 3.586 ميغاواط. وتشتمل، من جهة، على مشاريع ستنجز على طريقة "عقد الإقتناء والتشييد" بقدرة مثبتة تبلغ 300 ميغاواط (مشاريع الطاقة الكهربائية عبر الطاقة الشمسية نور أطلس ونور تافيلالت بقدرة إنتاجية تبلغ على التوالي 200 ميغاواط و100 ميغاواط) ومن جهة أخرى، على مشاريع ستنجز على طريقة "الإنتاج المستقل للطاقة" بقدرة تثبيت تبلغ 2.286 ميغاواط (المركب الحراري بأسفي بحوالي 1.386 ميغاواط) ومشاريع الطاقة الريحية بحوالي 900 ميغاواط بطنجة وتيسكراد وتازة وميدلت).

أما بالنسبة للمشاريع المنجزة من طرف جهات أخرى، فتشتمل على مشاريع لإنتاج الكهرباء عبر الطاقة الشمسية التي تقوم بتطويرها الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية بطاقة إنتاجية قدرها 610 ميغاواط (نور 2 ونور 3 ونور4 بوارزازات بقدرة 390 ميغاواط يتم تشغيلها سنة 2017) ومشاريع الطاقة الريحية التي ستنجز من طرف الخواص (جبل خلادي بقدرة 120 ميغاواط وأخفنير II بقدرة 100 ميغاواط يتم الشروع في استغلالها نهاية 2016).

وقد تميزت سنة 2014 بتشغيل الوحدات 5 و6 من مركب الفحم الحجري بالجرف الأصفر (2 × 350 ميغاواط) ومحطة الطاقة الريحية لطرفاية 300 ميغاواط، مما أدى إلى ارتفاع القدرة المثبتة وتقوية هامش المناورة وخاصة تلبية الطلب مع التقليل من اللجوء إلى الفيول.

هكذا، بلغت الطاقة المتبثة حوالي 7.992 ميغاواط عند متم دجنبر 2014 مقابل 6.992 ميغاواط عند متم دجنبر 2013 أي بزيادة 14,3%.

وتتوزع الطاقة المثبتة، حسب نوعية المشاريع على 5.432 ميغاواط عبر المحطات الحرارية (مقابل 4.732 ميغاواط في 2014) و1.306 ميغاواط عبر الوحدات الهيدرومائية، و464 ميغاواط بواسطة محطات معالجة المياه العادمة، و790 ميغاواط من الطاقة الريحية (490 ميغاواط في 2014).

ويتبين من خلال رصد حظيرة الطاقة الكهربائية المثبتة، هيمنة إنتاج الطاقة الحرارية بحوالي 68% مع الإشارة إلى أن هذه الوضعية سيتم تكريسها بتشغيل وتوسيع محطة جرادة في 2017 ووحدات محطات الفحم بأسفي في 2018.

وقد بلغ الطلب على الطاقة الكهربائية في 2014 حوالي 33.530 جيغاواط/الساعة بزيادة 4,7% مقارنة مع 2013. ومن خلال البيان المفصل لتلبية الطلب على الطاقة عند نهاية دجنبر 2014، يمكن استخلاص الملاحظات الآتية :

- بلغ الإنتاج الإجمالي لوحدات الإنتاج التابعة للمكتب- قطاع الكهرباء 9.505 جيغاواط/ساعة خلال سنة 2014 مما مكن من تلبية 28,3% من الطلب على الطاقة. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع إنتاج الطاقة الهيدرومائية (ناقص 32%) وخاصة تراجع الإنتاج من الفيول (ناقص 69%).
- بلغ إنتاج الطاقة الريحية للمكتب قطاع الكهرباء حوالي 781 جيغاواط /ساعة مقابل 660,4 جيغاواط سنة 2013 أي بزيادة 18% ؛
- مكن إنتاج الطاقة من أصل حراري من تلبية 20% من الطلب على الطاقة عند نهاية دجنبر 2014 بإنتاج حوالي 6.691 جيغاواط/ساعة ؛
- بلغ إنتاج الطاقة من طرف مشاريع القطاع الخاص 17.376 جيغاواط/الساعة بزيادة 31% مقارنة بسنة 2013.

وقد بلغ استيراد الطاقة 6.138 جيغاواط نهاية دجنبر 2014 أي بزيادة 10,6% مقارنة بسنة 2013. وقد بلغت حصيلة المبادلات 6.010 جيغا واط/الساعة التي ساهمت في تلبية الطلب بنسبة 17,9%.

فيما يتعلق بعدد زبناء المكتب، فقد ارتفع بنسبة 4,5% عند 31 دجنبر 2014 مقارنة مع سنة 2013، ليبلغ عددهم 5.140.974 زبونا منها 920.704 من زبناء الدفع المسبق "نور". مع الإشارة إلى أن عدد الزبناء الجدد بلغ حوالي 223.207 زبونا (من بينهم 3.936 من زبناء الدفع المسبق "نور").

كما بلغت مبيعات الطاقة الكهربائية خلال سنة 2014 حوالي 28.845 جيغاواط/الساعة بزيادة 3,8% مقارنة مع سنة 2013. وتتوزع هذه المبيعات حسب نوعية الزبائن بنسبة 42% للموزعين الآخرين (وكالات التوزيع وشركات التدبير المفوض) و14,9% مخصصة للزبناء الصناعيين و 43,2% قام بتوزيعها المكتب الوطني للماء والكهرباء.

وبلغت قيمة مبيعات الطاقة لسنة 2014 حوالي 22,9 مليار درهم بزيادة 5,7% مقارنة مع 2013.

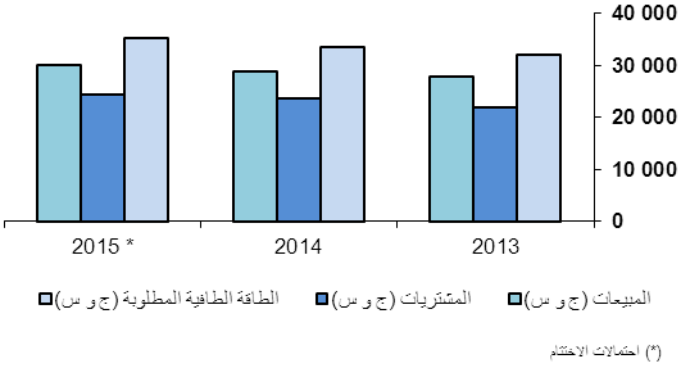

بالنسبة للوضعية المالية للمكتب (قطاع الكهرباء) فقد كانت سالبة سنة 2014، مع نتيجة استغلال بلغت ناقص 1,12 مليار درهم ونتيجة مالية بلغت ناقص 0,92 مليار درهم بسبب التحملات الناتجة عن فوائد القروض مما أدى إلى نتيجة صافية بلغت ناقص 2,51 مليار درهم.

4.4.3.2 - المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الماء)

بالنسبة لقطاع الماء الصالح للشرب والتطهير السائل، فقد ركز التصريح الحكومي في يناير 2012 على تنفيذ تدابير تستهدف تجنب مخاطر عدم التوازن بين العرض والطلب، وتعميم التزود بالماء الصالح للشرب في المناطق القروية وضمان بيئة صحية سليمة للساكنة.

وتتوخى استراتيجية المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الماء) والتي تندرج في إطار هذه التوجيهات تحقيق الأهداف التالية : 1)- استدامة وتأمين وتعزيز المرافق الموجودة لضمان التوازن بين العرض والطلب وتجنب العجز الحاصل في تزويد الساكنة بالماء، 2)- تحسين مستويات المؤشرات التقنية للمشاريع للمساهمة في المحافظة على الموارد المائية وترشيد الاستثمارات، 3)- تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب في المناطق القروية وفقا لمبدأ "الحق في الماء" ، و4)- التدخل المستمر في مجال التطهير السائل الذي يساهم في المحافظة على الموارد المائية والحد من تدهور جودتها.

هذا، وفي إطار مواكبة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وطبقا للعقد البرنامج، يعتزم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الماء) تنفيذ برنامج استثماري طموح بغلاف مالي قدره 20 مليار درهم خلال الفترة 2014-2017 منها 4,6 مليار درهم في سنة 2015 و5,5 مليار درهم في سنة 2016.

وتتمثل أهم أهداف برنامج الاستثمار برسم الفترة 2014-2017 في تجهيز صبيب إضافي يصل إلى 19,3 متر مكعب/ثانية، وذلك على الخصوص عبر تشغيل 28 محطة لمعالجة المياه و7 محطات لتحلية مياه البحر بما فيها مشروع محطة تحلية مياه البحر من أجل تعزيز تزويد أكادير الكبرى بالماء الصالح للشرب بحوالي 1,2 متر مكعب/ثانية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتجب الإشارة إلى أن الصبيب المجهز من طرف المكتب بلغ 56 متر مكعب/ثانية سنة 2013. كما يهدف برنامج 2014-2017 أيضا إلى الحفاظ على الموارد المائية الجوفية وفقا لتوجيهات السلطات العمومية. لهذا فإن أكثر من 90% من الصبيب سيتم تجهيزها عبر تعبئة الموارد السطحية وتحلية مياه البحر.

وتهدف ميزانية الاستثمار لسنتي 2015 و2016 إلى الاستمرار في تحقيق الأهداف المسطرة في العقد البرنامج والتي تتعلق خصوصا بتقوية الصبيب المجهز، وتنمية المراكز القروية، والاستمرار في برنامج تزويد العالم القروي بالكهرباء والماء الصالح للشرب وتحمل تدبير قطاع التطهير السائل بالنسبة لحوالي 20 مركز.

بالنسبة لسنة 2015، يبلغ إنتاج الماء الصالح للشرب حوالي 1.100 مليون متر مكعب. ويتوقع أن يبلغ عدد الزبناء 1.891 ألف زبون منها 1.854,1 ألف زبون عند نهاية يونيو 2015. وتناهز حجم المبيعات المتوقعة خلال 2015 ما قدره 933,7 مليون متر مكعب منها 431,8 مليون متر مكعب من المبيعات تم تسجيلها في نهاية يونيو 2015.

وقد ارتفعت الإنجازات برسم سنة 2014 إلى 3.977 مليون درهم من أصل ميزانية بلغت 4.648 مليون درهم. وتتوزع الاستثمارات المنجزة حسب المحاور الإستراتيجية، على النحو التالي :

- استدامة وتعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب في المناطق الحضرية حيث بلغت الاستثمارات المنجزة 2.225 مليون درهم، مكنت من تجهيز صبيب إضافي قدره 2.900 لتر/ ثانية، منها أكثر من 80% من موارد المياه السطحية أو التحلية أو التصفية من الأملاح، مما يساهم في الحفاظ على الموارد المائية الجوفية. من بين أهم المشاريع التي تم تشغيلها: 1) تزويد منشآت المجمع الشريف للفوسفاط على مستوى هضبة الفوسفاط (1.600 لتر في الثانية)، 2) تزويد مدينة طانطان بالماء الصالح للشرب عبر تحلية مياه البحر(100 لتر في الثانية)، 3) تزويد مركز أيت أورير بالماء الصالح للشرب والقطب الحضري الجديد الشويطر (300 لتر في الثانية) ؛
- تعميم تزويد المناطق القروية بالماء الصالح للشرب عبر استثمار 770 مليون درهم، الشيء الذي مكن، سنة 2014، من رفع نسبة الربط الى حوالي 94,5% 2014 (مقابل 94% في سنة 2013) وكذا التدخل في 14 مركز قروي جديد لفائدة ساكنته التي تزيد عن 115.000 نسمة ؛
- وبلغت الاستثمارات المتعلقة بالتطهير السائل حوالي 982 مليون درهم، مكنت من إنجاز 11 محطة جديدة لمعالجة المياه العادمة، بصبيب إجمالي بلغ حوالي 45.800 متر مكعب/اليوم والعمل على إدارتها على مستوى مدينتين إضافيتين لفائدة ساكنة تقدر بحوالي 52.500 نسمة.

هذا وقد عرف حجم إنتاج الماء الصالح للشرب تزايدا هاما، إذ انتقل من 1025,8 مليون متر مكعب سنة 2013 إلى 1067,9 متر مكعب سنة 2014 بزيادة قدرها 4,1% عن سنة 2013.

أما مبيعات الماء الصالح للشرب، فقد ارتفعت الى 891,6 مليون متر مكعب سنة 2014 مقابل 846,4 مليون متر مكعب سنة 2013. كما تمت معالجة 82 مليون متر مكعب من المياه العادمة خلال سنة 2014، مقابل 75 مليون متر مكعب في سنة 2013. وفي نفس السياق، عرف عدد الزبناء نموا مستمرا من 1.716.800 زبون سنة 2013 إلى 1.806.700 زبون في نهاية 2014 .

وقد تميزت سنة 2014 بالنسبة لقطاع الماء بتحسن ملموس للقيمة المضافة بنسبة 9,4% والفائض الخام للاستغلال بحوالي 14,3% والنتيجة الصافية بنسبة 12,7% مقابل السنة المنصرمة. ويعزى هذا التحسن أساسا، من جهة الى النمو الايجابي لمبيعات الخدمات والسلع الذي ارتفعت بحوالي 9,7% نتيجة التأثير المزدوج للزيادة في التعريفة المقررة من السلطات العمومية وارتفاع حجم المبيعات، ومن جهة أخرى التحكم في تكاليف الاستغلال.

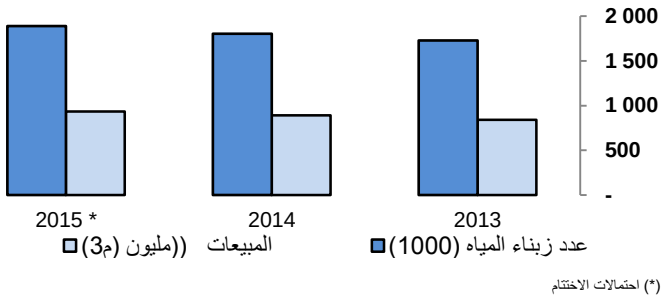

(*) احتمالات الاختتام

5.4.3.2 - وكالات التوزيع

تعمل وكالات التوزيع المستقلة على توفير خدمات توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء وتدبير التطهير السائل لفائدة زبنائها.

وتهدف استراتيجيات هذه الوكالات إلى مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن والمراكز المتواجدة داخل محيط تدخلها مع الحرص على استمرارية وتحسين الخدمات الموجهة للمواطنين والحفاظ على الموارد، خاصة عبر تحسين مردودية شبكات الماء والكهرباء. كما تتكلف هذه الوكالات بإنجاز المشاريع الأساسية لمعالجة وإعادة استخدام مياه التطهير السائل.

أما بالنسبة للاستثمارات التي توجد في طور الإنجاز خلال 2015 أو المتوقعة في سنة 2016، فتبلغ على التوالي 2.661 مليون درهم و 2.667 مليون درهم. كما أن الاستثمارات المنجزة برسم سنة 2014 بلغت 1.559 مليون درهم

وهكذا، فقد انتقل العدد الإجمالي لزبناء هذه الوكالات (كهرباء وماء صالح للشرب وتطهير سائل) من 3,58 مليون زبون سنة 2009 إلى 4,44 مليون زبون سنة 2014. ويرتقب أن يصل هذا العدد إلى 4,66 مليون زبون في متم 2015 منها 1,19 مليون زبون بالنسبة للكهرباء مقابل 0,86 مليون زبون سنة 2009 و1,79 مليون زبون بالنسبة للماء مقابل 1,36 مليون زبون سنة 2009 و1,66 مليون زبون بالنسبة للتطهير السائل مقابل 1,35 مليون زبون سنة 2009. ويقدر عدد الزبناء في 2016 بما يناهز 4,8 مليون زبون.

فيما يتعلق بحجم المياه التي تم بيعها، فقد بلغت 259 مليون متر مكعب سنة 2014 مقابل 232 مليون متر مكعب سنة 2009 نظرا لارتفاع عدد الزبناء وزيادة الاستهلاك، الشيء الذي مكن من تحسين مردودية شبكات الماء بنقطتين حيث بلغ معدلها 66% في 2014 و2015. ومن المتوقع أن تصل هذه المردودية إلى 67% في 2016.

أما فيما يخص الكهرباء، فقد انتقل حجم الكهرباء الموزعة من 2.885 جيغاواط/ساعة في سنة 2009 إلى 3.614 جيغاواط/ساعة في سنة 2014 بمعدل مردودية للشبكة يصل إلى 93% في 2014 و2015. ويتوقع الوصول إلى نسبة 94% سنة 2016.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الوكالات وضعت مخططات عمل للوصول إلى نسبة قدرها 96% بالنسبة لمردودية شبكة الكهرباء و80% بالنسبة لمردودية شبكة الماء الصالح للشرب.

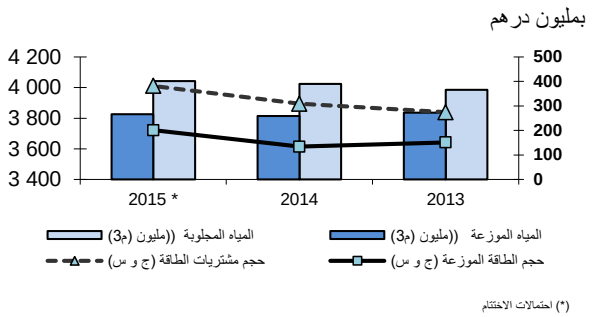

(*) احتمالات الاختتام

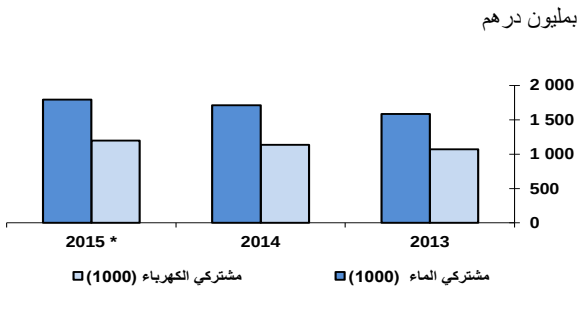

(*) احتمالات الاختتام

وتشمل الاستثمارات المنجزة من طرف هذه الوكالات تطوير البنية التحتية (محطات المعالجة وإعادة استعمال المياه العادمة بعد تصفيتها ورفع قدرة تخزين مياه الشرب وإحداث مراكز توزيع الكهرباء...) وتعزيز الصيانة وإعادة ترميم الشبكات واقتناء معدات الاستغلال.

وتتمركز أهم المشاريع التي تم إنجازها أو التي هي في طور الإنجاز في كل من أكادير (محطة المعالجة بمبلغ 350 مليون درهم) وفاس (محطة بمبلغ 780 مليون درهم لمعالجة حجم مياه قدره 100.000 متر مكعب في اليوم) والجديدة (قناة لصرف المياه بالبحر بمبلغ 350 مليون درهم) ووجدة (530 مليون درهم لإنجاز محطة المعالجة وعدد من القنوات) ومراكش (1.000 مليون درهم برسم برنامج إعادة استعمال المياه العادمة المصفاة بسعة قدرها 90.500 متر مكعب في اليوم) والقنيطرة (600 مليون درهم لإنجاز محطة المعالجة وعدد من القنوات توجد طلبات العروض المتعلقة بها في طور الإعداد) وتازة (100 مليون درهم لفائدة مشروع محطة المعالجة الذي من المرتقب الشروع فيه بعد استكمال الوعاء العقاري الضروري) وبني ملال (70 مليون درهم لإنجاز محطة المعالجة) وسطات (50 مليون درهم لإنجاز محطة المعالجة بمركز لخيايطة، علما أن هذه الوكالة قامت بإنجاز 7 محطات خاصة بالمعالجة في مراكز مختلفة).

وعلاقة بالمؤشرات المالية خلال الفترة 2009-2014، فقد تم تسجيل تطورات متباينة خاصة في رقم المعاملات (+21% حيث بلغ 7,2 مليار درهم في سنة 2014) والقيمة المضافة (+13% لتصل إلى 2,9 مليار درهم سنة 2013) والتمويل الذاتي (ناقص107% بما قدره ناقص 103 مليون درهم سنة 2014) مع تسجيل انخفاض الناتج الصافي (ناقص 69% بما قيمته 217 مليون درهم في 2014) وناتج الإستغلال (ناقص 46% ليستقر في حدود 462 مليون درهم في 2014) وذلك علاقة، على وجه الخصوص، بعملية إدماج الصندوق الجماعي للتقاعد في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد في يوليوز 2014 (بكلفة تحويل بلغت 3 مليار درهم تم تمويلها جزئيا بقرض بنكي بمبلغ 1,5 مليار درهم).

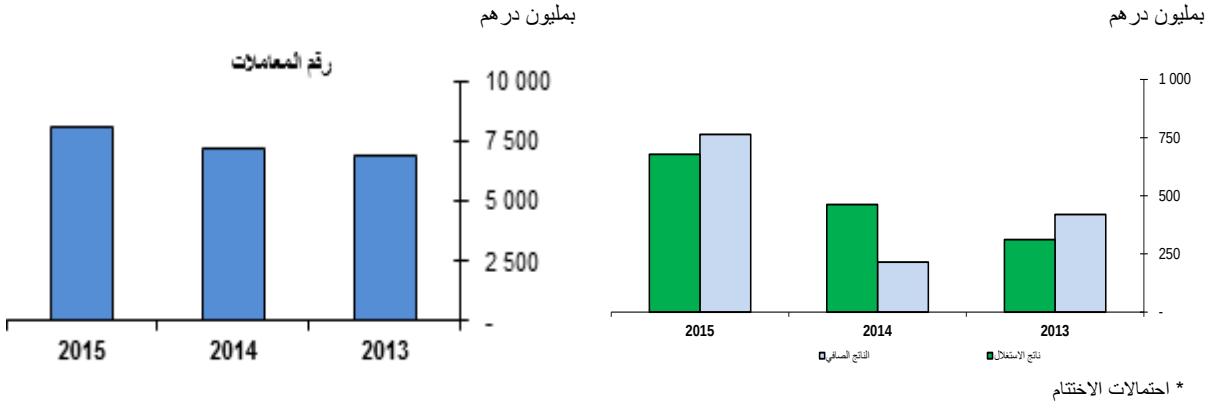

* احتمالات الاختتام

6.4.3.2 - وكالات الأحواض المائية

يناط بوكالات الأحواض المائية مهام أساسية في مجالات تدخلها تتمثل في تدبير وتعبئة وتخطيط الموارد المائية والملك العمومي المائي وكذا المحافظة عليها. غير أن هذه الوكالات مازالت تواجه ضعف الإمكانيات والموارد.

وتمثل وكالات الأحواض المائية التسعة، التي تم إنشائها على المستوى الوطني، آليات لتنفيذ السياسة الإرادية في مجال اللامركزية بإشراك جميع المتدخلين في قطاع الماء على مستوى الحوض المائي، وذلك من أجل الحرص على تنمية وتدبير والحفاظ على الموارد المائية والملك العام المائي في إطار المقتضيات القانونية والتنظيمية والاقتصادية المقررة بالقانون المتعلق بالماء وبانسجام مع التوجهات والاختيارات في هذا المجال.

وبالفعل، فإن برامج العمل المنبثقة عن مخططات التهيئة المندمجة للموارد المائية والمنجزة من طرف وكالات الأحواض المائية تتضمن إنجاز برنامج استثماري إجمالي (يهم الأحواض التسعة) بقيمة 2 مليار درهم للفترة 2013-2016، أي بغلاف مالي سنوي يناهز 500 مليون درهم علما أن تمويل ميزانيات هذه الهيآت يتم أساسا عن طريق الإمدادات الممنوحة من طرف الدولة.

وتنتج هذه الوضعية عن ضعف الموارد الذاتية التي تتشكل من إتاوات استغلال الملك العمومي المائي (محاصيل إتاوات الإستعمالات المختلفة وإتاوات إصدارات المياه العادمة) نظرا لضعف معدل هذه الإتاوات وعدم إصدار النصوص التطبيقية لبعض الإتاوات (من بينها إصدارات المياه العادمة). كما يساهم عدم قبول المستعملين وشساعة المناطق التابعة للنفوذ الترابي للأحواض، والتي يتعذر عليها مراقبتها بالنظر إلى ضعف الإمكانيات المادية والبشرية.

وبخصوص البرنامج الاستثماري الموجه للمحافظة على الموارد المائية ومحاربة الفيضانات وصيانة الملك العمومي المائي، تبلغ الميزانية المتوقعة لفائدته برسم سنة 2016 ما قدره 403 مليون درهم مقابل 521 مليون درهم سنة 2015 و417 مليون درهم سنة 2014.

وقد عرفت سنة 2015 تقديم اللجنة الوزارية للماء تقريرها المتعلق بمشروع المخطط الوطني للماء الذي يتضمن تحديد الأولويات وبرنامج التدخل في قطاع الماء في أفق 2030 مع التذكير انه تمت المصادقة على هذا المخطط بمرسوم بعد عرضه على المجلس الأعلى للماء.

وتقدر كلفة المخطط الوطني للماء في أفق 2030 بحوالي 280 مليار درهم، منها 98 مليار درهم مخصصة لبرامج تدبير الطلب وتثمين الماء، و98 مليار درهم لتدبير وتنمية العرض و93 مليار درهم لحماية الموارد المياه.

وسيمول هذا البرنامج بواسطة الإمدادات السنوية الممنوحة من الدولة لقطاع الماء والتعريفة الخاصة بمساهمة المستعملين وخاصة اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما أنه قد تم خلال سنة 2015 إعداد مشروع لتعديل قانون الماء رقم 95-10 يهدف أساسا إلى ملاءمة التدابير المتضمنة في هذا القانون مع متطلبات القطاع وتحديد مهام ومجالات تدخل وكالات الأحواض المائية وإعادة النظر في حكامتها (تقليص عدد أعضاء المجلس الإداري وإحداث اللجن الموضوعاتية...).

4.2 - الاستراتيجية السياحية

1.4.2 - الشركة المغربية للهندسة السياحية

في إطار تنفيذ استراتيجية تنمية المنتوج السياحي للمغرب المتعلقة بالتعريف بالمشاريع السياحية وتوظيفها وتنفيذها وكذا تتبع إنجازها، تواصل الشركة المغربية للهندسة السياحية وتيرة عملها المضطردة لتطوير الجانب المتعلق بمنتوج "رؤية 2020" من خلال السهر على :

- تطوير مفهوم " المنتوجات" الذي يُجسد تموقع المجالات الترابية المحددة في إطار رؤية 2020 ؛
- إرساء استراتيجية تجارية مهيكلة (إنعاش وتوظيف) نابعة من التوجهات الاستراتيجية الجديدة وذلك بغية إسناد منتوجات سياحية بعينها إلى مستثمرين مؤهلين لتسييرها بشكل أفضل ؛
- ضمان مواكبة وتتبع المشاريع من أجل ترجمة رؤية 2020 على أرض الواقع.

وفي إطار مخطط العمل برسم سنة 2015، أنجزت الشركة على الخصوص ما يلي :

- فيما يخص هندسة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي واليقظة :

  - تصور وإعطاء انطلاقة الدراسات المرتبطة ببرنامج " قريتي" والتحضير لإعطاء انطلاقة برنامج " مدينتي" ؛
  - إنجاز دراسات متعلقة بكل من ورزازات والحسيمة وتازة في إطار تفعيل مفهوم "أندية بلادي" ؛
  - إنهاء دراسة معرض مدينة طنجة ؛
  - إنجاز دراسات حول المفهوم الأولي للمدينة "التاريخية" لمكناس وكذا لمنتجع تاريخ المغرب ؛
  - تحديد موقع إنشاء محطة أغرود وكذا اقتراح تصور لها ؛
  - إنهاء الدراسة المرتبطة باستراتيجية إنشاء صندوق الضمان الخاص بالمشاريع السياحية.

- فيما يخص الاستثمارات السياحية والتوظيف :

  - توقيع اتفاقيتي استثمار بقيمة 1,16 مليار درهم لتطوير وحدتين فندقيتين من فئة خمس نجوم بكل من بوزنيقة والرباط ؛
  - توقيع تفويض لمواكبة الشركة المغربية للهندسة السياحية وشركة تهيئة وإنعاش المحطة السياحية تغازوت لتوظيف مركب فندقي 4 نجوم.

- فيما يخص التطوير :
  - بيع 25 بقعة بأكادير وتحصيل ما تبقى من أثمنة البيع (97,5 مليون درهم) ؛

- بيع 18 تجزئة تم تخصيصها لشركة "خليج أكادير" ؛
- إعلان طلب إبداء اهتمام من أجل توظيف مناطق ربط المحطة السياحية تغازوت ؛
- بيع تجزئتين بمدينة طنجة (تجزئة طنجيس وتجزئة هاريس) وتحصيل ما تبقى من أثمنة البيع ؛
- الاكتتاب في رأسمال شركة تهيئة ضفتي واد مارتيل بمبلغ قدره 100 مليون درهم وتحرير الربع من هذا المبلغ.

وفيما يخص احتمالات اختتام سنة 2015، فسيصل رقم المعاملات مبلغ 458 مليون درهم بينما ستناهز موارد الاستغلال ما يقارب 425 مليون درهم.

ولقد قامت الشركة خلال سنة 2014، بتوقيع عدة عقود واتفاقيات تتعلق بالمشاريع المهمة التالية :

- تأهيل محطة رأس الماء ؛
- إنشاء المدينة الثقافية والترفيهية بوسط مدينة الدار البيضاء (في إطار التثمين السياحي لميناء الدار البيضاء باستثمار إجمالي يناهز 6 مليار درهم). ويشمل هذا المشروع مكونات الإيواء السياحي ومرفأ نهري (مارينا) وكذا مكونات الترفيه الثقافي بمبلغ إجمالي قدره 900 مليون درهم ؛
- إنجاز محطة الرحلات البحرية (200 مليون درهم) وتثمين ميناء الصيد بالدار البيضاء (650 مليون درهم) ؛
- التثمين السياحي للمدينة العتيقة للدار البيضاء (300 مليون درهم) ؛
- إنجاز ثلاثة فنادق من خمس نجوم وقرية سياحية بطاقة إيوائية قدرها 1.300 سرير وكذا نادي بحري وملعب كولف ونادي ترفيهي بالإضافة إلى مكونات أخرى باستثمار قدره 3.297 مليون درهم ؛
- التثمين السياحي لمضايق تودغة ؛
- إنجاز المدينة الثقافية والترفيهية لمدينة الرباط مما سيسمح بتطوير الشطر الثاني من ضفتي أبي رقراق بمبلغ استثماري يناهز 9 مليار درهم. ويضم هذا المشروع مكونات الإيواء السياحي (290 مليون درهم) ومرفأ نهري (مارينا) (53 مليون درهم) والمسرح الكبير (1,35 مليار درهم) وكذا متحف الآثار وعلوم الأرض (300 مليون درهم) ؛
- الشراكة مع الفدرالية الصينية للاستثمار من أجل تطوير المنتوج السياحي بالمغرب.

2.4.2 - الصندوق المغربي للتنمية السياحية

يُعد الصندوق المغربي للتنمية السياحية شركة دولة تم إنشاؤها بهدف المساهمة في تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل الاستثمارات التي تندرج في إطار رؤية 2020 لقطاع السياحة والتي تناهز حوالي 150 مليار درهم.

وسيتم الرفع من رأسمال هذا الصندوق على مدى 10 سنوات القادمة ليصل إلى 15 مليار درهم أي ما يعادل 10% من حاجة التمويل الإجمالية لرؤية 2020.

وترتكز استراتيجية استثمار الصندوق المغربي للتنمية السياحية على المحاور التوجيهية الثلاثة التالية :

- استئناف إنجاز وإعادة تموقع المحطات السياحية لمخطط المغرب الأزرق ؛
- تعبئة الوسائل المالية الدولية والخاصة وكذا إنعاش الاستثمار التشاركي إلى جانب المحافظة على ديمومة رؤوس الأموال التي تمت تعبئتها بالمغرب ؛
- المساهمة في تنويع العرض السياحي المغربي وتنمية التنشيط الاستراتيجي الذي من شأنه أن يؤدي إلى تموقع الوجهات السياحية الجديدة.

بهذا الصدد، وضع الصندوق المغربي للتنمية السياحية مسلسل استثمار مُهيكل يتكون من مجموعة من المراحل تشمل جميع أوجه المشروع وتحدد جميع مراحل الصفقة ابتداء من تحديد الفرص إلى إنهاء مسلسل خلق القيمة. ويشكل النموذج المثالي للاكتتاب في المشاريع التي ستمكن من تحقيق أفضل عائد للاستثمار لفائدة الصندوق المغربي للتنمية السياحية مع ثلاث مستويات للتدقيق القبلي بهدف دراسة الجدوى التقنية والمالية لكل فرصة استثمار.

وهكذا، تشكل آليات الخروج التي سيعتمدها الصندوق المغربي للتنمية السياحية مزيجاً مثالياً من المرونة والتنويع التي تعد أنسب طريقة تستجيب لانتظارات المساهمين والسوق. ومن بين الاختيارات التي ستتم دراستها في الوقت المناسب، البيع المباشر لبعض الأصول أو مجموعات من الأصول إلى الشركاء في القطاع أو إلى مستثمرين ماليين وكذا اللجوء إلى التحويل إلى سندات مالية (التسنيد) بالإضافة إلى بيعها أو استئجارها والإدراج في البورصة.

وبالإضافة إلى ذلك، تتمحور استراتيجية استثمار الصندوق المغربي للتنمية السياحية، خلال سنة 2015، حول ثلاثة أهداف : توسيع دائرة المستثمرين الحاليين (الصناديق السيادية لدول الخليج) من خلال التقرب من المكاتب المختصة في الشرق الأوسط والصناديق السيادية وكذا صناديق التقاعد خصوصا بآسيا وطرح آليات جديدة للاستثمار على غرار تجربة "وصال كبيتال" وتنويع أشكال الأصول الاستثمارية.

وفي هذا الإطار، يهدف اتفاق الشراكة مع مجموعة "وصال كبيتال" الذي يجمع بين الصناديق السيادية "آبار" (الإمارات العربية المتحدة) و"قطر هولدينغ" و"الأجيال للاستثمار" (الكويت) والصندوق المغربي للتنمية السياحية وذلك بنسبة 25% لكل صندوق على حدة، إلى إنعاش وتنمية القطاع السياحي المغربي وذلك باستثمارات في مشاريع رائدة تخدم الرؤية الاستراتيجية لسنة 2020.

ومن أجل تدبير هذه المشاريع، تم الترخيص لشركة "وصال كبيتال " بإحداث أربع شركات تابعة، بما في ذلك ثلاث شركات مشاريع وشركة واحدة مخصصة لتسيير محفظة مشاريع "وصال"، ويتعلق الأمر بشركة "تدبير وصال كابيتال" وشركة "وصال أبي رقراق" وشركة "وصال الدار البيضاء-الميناء" وشركة "وصال طنجة". وتتكون المشاريع المزمع تطويرها من طرف هذه الشركات من مشاريع مختلفة سياحية وترفيهية وسكنية ومكاتب بالإضافة إلى مشاريع تجارية.

وينجز الصندوق، خلال سنة 2015، ميزانية استثمار قدرها 486 مليون درهم مخصصة بالأساس لتحرير رأس المال المكتتب في شركات المشاريع : المنتجع السياحي للسعيدية والمنتجع السياحي لتغازوت والمنتجع السياحي لكسوس وكذا مشاريع "وصال كبيتال ".

وفيما يتعلق بمشروع أبي رقراق، تم التوقيع على اتفاقية الاستثمار الإطار الخاصة به في ماي 2014 وقد شرعت شركة "وصال أبي رقراق" في اقتناء العقار المُوجه لهذا المشروع في شتنبر 2014 بمبلغ 1.625 مليون درهم كما قامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة "أكسال" بهدف إنجاز مركز تجاري مهم بالرباط وكذا إعطاء انطلاقة أشغال المرحلة الأولى من المشروع (فندق للفنون وإقامات سكنية ومحلات تجارية ودار للثقافة ومكتبة وطنية للأرشيف).

وبخصوص مشروع "مارينا الدار البيضاء"، تم التوقيع على اتفاقية الاستثمار الإطار بشأنه في أبريل 2014 وشرعت شركة "مارينا الدار البيضاء وصال" في اقتناء العقار موضوع هذا المشروع في دجنبر 2014 بمبلغ 1.300 مليون درهم وإعطاء انطلاقة أشغال منطقة ميناء الصيد وحوض بناء السفن لميناء الدار البيضاء وكذا إعطاء انطلاقة مجموع الدراسات التقنية والجيوتقنية والطبوغرافية ودراسات السوق ودراسات الوقع البيئي وكذا المخطط الرئيسي وذلك لحصر تموقع المشروع والمخطط الرئيسي له وكذا مراحل تنفيذه.

3.4.2 - المكتب الوطني المغربي للسياحة

يندرج مخطط عمل المكتب الوطني المغربي للسياحة للفترة 2014-2016 في إطار "رؤية 2020" للقطاع السياحي، ويطمح إلى المساهمة في ترجمتها على أرض الواقع من خلال تحسين الطاقة الاستيعابية وتدعيم التوزيع والتواصل والجودة.

وترتكز أهم التوجهات الاستراتيجية الكبرى برسم الفترة 2014-2016 على الرهانات التالية :

- تقوية النشاط التسويقي الذي يهدف إلى تنمية حضور المغرب على مستوى القنوات الجديدة للمعلومة والتوزيع ؛
- مواكبة الفاعلين المحليين والدوليين ؛
- إعادة ترتيب وتحديد الأسواق المستهدفة عن طريق التمييز بين الأسواق ذات الأولوية وتلك التي يجب العمل على كسبها وأسواق أخرى تشكل محطات للنمو؛
- إنعاش السياحة الداخلية.

وتبلغ ميزانية الاستثمار المتوقعة برسم سنة 2015 ما قدره 641 مليون درهم تهم خصوصا حملات ووصلات إشهارية بغلاف مالي قدره 142 مليون درهم وعقود شراكة مع شركات طيران بمبلغ 137 مليون درهم وعقود شراكة مع منظمي الرحلات السياحية ووكالات الأسفار بمبلغ 65 مليون درهم وكذا عقود شراكة مع المراكز الجهوية للسياحة بمبلغ 40,2 مليون درهم بالإضافة إلى التنشيط عبر المساهمة في التظاهرات والمهرجانات والمواسم بمبلغ 63 مليون درهم.

ويهدف المكتب خلال سنة 2015، إلى إنجاز نسبة نمو قدرها 8% أي ما يعادل 11,2 مليون سائح.

أما فيما يخص التدابير الاستراتيجية لسنة 2015، فإن المكتب يقوم بإعادة تنظيم هياكله لضمان تنفيذ استراتيجيته المتعلقة بالتسويق وكذا تتبعها وتقييمها وذلك في أحسن الظروف، حيث ترتكز هذه الاستراتيجية على المحاور التالية :

- تحسين الولوج إلى المغرب كوجهة سياحية من خلال مواصلة المقاربة الهجومية فيما يخص توفير خدمة النقل الجوي بالأسواق ذات الأولوية (المملكة المتحدة وألمانيا وإسبانيا) ؛
- تنويع فئات الزبناء (العائلات والمسنين...) وكذا الأسواق المُصدرة للسياح (دول أوروبا الوسطى والشرقية والبرازيل والصين وإفريقيا) والوجهات السياحية (الرباط والداخلة ...) وذلك من خلال سياسة تسويقية متعددة القنوات (وسائل الإعلام والاتصال الرقمي والتظاهرات والعلاقات العامة وكذا التوزيع التقليدي وعبر الأنترنيت) ؛
- مواكبة سياسة الدولة فيما يخص السياحة الداخلية التي تهدف إلى دمقرطة السفر من خلال مقاربة ملائمة للتواصل وتحسين نجاعة توزيع المنتوجات السياحية.

وبالنظر إلى السياق الجيوسياسي الذي أثر على النشاط السياحي على المستوى الإقليمي، يهدف مخطط العمل التوقعي للمكتب الوطني المغربي للسياحة إلى تكثيف تدابير التواصل والعلاقات العامة والقيام بحملات تواصل مُوجهة للأسواق ذات الأولوية وبعض الأسواق الصاعدة بالإضافة إلى إنعاش عرض السياحة الداخلية وتطوير الوجهات السياحية الجديدة وذلك بربطها بالأقطاب الدولية من أجل ضمان الرفع من الحركة الجوية (إعطاء انطلاقة خطوط جوية بين باريس والراشيدية وبين مدريد وورزازات وكذا بين باريس والداخلة).

ويمكن تقييم إنجازات قطاع السياحة، في متم 2014، من خلال المؤشرات التالية :

- ارتفاع عدد السياح الوافدين بنسبة 4% مقارنة بسنة 2013 حيث وصل عدد السياح إلى 10 مليون ؛
- بلغت عائدات السياحة ما قدره 57 مليار درهم أي بارتفاع بلغ 1,7% مقارنة مع سنة 2013 ؛
- وصل عدد ليالي المبيت إلى 19,6 مليون أي بارتفاع قدره 3,2% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

وقد تميزت سنة 2014 بوضع الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة.

وفيما يتعلق بالجهات، فإن الشراكات التي عقدها المكتب خلال سنة 2014 مع المجالس الجهوية والإقليمية للسياحة (كلميم-السمارة ومراكش-تانسيفت وأكادير-سوس-ماسة-درعة والرباط-سلا) تطلبت تعبئة غلاف مالي يناهز 8 مليون درهم.

كما قام المكتب، خلال سنة 2014، بإعطاء انطلاقة العمليات التالية :

- على مستوى التوزيع والتواصل، تم توقيع 31 اتفاقية شراكة مع منظمي الرحلات السياحية التقليديين المتخصصين في بلدان الخليج وكذا مع منظمي الرحلات على شبكة الأنترنت بالإضافة إلى تنظيم 45 حملة تعريف بالمنتوج السياحي المغربي بمشاركة أكثر من 1.650 وكيل سفر ومنظمي الرحلات السياحية وكذا 86 رحلة صحافة لفائدة 570 صحفي أوروبي وأمريكي وعربي والمشاركة في 77 معرض عام ومتخصص عبر العالم مع الإشارة إلى مشاركة المغرب لأول مرة في معرضين بساحل العاج ؛
- على المستوى الجوي، تم إحداث 20 طريق جديدة خاصة بفصل شتاء 2014/2013 و10 طرق جديدة خاصة بصيف 2014 وكذا 7 طرق جديدة خاصة بشتاء 2015/2014 بالإضافة إلى إتمام 11 شراكة تهدف إلى تقوية الربط بصيغة "نقطة إلى نقطة" القادمة من أهم الوجهات المُصدرة للسياح. وقد ساهم توقيع هذه الشراكات في الرفع من العرض فيما يخص عرض المقاعد المُخصصة للأسواق ذات الأولوية كالمملكة المتحدة وألمانيا واسبانيا.

5.2 - تطوير الاتصالات والخدمات البريدية والسمعية-البصرية

1.5.2 - الاتصالات

فيما يخص الآفاق المستقبلية لقطاع الاتصالات، صادق مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات المنعقد بتاريخ 18 مارس 2015 على مذكرة توجهات عامة في أفق 2014-2018 تهدف إلى إعطاء الرؤية الضرورية للفاعلين الحاليين والمحتملين للقطاع وتحديد التدابير والإجراءات التي يجب تفعيلها لتطوير القطاع ودعم الجهود الرامية لتعميم الولوج لخدمات الانترنت ذات الصبيب العالي والصبيب العالي جدا لكل الساكنة مع تمكين القطاع من الانخراط في دورة جديدة من النمو الإيجابي.

إضافة إلى جردها لحصيلة الفترة السابقة، التي كانت إيجابية في مجملها، تعرض مذكرة التوجهات الجديدة الخلاصات المتعلقة بتطوير الأسواق والحاجيات والتكنولوجيات وتحدد محاور تنمية القطاع التي ترتكز على ما يلي :

- تشجيع الاستثمار وتقوية السوق الوطنية للاتصالات ؛
- مواصلة التنزيل الفعلي للمخطط الوطني لتطوير الصبيب العالي والعالي جدا ؛
- تطوير وتنفيذ نماذج تهدف إلى تقاسم البنيات التحتية لتمكن من تنويع عروض الخدمات لعامة السكان ؛
- تفعيل رافعات التقنين لتمكين الانفتاح الفعلي على المنافسة لبعض قطاعات سوق الاتصالات.

ومن حيث الأهداف المسطرة، تتوقع المذكرة السالفة الذكر بلوغ النتائج المرقمة التالية في أفق 2018 :

- رقم معاملات قدره 34 مليار درهم ؛
- أكثر من 50 مليون مشترك في خدمة الهاتف المحمول ؛
- 2 مليون مشترك في خدمة الهاتف الثابت ؛
- 22 مليون مشترك في خدمة الانترنت.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، سيتم تعزيز تفعيل بعض رافعات التقنين. كما سيتم الشروع في مقاربة جديدة لتمويل المشاريع، تسعى إلى تكثيف استعمال التكنولوجيات الحديثة في إطار سياسة الخدمة الشاملة للاتصالات. ومن جهة أخرى، سيتم بذل جميع الجهود لتسريع تفعيل المخطط الوطني لتطوير الصبيب العالي والعالي جدا. ويتوقع هذا المخطط، الذي تم إطلاقه سنة 2012، تمكين كافة الساكنة من الولوج إلى الانترنت ذي صبيب يعادل 2MB على الأقل، بعد 10 سنوات من الشروع الفعلي في إنجازه.

في هذا الإطار، فإن تكنولوجيات الجيل الرابع للهواتف المحمولة، التي دخلت المغرب سنة 2015، ستمكن من صبيب عال بما فيه الكفاية بالمقارنة مع تلك المعمول بها حاليا، وضمان جودة أفضل للخدمات والمساهمة في تجديد شبكات الهواتف الحالية والرفع من قدرتها.

وفي ما يتعلق بعملية منح التراخيص المتعلقة بالتكنولوجيا المذكورة، يجدر التذكير بأن الفاعلين الوطنيين الثلاثة قاموا بإيداع ملفات الترشيح تبعا لطلب المنافسة وتم منح كل منهم رخصة مقابل قيمة مالية إجمالية بلغت 2 مليار درهم بالإضافة إلى مصاريف إعادة تهيئة طيف الترددات بمبلغ 860,4 مليون درهم.

وقد واصل القطاع، خلال سنة 2014، تدعيم أداءاته. وهكذا تتمحور أهم إنجازاته كما يلي :

- الهاتف المحمول : 44,1 مليون مشترك مقابل 42,4 مليون مشترك برسم سنة 2013، محققا بذلك نموا يصل إلى 4% بمعدل اختراق (عدد الاشتراكات بالنسبة للعدد الإجمالي للساكنة) يبلغ 133% مقابل 130% سنة 2013، مسجلا بذلك تطورا بثلاث نقاط ؛
- الأنترنيت : 10 مليون مشترك مقابل 5,78 مليون مشترك برسم سنة 2013، أي بارتفاع يصل إلى 73% بمعدل اختراق يبلغ 30% مقابل 17,6% سنة 2013. وتتوفر نسبة 90% من المشتركين على الجيل الثالث لتكنولوجيا الهواتف المحمولة، فيما ينخرط الباقي في خطوط المشتركين الرقمية اللاتناظرية ؛
- الهاتف الثابت : 2,49 مليون مشترك، بنسبة انخفاض بلغت 14,7% مقارنة مع سنة 2013.

أما فيما يخص أسعار الاتصالات، فقد تم تسجيل تغييرات هامة في نهاية 2014. حيث تم تسجيل انخفاضات بنسبة 22% بالنسبة للهاتف المحمول و36% بالنسبة للانترنت (منها انخفاض بنسبة 14% فيما يخص الجيل الثالث). وبخصوص الفاتورة المتوسطة لتكنولوجيا خطوط المشتركين الرقمية اللاتناظرية والهاتف الثابت، فقد انخفضت بنسبة 5%. وبالنسبة للهاتف الثابت، فإن المردودية المتوسطة في الدقيقة ارتفعت بنسبة 13%.

2.5.2- البريد

بالنسبة لسنة 2016، سيتخذ بريد المغرب، في إطار تنفيذ عقد البرنامج 2013-2017، إجراءات ترمي إلى تحسين توازن حساباته وإرساء مردودية مهنه، خصوصا من خلال المجهود التجاري وتطوير إنتاجية المستخدمين ووسائل الإنتاج وترشيد التكاليف وكذا تدبير نشيط لخزينته. وفي هذا الإطار، سيحرص بريد المغرب على تطوير مهنه الحالية بالارتكاز على رافعات نمو جديدة ذات قيمة مضافة عالية، خاصة بتطوير أنشطة التسويق المباشر والبريد المختلط عبر شركته التابعة "بريد مديا".

كما سيحرص بريد المغرب على تطوير نشاط البريد الرقمي والتحول إلى رائد في قطاع الإرساليات وأن مع تموقع أفضل في مجال لوجستيك التوزيع.

وتتوقع مجموعة بريد المغرب أن تستثمر مبلغ 331 مليون درهم، سيتم تخصيص مبلغ 182 مليون درهم منها لمشاريع جديدة تهم تطوير شركة البريد البنكي بمبلغ 122 مليون درهم والنقل واللوجستيك بمبلغ 33 مليون درهم والحوالات البريدية والرسائل بمبلغ 10 مليون درهم. وسيتم تمويل هذه الاستثمارات حصريا من الموارد الذاتية.

بالنسبة للاستثمارات المتوقعة لسنة 2015 من طرف مجموعة بريد المغرب، فهي تبلغ 324 مليون درهم وتهم مشاريع متعلقة بجودة الخدمة وتحسين فعالية وسائل الإنتاج مثل البريد الرقمي وتعزيز وتأمين نظام المعلومات وكذا تطوير النشاط اللوجستيكي.

وقد شهدت سنة 2014 تجسيد الأوراش والمشاريع المندرجة في عقد البرنامج 2013-2017 المبرم مع الدولة، خاصة تلك المتعلقة بتحديث وسائل الإنتاج والتسيير.

وهكذا فإن الأحداث البارزة لسنة 2014 المتعلقة بالنشاطات البريدية قد همت، من جهة، تنفيذ وإعطاء الانطلاقة الفعلية للمنصة اللوجستيكية الأولى المخصصة لتدبير التدفقات اللوجستيكية الداخلية لفائدة المجموعة، حيث يهدف هذا المشروع إلى إضفاء الطابع المهني على سلسلة التزويد، ومن جهة أخرى، شملت تمديد شهادة المصادقة إيزو 9001 نسخة 2008 بالنسبة لنشاط البريد المختلط ونشاط "أمانة" الوطنية.

وقد اختتم بريد المغرب سنة 2014 برقم معاملات قدره 1.005 مليون درهم مقابل 1.056 مليون درهم سنة 2013، ويرجع هذا الانخفاض أساسا الى تراجع نشاط البريد بحوالي 15 مليون درهم (ناقص 2%)، عكس نشاط الحوالات البريدية واللوجستيك الذي عرف ارتفاع رقم معاملاته بنسبة 10% . وفي ما يخص النشاط الرقمي، رغم تحقيقه لنتائج جيدة، إلا أنه لم يبلغ بعد السرعة المطلوبة بسبب تأخر إنشاء اللوجستيك المخصص له.

كما سجلت أنشطة بريد المغرب نتائج مالية ايجابية، وهكذا، بلغت النتيجة الصافية 152 مليون درهم مما مكن بريد المغرب من دفع مبلغ 60 مليون درهم للخزينة كحصة من الأرباح، وهذا طبقا لالتزامات عقد البرنامج 2013-2017. وفيما يخص الاستثمارات المنجزة في سنة 2014، فقد بلغت 123 مليون درهم.

3.5.2- المجال السمعي البصري

1.3.5.2 - الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

بالنسبة لسنة 2016، سترتكز التدابير الاستراتيجية للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة حول المحاور الأساسية التالية :

- إغناء شبكات البرامج والخطوط التحريرية لجميع الخدمات المعروضة ؛
- تطوير مفاهيم جديدة تتمحور حول القرب، إن على مستوى المعلومة أو على مستوى مجلات المجتمع وكذا البرامج الثقافية والترفيهية ؛
- مواصلة استراتيجية دعم الإنتاج الوطني ؛
- مواصلة التدابير الرامية الى تحسين الحكامة وترشيد الموارد والتكاليف.

ومن أجل تيسير تنفيذ دفتر التحملات الجديد للشركة، تم إعداد إطار مرجعي في إطار تشاركي بين الجهات المعنية من أجل إبرام عقد برنامج جديد بين الدولة والشركة صادق عليه المجلس الإداري للشركة. ومن المنتظر أن يندرج العقد البرنامج الجديد في إطار مقاربة ديناميكية تعتمد على منطقي حسن الأداء والنتيجة، وذلك لتحسين الإنتاجية الداخلية من خلال إنتاج بجودة عالية وبأقل تكلفة طبقا لدفتر التحملات، من جهة، ورفع الإنتاجية الخارجية من خلال تحسين نسبة المشاهدة وتلبية انتظارات الجمهور من جهة أخرى.

وترتكز أهم الإجراءات المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز خلال سنة 2015، والتي خصص لها غلاف استثماري قدره 135 مليون درهم، حول المحاور التالية :

- تعزيز مهمة الخدمة العمومية للشركة ومواصلة دعم الإنتاج الوطني ؛

- إغناء شبكات البرامج والخطوط التحريرية ؛
- إرساء مفاهيم جديدة تتمحور حول القرب، سواء على مستوى المعلومة أو على مستوى مجلات المجتمع وكذا البرامج الثقافية والترفيهية ؛
- تحسين جودة البرامج الترفيهية.

ومن بين أهم المشاريع التي انطلقت سنة 2015، يوجد إعطاء انطلاقة قناة الأولى ذات الجودة العالية والشروع في التحضيرات لعرض باقة الشركة على القمر الصناعي "W7" وتحديث الموقع الإلكتروني للشركة.

وفيما يخص متابعة الجهود المبذولة المتعلقة بتحديث وإضفاء المصداقية وتحسين شبكات النقل والبث النقل، تعتزم الشركة مواصلة المشاريع التالية :

- الانتهاء من رقمنة أهم محاور شبكة الحزم الهرتزية ؛
- توسيع مجال تغطية التلفزة الرقمية الأرضية لتشمل المناطق النائية ؛
- تحسين وتوسيع مجال تغطية الإذاعة ذات التردد المحوري بالنسبة لبرامج القنوات الإذاعية الأربعة وذلك بعدة أقاليم بالمملكة ؛
- التسيير عن بعد لشبكات البث ؛
- إعداد ودعم البنيات التحتية والتجهيزات الكهربائية من أجل تلبية حاجيات المشاريع الجديدة.

وتواصل الشركة إجراءاتها أساسا فيما يتعلق بتأهيل تجهيزات الإنتاج وما بعد الإنتاج، وبالخصوص تعزيز التجهيزات السمعية والبصرية ذات الجودة العالية (HD) وتعزيز وتجديد الوسائل المتنقلة لتلبية الحاجيات المتزايدة في مجال التغطية المباشرة للأحداث والتشغيل الآلي لعملية معالجة الصور والأصوات.

و قد بلغت ميزانية الاستثمار برسم سنة 2015 ما قدره 135 مليون درهم.

أما فيما يتعلق بسنة 2014، فقد تم تسجيل ما يلي:

- تعزيز وإثراء شبكات البرامج ؛
- تغطية الأحداث الوطنية والدولية ؛
- بث ما يعادل أكثر من 54.000 ساعة بالتلفزة مقابل 29.438 ساعة سنة 2013 و70.000 ساعة من خدمة البث الإذاعي مقابل 67.474 ساعة سنة 2013 ؛
- الحفاظ على وضع تنافسي فيما يخص نسبة المشاهدة ؛
- تحديث ورقمنة وسائل الانتاج والنقل والبث.

وفيما يخص النقل والبث، فقد سجلت سنة 2014 مواصلة الجهود المبذولة فيما يخص تحديث شبكات النقل والبث عبر المشاريع التالية :

- توسيع مجال تغطية التلفزة الرقمية الأرضية لتشمل الجهات النائية ؛
- تجديد أجهزة الإرسال العادي AM ؛
- رقمنة شبكة الحزم الهرتزية ؛
- تقوية شبكة الأقمار الصناعية ؛
- تأهيل البنية التحتية للمراكز.

كما بلغ حجم الاستثمارات المنجزة سنة 2014 ما قدره 61 مليون درهم تم تخصيصها بالأساس لتحديث تجهيزات البث التلفزي والسمعي البصري.

2.3.5.2- شركة الدراسات والانتاجات السمعية البصرية (القناة الثانية)

يندرج مخطط عمل شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية برسم سنة 2016 في إطار الاستمرارية ويرتكز حول المحاور التالية:

- مواصلة التطبيق التدريجي لدفتر التحملات الجديد للشركة ؛

- الاغناء المتواصل للشبكة البرامج ؛
- تعزيز الاستراتيجية الرقمية ؛
- مواصلة ترشيد التكاليف.

بالنسبة لسنة 2015، وبالإضافة إلى أنشطة الإنتاج والبث، فإن الإنجازات تهم دعم الإنتاج السمعي البصري والسينمائي الوطني. وتبلغ توقعات نفقات الاستثمار بالنسبة لهذه السنة ما قدره 165 مليون درهم.

وتتجلى أهم الانجازات برسم سنة 2014 في بث 642 ساعة من نشرات الأخبار و177 ساعة من برامج الحوار والنقاش و136 ساعة من البرامج الموجهة للنساء و37 ساعة البرامج الموجهة للشباب و149 ساعة من البرامج الدينية و128 ساعة من البرامج الثقافية والمعرفية و101 ساعة من البرامج التربوية و121 ساعة من البرامج التربوية والترفيهية للأطفال و13 ساعة من البرامج التربوية للمراهقين و121 ساعة من برامج الخدمة و294 ساعة من البرامج الفنية والترفيهية و29 ساعة من برامج تشجيع واكتشاف المواهب و149 ساعة من البرامج الرياضية و470 ساعة من البرامج لضعيفي السمع.

وفي نفس السياق، فقد قامت الشركة بتطوير 13 برنامج جديد خلال سنة 2014 للاستجابة لالتزامات دفتر التحملات الجديد.

لقد قامت الشركة كذلك بالمساهمة في ترويج الإنتاج السمعي البصري والسينمائي الوطني من خلال :

- بث 21 فيلم تلفزي و8 مسلسلات و4 عروض حية و62 فيلم وثائقي و25 فيلم سينمائي طويل ؛
- الإنتاج أو الإنتاج المشترك لنحو 5 مسلسلات و 8 أفلام تلفزية و12 فيلم وثائقي و3 مسلسلات فكاهية.

كما حرصت إذاعة 2M من جهتها على التطوير التدريجي لشبكتها بهدف تأمين برمجة عامة وغنية ومتنوعة لمستمعيها. وهكذا قامت بإنجاز وبث برامج إخبارية وبرامج حوارية تهم الجوانب الثقافية والاجتماعية والترفيهية بحجم زمني قدره 56 ساعة. كما ساهمت في ترويج وتغطية أهم الأحداث والمهرجانات الثقافية والفنية بالمغرب.

وقد شمل الاستثمار المنجز برسم سنة 2014 بالخصوص تعويض بعض التجهيزات وصيانة شبكة البث التلفزي بمبلغ إجمالي قدره 8 مليون درهم.

3 - الولوج إلى الخدمات الأساسية وتقوية التضامن والتماسك الاجتماعي

1.3 - التربية والصحة

1.1.3 - الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

تماشيا مع التوجيهات السامية الواردة في الخطب الملكية، خصوصا خطابي ذكرى ثورة الملك والشعب لعامي 2012 و2013، وتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الخريفية المنعقدة في 10 أكتوبر 2014 والتي دعى فيها جلالته المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي إلى وضع خارطة للطريق من أجل إصلاح المدرسة، فقد قدم المجلس لصاحب الجلالة في 20 مايو 2015 الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية للفترة الممتدة بين 2015 و2030.

وفي هذا الصدد، فإن المدرسة المغربية قد حققت مجموعة من المكتسبات يتعين توطيدها وتطويرها. ويمكننا أن نذكر على وجه الخصوص، تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي والتقدم الكمي في تعميم التمدرس ووضع بنيات مؤسساتية للحكامة اللامركزية مع تطوير الأكاديميات الجهوية. ومع ذلك، فلا تزال المدرسة المغربية تعاني من اختلالات مزمنة وقف عليها المجلس خصوصا من خلال التقرير التي أعدته الهيئة الوطنية للتقييم لديه حول " تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبحث العلمي 2000-2013 : المكتسبات والمعيقات والتحديات".

وفي هذا الصدد، يكمن جوهر الرؤية الاستراتيجية للإصلاح الجديدة في إرساء مدرسة جديدة قوامها الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة للجميع والارتقاء بالفرد والمجتمع.

وتستهدف هذه الرؤية التطبيق المتساوي والمنصف للحق في التربية والتكوين الذي يتطلب مدرسة ناجعة لها القدرة على المزاوجة العضوية بين مستلزمات التعميم السريع والشامل والذي يرتكز على مقومات الجودة ووجوب توفيرها لكل

المتعلمات والمتعلمين. وفي هذا الصدد، فإن الإصلاح يقدم مجموعة من محاور التقدم ومن التدابير لتحقيق هدف الإنصاف وعلى الأخص :

- جعل التعليم الأولي إلزاميا للدولة والأسرة والعمل على إدماجه التدريجي في السلك الابتدائي وكذا إشراك الجماعات الترابية. إن جهود هؤلاء الشركاء الثلاثة ستمكن جميع الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 4 و6 سنوات من الولوج إلى التعليم الأولي والاستفادة من تحضير دراستهم المستقبلية ؛
- إحداث إطار مؤسساتي يختص بالتعليم الأولي تحت إشراف وزارة التربية الوطنية، يتحمل مهام التنسيق وتحقيق الانسجام بين مختلف المؤسسات التربوية المعنية بهذا النوع من التعليم ؛
- فتح المجال أمام أبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج، قدر الإمكان، للاستفادة من تعليم مواز يضمن لهم تعزيز هويتهم المتعددة المكونات وانتمائهم للوطن وتنمية ثقافتهم الأصلية ؛
- إدماج الأطفال المعاقين في المدارس لإنهاء وضعية الإقصاء والتمييز التي يعانون منها ؛
- إحداث مسار للتعليم المهني ينطلق من الإعدادي، يمكن المتعلمين الراغبين في ذلك، وذوي الميول، من التوجه نحو مسلك مهني بالثانوي التأهيلي، يتوج ببكالوريا مهنية ويعزز المرور الى مستوى التعليم العالي ؛
- التأكيد على انخراط القطاع الخاص في مبادئ القطاع العام مع الإشارة إلى أن الاستثمارات بما فيها الاستثمارات الخاصة تتدخل في قطاع عمومي وتندرج ضمن أهداف المشروع الوطني للتربية والتعليم.

هذا وتعتبر اللجنة أن الاختلال البارز للمدرسة، في مختلف مكوناتها، يتجلى في محدودية جودة التربية والتكوين وكذا المردودية الداخلية والخارجية. ولذلك يعتبر الاشتغال على الجودة من أولويات الرؤية الاستراتيجية. وفي هذا الإطار، فإن تجديد مهن التدريس والتكوين والتدبير يعتبر أساسيا للرفع من جودة النظام التربوي. وهكذا فسوف يتم على المدى المتوسط وبشكل تدريجي اعتماد تدبير جهوي للكفاءات البشرية في انسجام مع النهج لمنظومة التربية والتكوين ومع توجيهات الجهوية المتقدمة. وموازاة مع ذلك، فسيتم وضع شبكة جديدة مفتوحة للترقي اللامركزي لكل هيئة، وذلك مع العمل على توسيع نظام السلالم على نحو يضمن تحفيز الفاعلين التربويين طيلة مسارهم المهني.

ومن جهة أخرى، فإن الرؤية تؤكد على ضرورة التمكن من اللغات ومن تنويع لغات التمدرس لضمان جودة التعلم. وفي هذا الإطار، فإن الرؤية تحدد كهدف لها جعل المتعلم عند نهاية التعليم الثانوي التأهيلي متمكنا من اللغة العربية وقادرا على التواصل باللغة الأمازيغية ومتقنا للغتين أجنبيتين على الأقل، وذلك ضمن مقاربة متدرجة تنتقل من الازدواجية اللغوية إلى التعدد اللغوي.

وتسعى هذه الرؤية إلى بناء مدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي الذي يظهر كخيار استراتيجي ضمن خارطة طريق الإصلاح التعليمي. وهكذا، فإنها تؤكد على أهمية ترسيخ مبادئ الديمقراطية والمواطنة والسلوك المدني. وتؤكد الرؤية أيضا على ملائمة التكوين مع المتطلبات الاقتصادية للبلاد والمهن الجديدة والمستقبلية وكذلك مع الاحتياجات المختلفة للإدماج الاجتماعي والثقافي وإلى الانخراط الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، يحدد مخطط عمل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بالنسبة للسنة الدراسية 2015-2016 الأهداف التالية :

- تكوين 25.000 تلميذ في إطار برنامج "روح المقاولة" و 100.000 تلميذة في إطار "برنامج التربية المالية" ؛
- الانتهاء من الأشغال الجارية لإنجاز 310 مؤسسة التي من المتوقع أن تفتح أبوابها في سنة 2015-2016 وكذا 31 إعدادية بالعالم القروي والتي تم إنجازها في إطار التعاون مع اليابان ؛
- إعطاء إنطلاق عمليات بناء أزيد من 90 مؤسسة تعليمية جديدة وكذا تجديد تلك الموجودة وذلك في إطار اتفاقيات التنمية الموقعة أمام صاحب الجلالة خاصة تلك التي تهم مدن الدار البيضاء والرباط و طنجة ومراكش ؛
- إطلاق المرحلة الأولى من مخطط تهيئة 4.800 مؤسسة في أفق 2020 ؛
- تحسين حكامة النظام التربوي من خلال إعادة النظر في سير المجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وآليات التعاقد وتطوير القدرات التدبيرية للفاعلين ومواصلة الجهود المبذولة فيما يخص الأنظمة المعلوماتية وتقييم المكتسبات.

في هذا الصدد، سيبلغ الغلاف الاستثماري المتوقع لسنة 2016 لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ملياري درهم. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار تعزيز الحكامة المالية للأكاديميات، فان سنة 2016 سوف تتميز بتعميم استعمال المحاسبة العامة والشروع في إرساء وضع المحاسبة التحليلية المُستندة إلى برنامج التدبير المحاسباتي وذلك لضمان مراقبة أفضل لتدبير الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

من حيث الموارد المالية المخصصة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين برسم سنة 2015، فقد تم رصد غلاف قدره 4,4 مليار درهم بما فيها 1,9 مليار درهم لتدعيم جهود الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في مجال الاستثمار.

ومن جهة أخرى، تميز التدبير المالي للأكاديميات برسم سنة 2015 بمجهود تسوية ديون الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، مما سمح بتسديد أغلب المتأخرات المتعلقة بمختلف الممونين. وقد مكنت هذه العملية من التخفيض من حجم الديون المستحقة لدى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من 3,7 مليار درهم عند نهاية 2014 إلى 1,6 مليار درهم في نهاية يونيو 2015.

كما سجلت سنة 2015 مجموعة من الإنجازات الهامة منها على الخصوص :

- مواصلة مشروع الملاءمة والتنظيم الترابي للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين مع التقسيم الجهوي الجديد وذلك من خلال وضع إجراءات لإعادة توزيع الموارد البشرية والمالية، وضمان إدماج وانتقال سلس من الوحدات القديمة إلى الوحدات الجديدة ؛
- تعزيز المسالك الدولية للبكالوريا التي تتضمن ثلاث خيارات " الفرنسية" التي تم إطلاقها في سنة 2013 و"الانجليزية" و"الاسبانية" التي انطلقت في سنة 2014 ؛
- إرساء البكالوريا المهنية التي تهم في مرحلة أولى 4 تكوينات تتعلق بالصيانة الصناعية والصناعة الميكانيكية وصناعة الطائرات والاستغلال الفلاحي. وفي هذا الإطار، فمن الأوراش الرئيسية للدخول المدرسي 2015-2016 هو إرساء البكالوريا المهنية في المؤسسات الخاضعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل الذي يدخل في إطار الرؤية الشاملة لإصلاح نظام التربية والتكوين الذي يهدف إلى التفاعلات الإيجابية بين التعليم وسوق الشغل. وهكذا، فقد تم تحديد 17 تكوين للبكالوريا المهنية في 10 قطاعات رئيسية، وتهم 3000 شاب في سنة 2015 لكي تصل إلى 140.000 في سنة 2020.

ومن جهة أخرى، وعلى مستوى الإنجازات المالية برسم سنة 2014، بلغت التزامات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ما قدره 6,3 مليار درهم، بما فيها ما يقارب 3,7 مليار درهم للاستثمارات.

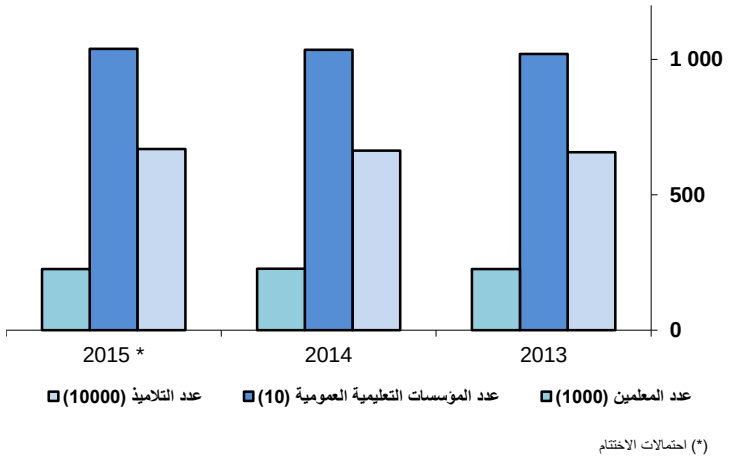

2.1.3 - الجامعات

تماشيا مع توجيهات الرؤية الجديدة لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030) فإنه من الضروري العمل على تمكين الجامعة ومختلف مؤسسات التعليم العالي من الاستمرار في الانخراط في التوجهات الاستراتيجية لميثاق التربية والتكوين. ويهدف ذلك في المقام الأول إلى الرقي بالجامعات لجعلها قاطرة حقيقية للتنمية الجهوية والوطنية وتمكينها من المساهمة في إدماج بلادنا في مجتمع المعرفة واقتصاديات الدول الصاعدة.

هكذا، فإن العمل الاستراتيجي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي يرتكز على المحاور التالية:

- وضع رؤية واضحة تتعلق بشبكة الجامعات المغربية من خلال خريطة وطنية للتعليم العالي. وبالإضافة إلى مختلف الأقطاب الجامعية الحالية، فإنه من الضروري إحداث مركب جامعي متكامل جغرافيا واجتماعيا في كل جهة من مختلف جهات المملكة يوفر ظروف التعلم والبحث والصحة والتنشيط الثقافي والرياضي ؛

- وضع برنامج عمل يهدف إلى تكوين وتشغيل 15.000 أستاذ باحث في أفق 2030، من أجل تلبية الخصاص في الأطر المتعلقة ببنيات البحث من أجل تعويض المتعاقدين وتحفيز البحوث في المجالات ذات الأولوية ؛
- ضمان الزيادة التدريجية لحصة الناتج الداخلي الخام المخصص لتمويل البحث العلمي من أجل الوصول إلى 1% على المدى القصير، و1,5% في سنة 2025 و2% في سنة 2030 وذلك مع الاتجاه نحو تنويع مصادر التمويل في مؤسسات التعليم العالي التي تستهدف أساسا البحث والعمل ؛
- تطوير نظام التوجيه والجسور بين مختلف قطاعات التعليم العالي والتكوين المهني ومؤسسات البحث على مستوى التكوينات ومعادلة الشهادات بناء على معايير علمية ودفتر تحملات دقيق ؛
- تنويع الخيارات اللغوية المعروضة في مختلف الشعب والتخصصات وبنيات البحث والتكوين العالي وتشجيع البحث العلمي والتقني في جميع التخصصات باللغة الانجليزية وإحداث فروع للتكوين وبنيات للبحث متخصصة في اللغات العربية والأمازيغية واللغات الأجنبية ؛
- فتح إمكانية للطلاب في القطاع الخاص للتعليم العالي المعتمد من أجل التقدم لمباريات القبول في مؤسسات التعليم العالي العمومي.

تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الإجراءات الاستراتيجية المبرمجة في مخطط عمل 2013-2016 حددت المجالات ذات الأولوية كمكتسبات من الواجب تعزيزها ولاسيما :

- تحسين البحث العلمي من خلال طلبات تقديم المشاريع ؛
- توطيد آليات حكامة الجامعات العمومية والخاصة، وتأهيل الترسانة القانونية المنظمة لقطاع التعليم العالي ؛
- تحسين جودة الظروف المعيشية للطلاب، ولاسيما من خلال وضع نظام التغطية الصحية الأساسية.

بالإضافة إلى إرساء وكالة التقييم وإصلاح التعليم العالي من خلال مر اجعة القانون رقم 01.00 المتعلق بالتعليم العالي، تتمثل الإجراءات الأساسية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في المحاور الأساسية التالية :

- الأخذ بعين الاعتبار الجيل الجديد من المؤسسات الجامعية المنبثقة عن اتفاقيات الشراكة مع المتدخلين الأجانب مثل المدرسة المركزية للدار البيضاء والجامعة الأورو متوسطية لفاس ؛
- إعادة تنظيم المشهد الجامعي من خلال إحداث أقطاب جامعية كقطب فاس الذي سيشمل جامعات مكناس وفاس وإفران وكذا قطب الرباط الذي سيشمل جامعة محمد الخامس المدمجة ومدارس المهندسين والجامعة الدولية للرباط ؛
- تعزيز حكامة الجامعات بهدف جعلها أكثر فعالية في مجال التدبير التربوي والمالي والتنمية المتعلقة بالبحث العلمي والتكوين المستمر لكون هذه المجالات تشكل أهم مصدر للموارد المالية الذاتية ؛
- تطوير الشراكة مع المؤسسات الدولية من أجل ضمان تمويل البحث العلمي.

ومن المتوقع كذلك افتتاح ثلاث كليات للطب بكل من أكادير وطنجة وبني ملال والزيادة الملموسة في الميزانية المخصصة للمنح الدراسية لفائدة 330.000 طالب فيما يخص موسم 2015-2016 عوض 284.512 خلال موسم 2014-2015.

وفيما يخص الشق المتعلق بالاستثمارات، تناهز الميزانية المتوقعة بالنسبة لكافة الجامعات لسنة 2016 ما قدره 2.609 مليون درهم.

كما يتضمن مخطط عمل القطاع للفترة 2013-2016 مجموعة من المشاريع والأنشطة التي تطمح إلى جعل الشراكة بين القطاعين العام والخاص رافعة أساسية لإضفاء المهنية فروع التكوين وتحسين قابلية تشغيل الشباب وتمويل بديل للبحث العلمي والابتكار.

تبلغ توقعات الاختتام لميزانيات استثمار الجامعات عند نهاية سنة 2015 ما يناهز 836 مليون درهم.

وقد عرفت سنة 2015 انبثاق مجموعة من الأقطاب الجامعية التي تم إحداثها من خلال إدماج جامعة الحسن الثاني عين الشق بالدار البيضاء وجامعة المحمدية من جهة وجامعتي محمد الخامس أكدال والسويسي بالرباط من جهة أخرى.

وقد ساهمت إعادة هيكلة الجامعات في :

- إحداث أقطاب جامعية جهوية كبرى متجانسة ؛
- الرفع من قدرات الجامعات ؛

- تحسين عرض البحث العلمي وكذا الترتيب العالمي للجامعات المغربية من خلال الزيادة في عدد مراكز الدكتوراه ونشر البحوث العلمية.

ومن جهة أخرى، تم إضفاء الطابع المؤسساتي على التقييم من خلال إحداث "الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي" وتتمثل مهمتها في تقييم مؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة ومؤسسات البحث العلمي مع الأخذ بعين الاعتبار تخصص كل مؤسسة ولاسيما مشاريعها البيداغوجية والعلمية من أجل ترسيخ إرادة حقيقية لتدبير قطاعي يرتكز على النتائج.

زيادة على ذلك، فقد تميز القطاع بإصلاح جامعة القرويين حيث تمت إعادة تحديد مكوناتها وذلك وفقا للأهداف الجديدة للحقل الديني بالمغرب.

وقد بلغ عدد الطلبة الممنوحين ما يفوق 284.512 في سنة 2014-2015 مع العلم أن عدد الطلبة الجامعيين قد عرف بدوره تطورا ملموسا حيث انتقل من 607.145 سنة 2013-2014 إلى 677.391 سنة 2015-2016.

برسم سنة 2014، بلغ مجموعة الإنجازات من حيث التزامات الاستثمار 1.651 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قدرها 56%.

إن ملاءمة المنظومة المالية للجامعات مع المدونة العامة للمحاسبة العمومية للتنميط المحاسباتي من جهة، وإعادة هيكلتها حول ثلاثة برامج تتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي والخدمات الأخرى قد ساعدت على تحيين مقروئية المشاريع، وتسهيل تتبع تقييم نجاعة البرامج علاقة بالموارد المالية التي تم رصدها معززة بذلك تدبيرا ماليا يرتكز على النتائج.

3.1.3 - المراكز الاستشفائية الجامعية

يندرج مخطط عمل المراكز الاستشفائية في إطار الاستراتيجية القطاعية للصحة للفترة 2012-2016، وذلك تدعيماً للمكتسبات المُسجلة ولمواصلة المسلسل الذي يهدف إلى تنمية القطاع الصحي.

هذا، ويعتبر تحسين الولوج إلى العلاجات وتنظيم الخدمات من بين الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب تنظيم أفضل لفروع العلاجات، وتعزيز الإطار التشريعي وتطوير الصحة بالعالم القروي.

بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه الاستراتيجية القطاعية إلى تعزيز صحة الأم والطفل من أجل تقليص وفيات الأمهات والأطفال وإعادة هيكلة المستعجلات الطبية والتكفل بالأمراض المعدية وغير المعدية خصوصا الصحة العقلية والسرطان من خلال الوقاية ومراقبة الأمراض المزمنة وكذا محاربة الاضطرابات العقلية.

بالنسبة لسنة 2016، تصل التوقعات المالية إلى 4.200 مليون درهم فيما يتعلق بالاستغلال (منها 40% من أجل تكاليف المستخدمين) و990 مليون درهم فيما يتعلق للاستثمار.

ومن جهة أخرى، من المتوقع مواصلة إنجاز أشغال بناء المراكز الاستشفائية الجامعية بأكادير وطنجة والمستشفى الجديد ابن سينا التابع للمركز الاستشفائي الجامعي بالرباط وتنفيذ المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الطبية الذي يتوخى مواصلة التدابير من أجل وضع مستعجلات القرب وتأهيل المستعجلات الطبية الاستشفائية وتشغيل مصالح المساعدة الطبية الاستعجالية.

أما بالنسبة لميزانية استغلال المراكز الاستشفائية الجامعية برسم 2015، فيتم تمويل جزء منها بواسطة إمدادات ميزانية الدولة في حدود 2.165 مليون درهم وموارد ذاتية في حدود 436,3 مليون درهم.

وفي هذا السياق، تتجلى أهم الإنجازات المسجلة برسم سنة 2014-2015 فيما يلي :

- تعميم نظام المساعدة الطبية "راميد" الذي شمل 8,78 مليون شخص، وهو ما يمثل نسبة إنجاز تناهز 99% من الهدف الإجمالي والمقدر بحوالي 8,5 مليون مستفيد (تم تسجيل 3.287.230 أسرة).
- إطلاق مبادرة "الكرامة" في مجال الصحة العقلية والتي تهدف إلى التكفل الطبي والعلاج المجاني للمرضى المصابين بالاضطرابات والأمراض العقلية وإعادة منح الثقة لأسر الأشخاص المصابين بالأمراض النفسية والعقلية ؛

- تحسين المؤشرات التقنية الأساسية الرئيسية للمراكز الاستشفائية الجامعية، ولا سيما القدرة السريرية وعدد المرضى المقبولين التي ستبلغ في نهاية سنة 2015 ما قدره 6.890 و570.000 مقابل 6.830 و565.000 في سنة 2014 ؛
- تطوير مفهوم "المصلحة الطبية للمستعجلات والإنعاش" التي ترتكز على سيارات الإسعاف وغرف حقيقية للإنعاش والشروع في استغلال ثلاث مروحيات لفائدة المركز الاستشفائي الجامعي بكل من مراكش ووجدة ومستشفى العيون في إطار خدمة بواسطة مروحية للمستعجلات والإنعاش التي تستخدم لنقل المرضى في حالة حرجة والذين يتواجدون في مناطق نائية ومنعزلة ؛
- اقتناء 226 وحدة للنقل الطبي الاستعجالي وإحداث 46 وحدة لمستعجلات القرب الطبية ؛
- تحسين الولوج إلى الأدوية والمنتجات الصيدلية خصوصا من خلال السياسة الوطنية المتبعة في هذا الإطار والتي مكنت في سنة 2015 من تخفيض أثمنة 2.000 دواء بنسبة تتراوح بين 20% و80% ؛
- تعزيز اليقظة الصحية ومكافحة الأمراض خصوصا عبر مواصلة أشغال بناء وتجهيز المراكز الجهوية وتوفير 73 مؤسسة جديدة للصحة منها 12 دار للولادة ومصلحة الأمومة و3 مستشفيات للأمراض النفسية ومستشفيين جامعيين للسرطان.

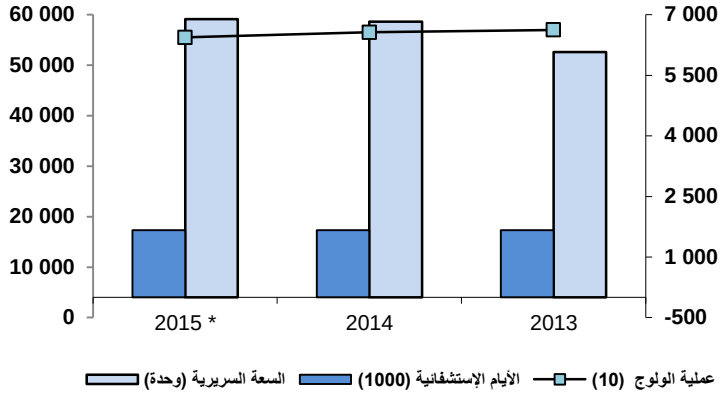

(*) احتمالات الاختتام

2.3 - الشغل والتكوين المهني والتماسك الاجتماعي

1.2.3 - مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

ترمي الأهداف المحددة من طرف السلطات العمومية في إطار مخطط التنمية للفترة الممتدة بين 2010 و 2016 إلى تكوين مليون متدرب من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، الشيء الذي يؤكد أن التكوين المهني مكون أساسي في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب.

وتندرج التنمية الاستراتيجية لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في أفق تحسين القابلية لتشغيل خريجيه من خلال الاستفادة من المكتسبات وفتح أوراش جديدة لتطوير منظومة التكوين المقدم على المستوى الكمي والكيفي.

وهكذا يستمر مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في أداءه بدينامية قطاعية تتماشى مع حاجيات المشاريع المهيكلة للاقتصاد الوطني من الكفاءات خصوصا تلك الموجهة للقطاعات ذات الأولوية مثل قطاعات البناء والأشغال العمومية والصناعة الغذائية والسيارات وصناعة الطيران والسياحة ومهن التوزيع والطاقة والبيئة.

وفي نفس السياق، فإن مخطط عمل المكتب لسنة 2016/2015 يأتي لتعزيز التزامات المكتب من أجل تلبية احتياجات مختلف الاستراتيجيات القطاعية من الخريجين.

ويرتكز هذا المخطط على المشاريع الأساسية التالية :

- تطوير منظومة التكوين التي تمكن من التوفر على عرض قدره 405.000 مقعد بيداغوجي برسم سنة 2015-2016 أي بارتفاع 9,4% بالمقارنة مع السنة الدراسية الماضية ؛
- إحداث 15 مؤسسة جديدة للتكوين المهني منها 3 متعددة الخدمات و11 قطاعية ومركز للتكوين في السجون. بالموازاة، سيعمل المكتب على توسيع أربع مؤسسات وبناء 6 داخليات ؛

- وضع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني للبكالوريا المهنية التي تمثل تحولا في تاريخ نظام التربية والتكوين ومسارا جديدا سيساهم في تعزيز مكانة التكوين المهني في المغرب ؛
- المساهمة في التنمية الاجتماعية من خلال الشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن مما سيمكن من إحداث مؤسسة جديدة للتكوين بسلا ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء من خلال مركز جديد للتكوين في الوسط السجني ؛
- تحسين جودة التكوين من خلال تنفيذ الأنشطة المبرمجة لتطوير كفاءات المؤطرين (إدارة حصيلة الكفاءات وتطوير القدرات التقنية البيداغوجية)، وتسريع التصديق على أنظمة تدبير جودة مؤسسات التكوين المهني وإنهاء مسلسل المصادقة على أنظمة التدبير والتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية وكذلك تقوية منظومات الجسور والمواكبة البيداغوجية وتقييم المكتسبات في نطاق مسلسل إعادة الهندسة المستدامة لوحدات التكوين.

وستتميز سنة 2016/2015، من جهة، بتعزيز علاقات التعاون مع الشركاء في قطاع التكوين المهني في الدول الإفريقية (مالي وساحل العاج وغانا والغابون...) ومن جهة أخرى، من خلال الشروع في مشاريع تعاون جديدة مع دول الاتحاد الأوروبي وآسيا على الخصوص.

وتترجم علاقات التعاون بين المكتب والدول الإفريقية بشكل خاص في عمليات التكوين وتطوير القدرات لصالح المستفيدين المنحدرين من هذه الدول وإحداث مراكز التكوين المهني في إفريقيا.

وتجدر الإشارة إلى أن جهود الترشيد التي بذلها من قبل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وتطوير موارده الذاتية قد مكنت من تمويل مخطط التنمية دون اللجوء إلى إمدادات ميزانية الدولة للسنة الخامسة على التوالي.

ويبرز هذا المجهود من خلال انخفاض تكاليف التكوين بما قدره 50% منذ سنة 2001، حيث انتقلت من 14.200 درهم إلى 6.000 درهم لكل متدرب في سنة 2015.

ويتوفر مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل حاليا على 337 مؤسسة للتكوين تتوزع على مجموع التراب الوطني وتوفر التكوين في مئات التخصصات كما يتم بذل جهود من أجل تعزيز الطاقة الاستيعابية للمكتب من خلال مضاعفة إحداث مؤسسات التكوين وتقوية منظومة التكوين الحالية مع حضور قوي في دينامية السياسة الجهوية.

وقد شهدت سنة 2013-2014 تدشين مركزين للتكوين مخصصين لمهن صناعة الطيران والفرس.

كما عرفت الاستثمارات ارتفاعا متواصلا حيث أنجز المكتب 194 مليون درهم خلال سنة 2014 ويتوقع استثمارات بقيمة 545 مليون درهم و561 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2015 و2016.

وسيصل عدد المتدربين إلى 405.000 في سنة 2015-2016 مقابل 370.000 في السنة الماضية. وسيرافق هذه الزيادة توسيع منظومة التكوين التي ستصل إلى 352 مؤسسة للتكوين في سنة 2015-2016 مقابل 337 في 2014-2015.

أما فيما يتعلق بالتكوين المستمر لصالح الفاعلين الاقتصاديين لا سيما المقاولات الصغرى والمتوسطة، فقد تميزت سنة 2014 بالتوقيع في 2 يونيو من قبل وزير الاقتصاد والمالية والوزير المنتدب المكلف بالتكوين المهني على ملحق دليل المساطر المتعلقة بالعقود الخاصة للتكوين المتعلق بالمجموعات المهنية للمساعدة في الاستشارة. ويهدف هذا الإصلاح إلى :

- تسهيل الولوج إلى آليات تطوير التكوين المستمر ؛
- توسيع الولوج لعدد أكبر من المستفيدين وللمقاولات وللأجراء ؛
- إعادة النظر في حكامة النظام لجعله أكثر فعالية.

وفي هذا الصدد تم تكوين 543.329 من الشباب الخريجين، وذلك بالنظر لمختلف الجهود المبذولة وبفضل مخطط تنمية المكتب الذي تم إرساءه في سنة 2011.

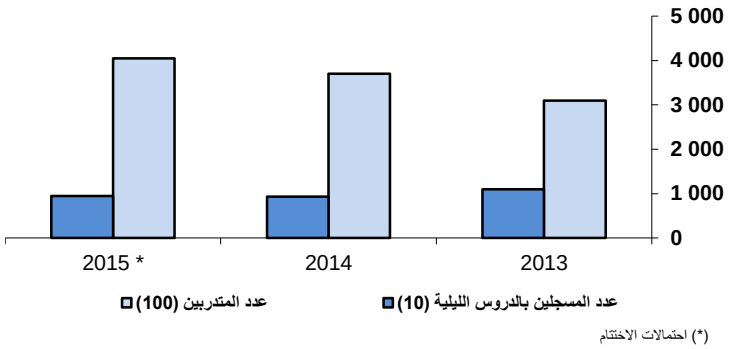

2.2.3 - الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات

تهدف الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات من خلال تفعيل مخططها التنموي للفترة الممتدة ما بين 2013 و 2016 إلى تعزيز مكانتها في السوق كوسيط في ميدان الشغل من خلال مواصلة دعم مهنية نشاطها وتطوير كفاءة مواردها البشرية وتقوية جودة خدماتها. ويطمح هذا المخطط خاصة إلى تغطية أهداف جديدة من الباحثين عن الشغل وغزو أسواق شغل جديدة على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي هذا الإطار، ترتكز رؤية الوكالة في أفق سنة 2016 على محاور التنمية التالية :

- تعزيز وتنفيذ سياسة نشيطة للشغل ولاسيما من خلال مساهمتها في إعطاء تصور ووضع ونشر التدابير الجديدة للشغل مع ضمان تتبع وتقييم تنفيذها ؛
- مواكبة المبادرات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية مع تقوية أداء الوكالة من خلال وضع آلية استراتيجية مندمجة للتواصل ومنظومة لليقظة الدائمة وعروض مخصصة للقطاعات والمشاريع الوطنية ؛
- النهوض بالعرض فيما يخص التموقع على المستوى الدولي مع تنشيط الشراكة المؤسساتية ؛
- اقتراح عرض خدمات القرب متلائمة مع مختلف فئات المشغلين والباحثين عن الشغل ؛
- تعزيز الحضور الترابي لنشاط الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات لأجل يقظة دائمة حول فرصة التشغيل ومواكبة مخصصة لحاملي المشاريع وتطوير الشراكة المحلية والنهوض بالمبادرات المحلية فيما يخص التشغيل خصوصا ذات النفع الاجتماعي، وكذلك من أجل تقريب أكبر للخدمات المقدمة من طرف الوكالة للباحثين عن الشغل ؛
- تقوية مهنية نشاط الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات من خلال تعزيز آليات التدبير والقيادة ومنظومة التدقيق والمراقبة والإنتاجية والجهوية المتقدمة.

وتقدر التوقعات المالية لسنة 2016 بحوالي 220 مليون درهم بالنسبة لميزانية الاستغلال و2 مليون درهم بالنسبة لميزانية الاستثمار. هذا وتتمثل المشاريع الرئيسية المتوقعة من قبل الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات كالتالي :

- وضع تدابير جديدة للشغل بما فيها عقد الإدماج المحسن وبرنامج "تحفيز" الذي يعتبر منظومة محفزة للتشغيل لفائدة المقاولات أو الجمعيات حديثة النشأة، وبرنامج لتأهيل 25.000 موجز ؛الانتهاء من تغطية جميع العمالات والأقاليم من خلال فتح 6 وكالات وطنية لإنعاش الشغل والكفاءات ؛
- تجريب عرض الخدمات لغير الحاصلين على شهادات وإطلاق عرض خدمات للمهاجرين في وضعية قانونية ؛
- مواصلة تطوير استراتيجية الإنفتاح متعدد القنوات (بوابة الوساطة، تطبيق الهاتف، الشبكات الاجتماعية، مركز الاتصال، خدمات الرسائل القصيرة والتواصل) ؛
- مواصلة تنفيذ المبادرات المحلية وإنعاش الشغل.

وتتمحور الإنجازات التقنية لبرامج "إدماج" و"تأهيل" و"التشغيل الذاتي" في يونيو 2015 كما يلي :

- إدماج : 38.132 إدماج منجز ؛
- تأهيل : 6.707 مستفيد من التكوين ؛
- التشغيل الذاتي: 256 مشروع ممول وممول ذاتيا.

فيما يتعلق بالإدماج فمن المتوقع رفع حصيلة الإنجازات في سنة 2016 إلى أزيد من 300.000 مدمج في الحياة العملية مقابل 165.000 مدمج في سنة 2014 و 230.000 مدمج في سنة 2015.

وقد تمثلت الإنجازات التقنية أو الكمية للوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات لسنة 2014 فيما يلي :

- تحسين القابلية للتشغيل لفائدة 18.390 من الشباب حاملي الشواهد مع بلوغ هدف تشغيل 18.000 شاب ؛
- تنظيم لقاءات من أجل تأهيل 75.265 شخصا (من أصل 65.000 متوقع) ، وأوراش للبحث عن الشغل لفائدة 40.379 شخص (من أصل 45.000 متوقعة) ؛
- إدماج 63.143 من الباحثين عن شغل (منها 3.128 في إطار التوظيف بالخارج) وذلك بواسطة عقود خاضعة للقانون المشترك أو بواسطة عقود إدماج من أصل 55.000 متوقعة ؛
- مواكبة 1.408 من حاملي مشاريع للتشغيل الذاتي (المقاولات الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل) مقارنة بالهدف المحدد في 1.500 شخصا.

في مجال إنعاش شغل الأجير، يجدر التذكير أن الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات تواصل دائما تطبيق التدبيرين التاليين:

- تدبير "عقود الإدماج المحسنة" المتعلقة بتكفل الدولة لمدة سنة، بالتغطية الاجتماعية (حصة المشغل) للمستفيدين من عقد الإدماج في حالة التوظيف عن طريق مقاولة المستفيد بواسطة عقد غير محدد المدة ؛
- تدبير "عقد الاندماج المهني" الذي يتوقع الحصول على منحة قدرها 25.000 درهم للمقاولات التي تضمن تكوين-ادماج من 6 إلى 9 أشهر لفائدة حاملي الشهادات الجامعية مع توظيفهم على إثر التدريب بعقد غير محدد المدة.

أما فيما يتعلق بمواكبة التشغيل الذاتي، فتهدف الأنشطة المتبعة إلى تدعيم قدرات المواكبين والتفاعلات الايجابية مع برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (منظومة الأنشطة المدرة للدخل) والمبادرات الجهوية والمحلية الأخرى وتعزيز الشراكة المحلية لوضع شبكات متعددة التخصصات للمواكبة.

و تتمثل الإنجازات في مجال دعم التشغيل الذاتي في سنة 2014 في ما يلي :

- 2.856 مسجل (مرشحين للتشغيل الذاتي) ؛
- 61.708 مستفيد من المواكبة (المقاولات الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل) ؛
- إحداث 665 مقاولة صغرى و 294 نشاط مدر للدخل (جمعية وتعاونيات).
- بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا تم إحداث 6.233 وحدة ما بين سنة 2007 ونهاية 2014 مع خلق أزيد من 16.500 شغل مباشر.

3.2.3 - التعاون الوطني

يهدف مخطط التنمية للتعاون الوطني للفترة الممتدة بين 2015 و2020 إلى التغطية الشاملة للأشخاص في وضعية هشة وتطوير جودة الخدمات المقدمة.

ويتمثل إنجاز هذا المخطط في 4 محاور استراتيجية مفصلة في 12 برنامج على شكل 30 ورش تهدف إلى إنجاز 58 مشروع/تدبير

وتتلخص الأهداف الأساسية التي يجب بلوغها حسب كل محورعمل كما يلي:

- المحور الاستراتيجي: الإسهام في رؤية شاملة للتعاون الوطني وتوجيهاته الاستراتيجية ونموذج أعماله المحددة التي تم إنشائها وفقا لتوجهات الحكومة ؛
- المحور المؤسساتي : ضرورة إعادة تحديد مجال التفاعل بالمقارنة مع المتدخلين الآخرين في المجال الاجتماعي ؛
- المحور التنظيمي: ملاءمة الحكامة الحديثة وترشيد الوسائل البشرية والمادية ؛
- المحور العملياتي: تأهيل عمل آليات محاربة الفقر والهشاشة.

من حيث توقعات سنة 2016، يقتصر مخطط تنمية التعاون الوطني على :

- إعادة تركيز أنشطته حول مهمته الأساسية التي تتجلى في الإنقاذ والمساعدة الاجتماعية للأشخاص في حالة هشاشة كبيرة أو إقصاء؛

- التخلي التدريجي عن الأنشطة الأخرى ؛
- تفعيل منظومة اليقظة والذكاء الاجتماعي، إلى جانب نظام الاستماع والتوجيه والمواكبة قادر على تحديد وتتبع المستفيدين وتوجيههم إلى البرامج المتلائمة مع احتياجاتهم.

بالنسبة لتنفيذ ميزانية الاستغلال، فقد بلغت الإنجازات 518 مليون درهم برسم سنة 2014 و153 مليون درهم في متم النصف الأول من سنة 2015.

في سنة 2014، بلغ عدد البنيات التابعة للتعاون الوطني والمستفيدين على التوالي 3.672 وحدة و436.867 شخص مقابل 3.529 و361.125 على التوالي في السنة الماضية.

4.2.3 - وكالة التنمية الاجتماعية

في إطار التوجيهات الحكومية في المجال الاجتماعي، تواصل وكالة التنمية الاجتماعية مهامها على المستوى الجهوي والمتمثلة في مواكبة الفاعلين المحليين، خصوصا الجماعات القروية والمجتمع المدني بهدف تحقيق المزيد من الفعالية والنجاعة في تطوير مجالاتها الترابية، وذلك عبر رؤية مشتركة وفي إطار دينامية تشاركية يمكن من خلالها الاستعمال المشترك لكفاءاتها وإمكانياتها.

وفي هذا الصدد، ترتكز استراتيجية وكالة التنمية الاجتماعية على المحاور الثلاثة التالية :

- تعزيز قدرات الفاعلين عبر برنامج دعم التخطيط الجماعي بعلاقة مع السلطات المحلية المعنية وبرنامج "تقوية" لتأهيل الجمعيات بمعية كل من وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ؛
- الإدماج الاجتماعي عبر القنوات الاقتصادية من خلال البرامج الثلاث التي تم تطويرها من طرف وكالة التنمية الاجتماعية: برنامج "تثمين" الذي يهدف إلى دعم التكوينات المحلية وبرنامج "مغرب مبادرات" الذي يهدف إلى دعم إحداث المقاولات الصغيرة جدا، خصوصا من طرف الشباب وبرنامج "مواكبة" الذي يهدف إلى دعم المبادرات الجماعية (التعاونيات، المجموعات ذات النفع الاقتصادي، المجموعات التسويقية...) ؛
- المواكبة المحلية للبرامج الاجتماعية الوطنية على أساس منهجية تعتمد التشارك والقرب في المجالات الخمس التالية :

  - مأسسة المساواة بين الجنسين : توجد برامج في طور التجربة أو الإعداد خصوصا تلك المتعلقة بالمشاركة السياسية للنساء ومحاربة العنف ؛
  - دعم إدماج الأشخاص المعاقين في الحياة الاقتصادية ؛
  - دعم البرامج المتعلقة بالمجال الترابي لفائدة تعزيز حقوق الطفل ؛
  - دعم تحسين الولوج إلى التربية: وبهذا الصدد، يوجد برنامجان في طور الإنجاز وهما برنامج "المدرسة المواطنة" وبرنامج "التعليم الأولي" ؛
  - دعم تحسين الولوج إلى الصحة : يتعلق الأمر ببرنامج "أمالي" الذي هو في طور الإنجاز.

وسيرتكز تدخل وكالة التنمية الاجتماعية برسم سنة 2016 على تنفيذ أهم المشاريع التالية :

- التكوين وتقوية الكفاءات (تأهيل الجمعيات، المواكبة الاجتماعية، التنمية الاجتماعية للأحياء السكنية والبرامج الاجتماعية والتربوية لفائدة الأطفال) ؛
- تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين (تعزيز قدرات وتأهيل النساء المنتخبات الجماعيات) ؛
- محاربة جميع أنوع التمييز والعنف والتهميش ؛
- الإدماج الاجتماعي عبر تدعيم الاستقلالية الاقتصادية ؛
- تعزيز تكافؤ الفرص (إدماج الأشخاص المعاقين).

وتتطلب الأنشطة المزمع إنجازها برسم سنة 2015 ميزانية إجمالية قدرها 22 مليون درهم (بما فيها مساهمات الشركاء الوطنيين والدوليين).

أما فيما يخص سنة 2014، فقد قامت وكالة التنمية الاجتماعية بإنجاز عدة أنشطة تهم تعزيز قدرات الفاعلين والإدماج الاجتماعي عبر القنوات الاقتصادية والمواكبة المحلية من خلال ميزانية إجمالية قدرها 39 مليون درهم (بما فيها مساهمات الشركاء الوطنيين والدوليين).

3.3 - صناديق الاحتياط الاجتماعي

1.3.3 - الصندوق المغربي للتقاعد

في إطار إعداد إصلاح أنظمة التقاعد، يتموقع الصندوق المغربي للتقاعد كمحاور متميز للسلطات العمومية من خلال العدد الهام للمنخرطين والمتقاعدين من جهة، ومن خلال الدور الذي يلعبه على مستوى السوق المالي الوطني كثاني مستثمر مؤسساتي من جهة أخرى.

ومن المرتقب أن يعرف دور وتموقع الصندوق المغربي للتقاعد تطويرا وتعزيزا داخل المشهد الوطني للتقاعد وذلك على مشارف إصلاح هذا القطاع، كما هو مدرج في التصريح الحكومي، وكما تمت الإشارة إليه من طرف مختلف الهيآت وعلى الخصوص المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وتتلاءم أهداف مخطط عمل الصندوق المغربي للتقاعد للفترة 2014-2016 مع التوجهات الحكومية في مجال الحماية الاجتماعية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والتحكم في التوازنات المالية العمومية. كما تندرج في إطار تنفيذ توصيات الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية. وفي هذا الإطار، ستستهدف الجهود استدامة الأنظمة وتحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين وتقوية نظام المعلومات والتسيير إلى جانب ترشيد تدبير الموارد البشرية والمادية وتحسين حكامة الصندوق.

ويسجل تطور المؤشرات الإكتوارية لنظام المعاشات المدنية النتائج التالية :

- استقرار عدد المنخرطين برسم الفترة 2014-2016 في حدود 668.415 منخرط الذي تم تسجيله في سنة 2013 ؛
- بلوغ عدد المستفيدين 333.332 سنة 2016 مقابل 277.589 برسم سنة 2013 ؛
- استمرار تدهور تغطية الاشتراكات للخدمات، حيث من المتوقع أن ينتقل من 105,97% في سنة 2013 إلى 87,43% في سنة 2016 ؛
- سيواصل المعامل الديمغرافي انخفاضه ليصل إلى 2,32 بحلول سنة 2016 مقابل 2,81 برسم سنة 2013.

وقد سجل نظام المعاشات المدنية في سنة 2014 ولأول مرة عجزا تقنيا قدره 936 مليون درهم مقابل فائض تقني قدره 704 مليون درهم في سنة 2013. ويعتبر هذا العجز نتيجة ارتفاع الموارد بنسبة 2,6% حيث بلغت 15.878 مليون درهم في سنة 2014 مقابل 15.482 مليون درهم في السنة المنصرمة وارتفاع تكاليف النظام بنسبة 13,8% حيث انتقلت من 14.779 مليون درهم في سنة 2013 إلى 16.815 مليون درهم في سنة 2014 علاقة بالمراجعات الجديدة للمعاشات. ومن الممكن أن يصل هذا العجز إلى 2,2 مليار درهم في سنة 2015.

كما عرف نظام المعاشات العسكرية عجزا تقنيا في سنة 2014 قدره 712 مليون درهم بارتفاع بنسبة 40% بالمقارنة مع سنة 2013 (508 مليون درهم). وتعزى هذه النتيجة إلى اشتراكات ومساهمات هذا النظام التي انتقلت من 5.636 مليون درهم في سنة 2013 إلى 6.044 مليون درهم في سنة 2014، أي بزيادة 7% وكذا التعويضات التي بلغت 6.757 مليون درهم مقابل 6.144 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 10%.

2.3.3 - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

تهم التوجهات الاستراتيجية الكبرى للفترة 2015-2017 أساسا ما يلي :

- توسيع التغطية الاجتماعية؛
- توسيع مجال الخدمات المقدمة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ؛
- إصلاح أنظمة التقاعد ؛
- تطوير سياسة القرب ؛
- محاربة الغش والتهرب ؛
- إعادة هيكلة وتطوير المصحات متعددة الاختصاصات ؛
- تطوير الرأسمال البشري ؛
- ضبط تكاليف التسيير.

فيما يتعلق بالنظام العام، تميزت سنة 2015 بالمصادقة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية على النظام الأساسي لمستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يحل مكان الاتفاقية الجماعية لسنة 1992. ويبلغ الوقع السنوي لهذا النظام الأساسي 139 مليون درهم.

وقد تمثلت أهداف المخطط الثلاثي للفترة 2012-2014 في تطوير الحماية الاجتماعية وتحسين جودة الخدمة ونزع الصفة المادية وتطوير الرأسمال البشري والحكامة والقيادة. وفي هذا السياق تتجلى أهم الإجراءات فيما يلي :

- بلوغ عتبة ثلاثة ملايين أجير مصرح به وكذا مبلغ 115 مليار درهم ككتلة الأجور المصرح بها في سنة 2014 ؛
- إرساء التعويض عن ضياع الشغل ؛
- إرجاع مستحقات الاشتراك للمؤمنين الذين بلغوا سن التقاعد من دون أن يتمكنوا من مراكمة 3.240 يوما من الاشتراك الضروري للاستفادة من معاش التقاعد ؛
- تطبيق نظام التغطية الاجتماعية على مهنيي النقل ؛
- تبسيط العلاقة مع المؤمن عنهم والمنخرطين ؛
- الصياغة النهائية للمخطط المديري المعلوماتي ؛
- تحسين الحكامة من خلال إرساء لجنة التدقيق ولجنة الاستراتيجية.

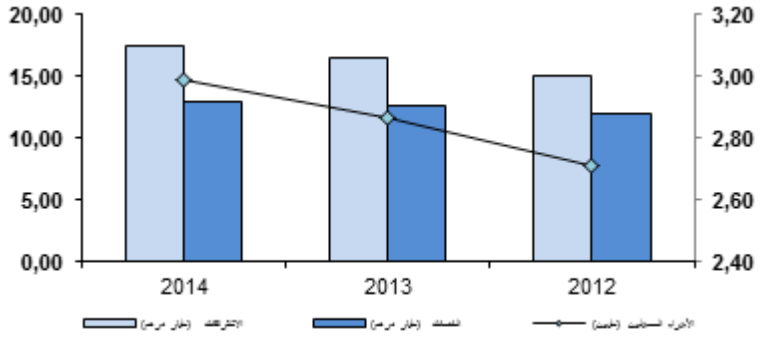

وقد سجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الفترة 2012-2014 تحسنا على مستوى التغطية الاجتماعية لينتقل من 2,54 مليون في سنة 2011 إلى ثلاثة ملايين أجير في سنة 2014 من خلال إدماج فئة جديدة كبحارة الصيد التقليدي ورفع عدد المؤمنين على مستوى النظام الفلاحي. هذا وقد انتقلت نسبة تغطية الساكنة النشيطة من 68% في سنة 2011 إلى 81% في سنة 2014، كما انتقل مبلغ التعويضات المقدمة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من 11 مليار درهم في سنة 2011 إلى 15,9 مليار درهم في سنة 2014، أي بزيادة سنوية متوسطة بنسبة 13,1%.

فيما يتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض، يعتبر مخطط عمل التأمين الإجباري عن المرض برسم سنة 2015 مخططا لتدعيم النتائج الإيجابية المسجلة من طرف النظام منذ إرسائه في سنة 2005. ولهذه الغاية، فمن المتوقع اتخاذ الإجراءات التالية :

- تمديد التأمين الإجباري عن المرض ليشمل علاجات الأسنان ؛
- التواصل بشكل أكبر حول خدمات التأمين الإجباري عن المرض ؛
- إدماج الفئة الجديدة المتعلقة بمهنيي النقل؛
- مواصلة لامركزية أنشطة التأمين الإجباري عن المرض ؛
- العمل على إصلاح نظام الإعلام.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع المؤشرات الكمية والكيفية عرفت خلال الفترة 2012-2014 تحسنا ثابتا وملموسا.

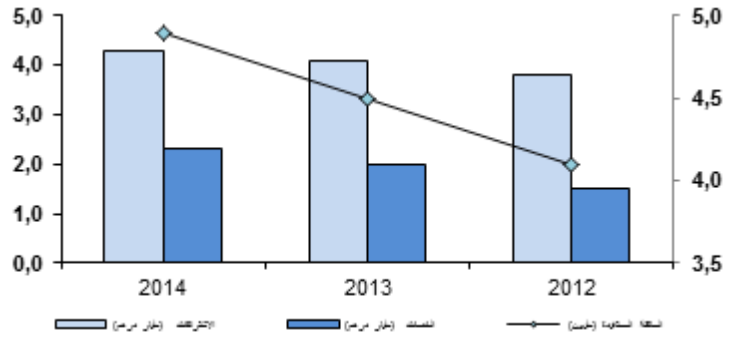

4.3 - تنمية العالم القروي

1.4.3 - برنامج الكهربة القروية الشاملة

تشكل الكهربة القروية عنصرا هاما ضمن الجهود الرامية إلى تنمية العالم القروي. ويعزى ذلك إلى التأثير المباشر للطاقة الكهربائية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا إلى كونها دافعا بارزا في دينامية التطور والتغيير التي تساهم في تحسين ظروف العمل وكذا ظروف عيش الساكنة المعنية.

ومن المتوقع أن تتم كهربة 600 قرية خلال سنة 2016 في إطار برنامج الكهربة القروية الشاملة، مما سيمكن من تزويد 17.019 أسرة قروية بالكهرباء (حوالي 102.000 نسمة). كما ستصل نسبة الكهربة القروية سنة 2016 إلى 99,47%.

ولقد مكن برنامج الكهربة القروية الشاملة، منذ انطلاقه سنة 1996 وإلى متم شهر يوليوز 2015، من ربط 38.893 قرية بشبكات الكهرباء الشيء الذي مكن من ولوج 2.080.634 أسرة قروية إلى الكهرباء ومن تجهيز 51.559 أسرة بمعدات كهروضوئية فردية على مستوى 3.663 قرية (حوالي 12,4 مليون نسمة). وقد أدى ذلك إلى الرفع من نسبة الكهربة القروية التي مرت من 18% في متم سنة 1995 إلى 99,09% حاليا، كما وصل مبلغ الاستثمارات المتراكمة المنجزة إلى 22,3 مليار درهم.

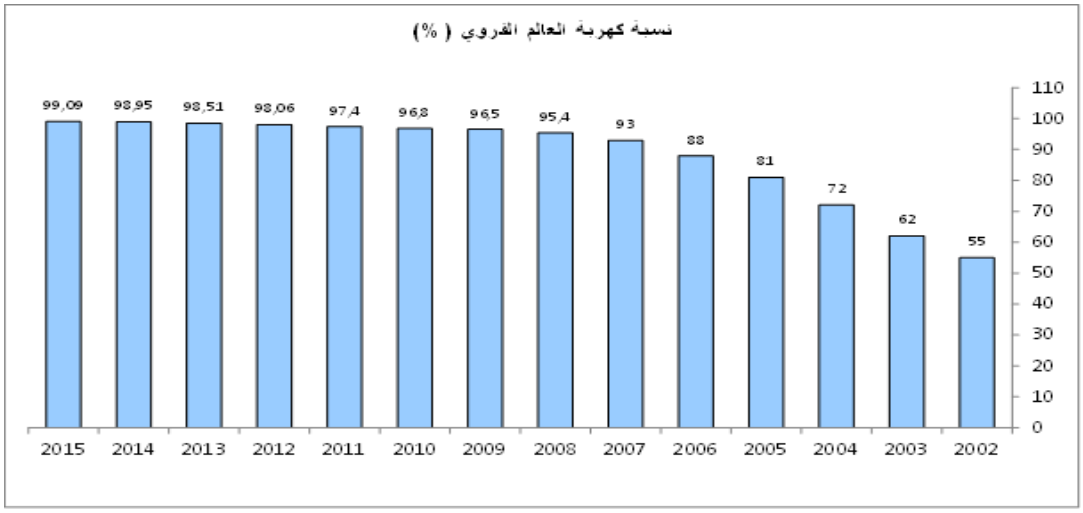

2.4.3 - برنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب

لقد تم اختيار المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (فرع الماء) خلال سنة 2004 كفاعل أساسي من أجل إنجاز برنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب في العالم القروي.

ويتضمن مخطط عمل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (فرع الماء) بهذا الصدد المحاور التالية :

- مواصلة تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالنسبة لبعض الأقاليم التي تسجل نسبة تزويد أقل من المتوسط الوطني والتي تتميز بعدم التوفر على موارد مائية تسهل تعبئتها وكذا بالتشتت والعزلة. وستمكن الاستثمارات التي تمت تعبئتها وتلك التي هي في طور التعبئة من رفع نسبة التزويد إلى 96,5% سنة 2017 ؛
- تأهيل التجهيزات المنجزة والتي تم تحمل جزء منها في إطار المشاريع المهيكلة المنجزة من طرف المكتب لفائدة ساكنة قروية يصل عددها إلى مليوني نسمة أي ما يقارب 15% من الساكنة القروية الإجمالية ؛
- تطوير الربط الفردي على مستوى الدواوير التي يتم تزويدها حاليا عن طريق النافورات العمومية وذلك تلبية للطلب المتزايد لساكنة الدواوير.

وفيما يخص سنة 2015، يتوقع رفع هذا المعدل إلى 95% وذلك بمبلغ سنوي يناهز 1.079 مليون درهم.

وقد عمل المكتب على تعبئة مجموعة من التمويلات لدى الجهات المانحة والأبناك المحلية وذلك من أجل تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب. وفي هذا الإطار، وصل المبلغ الإجمالي للتمويلات الذي حصل عليها المكتب عند نهاية شهر مارس 2015 إلى حوالي 12,9 مليار درهم منها 11,5 مليار درهم كقروض ومبلغ 1,4 مليار درهم على شكل هبات.

وقد مكن برنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب خلال سنة 2014 من تزويد ساكنة إضافية تناهز 135.000 شخص مما أدى إلى الرفع من معدل التزويد الوطني إلى 94,5% مقابل 94% سنة 2013. وقد بلغت الاستثمارات المنجزة 924 مليون درهم ؛ مما يجعل المبلغ الإجمالي المتراكم على طول الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014 يصل إلى 11.968 مليون درهم.

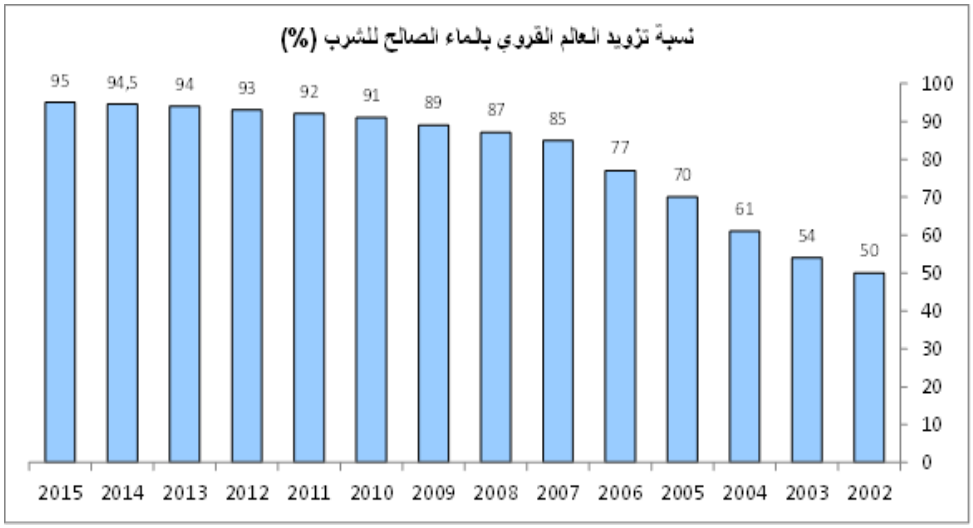

3.4.3 - البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية

يهدف البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية إلى فك العزلة عن ساكنة المناطق النائية للبلاد وتحسين ظروف عيشها وذلك عن طريق بناء وتهيئة الطرق القروية بخط إجمالي يفوق 15.500 كلم بتكلفة إجمالية قيمتها 15.523 مليون درهم. ويساهم في إنجاز هذا البرنامج مجموعة من المتدخلين من ضمنهم أساسا صندوق التمويل الطرقي الذي يساهم في إنجاز 12.419 كلم بكلفة إجمالية قدرها 12.656 مليون درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن إنجاز المسافة المتبقية البالغة 1.079 كلم يبقى رهين بدفع الجماعات الترابية لمساهمتها (413 مليون درهم خلال سنة 2015).

وتنكب الأطراف المعنية حاليا على وضع اللمسات الأخيرة على برنامج ثالث يخص بالأساس:

- تأهيل الشبكة الوطنية ؛
- تأهيل 8.000 كلم من الطرق المحلية بغلاف مالي يقدر بمبلغ 9 مليار درهم ؛
- إنجاز خط من المتوقع أن يصل طوله إلى 20.000 كلم خلال العشر سنوات القادمة.

وفي هذا الإطار، فقد تم إعطاء الانطلاقة لدراسة من أجل تصميم البرنامج الجديد وتحديد مختلف المعايير المالية والتقنية. ويرتقب إنهاء هذه الدراسة في متم سنة 2015.

وقد تم، عند نهاية يونيو 2015، إنجاز خط إجمالي يصل إلى 14.756 كلم. كما تم الشروع في تشغيل خط طوله 1.363 كلم في وجه حركة السير خلال سنة 2014 وكذا فتح خط يصل إلى 754 كلم في انتظار انتهاء الأشغال بها.

أما فيما يخص الموارد المالية المحصل عليها إلى متم سنة 2014، فقد بلغت 9.470 مليون درهم، أي ما يقارب مجموع القروض المعبأة من طرف صندوق التمويل الطرقي.

هذا وتجدر الإشارة إلى انه تم وضع برنامج جديد متعلق بتحديث الشبكة الطرقية خلال سنة 2014 وذلك بكلفة قدرها 3 مليار درهم. وقد تم تكليف صندوق التمويل الطرقي من أجل إنجاز جزء من هذا البرنامج بكلفة إجمالية تصل إلى 1,98 مليار درهم. كما تم توقيع اتفاقية تمويل بهذا الخصوص مع البنك الأوربي للاستثمار بغلاف مالي قدره 1.650 مليون درهم.

ومن جهة أخرى، فقد وصلت مساهمة الجماعات الترابية في نهاية سنة 2014 إلى ما قدره 1.386 مليون درهم أي ما يعادل 60% من المبلغ المطلوب في إطار خطة تمويل البرنامج الوطني الثاني للطرق والذي يبلغ 2.328 مليون درهم.

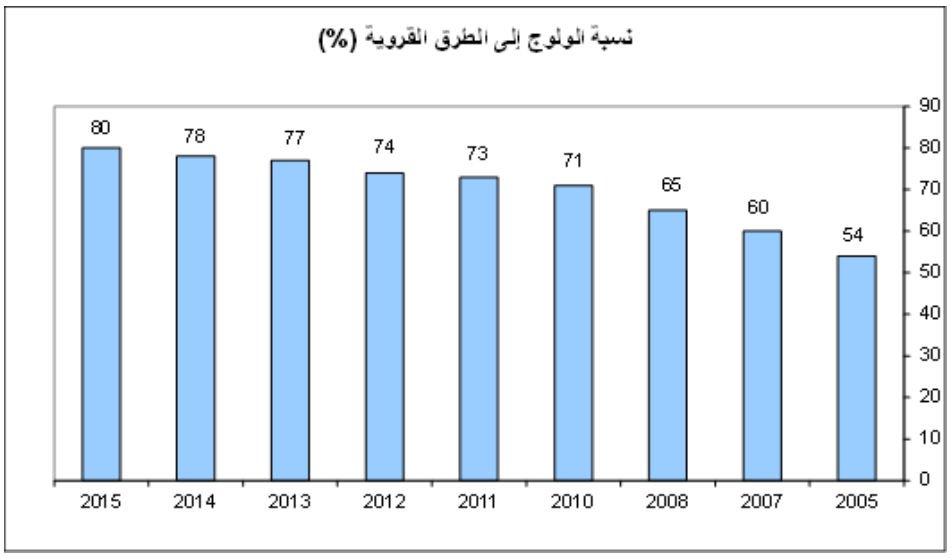

5.3 - الإسكان والتعمير وسياسة المدينة

1.5.3 - مجموعة التهيئة العمران

يندرج تدخل مجموعة التهيئة العمران في إطار تفعيل سياسة الحكومة في مجال السكن والتنمية الحضرية مع مواصلة إنجاز وتطوير أنشطتها الأساسية التالية :

- التهيئة العقارية وتجهيز الأراضي ؛
- تحفيز الإنتاج الوطني للسكن الاجتماعي مع القيام بدور قيادي في المناطق الأقل جاذبية ؛
- القضاء على مدن الصفيح والتأهيل الحضري ؛
- ترميم البنايات الآيلة للسقوط وإعادة تأهيل الأنسجة العتيقة ؛
- العمل على توسيع المدن وإنشاء أقطاب حضرية جديدة ومدن جديدة.

أما من حيث التوقعات، فتقدر ميزانية الإستثمار برسم سنة 2016 ما قدره 7.000 مليون درهم. وقد اتفق مجلس المراقبة لذات المجموعة خلال اجتماعه الأخير بتاريخ 29 يونيو 2015 على اعتماد الإجراءات الأساسية التالية :

- تسريع عملية تحويل البقع الأرضية المخصصة للتجهيزات العمومية ؛
- تصفية الوضعية العقارية للعمليات المنجزة ؛

- تطهير العقار قبل إطلاق أوراش البناء الجديدة ؛
- اتخاذ القرارات المناسبة والفورية من أجل تصفية المخزون من المنتجات النهائية ؛
- إجراء دراسة حول إعادة هيكلة الشركات التابعة للمجموعة مع الأخذ بعين الاعتبار التقسيم الجهوي الجديد.

وتتوقع مجموعة العمران من خلال خطة العمل لسنة 2015، إنجاز استثمارات بقيمة 6.300 مليون درهم منها 708 مليون درهم مخصصة للوعاء العقاري و346 مليون درهم للدراسات و4.852 مليون درهم للأشغال، أما فيما يخص رقم المعاملات المتوقع لسنة 2015 فسيصل إلى 5.500 مليون درهم.

وترتكز هذه الخطة على بناء 104.266 وحدة سكنية موزعة بين 35.150 وحدة إنتاجية (بينها 12.723 سكن اقتصادي، 8.982 وحدة للطبقة المتوسطة و6.161 وحدة سكنية ذات قيمة عقارية إجمالية منخفضة) و69.116 وحدة في إطار التأهيل الحضري.

فيما يخص عمليات الإنهاء، فإنها تشمل 107.732 وحدة منها 47.561 منتوجا جديدا لاستيعاب السكن غير اللائق (16.814 وحدة) وللسكن الاجتماعي (13.906 وحدة).

وفيما يتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص، ستعطي المجموعة برسم 2015 انطلاقة أوراش بناء 10.200 وحدة وإنهاء 10.000 وحدة.

وقد شملت إنجازات المجموعة إلى نهاية سنة 2014 إطلاق أوراش بناء 113.837 وحدة أي نسبة إنجاز قدرها 100% منها 26.743 وحدة تتعلق بالإنتاج الجديد بنسبة إنجاز قدرها 69,4% و81.473 وحدة في إطار التأهيل الحضري بنسبة إنجاز بلغت 125% و5.621 وحدة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص وذلك بنسبة إنجاز بلغت 56%.

وفيما يخص الأوراش المنتهية فتهم 103.781 وحدة منها 30.964 وحدة جديدة أي نسبة إنجاز قدرها 81% بما فيها 63.216 وحدة مرتبطة بالتأهيل الحضري بنسبة إنجاز قدرها 90% و9.601 وحدة تم إنجازها في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك مقابل توقعات بناء 117.516 وحدة أي بنسبة إنجاز بلغت 88,3%.

وقد بلغ حجم استثمارات المجموعة خلال سنة 2014 ما قدره 6 مليار درهم، أي ما يعادل 92% من التوقعات. كما تم إنجاز رقم معاملات بقيمة 4,8 مليار درهم أي 92% من التوقعات.

أما فيما يتعلق بمشاريع المدن الجديدة، فقد قامت مجموعة العمران منذ سنة 2004 بإطلاق أربعة مدن جديدة وهي : تامسنا بالرباط وتامنصورت بمراكش وشرافات بطنجة وساحل لخيايطة بالدار البيضاء- سطات. وستمكن هذه المدن من بناء 228.000 وحدة لفائدة 1,5 مليون ساكن على مساحة إجمالية قدرها 4.833 هكتار باستثمار إجمالي قدره 15 مليار درهم لتهيئة المواقع.

ويظهر مدى تقدم إنجاز هذه "المدن الجديدة" الأربعة عند متم 2014 كما يلي :

- بناء 17,3% من الوحدات السكنية : 39.461 وحدة من بين 228.000 وحدة مبرمجة منها على الخصوص 18.754 وحدة منجزة من أصل 50.000 وحدة مبرمجة بتامسنا و18.210 وحدة منجزة من بين 90.000 وحدة مبرمجة بمدينة تامنصورت ؛
- 10,6% من الوحدات السكنية في طور الإنجاز أي 24.097 وحدة منها 13.018 وحدة في مدينة تامسنا ؛
- إنجاز 9,5% من التجهيزات العمومية: 53 تجهيز من بين 560 مبرمجة منها 31 تجهيز بمدينة تامنصورت و20 تجهيز بمدينة تامسنا. ولازالت 34 وحدة من التجهيزات في طور الإنجاز أي بنسبة 6,1%.

ومن جهة أخرى، بلغ عدد الاتفاقيات التي عقدتها مجموعة العمران بشراكة مع المنعشين الخواص 399 اتفاقية تهم إنجاز 185.275 مسكن منها 34.441 وحدة سكنية ذات قيمة عقارية إجمالية منخفضة.

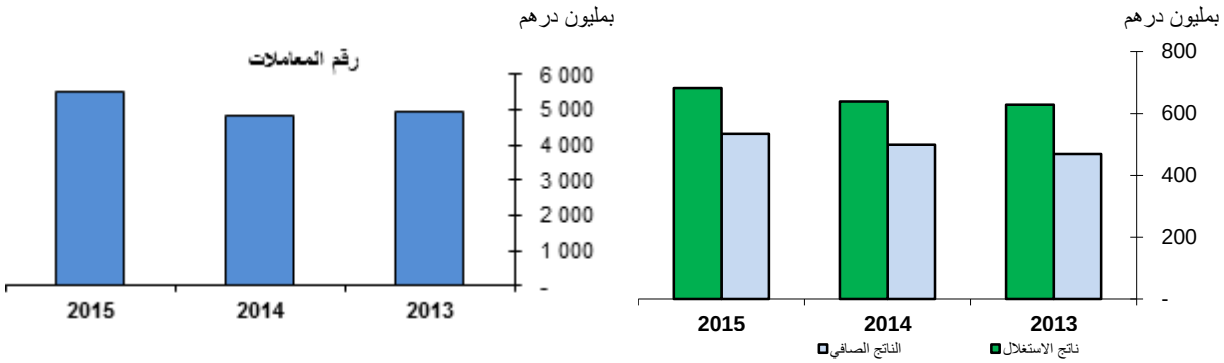

* احتمالات الاختتام

2.5.3 - وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية

تواصل وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية إنجاز برنامج 80.000 مسكن في إطار أنشطتها التي تشمل برنامج الإيجار وبرنامج الولوج إلى الملكية وبرنامج مدن بدون صفيح والسكن غير القانوني وكذا برنامج المنشآت العسكرية.

وفيما يتعلق بالميزانية المتوقعة للاستثمار لسنة 2016، فتصل إلى ما يناهز 1,6 مليار درهم، حيث يتوقع تكريس 70% منها في إطار برنامج الإسكان و30% في إطار برنامج التجهيزات العسكرية.

وتصل الاستثمارات المبرمجة برسم 2015 إلى 1,4 مليار درهم، أما فيما يخص النفقات برسم ميزانية الاستثمار فيتوقع أن تصل عند متم يونيو 2015 إلى 350 مليون درهم، في حين تناهز التوقعات الختامية 1,3 مليار درهم منها 900 مليون درهم في إطار برنامج الإسكان و400 مليون درهم في إطار التجهيزات العسكرية.

وقد تم إلى نهاية سنة 2014 إنجاز برنامج 20.000 سكن وظيفي للإيجار بنسبة 71% مما يجسد دينامية هذه المؤسسة.

ومن جهة أخرى، فقد بلغت تكلفة إنجاز المشاريع إلى نهاية سنة 2014 ما قدره 5,8 مليار درهم، ممولة من طرف الدولة في حدود 55% وبواسطة التمويل الذاتي لكل من وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية وشركة "باتريلوك"في حدود 45٪ وقد بلغ المبلغ الإجمالي المتعلق بهذا البرنامج، عند نهاية سنة 2014، ما قدره 4,4 مليار درهم أي حوالي 77% من الكلفة الإجمالية للبرنامج.

وقد بلغ مجموع الإنجازات في إطار برنامج الولوج إلى الملكية ما قدره 37.340 وحدة حتى نهاية سنة 2014 منها 12.733 وحدة تم إنهاؤها و11.183 وحدة في طور الأشغال و12.045 وحدة في طور الدراسة.

وأما فيما يخص برنامج استيعاب دور الصفيح والسكن غير المقنن المتواجد على الأراضي العسكرية، فقد خصصت وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية، بصفة مجانية، 178 هكتارا من ممتلكاتها العقارية لفائدة هذا البرنامج، أي 50% من مساحة إجمالية قدرها 350 هكتارا توجد بها أحياء الصفيح وذلك من أجل إعادة إدماج وإسكان 21.535 أسرة قاطنة بدور الصفيح. في نهاية سنة 2014، تم إنجاز ما يقارب 50% من مجموع أشغال هذا البرنامج.

ويشمل برنامج التجهيزات العسكرية إنجاز ما يقارب 260 مشروع باستثمار إجمالي يصل إلى 6,3 مليار درهم. وفي نهاية 2014، تم اعتماد ما يقارب 4 مليارد درهم في إطار إنجاز هذه المشاريع بنسبة تبلغ 63% من مبلغ الاستثمار.

3.5.3 - شركة "إدماج سكن"

تواصل شركة إدماج سكن إنجاز البرنامج الجهوي لمحاربة دور الصفيح وكذا التدخل في حل إشكالية السكن الآيل للسقوط.

وتناهز الاستثمارات المتوقعة للشركة خلال سنة 2015 ما قدره 450 مليون درهم منها 70 مليون درهم مخصص للعقار و36 مليون درهم للتجهيزات العمومية و280 مليون درهم لشراء الشقق.

وقد استثمرت الشركة، حتى نهاية يونيو 2015، ما قدره 89,5 مليون درهم منها 44,8 مليون درهم مخصصة للأشغال و21,2 مليون درهم لشراء الشقق في إطار اتفاقية الشراكة و10,3 مليون درهم للتجهيزات العمومية و8,8 مليون درهم للدراسات.

وقد تم الشروع في أوراش بناء 1.055 وحدة إلى نهاية يونيو 2015 وهدم 1.100 وحدة سكن صفيحي.

وقد أنجزت شركة "إدماج سكن"، خلال سنة 2014، استثمارات يناهز 110 مليون درهم. كما قامت بالإجراءات التالية :

- الشروع في ورش عملية "الرشاد" على مساحة تناهز 94 هكتار، تهم بالخصوص 5.016 مسكن بتكلفة 672 مليون درهم منها 457 مليون درهم ممولة من طرف المستفيدين و125 مليون درهم بتمويل من طرف صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري و90 مليون درهم ممنوحة من طرف الميزانية العامة للدولة. ويتوقع إنهاء الأشغال بهذا المشروع بحلول مارس 2016 ؛
- إنهاء عملية "درب خليفة" الموجهة لإعادة إسكان جزء من سكان الدوار بتكلفة 53 مليون درهم منها 38 مليون درهم ممولة من قبل المستفيدين و15 من طرف صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري. وقد تم الشروع في تحويل 380 أسرة في يونيو 2014 ؛
- هدم 2.291 سكن صفيحي ؛
- هدم 269 من المنازل الآيلة للسقوط وتعبئة 490 مسكن بتكلفة 64 مليون درهم ؛
- الشروع في أوراش بناء تجهيزات عمومية وإعطاء الانطلاقة لأربعة أوراش أخرى بمبلغ استثمار إجمالي قدره 28 مليون درهم ؛
- إنهاء 10 تجهيزات القرب بكلفة إجمالية قدرها 66 مليون درهم ؛
- عقد اتفاقيات شراكة متعلقة بالمساهمة في التمويل نقدا وذلك تبعا لاستثناءات ممنوحة للمنعشين (مجموع 28 اتفاقية تتعلق بمساهمة المنعشين تم عقدها في نهاية سنة 2014، بتكلفة إجمالية قدرها 78 مليون درهم تم أداؤها بالكامل للشركة) ومساهمة مالكي الأراضي (مجموع 28 اتفاقية تتعلق بمساهمة مالكي الأراضي تم عقدها في نهاية سنة 2014، بتكلفة إجمالية قدرها 465 مليون درهم منها 261 مليون درهم تم أداؤها و203 مليون درهم قيد التحصيل).

4.5.3 - الوكالات الحضرية

تقوم الوكالات الحضرية بمقتضى النصوص القانونية المحدثة لها، بالمهام الأساسية التالية:

- وضع مخططات مديرية للتهيئة الحضرية وكذا مخططات للتنمية والتقسيم المجالي والتهيئة ؛
- الإشراف ومراقبة صحة ومطابقة التجزءات والتقسيمات الفرعية للأنظمة المعمول بها ؛
- تأهيل المناطق الحضرية وإعادة هيكلة الأحياء التي تفتقر إلى البنية التحتية ؛
- تقديم الدعم للجماعات المحلية في مجال العمران.

ويعتمد مخطط العمل لهذه الوكالات، برسم سنة 2016، على فتح أوراش جديدة تهدف إلى إعادة تموقعها في إطار التقسيم الجهوي الجديد لكونها أقطابا هندسية مجالية ورافعة للتنمية الجهوية والمحلية، خصوصاً، من خلال تدعيم وتحسين المساعدة للجماعات المحلية الترابية وتنمية الاستثمار وتعزيز سياسة القرب والحكامة الجيدة .

ويهم برنامج عمل هذه الوكالات برسم سنة 2015 ما يلي :

- إعطاء إنطلاقة 14 مشروع للتنمية الإستراتيجية وإنهاء 44 مشروع يوجد قيد الإنجاز؛
- نشر 195 وثيقة تعمير والموافقة على 292 منها ؛
- إعطاء انطلاقة 115 دراسة إعادة هيكلة وإنهاء 102 منها ؛
- إنهاء 15 ميثاقاً للتعمير؛
- إنهاء أربعة دراسة للتنمية القروية ؛
- المصادقة على تدبير 6 وكالات حضرية وفقا لمعايير قياس الجودة (ايزو 9001-نسخة 2008) ؛
- إنجاز دراسة متعلقة بوضع مخطط للمخاطر ودليل للتدقيق لفائدة الوكالات الحضرية ؛
- إنجاز شباكين وحيدين ومركزين محليين.

تتميز سنة 2014 بافتتاح أربع وكالات حضرية جديدة (تم إحداثها بموجب المرسوم رقم 2.13.426 بتاريخ 17 يونيو 2013) وهي الوكالات الحضرية لتارودانت وتمارة وبرشيد والعرائش.

وتتمحور إنجازات الوكالات الحضرية برسم سنة 2014 حول ما يلي:

- إحداث 5 شبابيك وحيدة حيث أصبح تعداد الشبابيك الوحيدة 117على كامل التراب الوطني تقوم بتغطية 76,9% من المناطق الحضرية و64,6% من البوادي ؛
- إطلاق 12 دراسة مشروع تنموي استراتيجي وإنهاء 7 دراسات من أصل 32 دراسة متوقع إنجازها بنسبة إنهاء تصل إلى 22% ؛
- نشر 158 وثيقة تعمير بنسبة إنجاز تصل إلى 106% والمصادقة على 122 وثيقة منها 77 تصميم للتهيئة و45 تصميم للتنمية والتهيئة القروية لبلوغ تغطية بوثائق التعمير نسبتها 98% في الوسط الحضرية و62% في الوسط القروي ؛
- دراسة 103.853 ملف فيما يخص سياسات التعمير مع إبداء الرأي الإيجابي في 76.035 ملف أي بزيادة 10٪ مقارنة مع سنة 2013 (93.612 ملف تم فيه التحقيق) وبنسبة معدل 28 ملف معالج في اليوم عن كل وكالة حضارية مشابه لسنة 2013 ؛
- ضبط 6.226 مخالفة في إطار مراقبة الأوراش أي بزيادة 67% مقارنة مع 2013 (3.710) و7.503 حالة تم تحديدها وتخص السكن غير المقنن والآيل للسقوط.

من جهة أخرى، تميزت 2014 بمطابقة 23 وكالة حضرية للمعايير الدولية وتعميم نزع الصفة المادية عن الإجراءات.

كما بلغت الاستثمارات المنجزة من طرف الوكالات الحضرية ما قدره 416 مليون درهم.

بالإضافة إلى ذلك سجلت الموارد الذاتية مبلغ 194 مليون درهم، منها 119,6 مليون درهم، متأتية من خدمات للغير مؤدى عنها، مصادق عليها من طرف المجالس الإدارية للوكالات الحضرية أي ما يعادل 78% من الموارد.

أما فيما يخص الإنجازات المتعلقة بميزانية التسيير فهي تصل إلى 513,37 مليون درهم مقابل 600,12 مليون درهم أي بنسبة إنجاز تصل إلى 85%.

وفيما يتعلق بميزانية الوكالة الحضرية لمدينة الدار البيضاء، فهي تتكون من ميزانية تخص المعاملات العقارية قدرها 658,3 مليون درهم وميزانية للتدبير الحضري قدرها 129,85 مليون درهم. كما أن ميزانية المعاملات العقارية التي تمثل 83% من الميزانية العامة للوكالة، قد بلغت مستوى إنجازات حوالي 517 مليون درهم أي بنسبة 79%.

6.3 - دور المؤسسات والمقاولات العمومية في تنمية الاستثمارات وإنعاش العرض المغربي

يندرج تدخل المؤسسات والمقاولات العمومية، على غرار الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار والمركز المغربي لإنعاش الصادرات والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسّطة، في إطار توجّهات البرنامج الحكومي التي تهدف أساسا إلى دعم الاستثمار والمقاولة من أجل تشجيع القطاع الخاص والاستثمار وتحسين تنافسية المقاولات خاصة منها الصغرى والمتوسّطة.

1.6.3 - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات

تتجلى المهمة الأساسية للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال الاستثمارات. وبالإضافة إلى اضطلاعها عند إحداثها بمهمة الترويج للميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، تم تكليف الوكالة كذلك باقتراح مخطط تنمية الاستثمارات في قطاعات الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوكالة بأعمال كتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات.

وفيما يخص التوقعات، فمن المرتقب إنجاز مخطط عمل سنة 2016 على غرار مخطط سنة 2015 مع الحرص على إعطاء الأولوية للإجراءات التالية :

- ترشيد العمليات عبر اللجوء إلى الشراكات وتضافر الجهود مع مختلف الفاعلين في مجال جلب الاستثمارات الخارجية بالمغرب (الشركة المغربية للهندسة السياحية ودار الصانع والمنطقة الحرة لطنجة والوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية ووكالات التنمية للجنوب والشمال) ؛
- تنمية الاستثمار الخاص في إطار الاستراتيجيات القطاعية وذلك لضمان صياغة مشاريع منسجمة منذ البداية مع العرض (أي مع حاجيات القطاعات الوزارية) والطلب (أي الحاجة المحددة مسبقا من طرف المستثمرين المحتملين).

وستمكن هذه المشاريع من تكوين حزمة عروض من شأنها أن تخول للوكالة والفاعلين في ميدان إنعاش الاستثمار بالمغرب اعتماد مقاربة استباقية إزاء المستثمرين ؛

- العمل على نشر شبكة فعالة وناجعة بالخارج ؛
- المساهمة في تحسين العرض المغربي عبر صياغة المراسيم التطبيقية للقانون الجديد للاستثمار.

وبالنسبة لمخطط عمل الوكالة الذي يوجد في طور الإنجاز برسم الإسدس الأول من السنة المالية 2015 وبغلاف مالي يبلغ 92 مليون درهم فإنه يهم 18 حدثا ترويجيا من ضمن 35 حدثا مبرمجا خلال سنة 2015. وقد شمل أنشطة تتعلق بالإنعاش والإستكشاف والتسويق المباشر إلى جانب مواكبة المستثمرين وكذا القيام بعمليات موازية (تحسين الحكامة عن طريق البدء في مشروع عقد-برنامج مع الدولة ووضع نظام داخلي لهيئة الحكامة وإحداث لجنتين مختصتين: لجنة الافتحاص ولجنة الأجور).

وتميز نشاط " الأعمال" خاصة بما يلي :

- التعاقد مع وكلاء التسويق المباشر (بنوك الاستثمار وشركات استشارة وهيئات متخصصة). ويهدف ذلك إلى مضاعفة فعالية الوكالة عبر تفويض مهام الاستقطاب إلى هيآت مختصة مع ربط التكلفة بالأهداف التي يتم تحقيقها والنتائج التي يتم تحديدها بالتعاقد؛
- تقوية شبكة مقدمي الإرشادات في الأسواق التي تم تحديدها كأسواق ذات أولوية وذلك من اجل تعبئة المستثمرين والتعريف بالمغرب كوجهة مفضلة للاستثمار(غرف التجارة والجمعيات المهنية) ؛
- تحسين العرض المغربي واستكشاف الأسواق ذات الأولوية، حيث يشكل إنعاش العرض المغربي لدى المستثمرين مهمة بارزة للوكالة وذلك بشكل يمكن من دعم هؤلاء المستثمرين في إطار مواكبة إنجاز الاستراتيجيات القطاعية .

وفيما يخص سنة 2014، تتمثل أهم الإنجازات في تنظيم 25 حدثا ترويجيا (مقابل 38 سنة 2013) والقيام بعمليات الاستقطاب والتسويق المباشر عن طريق المشاركة في 214 لقاء تواصليا مع مقاولات عبرت عن اهتمامها بالعرض المغربي بالإضافة إلى مواكبة المستثمرين الأجانب، وذلك بميزانية استثمار بلغت 59 مليون درهم تم الالتزام بمبلغ 29 مليون درهم منها.

وبخصوص اتفاقيات الاستثمارات، فقد تم توقيع 12 اتفاقية مع الدولة في سنة 2014 بمبلغ إجمالي قدره 38 مليار درهم. وتشكل قطاعات السياحة والصناعة أكثر من الثلثين من هذه الاتفاقيات. وتتركز 65% من المشاريع برسم الاستثمارات السالفة الذكر في 7 جهات (الدار البيضاء الكبرى ومراكش-تانسيفت-الحوز وطنجة تطوان والرباط سلا-زمور-زعير والشاوية-ورديغة وسوس-ماسة-درعة ودكالة-عبدة). ويستفيد المستثمرون المحليون بنسبة 49% من مجموع الاتفاقيات علما بان 54% من المشاريع قد تم انجازها.

وقد بلغت مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب في متم سنة 2014 ما قدره 26 مليار درهم أي بتراجع بلغ 21% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2013 (32 مليار درهم). وتتصدر فرنسا قائمة الدول المستثمرة بنسبة 26% من مجموع الاستثمارات. ويحتل قطاع العقار الصدارة ضمن لائحة الاستثمارات الأجنبية المباشرة القطاعية بنسبة 32% من مجموع هذه الاستثمارات.

2.6.3 - المركز المغربي لإنعاش الصادرات

يعمل المركز، في إطار إنعاش الصادرات، على تنظيم البعثات الاقتصادية والتجارية بالخارج والمشاركات المغربية بالمعارض المتخصصة بالخارج وكذا برامج الزيارات لفائدة الزبناء الأجانب بالإضافة إلى التداريب والندوات التكوينية في مجال تقنيات إنعاش الصادرات وتطوير التسويق في ميدان التصدير.

وفي نفس السياق، يوفر المركز خدمات متنوعة للمصدرين تهم بالأساس نشر المعلومات التجارية حول الأسواق الخارجية والمعطيات المتعلقة بالعرض المغربي للصادرات إلى جانب عروض الأعمال.

وجدير بالذكر بأن الإجراءات التي يقوم بها المركز تندرج في إطار المخطط الترويجي للفترة 2014-2016 الذي يأخذ بعين الاعتبار التوجهات الواردة في كل من المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية وكذا المخطط الوطني لتنمية المبادلات التجارية.

ويرتكز المخطط الترويجي للفترة 2014-2016 حول المحاور الأساسية التالية:

- مواكبة المخططات القطاعية الرائدة كما تم تحديدها في إطار استراتيجية "مغرب تصدير أكثر" ؛
- دعم القطاعات أو السلاسل الجديدة التي تتوفر على مؤهلات التصدير مثل القطاع السمعي البصري والتكوين والثقافة ؛
- البحث وتنمية أسواق دولية جديدة في إطار الدبلوماسية الاقتصادية ؛
- تقوية قدرات مقاولات التصدير عبر تنظيم أنشطة دعم استباقية تتمحور حول توفير المعلومة التجارية واليقظة والتكوين في مجال التسويق على المستوى الدولي إلى جانب الاستشارة في التصدير؛
- دعم الشراكة خصوصا مع الفيدراليات والجمعيات المهنية ؛
- البحث عن فرص تضافر الجهود مع هيآت أخرى مكلفة بالإنعاش الاقتصادي.

ويندرج البرنامج الترويجي لسنة 2016 في إطار مخطط العمل الثلاثي للفترة 2014-2016 وسيتم توجيهه نحو:

- استهداف القطاعات والمنتوجات وذلك بتوجيه الجهود أولا نحو المتوجات التي لها عروض متاحة والتي تم تحديدها من طرف المخططات القطاعية (النسيج والجلد والصناعة الغذائية والمنتوجات البحرية وصناعة السيارات والالكترونيات إلى جانب ترحيل الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصيدلة) ؛
- استهداف الأسواق عن طريق تدعيم تواجد المغرب في أسواقه التقليدية والتنويع بالتوجه نحو أسواق جديدة واعدة. ومن أجل استهداف ملائم تم تحديد ثلاث فئات من الأسواق: الأسواق الاستراتيجية (الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا) والأسواق المتخصصة (الصين وروسيا) والأسواق المجاورة (بلجيكا وكندا)؛
- مواكبة المصدرين من خلال توفير الآليات الضرورية لتنمية المقاولات المغربية على المستوى الدولي.

وفيما يتعلق بالأسدس الأول لسنة 2015، فقد نظم المركز 72 نشاطا ترويجيا شمل 20 قطاعا وما يفوق 40 دولة.

وقد تم تخصيص حصة مهمة لفائدة القطاعات ذات الأولوية (النسيج والصناعة الغذائية والمنتوجات البحرية وصناعة السيارات والصيدلة وصناعة الطيران وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترحيل الخدمات) وذلك عبر الاستهداف القطاعي بالعديد من البلدان على غرار روسيا ودول الاتحاد الأوربي وإفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

وقد همت إنجازات المغرب تصدير، إلى متم دجنبر 2014، 128 نشاطا ترويجيا مقابل 94 نشاط ترويجي سنة 2013 وذلك بغلاف مالي إجمالي قدره 229,7 مليون درهم موزعة كالتالي: 51 معرضا متخصصا و 26 لقاء " أعمال لأعمال" و 22 منتدى ومؤتمرا وثماني قاعة عروض و4 عمليات تدويلية و3 معارض دولية و9 مهام استقطابية ومهمتي بحث ورصد وعمليتي تقييم المعارض إلى جانب عملية واحدة بين منظمات الأعمال والمستهلكين " B2C".

ويبرز التوزيع القطاعي لهاته الإجراءات الترويجية التوجه نحو المحاور التالية:

- الحفاظ على مجهود ترويجي كثيف لفائدة القطاعات التقليدية (الصناعة الغذائية والمنتوجات البحرية والنسيج-الألبسة والجلد-الأحذية؛
- مواكبة المحركات الجديدة لعرض الصادرات المغربية (السيارات والطيران والصيدلة والكيمياء وشبه الكيمياء وصناعة البلاستيك والكهرباء- الإلكترونيك وترحيل الخدمات والبناء – الأشغال العمومية)؛
- دعم إقلاع القطاعات التصديرية الجديدة (الماء وصناعة مستحضرات التجميل والإنتاج السمعي البصري والتعليم العالي والثقافة والخدمات).

3.6.3 - المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات

تم تكليف المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات منذ 2003، تبعا لنشر القانون رقم 12-61 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 86-31 المتعلق بإحداث المؤسسة، بمهام إنعاش صورة وجودة المنتوجات الغذائية الفلاحية والبحرية المغربية في الأسواق الخارجية الموجهة إليها وتنظيم وإنجاز والمشاركة في التظاهرات أو الأنشطة الوطنية أو الدولية التي تهدف إلى إنعاش جودة هذه المنتوجات وذلك بالإضافة إلى الإجراءات الهادفة إلى ما يلي:

- تنشيط اللجان القطاعية المتخصصة لتنسيق الصادرات المغربية من المنتوجات الغذائية والفلاحية والبحرية؛
- التأكد من أن المنتوجات الموجهة للتصدير تستجيب للمتطلبات التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها في الأسواق الخارجية الموجهة إليها؛
- ضمان يقظة استراتيجية حول أسواق تصدير المنتوجات الغذائية والفلاحية والبحرية المغربية.

ومن أجل إنجاز الأنشطة والتظاهرات الترويجية، فستتوفر المؤسسة، ابتداء من سنة 2016، على الوسائل المالية الضرورية من خلال تعديل توزيع مدخول الرسوم شبه الضريبة على الاستيراد بين الهيئات المعنية.

كما ستعمل المؤسسة المستقلة على إرساء هيكل تنظيمي جديد يتماشى مع المهام الجديدة المنصوص عليها بموجب القانون 12-61 السالف الذكر. ويأخذ هذا التنظيم بعين الاعتبار تحويل الأنشطة الترويجية من المركز المغربي لإنعاش الصادرات لفائدة المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات.

وقد انتقلت الميزانية الإجمالية للمؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات من 142,4 مليون درهم برسم الموسم 2012-2013 إلى 174 مليون درهم برسم الموسم 2013-2014 لتبلغ 192 مليون درهم خلال موسم 2014-2015 . ومن المتوقع أن تبلغ ميزانية المؤسسة المستقلة برسم الموسم 2015-2016 حوالي 283 مليون درهم.

أما فيما يتعلق بالانجازات برسم سنة 2014/2013، فيبرز تطور الكميات المصدرة من المنتوجات الغذائية الفلاحية زيادة بنسبة 13,4% تعزى إلى ارتفاع منتوجات الخضراوات بنسبة 11,2% وذلك بالرغم من تراجع منتوجات الصيد البحري بنسبة 5,2%.

ومن جهة أخرى، تهم الأنشطة التقنية التي تم حصرها في 30 شتنبر 2014 أساسا ما يلي:

- إحصاء 1.396 مصدرا بما في ذلك 887 مختص في التلفيف /منتج و509 مفاوض إلى جانب تسجيل 357 مصدر جديد بما في ذلك 60 مختص في التلفيف /منتج و297 مفاوض ؛
- تصنيف البنيات التحتية التقنية:
  - الحوامض: إحصاء 53 محطة عملية للحوامض خلال الموسم 2014/2013 وإنجاز البنيات التحليلية التابعة للمؤسسة المستقلة لما قدره 316 عملية مراقبة لمحطات التلفيف خلال الموسم 2014/2013 مقابل 121 خلال الموسم المنصرم أي بزيادة قدرها 161% ؛
  - البواكر: بلغ عدد محطات التلفيف العملياتية للبواكر برسم الموسم 2014/2013 ما قدره 186 وحدة مقابل 173 برسم الموسم 2013/2012 أي بزيادة قدرها 7,5%؛
  - المنتجات المحولة ذات أصل نباتي: 358 وحدة عملياتية منها 315 وحدة تلفيف و43 مصنع للإنتاج ؛
  - منتوجات الصيد البحري: بلغ عدد المقاولات التي تنشط في قطاع معالجة منتوجات الصيد البحري برسم سنة 2014/2013 ما قدره 290 وحدة منها 228 وحدة تلفيف و62 مصنع للأسماك المصبرة أو شبه المصبرة.

- بلغ عدد عمليات المراقبة العينية (مراقبة المطابقة) ما قدره 74.171 عملية همت مراقبة المطابقة لما قدره 240.475 حصة من المنتوجات الطرية المصدرة منها 66.138 حصة بالنسبة للحوامض و174.337 مجموعة للبواكر.
- المراقبة العينية: إنجاز 38.189 تدخل لدى الوحدات المعتمدة خلال الموسم 2014/2013 منها 20.829 تدخل يهم منتوجات الصيد البحري و17.360 يهم تدخل المنتوجات المحولة ذات أصل نباتي ؛
- المراقبة التحليلية :

  - الحوامض: أخذ 508 عينة على مستوى محطات التلفيف خلال موسم 2014/2013 مقابل 474 عينة خلال الموسم المنصرم. أي بزيادة قدرها 7,2 % ؛
  - البواكر : أخذ 2.022 عينة خلال الموسم 2014/2013 مقابل 2.299 عينة برسم الموسم 2013/2012 أي بتراجع نسبته 12% ؛
  - المنتوجات المحولة ذات أصل نباتي: إنجاز 3.168 عملية سحب عينات من أجل التحليل المخبري برسم الموسم 2014/2013 مقابل 2.909 خلال السنة الماضية أي بارتفاع نسبة 9%.

وعلى مستوى أنشطة التنسيق والتنمية، تميز الموسم 2014/2013 على وجه الخصوص بإحداث 3 لجان للتنسيق (لجنة الفواكه الحمراء ولجنة زيوت المائدة ولجنة زيت الزيتون).

وفي الأخير، تميز الموسم 2014/2013 بتنظيم وإنجاز ومشاركة المؤسسة في التظاهرات والأنشطة التي تهدف إلى إنعاش الصادرات والمنتوجات الغذائية الفلاحية وعلامة المغرب سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ومنها على سبيل المثال: الملتقيات المتخصصة والمعارض متعددة القطاعات إلى جانب المهام " أعمال لأعمال" وفضاءات العرض بالإضافة إلى المشاركة في أشغال الهيآت الدولية للتنميط عبر تجديد شهادة قياس الجودة " ايزو 9001" نسخة 2008 والمحافظة على اعتمادات المختبرات للمؤسسة المستقلة طبقا لمعيار قياس الجودة " ايزو 17025".

4.6.3 - الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة

أعدت الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة إطارا تعاقديا جديدا مع الدولة بتاريخ 13 يوليوز 2015 برسم الفترة الممتدة بين سنتي 2015 و2020 والذي يلغي ويعوض الإطار التعاقدي المبرم بين الدولة والوكالة برسم الفترة 2013-2020، وذلك في أفق استمرارية تنفيذ مقترح الوكالة لخلق القيمة المضافة الذي يتمحور حول المقاربة الثلاثية المتمثلة في روح المقاولة والنمو والتنافسية.

وقد تم إعداد هذا الإطار التعاقدي الجديد، أساسا، بالاعتماد على الاستراتيجيات الوطنية القطاعية أو الأفقية وعلى المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية وكذا على أساس إنجاز الاتفاقيات الموقعة خلال المناظرات حول الصناعة المنعقدة في شهر أبريل 2014 خاصة بوضع آلية لدعم المقاولات الصغيرة جدا وتطبيق نظام المقاول الذاتي. ويهدف هذا الإطار التعاقدي الجديد إلى مواكبة 120.000 مستفيد خلال الفترة 2015-2020 بميزانية تصل إلى 750 مليون درهم موزعة كالتالي :

- 700 مليون درهم لتحسين تنافسية 20.000 مقاولة متوسطة وصغيرة جدا بما في ذلك 500 مقاولة ذات تأثير قوي في انبثاق جيل جديد من المقاولات التي تعتبر كقاطرات في هذا المجال وذلك عبر تمويل صندوق دعم تنافسية المقاولات ؛
- 50 مليون درهم لمواكبة 100.000 مقاول ذاتي عبر صندوق إنعاش المقاولة.

ومن المرتقب أن تساهم مواكبة الوكالة للمستفيدين في خلق حوالي 135.000 منصب شغل وسيتم ذلك عبر مرجع للعروض الموازية من شأنه تعزيز العرض الحالي للوكالة الموجه لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة مع إدخال عروض جديدة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولين الذاتيين.

وهكذا ستباشر الوكالة سنة 2016، المشاريع المهيكلة التالية:

- نظام المقاول الذاتي الذي تم الإنتهاء من صياغة منظومته الجبائية. حيث تمت المصادقة على نص القانون في البرلمان وقد تم الشروع في القيام بالعمليات التجريبية منذ فبراير 2015 ؛
- مواكبة المقاولات الصغيرة جدا : حيث قامت الوكالة بإعداد منظومة لمواكبة المقاولات الصغيرة جدا كما قامت بتحديد الفاعلين المحليين من أجل تفعيل المنظومة جهويا؛
- مشروع ميثاق المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة : يوجد مشروع القانون المتعلق بهذا المشروع في طور الصياغة النهائية.
- الشراكة بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتعمل الوكالة على تحديد نماذج الشراكة وكذا تحديد أولى المقاولات الكبرى الأولى المعنية.

ومن أجل مواكبة البرامج التي تم إرساؤها، قامت الوكالة بمجموعة من الإجراءات المواكبة منها :

- المصادقة على تنظيم هيكلي جديد للوكالة وإعطاء انطلاقة مشروع جديد للخدمات السلسة وتبسيط المساطر ؛
- تعزيز الكفاءات الأساسية للوكالة ؛
- وضع أنظمة تكنولوجية من أجل تسريع نشر القيمة بين الشركاء لصالح المستفيدين بالإضافة إلى بوابة الكترونية موجهة للزبناء ؛
- تعزيز الشركاء: إرساء شراكات قادرة على خلق القيمة عبر التعاقد مع وسطاء جهويين من أجل نشر البرامج.

وقد استفادت 4759 مقاولة بما فيها 650 مقاولة صغرى ومتوسطة و4.109 مقاولة صغيرة جدا من دعم الوكالة خلال سنة 2014 وذلك بمساهمة مالية للدولة تبلغ 450 مليون درهم، مما أدى إلى إحداث 69.000 منصب شغل ورقم معاملات يصل إلى 27 مليار درهم واستثمار قدره 2 مليار درهم.

ويتم تقييم برامج الدعم التي تم إعدادها من طرف الوكالة عبر آليات ومنظومات تمكن من متابعة منتظمة للمقاولات المستفيدة انطلاقا من المعطيات الصادرة عن المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

4 - مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في التنمية الجهوية والتنافسية المجالية

تهدف برامج عمل وكالات التنمية الجهوية للشمال والجنوب والشرق إلى المساهمة في التنمية الجهوية وإلى تحسين جاذبية المجالات الترابية في سياق اقتصادي شامل و تنافسي.

1.4 - وكالات التنمية الجهوية

تساهم وكالات التنمية الجهوية للجنوب والشمال والمنطقة الشرقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية للمناطق التي تقع في مجال تدخلها. وقد عرفت الرؤية الاستراتيجية للوكالات تطورا ملموسا حيث أنه بعد أن قامت، منذ إحداثها، بإنجاز مهام إنعاش فرص وثروات المناطق المعنية وجعلها في متناول الجميع من أجل تحقيق جاذبية الاستثمارات، انكبت الوكالات، في الآونة الأخيرة، على إعطاء الأولوية لتدابير القرب المدرة للدخل. هذا، وقد تم الشروع في إعادة النظر في استراتيجية الوكالات بإعطاء الأسبقية للتدابير التي لها وقع كبير على الجانب الاجتماعي، وخصوصاً تلك المتعلقة بتنفيذ برنامج مرتبط بالاقتصاد الاجتماعي ودعم مبادرة الخواص كأداة لتحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الاجتماعية في وضعية صعبة.

وتقوم هذه الرؤية الجديدة على صياغة وتنفيذ البرامج المندمجة بشراكة مع مختلف الفاعلين باللجوء إلى تخطيط متعدد السنوات. ففي هذا السياق وباعتبار الوكالات مؤسسات تنموية، فإنها بصدد الاضطلاع بمواكبة تنزيل سياسة الدولة على المستوى المحلي وذلك عبر تكييف برامجها مع التوجهات الاستراتيجية مع مراعاة إكراهات الواقع المحلي في إطار منهجية قائمة على تنسيق مجهودات السلطات العمومية من أجل تنمية مستدامة ومنسجمة.

وعلى هامش مشاريع تنمية البنيات التحتية الأساسية، فإن الدعم المرصود للفعاليات الاجتماعية والثقافية الاقليمية والمحلية (تظاهرات ثقافية و/أو رياضية) يندرج في إطار استراتيجية التنمية المنجزة من طرف الوكالات على مستوى مجالات تدخلها والتي تهدف إلى تثمين المؤهلات الجهوية وخلق تفاعلات داخلية إلى جانب تحفيز التماسك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الخاص بكل مجال جهوي على حدة.

1.1.4 - وكالة تنمية أقاليم الشمال

واصلت الوكالة، بالموازاة مع تنفيذ مخطط التنمية الجديد 2013-2018، إنجاز البرنامج العام التعاقدي 2011-2013 (4 مليار درهم تديرها الوكالة) حيث بلغت نسبة إنجازه 94%. أما نسبة إنجاز البرنامج العام 2011-2013 (8 مليار درهم) فقد بلغت 93%.

وقد شكلت سنة 2015 مرحلة حاسمة في إطار المقاربة الميزانياتية والاستراتيجية الجديدة مع إعطاء الانطلاقة للمخططات الأخيرة للتنمية الإقليمية بالإضافة إلى المرحلة الثانية من المخططات الإقليمية لتازة وكرسيف ووزان وتاونات وفحص أنجرة والعرائش وشفشاون.

ولهذا الغرض، فإن برمجة المرحلة الثانية من مخططات التنمية الإقليمية ترتكز على أساس تخطيط محدد مسبقا بغلاف مالي يناهز 1.414 مليون درهم كمساهمة للوكالة منها 340 مليون درهم كمساهمة ذاتية في سنة 2015. وتهدف هذه المساهمة إلى تمكين الوكالة من مواصلة إنجاز أهداف الرؤية الاستراتيجية 2013-2018 كرؤية رائدة وتشاركية ومستدامة ومندمجة تم اعتمادها من طرف جميع الأقاليم بمساهمة للوكالة تقارب ملياري درهم. ومن المنتظر أن تعرف سنة 2015 مواصلة إنجاز المرحلة الأولى من الاستراتيجية بنسبة التزام ستصل إلى 90% في متم السنة بالإضافة إلى تعبئة حصص مهمة لمساهمة مختلف الشركاء.

وقد تميزت سنة 2014 بتقدم تنفيذ المرحلة الأولى من الرؤية الاستراتيجية 2013-2017 والتي تم إعطاء انطلاقتها رسميا في 7 أقاليم ذات طابع قروي وتتوفر جميعها على مخططات إقليمية للتنمية المندمجة والتعاقدية. أما فيما يخص عمالتي طنجة-أصيلة والمضيق-الفنيدق وأقاليم تطوان والحسيمة، فقد تم إدماج مخططاتها الإقليمية للتنمية في إطار المخطط الجهوي للتنمية القروية والحضرية والذي تم إعداده من طرف السلطات الإقليمية.

وإلى نهاية غشت 2015، تجاوزت قيمة مجموع البرمجة التعاقدية أو تلك التي توجد في طور التعاقد مبلغ 8 مليار درهم. كما أن مبلغ التزامات الوكالة وشركائها في إطار المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية يناهز 400 مليون درهم، حيث تبلغ حصة الوكالة ما قدره 310 مليون درهم. وقد تمت، خلال هذه المرحلة الأولى، تعبئة اعتمادات ميزانية ذاتية برسم سنة

2013 (130 مليون درهم) وبرسم سنة 2014 (260 مليون درهم). كما بلغت نسبة الاعتمادات الملتزم بها المنجزة حوالي 75% فيما بلغت التزامات الأداء 378,4 مليون درهم.

2.1.4 - وكالة تنمية الأقاليم الشرقية

يشمل مخطط عمل وكالة تنمية الأقاليم الشرقية للفترة 2013-2016 المكون من دعامتين ستة محاور استراتيجية للتدخّل و24 برنامج مندمج. كما يعتمد على استغلال الإمكانيات غير المستعملة بكيفية أمثل وذلك من خلال مقاربة مندمجة تعتمد على الإمدادات وتعبئة الرأسمال.

ويهدف مشروع الميزانية برسم سنة 2016 والذي يقدر بمبلغ 300 مليون درهم إلى مواصلة تنفيذ مخطط عمل الوكالة، كما يعكس إرادتها في إعطاء دينامية للتنمية القطاعية والإبتكار على مستوى التنمية المجالية وترسيخ الصورة الجديدة للجهة وكذا تعبئة الشراكات على المستوى الوطني والدولي والبحث عن تمويلات إضافية. وتخصص حصة كبيرة من هذا المشروع لتنفيذ الإلتزامات التي أخذتها الوكالة على عاتقها في إطار الاتفاقيات الموقعة أمام أنظار جلالة الملك.

وتناهز الإنجازات الإجمالية إلى متم يونيو 2015 مبلغ 40 مليون درهم، بينما تقدر الإنجازات المتوقعة حتى نهاية دجنبر 2015 بحوالي 316 مليون درهم.

وبالموازاة مع ذلك، تم تفعيل الدعامتين ذات الطابع الأفقي والتي تمكن من الرفع من آثار هذه البرامج.

وتشمل الدعامة الأولى المتعلقة بالتنمية المجالية (44,3 مليون درهم كأداءات برسم سنة 2014 و219 مليون درهم كاعتمادات الميزانية برسم سنة 2015) ثلاثة محاور تتعلق بتشجيع التنافسية (10,2 مليون درهم كأداءات برسم سنة 2014 و14,6 مليون درهم كاعتمادات الميزانية برسم سنة 2015) إلى جانب تطوير جاذبية الجهة (33,5 مليون درهم كأداءات برسم سنة 2014 و210 مليون درهم كاعتمادات الميزانية برسم سنة 2015) بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد وحماية الممتلكات (0,6 مليون درهم كأداءات برسم سنة 2014 و0,6 مليون درهم كاعتمادات الميزانية برسم سنة 2015). وتعد هذه المحاور بمثابة دعامات تنمية مجالية متكاملة.

وتتعلق الدعامة الثانية بالتنمية البشرية (27,16 مليون درهم كأداءات برسم سنة 2014 و78 مليون درهم كاعتمادات الميزانية برسم سنة 2015) وتتمحور كذلك حول ثلاثة ركائز أساسية لتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين. ويتعلق الأمر بتحسين الخدمات الاجتماعية المرتبطة بسياسة القرب (7,4 مليون درهم كأداءات برسم سنة 2014 و27,6 مليون درهم كاعتمادات الميزانية برسم سنة 2015) وتيسير الولوج إلى عالم الشغل على المستوى المحلي (8,4 مليون درهم كأداءات برسم سنة 2014 و25,6 مليون درهم كاعتمادات الميزانية برسم سنة 2015) إلى جانب تيسير الولوج إلى المعرفة (11,2 مليون درهم كأداءات برسم سنة 2014 و25,3 مليون درهم كاعتمادات الميزانية برسم سنة 2015). وقد تمت صياغة المحاور والبرامج المكونة لهذه الدعامة بتناغم تام مع روح وفلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وتشمل منظومة التتبع والتقييم، مؤشرات مرتبطة بالتنمية المجالية والتنمية البشرية إلى جانب مؤشرات الأداء وأخرى موضوعاتية وقطاعية، حيث ستمكن هذه المنظومة من ضمان تتبع مستوى تقدم التنمية الجهوية.

3.1.4 - وكالة تنمية أقاليم الجنوب

يطمح مخطط العمل المرتقب للوكالة لسنة 2015، إلى مضاعفة الناتج الداخلي الخام لهذه الجهات في أفق العشر سنوات المقبلة وإحداث أكثر من 120.000 منصب شغل جديد بها. ويتوقع تقليص مستوى البطالة على الأقل بنصف ما هي عليه حاليا، وذلك اعتمادا على فرضية معدل نشاط ثابت ومعدل نمو للساكنة في سن الشغل بنسبة 2% سنويا.

موازاة مع مواصلة البرامج والمشاريع الهادفة إلى تأهيل المجال واتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الاقتصاد الاجتماعي والتسويق المجالي موضوع الاتفاقيات التي تم إعدادها بشراكة مع مختلف الشركاء، تتوخى وكالة الجنوب ترسيخ هذه التجربة المكتسبة من أجل إحراز تطور في طرق تدخلها للتمكن من مواكبة تنفيذ توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ويقوم هذا المخطط الذي سيتم التعاقد في شأنه مع الشركاء المعنيين أساسا على تنمية المحركات الاقتصادية القائمة على الاستفادة من المؤهلات المحلية وتثمين وحماية التراث الثقافي والطبيعي، إلى جانب تطوير اقتصاد اجتماعي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات التراث المغربي الصحراوي.

وتطمح الوكالة انطلاقا من مهامها وبالنظر إلى توجيه تدابيرها نحو المشاريع المنتجة للثروات والشغل، إلى مواكبة الاستراتيجية الجديدة بإعطائها دفعة هامة خلال السنوات الخمس القادمة.

كما بلغت الالتزامات المالية الجديدة 108 مليون درهم برسم الأسدس الأول لسنة 2015، فيما بلغت الأداءات 188 مليون درهم. ويرتقب أن تبلغ الوكالة في متم سنة 2015، عتبة 650 مليون درهم برسم أداءات الاستثمار.

وفي إطار مخطط العمل 2009-2014 وموازاة مع تنفيذ المشاريع الموجودة في طور الإنجاز، فإن تفعيل التجهيزات التي تم إنهاء الأشغال بها والتي حظيت بدعم مالي وتقني من طرف الوكالة يوجد في صميم اهتمامات هذه الأخيرة وذلك بالنظر للالتزامات المتخذة في إطار عمليات الشراكة والمجهودات المبذولة من أجل إنجاز البنيات التحتية اللازمة لتطوير المجالات الجهوية التي تدخل في نطاق تدخل الوكالة.

وتبلغ قيمة الالتزامات الجديدة المنبثقة عن الاتفاقيات ما قدره 714 مليون درهم برسم سنة 2014، ليصل مجموع الالتزامات المتراكمة حتى نهاية 2014 مبلغ 8,2 مليار درهم بما فيها 6,5 مليار درهم على شكل أداءات. وقد بلغت الأداءات إلى متم سنة 2014 ما قدره 819 مليون درهم.

2.4 - التهيئة والتنمية الجهوية

1.2.4 - وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق

بالإضافة إلى الأوراش والأشغال المنجزة في المرفأ النهري "مارينا" وفي نفق الأوداية والتراموای، يتوقع مشروع تهيئة ضفتي أبي رقراق، والذي يمتد على مساحة تناهز 5.000 هكتار بتكلفة قدرها 10 مليار درهم، تهيئة الفضاءات الثقافية والترفيهية وكذلك مناطق سكنية وتجارية وسياحية وكذا أوراش كبرى أخرى.

وتواصل الوكالة إنجاز مختلف مراحل المشاريع في إطار عقد البرنامج المبرم مع الدولة للفترة 2014-2018 والذي يندرج في إطار "التهيئة الشاملة" لضفتي أبي رقراق حيث يتضمن إجراءات إنهاء عقد البرنامج الأولي وتدابير جديدة خاصة بتهيئة الضفتين مكونة من مشاريع ذاتية وأخرى سيتم إنجازها في إطار شراكة وذلك بتكلفة إجمالية قدرها 3.011 مليون درهم.

ويهم برنامج الاستثمار 7 محاور بهدف تهيئة الفضاءات العمومية وتعزيز نظام التنقل وحماية الضفتين من مخاطر التعمير العشوائي وفتح مناطق جديدة للتعمير مع تقديم عرض متنوع وحماية التراث وتدبير وصيانة الموقع، إضافة إلى الدراسات العامة.

ويتم تمويل برنامج الاستثمار السالف الذكر بالموارد الذاتية للوكالة في حدود 2.941,5 مليون درهم كما سيساهم الشركاء المؤسساتيون للوكالة في تمويل المشاريع في حدود مبلغ 1.289 مليون درهم بالإضافة إلى مساهمة الدولة التي تناهز 442,5 مليون درهم.

وتهم التدابير المبرمجة من طرف الوكالة خلال سنة 2016 وبغلاف مالي قدره 734,7 مليون درهم، مواصلة إنجاز العمليات المنصوص عليها في عقد البرنامج الموجود قيد التطبيق، وتثمين الشطر الثالث والرابع والحماية من مخاطر التعمير العشوائي وكذا تدبير الموقع.

كما يتوخى مخطط عمل وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق برسم سنة 2015 إنجاز استثمار قدره 1.500 مليون درهم يهم:

- الشروع في إنجاز أشغال المشاريع المُرتبطة بتنقل الساكنة كإنشاء طريق مدارية عابرة لضفتي الوادي، وكذا منتزه عمومي ونفق تحت خط السكة الحديدية إلى جانب تعزيز الطريق الجهوية رقم 4027 ؛
- إعطاء انطلاقة مشروع إعادة تأهيل المدينة القديمة للرباط، بما فيها تأهيل ساحة "سيمافور" بقصبة الاوداية وترميم أسوارها التاريخية وكذا مكتبة الاوداية ؛
- إعادة تأهيل الفضاءات العمومية بملاح مدينة سلا وتهيئة ساحة سيدي بنعاشر ؛
- مواصلة بناء المسرح الكبير والمتحف وإحداث شركة تابعة للوكالة تحت اسم "بورقراق الثقافات" للإشراف على مشاريع المسرح الكبير للرباط وعلى متحف الآثار وعلوم الأرض.

وقد أنجزت وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق خلال الأسدس الأول لسنة 2015، استثمارات قدرها 275 مليون درهم بينما يُتوقع إنجاز ما مجموعه 750 مليون درهم عند حلول نهاية السنة.

وقد تميز نشاط الوكالة خلال سنة 2014 بما يلي :

- تدشين قنطرة مولاي يوسف التي تندرج في إطار سياسة الوكالة فيما يخص تنقل الساكنة وكذا في إطار الإرادة الملكية التي تهدف إلى تجهيز التجمع الحضري الرباط-سلا بمشاريع عبور جديدة ؛
- توقيع اتفاقيات بين الوكالة وشركائها تحت رئاسة جلالة الملك محمد السادس تهم تمويل وإنجاز برنامج التطوير الحضري لمنطقة أبي رقراق وكذا إنجاز المشاريع ذات الطابع الثقافي على مستوى الشطر الثاني من مشروع تهيئة ضفتي أبي رقراق وكذا إبرام عقد البرنامج للفترة 2014-2018 ؛
- إنجاز عملية تفويت الشطر الثاني في إطار مشروع "وصال بورقراق" بمبلغ 1,6 مليار درهم ؛
- دفع تكلفة نزع الملكية لشركة "أمواج" بمبلغ 170 مليون درهم وذلك في إطار الاتفاقية التي تم عقدها مع شركة "سما دبي" ؛
- إعطاء الانطلاقة الرسمية لأشغال بناء المسرح الكبير للرباط.

أما فيما يتعلق بالتخطيط الحضري، فقد تميزت سنة 2014 بإنجاز مخطط تنمية شامل لمنطقة المشروع 6 وكذا إنهاء ومواصلة دراسات التعمير التي توجد في طور الإنجاز.

وبخصوص الدراسات المتعلقة بالتعمير، تم الشروع في إنجاز دراستين لإعادة الهيكلة تهم القطاعات التاريخية للرباط وسلا وكذا إعادة هيكلة قطاع السكن العشوائي من خلال اقتراح تهيئة الفضاءات العمومية لمنطقة عنق الجمل وكذا توقيع اتفاقية الربط بالخدمات الاجتماعية وذلك بربط هذه المنطقة بقنوات الصرف الصحي والماء الصالح للشرب.

وفيما يخص التدبير الحضري، فقد قامت الوكالة بمنح 86 رخصة بناء وإذن بالتجزئة و4 رخص سكنية وشهادات مطابقة و58 مذكرة معلومات وكذا 35 شهادة إدارية تتعلق بالبيع والكراء والتقسيم. ومن جهة أخرى وعلى إثر قيام المراقبين المحلفين لدى الوكالة بتنظيم 98 جولة مراقبة، تمكنت الوكالة من تسجيل 41 مخالفة في ميدان التعمير على مستوى مجال تدخل الوكالة مقابل 13 محضر مخالفة تم جرده وإرساله من طرف السلطات المحلية.

2.2.4 - تهيئة موقع بحيرة مارشيكا

تعد بحيرة مارشيكا بالناظور من أهم بحيرات البحر الأبيض المتوسط فهي نظام بيئي يتخذ شكلاً بيضوياً على مساحة تبلغ 115 كلم مربع. ويفصل هذه البحيرة عن البحر الأبيض المتوسط، شريط ساحلي مكون من كثبان رملية هشة طولها 25 كلم.

ويندرج مشروع تهيئة بحيرة مارشيكا الذي تم إعطاء انطلاقته من طرف جلالة الملك محمد السادس في إطار الدينامية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تهدف إلى جعل مدينة الناظور والجهة كقطب ذي كفاءة وتنافسية وكذا تنمية مستدامة مع الحفاظ على تنوعها البيولوجي الغني والذي يعد معطى حقيقيا للسياحة الخضراء والمسؤولة.

وقد تم إعطاء انطلاق المرحلة الأولى للمشروع في يوليوز 2009 وهمت أشغال تهيئة موقع أطاليون والتي تعد المكون الأول للمشروع من بين سبعة مكونات مبرمجة وهي مدينة البحرين والمدينة الجديدة للناظور والخليج ومارشيكا سبور وكذا قرية الصيادين.

ويتم إنجاز هذا المشروع تحت إشراف وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا التي يتجلى أهم أدوارها في اقتناء وتجميع العقار وكذا تهيئة وإنجاز البنيات التحتية في منطقة تدخلها بالإضافة إلى اختصاصاتها الواسعة فيما يخص التدبير الحضري. كما تقوم هذه الوكالة بالإشراف على أشغال المشروع الاجتماعي.

ويجدر التذكير أن تنمية وتطوير موقع بحيرة مارشيكا تم إسناده إلى مارشيكا ميد، وهي شركة تابعة برأسمال مملوك لكل من الوكالة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويهدف مشروع تهيئة بحيرة مارشيكا إلى توفير ما يقارب 101 ألف سرير سياحي وسكني إضافة إلى تجهيزات البنية التحتية المشتركة والترفيه وذلك بكلفة إجمالية قدرها 28 مليار درهم واستثمارات منبثقة عن المشروع تناهز 18 مليار درهم بالإضافة إلى إحداث مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة تقدر بحوالي 80.000 منصب شغل.

وبالنظر إلى حجم المشروع، ستتم تهيئة مكوناته السبع السالفة الذكر بصفة تدريجية مع التذكير أن مشروعين فقط يوجدان في طور الإنجاز حالياً وهما موقع أطاليون ومدينة البحرين.

ومن أجل تحيين تكلفة ومدة إنجاز المشروع، قامت الشركة بإعداد مخطط أعمال يخص ثلاثة مواقع علما أنها لا تتوفر حالياً على رؤية واضحة لإعطاء انطلاقة إنجاز المواقع الأخرى.

وتناهز حاجيات تمويل المواقع الثلاثة المذكورة انطلاقا من مخطط الأعمال ما قيمته 1,8 مليار درهم منها 700 مليون درهم ستتم تعبئتها من الأموال الذاتية وأكثر من مليار درهم على شكل قرض بنكي.

ويبلغ حجم استثمار الهيأتين المذكورتين ، ما يناهز 580 مليون درهم برسم سنة 2015 ويخص التدابير الأساسية التالية :

- مدينة "أطاليون" : 160 مليون درهم منها 127,3 مليون درهم مخصصة لأشغال التنمية (53,3 مليون درهم لإنهاء الشطر الأول من إقامات أكاديمية الكولف و45 مليون درهم مخصصة للشطر الأول من بناء إقامات التلة) ؛
- تصفية الوعاء العقاري الذي تم اقتناؤه بمبلغ 14,5 مليون درهم وإعطاء انطلاق اقتناء عقارات جديدة مُوجهة لإنجاز مشاريع تهيئة وتنمية موقع بحيرة مارشيكا بتكلفة 65 مليون درهم ؛
- الخدمات المُشتركة العامة لموقع مارشيكا : 13,2 مليون درهم منها 6 مليون درهم مُخصصة لأشغال إزالة التلوث بالموقع و7,2 مليون درهم لتسيير الموقع ؛
- التسويق من خلال القيام بحملات إشهارية والتعريف ببرامج مدينة أطاليون (4,3 مليون درهم) ؛
- التنمية الترابية : 165 مليون درهم ؛
- أشغال تهيئة الطرق المؤدية إلى مداخل بحيرة مارشيكا بتكلفة 32,5 مليون درهم ؛
- حماية المحيط البيئي للموقع من خلال إنشاء منتزه طبيعي مجالي وكذا إعادة تقويم الأودية بمبلغ 18 مليون درهم ؛
- المساهمات المالية بمبلغ 90 مليون درهم منها 50 مليون درهم برسم الرفع من رأسمال شركة مارشيكا ميد و40 مليون درهم كمساهمة في رأسمال شركة مشتركة تم إحداثها بين وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمسماة "عقارية البحيرة".

هذا وقد بلغت إنجازات برسم الالتزامات، حتى نهاية يونيو 2015، نسبة 35% بينما تناهز توقعات الاختتام ما قدره 350 مليون درهم برسم الأداءات.

أما فيما يخص السنة المالية 2016، فستبلغ الاستثمارات المتوقعة والواردة في مخطط الأعمال التالي ما قدره 612 مليون درهم :

- الشروع في أشغال تطوير الشطر الثاني من فيلات الخليج (24 فيلا) والتي تمتد على مساحة 41.398 متر مربع منها مساحة 12.866 متر مربع مخصصة للبيع ؛
- تطوير الشطر الثاني من إقامات "التلة" أي 53 وحدة تمتد على مساحة 26.267 متر مربع و8.491 متر مربع مخصصة للبيع ؛
- إنجاز أشغال البناء المتعلقة بمقر مدرسة "أكاديمية الكولف" التي تبلغ مساحتها 11.513 متر مربع وكذا الشروع في أشغال تطوير المنطقة الرياضية لقرية الميناء بقطعة أرضية ذات مساحة قدرها 18.927 متر مربع ؛
- مواصلة إنجاز الدراسات وأشغال التهيئة والبنيات التحتية التي توجد في طور الإنجاز ؛
- مواصلة عمليات اقتناء وعمليات إصلاح الأراضي لإنجاز البرنامج ؛
- إعطاء انطلاقة دراسات وأشغال إعادة تأهيل مدينة الناظور وبني انصار وأركمان.

وقد بلغت الاستثمارات التي تم إنجازها خلال سنة 2014، والمتعلقة بهذا المشروع أكثر من 370 مليون درهم.

وفيما يخص الجزء الذي تشرف عليه الوكالة في إطار تهيئة موقع بحيرة مارشيكا، فقد همت الاستثمارات أساساً التدابير التالية :

- مواصلة الدراسات والأشغال التي هي في طور التنفيذ في سنة 2013 ؛
- إعطاء انطلاقة أشغال إعادة الهيكلة وتأهيل التجهيزات والبنيات التحتية المتعلقة بأشغال الطرق والشبكات المختلفة ؛
- إعطاء انطلاقة أشغال تهيئة الأحياء 4 و5 من كورنيش الناظور؛
- إعطاء انطلاقة أشغال تهيئة المناطق الطبيعية والسكن الإيكولوجي في إطار مشروع حديقة الطيور (المرحلة 3) ؛

- بدء أشغال غرس الأشجار في إطار مشروع حديقة الطيور (المرحلة 4) ؛
- إعطاء انطلاقة أشغال بناء المرحلة الأولى من الطريق المدارية لتويمة وكذا الطرق المرتبطة بها ؛
- إعطاء انطلاقة الأشغال التقنية وتنفيذ وتتبع المشاريع المُبرمجة من طرف الوكالة.

أما فيما يخص تدخل شركة مارشيكا ميد، فتتمثل العمليات التي تم إعطاء انطلاقتها في ما يلي :

- مدينة "أطاليون" : أشغال بناء إقامات أكاديمية للكولف (145 وحدة) التي سيتم تسليمها خلال سنة 2015 ؛
- مدينة البحرين : إنجاز أشغال بناء الحواجز وحماية المنصات التي تم إنجازها من طرف وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا؛
- مدينة الناظور الجديدة : شروع الشركة في القيام بدراسات هندسية بالنسبة للمناطق التي يوجد فيها الوعاء العقاري في المرحلة النهائية للتصفية.

وقد تميزت سنة 2014 بتوقيع اتفاقية تمويل ما بين وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية تم بموجبها تحديد شروط وطرق إنجاز وتمويل البرنامج السباعي لوكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا حيث تعطي الاتفاقية المذكورة رؤية واضحة حول مخطط عمل الوكالة خلال الفترة 2014-2020 كما تحدد شروط وطرق إنجاز وتمويل المخطط المذكور الذي سيتم تمويله بغلاف مالي قدره 1.400 مليون درهم من طرف الميزانية العامة للدولة وبمبلغ 700 مليون درهم من طرف وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية) وذلك بمعدل 300 مليون درهم كتمويل سنوي.

3.2.4 - وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس

يرتكز مخطط عمل وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس لسنة 2015 على المحاور التالية :

- إتمام برنامج تأهيل وترميم المباني التاريخية في شهر أكتوبر 2015 ؛
- التدخل على مستوى 700 مبنى آيل للسقوط مصنف في الدرجة الأولى، وذلك من خلال الدعم المباشر وكذا هدم 64 مبنى غير قابل للإصلاح وترميم 150 مبنى والتدخل الاستعجالي على مستوى 83 مبنى آخر بمبلغ إجمالي قدره 138 مليون درهم ؛
- التدخل على مستوى المباني المصنفة في الدرجة الثانية والثالثة ومراقبة ومتابعة 420 مبنى آيل للسقوط و كذا التدخل الاستعجالي على مستوى 330 مبنى آخر بمبلغ إجمالي قدره 32 مليون درهم ؛
- إنهاء المستوى الأخير من فندق عين النقبي الذي تبلغ تكلفته 2 مليون درهم والذي تم تمويله من طرف المجلس الجهوي لفاس-بولمان ؛
- إتمام واستلام الفنادق ومتابعة أشغال ساحة "للا يدونة".

ويهدف البرنامج المذكور إلى إنجاز الأهداف الأساسية التالية : تهيئة وإعادة تأهيل ساحة "للا يدونة" من أجل إحداث أرضية لأنشطة الصناعة التقليدية والتجارة والخدمات وكذا تنقيل الأنشطة المُلوثة للأواني النحاسية إلى موقع عين النقبي وكذا تعزيز وتنمية قطاعات الأواني النحاسية في هذا الموقع.

أما فيما يخص ترميم وإعادة تأهيل المآثر التاريخية، فقد قامت وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس، عند نهاية سنة 2014، بإعطاء انطلاقة أشغال ترميم 19 صرح تاريخي من مجموع 27 من المآثر المتوقع إصلاحها بينما ستتم برمجة المشاريع الثمانية المتبقية خلال الأسدس الثاني من سنة 2015.

أما بالنسبة للاتفاقية المتعلقة بالتدخل فيما يخص المباني الآيلة للسقوط، فتتلخص الإنجازات حتى نهاية ماي 2015 فيما يلي :

- التدخل من خلال الدعم المباشر لتقوية 271 مبنى ؛
- هدم 28 مبنى غير قابل للترميم ؛
- التدخل الاستعجالي على مستوى 133 مبنى.

وفيما يتعلق ببرنامج الصناعة التقليدية "فاس المدينة"، الذي تم تمويله في إطار "برنامج تحدي الألفية" بغلاف مالي إجمالي قدره 342,8 مليون درهم منها 192,4 مليون درهم تحملتها الحكومة المغربية في فترة ما بعد برنامج تحدي الألفية، فإن وضعيته تتجلى فيما يلي :

- فندق الشماعين والسبيطريين (97%) وفندق البركة (95%) وفندق السطاويين (82%) ؛
- إعادة تأهيل ساحة "للا يدونة" : إتمام عملية الهدم وإعادة البناء وكذا أشغال النهر في حدود 65% ؛
- دراسة قيد الإنجاز فيما يخص خيارات الشراكة لبناء فندق جديد.

5 - المؤسسات المالية العمومية

1.5 - مجموعة صندوق الإيداع والتدبير

على غرار السنوات الماضية ستؤكد سنة 2016 دينامية مجموعة صندوق الإيداع والتدبير فيما يتعلق بالاستثمارات والإنجازات الفعلية. وفي هذا الصدد، ستتميز سنة 2016 بالخصوص بما يلي :

- مواصلة تطوير المشاريع المُبرمجة في محفظة الفنادق والسياحة، حيث تم استلام وحدتين فندقيتين بجودة عالية في الجهة الشرقية ؛
- تسريع الدينامية التجارية في المناطق الصناعية وذلك بتعزيز مكونات التنافسية للمنصات المُطورة من طرف شركة "ميدز" حيال الفاعلين الوطنيين والدوليين ؛
- تعزيز المحفظة العقارية للمجموعة عبر تسليم المشاريع الكبرى (مركز تجاري ومراكز الأعمال ....).

وبما أن المخطط الاستراتيجي الحالي للمجموعة "أفق 2015" وصل إلى نهايته، فإن سنة 2016 ستتميز أيضاً بمراجعة استراتيجية المجموعة التي ستؤدي إلى وضع مخطط استراتيجي جديد يشكل خارطة طريق للمجموعة خلال الفترة 2016-2020.

تتمثل المشاريع المنجزة والتي في طور الانجاز برسم سنة 2015 فيما يلي :

- إحداث منظومة "إدارة الأصول والخصوم" حيث أطلقت مجموعة صندوق الإيداع والتدبير سنة 2009 مشروع إحداث منظومة التوجيه المالي "إدارة الأصول والخصوم" والذي يشمل المؤسسة الأم والمجموعة. ويندرج مشروع "إدارة الأصول والخصوم" ضمن رؤية شمولية تهدف إلى تمكين مجموعة صندوق الإيداع والتدبير من منظومة للتدبير المالي تغطي المؤسسة الأم والمجموعة. وتمكن هذه المنظومة من تدبير تحول الموازنة وتحقيق الحد الأقصى من الهامش مع مراقبة المخاطر الكلية ومخاطر السيولة. ويتوقع الانتهاء من مرحلة "التدبير النشيط" لمشروع منظومة "إدارة الأصول والخصوم" خلال سنة 2015 ؛
- إصلاح نظام الإخبار وتأريخ الحوادث العملياتية : تم الشروع في عمل تمهيدي لإصلاح هذه المنظومة في أكتوبر 2014 من أجل تفعيله نهاية شتنبر 2015. ويهدف إلى تكثيف نظام استخلاص وتاريخ الحوادث المذكورة.

بالنسبة للنصف الأول من سنة 2015، عرف تطور نشاط مجموعة صندوق الإيداع والتدبير ارتفاعا للناتج البنكي الصافي بنسبة 79% حيث انتقل من 896,5 مليون درهم في نهاية يونيو 2014 إلى 1.607,7 مليون درهم في نهاية يونيو 2015 وذلك تحت تأثير زيادة موارد الاستغلال البنكي وبالخصوص موارد سندات الملكية. وفيما يخص النتيجة الصافية، فقد تحسنت بنسبة 6,5% لتصل 757,7 مليون درهم في نهاية يونيو 2015 مقابل 711,3 مليون درهم نهاية يونيو 2014 علاقة مع زيادة مخصصات المؤونات (715 مليون درهم في نهاية يونيو 2015 مقابل 116,5 مليون درهم في نهاية يونيو 2014).

وقد حقق صندوق الإيداع والتدبير في سنة 2014 (برسم الحسابات الاجتماعية) النتائج الأساسية التالية :

- ناتجاً بنكياً صافياً قدره 1.089 مليون درهم مقابل 783 مليون درهم خلال سنة 2013 (+39%). وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع موارد سندات الملكية وكذا فوائد محفظة السندات ؛
- ودائع قيمتها 90,9 مليار درهم مقابل 79,5 مليار درهم خلال سنة 2013 (+14,2%). ويمثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصندوق التوفير الوطني أهم المودعين، بنسب 39,9% و24,4% على التوالي من مجموع الودائع؛
- نتيجة صافية بلغت 411 مليون درهم مقابل 645 مليون درهم برسم السنة الماضية (ناقص 36%). ويعزى هذا التراجع بالخصوص إلى مخصصات المؤونات التي تم تسجيلها نهاية سنة 2014.

وتبرز الحسابات المُجَمَّعة للمجموعة برسم سنة 2014 الإنجازات الأساسية التالية :

- ناتجا بنكيا صافيا مُجَمَّعاً قدره 3.743 مليون درهم مقابل 4.083 مليون درهم خلال سنة 2013 (ناقص 8,3%) ؛

- نتيجة صافية (حصة المجموعة) قيمتها 682 مليون درهم مقابل 964 مليون درهم سنة 2013 (ناقص 29%) ؛
- أموالا ذاتية (حصة المجموعة) بلغت ما قدره 19 مليار درهم مقابل 17 مليار درهم تم تسجيلها نهاية سنة 2013 (+13%).

ومن جهة أخرى، فقد تميزت سنة 2014 بما يلي :

- اعتماد سياسة التدبير الكلي للمخاطر لفائدة مجموعة صندوق الإيداع والتدبير خلال شتنبر 2014. تهدف هذه السياسة إلى تمكين هيآت مجموعة صندوق الإيداع والتدبير من مواجهة مختلف الأخطار التي يمكن أن تعترضها؛
- المصادقة على سياسة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير بالإضافة إلى الدليل المرجعي وذلك في إطار لجنة التنسيق والمراقبة الداخلية؛
- إعداد سياسة وميثاق المطابقة للمجموعة وتقديمهما للجنة التنسيق والمراقبة الداخلية والموافقة عليهما من طرف لجنة التدقيق والمخاطر والمصادقة عليهم من طرف لجنة مراقبة مجموعة صندوق الإيداع والتدبير خلال اجتماعها المنعقد يوم 24 دجنبر 2014.

2.5 - القرض الفلاحي للمغرب

تطمح مجموعة القرض الفلاحي إلى تأكيد ريادتها فيما يخص تمويل ومواكبة العالم القروي وذلك عبر مضاعفة عدد الزبناء في أفق 2017 من خلال تطوير المنتوجات الملائمة للاحتياجات الخاصة لزبنائه المستهدفين وكذا تطوير المنتوجات للأفراد بما فيها الخدمات المصرفية والتأمين البنكي.

ويتجلى التزام القرض الفلاحي للمغرب اتجاه العالم القروي بالخصوص عبر تمويل الضيعات الفلاحية الصغرى والمتوسطة المقصية من النظام البنكي التقليدي عبر "تمويل الفلاح" والذي سترتفع توقعات القروض المخصصة له إلى ما يقارب 3 مليارات درهم في أفق 2017 (584 مليون درهم من مخصصات التمويل التي منحت في نهاية يونيو 2015). كما سيتم تخصيص غلاف مالي إضافي قدره 5 مليار درهم لمواكبة الفلاحين أثناء الموسم الفلاحي 2015-2016 والإدماج الاقتصادي للقرويين وذلك بتمكينهم من الحصول على قروض التمويل الصغرى من خلال مؤسسة "أرضي" (تمثل 285 مليون درهم من المجموع الخام للقروض الممنوحة إلى نهاية يونيو 2015).

كما أكدت المجموعة ديناميتها في التنمية وذلك بمتابعة توسيع شبكتها لمزيد من القرب مع الزبناء وذلك بهدف تحقيق 1.000 نقطة بيع في سنة 2017 (القرض الفلاحي للمغرب وأرضي وتمويل الفلاح).

بالنسبة للأسدس الأول لسنة 2015، يبرز تطور نشاط القرض الفلاحي الأداءات التالية مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014 :

- ارتفاع الناتج البنكي بنسبة 8% (1,58 مليار درهم) والنتيجة الصافية للمجموعة بنسبة 32% (317 مليون درهم) والنتيجة الصافية المجمعة بنسبة 29% (321 مليون درهم)؛
- تطور النشاط التجاري بزيادة التوفير الذي تم تحصيله بنسبة 9% (68 مليار درهم) والقروض الوزعة بنسبة 8% (64,2 مليار درهم).

وقد عرفت أهم مؤشرات النشاط والإستغلال والتركيبة المالية للقرض الفلاحي للمغرب برسم سنة 2014 تطورا إيجابيا مقارنة مع سنة 2013 وذلك على المنوال التالي :

- ارتفاع الناتج البنكي الصافي ليصل إلى 2,96 مليار درهم مقابل 2,84 مليار درهم سنة 2013 (+4%) وذلك نتيجة زيادة موارد الإستغلال البنكي بنسبة 5,8% (+276 مليون درهم) بوتيرة أسرع مقارنة مع تطور تكاليف الإستغلال البنكي التي سجلت نموا نسبته 8,5% (+161 مليون درهم) ؛
- تحسن النتيجة الصافية لتصل إلى 430 مليون درهم مقابل 405 مليون درهم سنة 2013، أي بزيادة 6,2% (+25 مليون درهم) ؛
- ارتفاع إجمالي الموازنة بنسبة 6,2% (+4,8 مليار درهم) مقارنة مع سنة 2013 ليصل إلى 83 مليار درهم مقابل 78,17 مليار درهم برسم السنة الفارطة ؛
- تسجيل ما قدره 67,2 مليار درهم من الودائع مقابل 60,8 مليار درهم سنة 2013 أي بزيادة قدرها 10,5% (+ 6,4 مليار درهم) ؛

- تسجيل ما قدره 63,9 مليار درهم من الديون الإجمالية المستحقة لدى الزبناء مقابل 60,6 مليار درهم سنة 2013، أي بزيادة 5,6% (+3,4 مليار درهم). كما بلغ حجم الديون الصعبة التحصيل 7,6% من الديون الإجمالية، أي نفس مستوى 2013 مقابل 8,1% سنة 2012.

وفيما يخص "تمويل الفلاح"، فقد بلغت القروض المتراكمة الممنوحة لدعم الفلاحة التضامنية 891 مليون درهم في 2014 مقابل 484 مليون درهم سنة 2013 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 84% (+407 مليون درهم)، كما ناهز عدد المستفيدين 29.000 عند نهاية سنة 2014 بتزايد ما يقارب 12.000 زبون جديد مقارنة مع سنة 2013، أي بارتفاع نسبته 66%.

وتوضح بنية الأنشطة الممولة من "تمويل الفلاح" الأهمية التي يكتسيها تمويل الاستثمارات. وهكذا بلغت النسبة المخصصة لتمويل الري (33%) واللحوم الحمراء (26%) والخضراوات (12%) من مجموع القروض الممنوحة.

وقد بلغ الغلاف المالي المتراكم للقروض الممنوحة من طرف مؤسسة أرضي للقروض الصغيرة جداً بالعالم القروي ما قدره 2.180 مليون درهم، في نهاية 2014، مقابل 1.919 مليون درهم خلال سنة 2013، أي بارتفاع نسبته 13% (+261 مليون درهم). كما فاق عدد المستفيدين 108.000 زبون مقابل 106000 سنة 2013، أي بزيادة تقارب 2%. على مستوى طبيعة النشاط الممول، بلغت القروض الممنوحة للتجارة الصغرى (28%) متبوعة بإنتاج الخضروات واللحوم (25%) والخدمات (24%) والصناعة التقليدية (16%).

من جهة أخرى، تميزت سنة 2014 بتوقيع اتفاقية بين الدولة والقرض الفلاحي للمغرب تهم المواكبة المالية لمخطط المغرب الأخضر من طرف هذا الأخير خلال الفترة 2014-2018 بغلاف مالي قدره 25 مليار درهم. وفيما يخص مواكبة مخطط المغرب الأخضر، فقد خصص القرض الفلاحي للمغرب خلال الخمس سنوات الأولى من هذا المخطط (2009-2013) غلافا ماليا فاق 20 مليار درهم.

3.5 - صندوق الضمان المركزي

يواصل صندوق الضمان المركزي، الذي يعتبر أداة الدولة الأكثر نجاعة في مجال الضمان، تنفيذ مخططه التنموي للفترة 2013-2016 الذي يهدف أساسا إلى تسهيل الولوج إلى تمويل المقاولات.

في هذا الإطار، سيواصل صندوق الضمان الاجتماعي في سنة 2015 تطوير نشاطه المركز على تسهيل الولوج لتمويل المقاولات والساكنة المستهدفة. ويعتزم بالأساس تعزيز تدخله لفائدة المقاولات الصغيرة جدا عبر الرفع الهام من عدد المقاولات الصغيرة جدا التي تمت مواكبتها.

كما يتوخى صندوق الضمان الاجتماعي توطيد مسلسل التنويع الذي شرع فيه في إطار مخططاتها للتنمية 2009-2012 و2013-2016 وذلك مع تعزيز مهنها الجديدة المتمثلة في الضمان والتمويل المشترك ورأسمال الاستثمار.

وفي هذا الإطار، تعتزم الدولة إحداث صندوق جديد لرأسمال الاستثمار يخصص لإحداث المقاولات الناشئة والمقاولات الصغرى والمتوسطة المبتكرة. وقد تم الانتهاء من تأطيرهذا الصندوق بتشاور مع جميع الفاعلين من القطاع الخاص والعام وسيتم الشروع فيه قبل نهاية سنة 2015.

وفيما يخص مخطط تحديث المؤسسة، يوجد مشروع المساعدة التقنية من طرف البنك الدولي في طور الإنجاز ويرتكز بالخصوص على دراسة الجوانب المؤسساتية ومكونات جديدة لنظام تدبير المخاطر. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز فعالية النظام الوطني للضمان لدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وذلك عبر تقوية الإطار المؤسساتي وكذا عرض المنتوجات والآليات العملياتية.

ويتوقع أن يتم تعزيز وتيرة نشاط صندوق الضمان المركزي خلال سنة 2015، إلى جانب التزامات الإنتاج التي من المتوقع أن تعرف بدورها ارتفاعا بنسبة 23% برسم نفس السنة.

من جهة أخرى، فقد تجاوز الحجم الإجمالي لالتزامات صندوق الضمان المركزي لصالح المقاولات برسم سنة 2014، الأهداف المُسطرة في مخططه التنموي للفترة 2013-2016 أي بمعدل إنجاز يقارب 160%.

كما بلغ مستوى الالتزامات فيما يخص ضمان القروض لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسط برسم سنة 2014 ما قدره 3,7 مليار درهم، أي بزيادة تفوق 48% مقارنة مع السنة الماضية. وقد مكن هذا النشاط من تمويل 3.100 مشروع في حدود 7 مليار درهم من القروض البنكية.

ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى الإنجازات المُسجلة برسم منتوجات "ضمان الاستغلال" الموجه لضمان قروض الاستغلال و"الضمان السريع" الذي يهدف إلى دعم التمويل البنكي لفائدة المقاولات الصغيرة جدا. وفيما يخص قروض الاستثمار المضمونة فإنها ستمكن من جلب استثمارات بغلاف إجمالي قدره 3 مليار درهم مما سيمكن من إحداث أكثر من 6.100 منصب شغل مباشر.

وفيما يتعلق بشق التمويل المشترك، بلغت القروض الممنوحة بشراكة مع الأبناك خلال سنة 2014 ما قدره 273 مليون درهم أي ما يعادل ضعف المستوى المسجل برسم السنة الماضية. ويرجع ذلك بالأساس إلى الدينامية التي تعرفها آلية "صندوق إنعاش التعليم الخاص" المخصص لتطوير قطاع التعليم الخاص بالمغرب الذي يمثل أكثر من 35% من حصة التمويل المشترك من طرف الدولة.

وقد تميزت سنة 2014 أيضاً بإحداث صندوق الدعم المالي لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة والذي تم إطلاقه في يونيو 2014 بمبادرة من بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب وصندوق الضمان المركزي وذلك من أجل تعزيز صمود المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة والمقاولات ذات الحجم الوسطي وكذا تقوية قدراتها في المساهمة في التنمية الاقتصادية.

ولقد مَكَّنَ نشاط التمويل المشترك من تمويل 82 مشروعا بشراكة مع البنوك بغلاف استثماري يبلغ ما قدره 743 مليون درهم. وقد تم تمويل هذه المشاريع بالإضافة إلى عمليات إعادة الهيكلة المالية بقروض قدرها 580 مليون درهم، منها 308 مليون درهم على شكل قروض بنكية و273 مليون درهم آتية من صناديق التمويل المشترك.

وفيما يخص النشاط المتعلق بضمان القروض لفائدة الخواص الموجهة في معظمها نحو ضمان قروض ولوج السكن، يواصل صندوق "ضمان السكن" تحقيق نتائج جيدة من حيث عدد القروض التي تم ضمانها والشروط المالية التي تم تطبيقها على هذه القروض. وهكذا فقد استفادت في هذا الإطار أكثر من 22.700 أسرة في سنة 2014 مقابل 17.000 برسم سنة 2013، بحجم قروض إجمالية تناهز 4,2 مليار درهم.

وفيما يهم الوضع المالي لصندوق الضمان المركزي، فقد سجل الناتج البنكي الصافي خلال السنة المالية 2014 ارتفاعا قدره 19 مليون درهم حيث انتقل من 102 مليون درهم سنة 2013 إلى 121 مليون درهم نهاية 2014. ويرجع هذا الارتفاع بالخصوص إلى تزايد عمولات التسيير التي انتقلت من 95 مليون درهم إلى 110 مليون درهم. ونتيجة لذلك، تحسنت النتيجة الصافية خلال سنة 2014 لتستقر في مبلغ 86 مليون درهم مقابل 71 مليون درهم تم تسجيلها خلال سنة 2013.

ومن جهة أخرى، فقد تميزت سنة 2014 بما يلي :

- إصدار عدة منتوجات جديدة تهم بالأساس :
-
  - تنمية الصناعة : منتوج جديد للتمويل المشترك لفائدة المقاولات الصناعية والذي تم إطلاقه في إطار برنامج تسريع التنمية الصناعية ؛
  - صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة : تم إطلاقه بمبادرة من بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب وصندوق الضمان المركزي يهدف إلى التمويل بشراكة مع البنوك لمشاريع إعادة هيكلة المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة التي تعترضها بعض الصعوبات الظرفية ؛
  - المواكبة : عبر آلية ضمان ديون الشرف الممنوحة من طرف النسيج الجمعوي لفائدة الشباب المحدثين للمقاولات.

- تدشين مراكز جديدة للأعمال في الجهة : في إطار تفعيل سياستها الجهوية التي تهدف إلى تعزيز القرب مع الشركاء، قام صندوق الضمان المركزي بفتح ثلاثة مراكز جديدة للأعمال الجهوية على التوالي في كل من مراكش ووجدة والدار البيضاء.
- تطوير التعاون الدولي : تم الإقبال على صندوق الضمان المركزي من لدن عدة مؤسسات لتبادل الخبرات فيما يخص تسيير صناديق الضمان ووسائل التمويل الموجهة لحاجيات المقاولات الصغيرة جداً والمتوسطة. هكذا، فقد اختارت المنظمة العالمية للفرانكفونية صندوق الضمان المركزي لإنجاز دراسة جدوى لصندوق ضمان مخصص لتشجيع تنمية

الاقتصاد الرقمي في أفريقيا. ومن جهة أخرى، قام صندوق الضمان بتوفير خدمة مساعدة تقنية لفائدة "الإفريقية للضمانات" بدولة البنين وذلك بوضع تجربته وخبرته في خدمة هذه الهيئة الإفريقية.

4.5 - صندوق التجهيز الجماعي

يتكلف صندوق التجهيز الجماعي بتمويل استثمارات الجماعات الترابية ومجموعاتها في مجالات التهيئة الحضرية والخدمات الأساسية والتجهيزات التجارية للنقل الحضري ومختلف مشاريع التهيئة ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي.

في خضم التحولات المؤسساتية والاقتصادية والمالية لمحيط صندوق التجهيز الجماعي والتي تميزت بتوسيع مسلسل اللامركزية وتفويض مسؤولية واستقلالية أكثر للجماعات في قيادة سياسات التنمية المحلية وكذا إصدار القوانين التنظيمية للجهات والعمالات والجماعات، يتم حالياً التفكير في إصلاح القانون 90-31 المنظم لصندوق التجهيز الجماعي ومرسومه التطبيقي رقم 351-90-2 وكذا الإعلان عن السياسة العامة الجديدة للصندوق.

ويهدف الإصلاح إلى مواكبة تحديات تمويل القطاع المحلي وذلك لتطوير أمثل للمشاريع التنموية التي تدخل في اختصاصات الجماعات (النقل الحضري والتطهير السائل والصلب والتجهيزات الحضرية الكبرى...).

وفي هذا الصدد، تم وتكوين فريق عمل لبحث سبل الإصلاحات وإطار التطور المؤسساتي للصندوق.

خلال الأسدس الأول من سنة 2015، أظهر تطور نشاط صندوق التجهيز الجماعي ارتفاعا في الناتج البنكي الصافي بنسبة 22,3% حيث انتقل من 162,4 مليون درهم في نهاية يونيو 2014 إلى 198,6 مليون درهم في نهاية يونيو 2015 وزيادة النتيجة الصافية بنسبة 29,9% أي ما يعادل 105,5 مليون درهم في نهاية يونيو 2015 مقابل 81,2 مليون درهم في نهاية يونيو 2014 وهذا راجع بالأخص إلى تأثير تحسن منتجات الاستغلال البنكي.

وقد أنجز صندوق التجهيز الجماعي التزاماته برسم التمويل خلال سنة 2014 بما يناهز 2.358 مليون درهم مقابل 1.654 مليون درهم سنة 2013، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 43%. وتهم هذه الالتزامات الجديدة 131 مشروعا يغطي 10 قطاعات أغلبها يتعلق بمشاريع التهيئة الحضرية والطرق الجماعية والنقل الحضري. وتتمثل الجهات الثلاث المستفيدة من هذه الالتزامات على التوالي في كل من دكالة عبدة وطنجة- تطوان والشاوية-ورديغة.

ولقد عرفت أداءات القروض ارتفاعا بنسبة 2% بالمقارنة مع سنة 2013 حيث بلغت 1.720 مليون درهم مقابل 1.686 مليون درهم، مبرزة بذلك مساهمة صندوق التجهيز الجماعي في تمويل 256 مشروعاً تهم 10 قطاعات مع أهمية بالغة للتهيآت الحضرية. ويتعلق بما يقارب 78% من الأداءات (1.341 مليون درهم) المتعلقة بالقروض الممنوحة للجماعات الحضرية. وتتجلى الجهات الثلاثة المستفيدة في كل من سوس-ماسة-درعة والدار البيضاء الكبرى وفاس-بولمان.

وفيما يتعلق بالنتائج المالية للبنك برسم 2014، فقد عرفت التطورات التالية :

- ارتفاع الناتج البنكي الصافي بنسبة 7,1% ليستقر في حدود 361 مليون درهم مقابل 337 مليون درهم في 2013؛
- ارتفاع النتيجة الصافية لتصل إلى 195 مليون درهم مقابل 177 مليون درهم في 2013 أي زيادة نسبتها 3,5 %؛
- استقرار تكاليف الاستغلال العامة في مبلغ 54 مليون درهم مقارنة مع سنة 2013 ؛
- انخفاض الديون الصعبة بنسبة 58% حيث بلغت 37 مليون درهم سنة 2014 مقابل 88 مليون درهم سنة 2013، أي بمعدل 0,3% الذي يظل دائماً أقل من 1% كمعيار ؛
- تحسن إجمالي الموازنة ليصل إلى 14.296 مليون درهم مسجلا بذلك زيادة بنسبة 7% مقارنة مع نهاية سنة 2013 (13.411 مليون درهم).

الجزء الثالث

تحسين حكامـة
وفعالية المؤسسات والمقاولات العمومية

الجزء الثالث : تحسين حكامة ونجاعة تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية

ستشكل سنة 2016 محطة هامة في مسلسل تطور المؤسسات والمقاولات العمومية وذلك بكونها سنة لتسريع وتيرة إنجاز إصلاحات بارزة تم وضع الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بأغلبها خلال سنة 2015.

وهكذا، فقد تميزت سنة 2015، على الخصوص، بالصياغة النهائية وإرساء إصلاحات مهيكلة للاقتصاد الوطني وذلك في سياق يتسم بالتنافسية ويتطلب حكامة قوية وجودة الخدمات وبنيات تحتية ولوجيستيكية ذات تنافسية وديناميكية. فبالإضافة إلى إصلاح القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية الذي يهدف إلى تحسين مقروئية الشأن العام وتوجيهها نحو تحقيق نتائج واضحة ومحددة مسبقا مع ضمان شفافية أفضل لميزانياتها وحكامتها، عرفت سنة 2015 وضع الإطار القانوني الجديد المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال نشر القانون رقم 12-86 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتاريخ 22 يناير 2015 والمرسوم التطبيقي رقم 45-15-2 بتاريخ فاتح يونيو من نفس السنة وذلك بعد نقاش برلماني توج بالمصادقة بالإجماع على القانون السالف الذكر.

بالموازاة وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين مناخ الأعمال، ولا سيما شفافية المقاولات الصغرى والمتوسطة، تم إرساء إطار قانوني خاص بمهنة المحاسب المعتمد، مما سيمكن من تنظيم وإرساء هيئة مهنية مخصصة لهذه المهنة وذلك برسم القانون رقم 12-127 الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 20 غشت 2015. ويهدف هذا القانون إلى إعادة تنظيم هذه المهنة من أجل معالجة الاختلالات المرصودة على مستوى الإطار التنظيمي السابق لمهنة المحاسب المعتمد. كما يندرج هذا القانون في إطار روح الدستور الجديد الهادف إلى المساهمة في تعزيز الشفافية المالية وتخليق الأعمال وذلك من خلال عصرنة كيفية اشتغال وحكامة مهنة المحاسبة وإرساء مناخ الثقة للاستثمار.

ويتم إنجاز أوراش إصلاح أخرى بهدف تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز نجاعة عملياتها وجودة تدخلاتها وذلك في أفق تحسين مساهمتها في الرفع من تنافسية وإنتاجية النسيج الاقتصادي الوطني وتنمية ترابط المجالات الترابية وجذب الاستثمارات وخفض تكلفة عوامل الإنتاج. ويتعلق الأمر على الخصوص بتدعيم منظومة حكامة وشفافية المؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين أسلوب إنجاز الطلبيات العمومية وإرساء سياسة تدبير نشيط للمحفظة.

1- الشراكة بين القطاعين العام والخاص : رافعة لتنمية الاستثمارات العمومية

يهدف تفعيل الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي تم الشروع فيه خلال 2015 إلى تحديد إطار عام وموحد ومحفز لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المغرب لصالح الدولة وكذا المؤسسات والمقاولات العمومية. وتتمثل الأهداف الرئيسية المتوخاة من هذا الإطار الجديد فيما يلي :

- ملائمة الإطار العام لإعداد وإسناد وتتبع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- وضع إطار محفز لتشجيع اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مختلف القطاعات بما في ذلك القطاعات الاجتماعية ؛
- تمكين المستثمرين المحليين والدوليين من رؤية واضحة لتطوير مشاريع الشراكة وإحداث آليات جديدة لتدبير الشأن العام.

وفي هذا الصدد، فإن اللجوء للشراكة بين القطاعين العام والخاص يندرج في إطار التطور النوعي لدور الدولة وباقي الهيآت العمومية المدعوة إلى تعزيز شراكاتها مع الفاعلين الخواص. ويشكل هذا النمط التدبيري كذلك رافعة متميزة وبديلا ناجعا للتمويل لمواكبة المشاريع العمومية من أجل تعزيز البنيات التحتية للبلاد والرفع من تنافسيتها وتحسين ظروف عيش المواطنين. كما تمكن الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الاستفادة من الخبرة ومؤهلات الإبداع والتمويل للقطاع الخاص وبالتالي تحسين فعالية وجودة الخدمات ونجاعة النفقات العمومية. وتجسد هذه الشراكة كذلك تحولا ثقافيا في العلاقات بين القطاعين العام والخاص يتجلى في التحكم في التكاليف وتقاسم الفرص والمخاطر وتعزيز جودة الخدمات العمومية.

كما سيمكن تفعيل الإطار الجديد من تعزيز وإتمام الإطار القانوني الحالي وذلك من خلال تأهيل كافة القطاع العام لإبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف التجارب الناجحة العديدة التي راكمها المغرب

في هذا المجال في مختلف القطاعات. ويعتمد القانون الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص على مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة والولوج العادل للمواطنين للخدمات العمومية.

ويكرس القانون الجديد أيضا القواعد المتعلقة بالمنافسة والشفافية في إسناد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتقييم القبلي للمشاريع وكذا الحوار التنافسي لزيادة فرص الحصول على أفضل عرض وأحسن تناسب بين التكلفة والنجاعة لفائدة الشخص العام بين القطاعين العام والخاص. كما يتميز هذا القانون باعتماد تقاسم المخاطر لضمان التوازن الاقتصادي للعقد والتعويض على أساس مستوى الأداء وكذا آليات التتبع والمراقبة خلال مراحل تنفيذ واستغلال المشروع.

ومن بين أهم مستجدات هذا القانون، التنصيص على إلزامية تقييم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص من طرف الشخص العام وسن الجزاءات في حالة الإخلال بالالتزامات وذلك بالإضافة إلى وضع مجموعة من المقتضيات والآليات لضمان حكامة جيدة وقيادة ناجعة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص منها :

- تحديد البنود الضرورية والملائمة الواجبة في عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان استدامة وتوازن العلاقات ومصلحة المرتفقين؛
- إلزامية الإخبار حول عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بنشر خلاصة لأهم البنود؛
- إلزامية إعداد تقرير سنوي حول تنفيذ عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومستوى تحقيق التزامات الطرفين.

ويعتمد النجاح المستدام للشراكة بين القطاعين العام والخاص على جودة تحضير المشاريع والشفافية في إسناد العقود ووضوح بنود العقود المبرمة والتقائية تطلعات المواطنين والدولة والقطاع الخاص بالنسبة لجودة الخدمات وترشيد النفقات ومردودية رؤوس الأموال المستثمرة. وهكذا، يمكن مقاربة شروط استدامة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال ما يلي :

- إيلاء عناية خاصة خلال إعداد المشاريع لتلبية حاجيات المرتفقين مع الانشغال الدائم بالمحافظة على الممتلكات وجودة الخدمات؛
- إخضاع المشاريع للتقييم القبلي للتأكد من أن آلية الشراكة تمثل الوسيلة الأفضل لإنجازها واستغلالها وبالتالي ضمان استمرارية العقود؛
- تعزيز التمويل البنكي للمشاريع وترشيد نفقات التمويل من خلال مجموعة من الآليات المناسبة: تقاسم المخاطر ومنح الكفالات/الضمانات والحفاظ على التوازن الاقتصادي للعقود والتنصيص على إمكانية استبدال الشريك الخاص المخل بالتزاماته؛
- إرساء إطار شمولي لحكامة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص يهم مراحل المواكبة والمصادقة والترخيص والإعلام والمراقبة والتقييم والإخبار.

وبالإضافة إلى ذلك وبهدف تطوير النسيج الإنتاجي الوطني، يتضمن الإطار القانوني الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص مقتضيات تتعلق بإدماج التفضيل لفائدة المقاولة الوطنية والنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة وإبراز فاعلين وطنيين يتوفرون على الكفاءات والوسائل الملائمة.

وستشكل مقاربة الشراكة حلقة جديدة في تحسين العرض المغربي من البنيات التحتية والخدمات وذلك بالموازاة مع مواصلة تكثيف الاستثمار العمومي المباشر. كما ستمكن أيضا من تقوية الحكامة الاقتصادية ومناخ الأعمال من حيث الفعالية والسرعة والشفافية.

وتحقيقا لهذه الغاية، يتطلب تفعيل الإطار القانوني والتنظيمي الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، تضافر الجهود وتفاعل القدرات العمومية والخاصة من أجل تحديد المشاريع التنموية العمومية ذات الجدوى والتي يمكن إنجازها على شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص والتي يمكنها الاستجابة للمقتضيات الواردة في الإطار القانوني السالف الذكر.

من جهة أخرى، ومن أجل استكمال المنظومة القانونية والعملية التي ستمكّن من تطوير اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخواص، تم إعداد دلائل منهجية بهدف تعزيز وإضفاء المهنية خلال اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

2- تعزيز حكامة وشفافية المحفظة العمومية

بهدف تعزيز مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مناخ الأعمال وتنافسية البلاد، يتم بذل الجهود لتعزيز حكامة هذه الهيآت وشفافيتها من خلال الصياغة النهائية لمشروع الإصلاح الشامل لنظام مراقبتها وحكامتها وتدعيم المكتسبات المسجلة فيما يخص تفعيل الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية التي يوصي بها الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة هذه الهيآت وتطوير أدوات تسييرها خاصة من خلال مواصلة التدقيقات الخارجية وتحسين آجال الأداء بالنسبة لديون هذه الهيآت.

1.2- إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز المراقبة الداخلية لهذه الهيآت

من المتوقع أن تتوج الجهود المبذولة لتحسين الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2016 بإدراج **مشروع القانون المتعلق بالحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية** في مسطرة المصادقة، مع العلم أن هذا المشروع تم نشره على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة في يناير 2015 وتم صياغته النهائية ووضع اللمسات الأخيرة عليه بالتشاور مع القطاعات والهيآت المعنية.

ويتماشى هذا المشروع مع إصلاح القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية، الذي يهدف إلى تحسين مقروئية السياسات العامة وتوجيهها نحو تحقيق نتائج واضحة ومحددة مسبقا مع ضمان شفافية أفضل لميزانياتها وحكامتها. ويهدف كذلك إلى تطوير منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وتوجيهها نحو التحكم في المخاطر وتحسين الأداء والمحافظة على الممتلكات العامة مع إضفاء المهنية على مهن المراقبة وعضوية المجالس التداولية داخل المؤسسات والمقاولات العمومية. وسيتم توطيد هذا الإصلاح موازاة مع تدعيم المكتسبات والممارسات الجيدة الناتجة عن تنفيذ القانون رقم 00-69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وهيئات أخرى وكذا عن تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية. كما يتضمن مشروع القانون مستجدات هامة سواء على مستوى الحكامة وكذا على مستوى المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية.

وفيما يخص الحكامة، يقترح مشروع القانون توضيح مختلف أدوار الدولة باعتبارها واضعة الاستراتيجيات وحاملة الأسهم ومالكة للأصول الى جانب دورها كمواكبة ومراقبة وذلك عن طريق دعم وتوثيق دور الدولة كموجه استراتيجي من خلال تنزيل التوجهات الاستراتيجية على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية على شكل أهداف واضحة وقابلة للقياس باللجوء على وجه الخصوص إلى منهجية التعاقد. ويدرج المشروع كذلك القواعد الهادفة إلى إضفاء المهنية والفعالية على الهيئات التداولية عن طريق الحد من عدد أعضاءها وتنظيم إجراءات تعيين المتصرفين بالإضافة إلى إشراك الأعضاء المستقلين وتكريس مفهوم المسؤولية وإلزامية الحضور والمشاركة الفعالة. كما يكرس مشروع القانون مسؤولية وتقييم الهيآت التداولية وتعميم اللجان المتخصصة المنبثقة عن الهيآت التداولية والمسؤولية المتزايدة للوزارات الوصية خاصة فيما يخص تحديد التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية.

أما فيما يتعلق بالمراقبة المالية، يطمح مشروع القانون إلى تحسين فعالية المراقبة وإعادة توجيهها نحو تقييم الأداء والوقاية من المخاطر، خاصة، من خلال توضيح أهداف المراقبة (الملاءمة والمصداقية والأداء) ومسؤوليات الفاعلين وإدراج تصنيف جديد للمراقبة (قبلية ومواكبة وبعدية إلى جانب المراقبة التعاقدية) والتوسيع الاختياري لمجال المراقبة المالية ليشمل هيئات عمومية أخرى إن اقتضى الحال.

كما يسعى مشروع القانون إلى تحسين فعالية المراقبة من خلال وضع تصنيف جديد دينامي يمكن من تحديد صنف المراقبة المخصص لكل فئة من المؤسسات والمقاولات العمومية وذلك بالاعتماد على ثلاثة معايير وهي مستوى المساهمة في رأس المال الهيآت العمومية ومستوى مساهمة الميزانية العامة للدولة والمخاطر المالية وجودة التسيير والحكامة.

كما يطمح مشروع القانون إلى ضمان دينامية إرادية للمنظومة من خلال الإلزام التدريجي بتأهيل جودة تسيير وحكامة الهيآت وكذا إلزامية مواكبة الهيآت في تاهيل منظوماتها للتسيير والحكامة. وهكذا سيتم تنفيذ الإصلاح من خلال تغيير تدريجي ومتحكم به لصنف مراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية الجاري به العمل. وستمكن هذه المنظومة التدريجية والإرادية من ملاءمة المراقبة مع التحديات والمخاطر التي تواجهها المؤسسات والمقاولات العمومية من جهة، ومع مستوى جودة تسيرها وحكامتها من جهة أخرى.

كما ستمكن المنظومة الجديدة من توضيح أفضل لدور الأعوان المكلفين بالمراقبة المالية وتخصصهم حسب أهداف وصنف المراقبة المطبقة. وهكذا، فإلى جانب وزير المالية الذي يمارس مراقبة الملاءمة، يتوقع أن يتم تكليف مراقب الدولة ومراقب الأداء بممارسة المراقبة المالية. هذا الأخير، وعلى عكس النظام الحالي، سيمارس بالإضافة إلى مهام خازن الأداء ووكيل المحاسبة الحاليين، مهمة مراقب الدولة الحالي والتي تتجسد في صلاحية التأشير المسبق على قرارات التزام النفقات. وهكذا سيسهر على مراقبة سلسلة النفقات بأكملها ابتداء من مرحلة الالتزام إلى مرحلة الأداء مما سيمكن من إرساء وحدة سلسلة مراقبة النفقات وضبط أفضل للملفات والقرارات التي تعرض عليه بالإضافة إلى المزايا الأخرى الناتجة عن اعتماد صيغة المخاطب الوحيد خاصة فيما يتعلق بنجاعة التدخل والسرعة والقرب بالنسبة للهيئة. وفيما يخص مراقب الدولة، تتعلق مهمته ثانويا بصحة المطابقة البعدية لتشمل الجوانب المتعلقة بمراقبة النجاعة وتقييم الأداء والمخاطر الاقتصادية والمالية.

بالإضافة إلى ذلك ومن منظور تدبير التغيير، تم وضع خارطة طريق مفصلة لتنزيل هذا الإصلاح من خلال برمجة مجموعة من الإجراءات ذات المدى المتوسط والبعيد تهدف إلى تعزيز الموارد البشرية وتحسين نظام المعلومات بمديرية المنشآت العامة والخوصصة وتطوير التواصل وتأهيل التنظيم.

بالموازاة، سيتم تكثيف **مسلسل تنفيذ ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية** خلال سنة 2016 عبر تسريع المصادقة على مخططات تحسين الحكامة من قبل المجالس التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية ووضع مختلف آليات الحكامة على مستوى مجموعة كبيرة من المؤسسات والمقاولات العمومية.

وستمكن هذه الإجراءات من تدعيم المكتسبات المسجلة خلال سنتي 2014 و2015 اللتان عرفتا مصادقة المجالس التداولية لما يفوق 30 مؤسسة ومقاولة عمومية على مخططات تحسين الحكامة. وقد سجلت هذه الهيآت كذلك تحسنا ملموسا في ممارسات الحكامة من خلال إرساء اللجان المتخصصة خاصة لجنة التدقيق ولجنة الحكامة. كما عملت العديد من المؤسسات والمقاولات العمومية على إغناء مواقعها الإلكترونية بنشر المعلومات المالية وغير المالية؛ ومن ضمن هذه الأخيرة معطيات حول تركيبة وعمل هيآت الحكامةكما عملت المؤسسات والمقاولات العمومية على إرساء آليات تدبير المخاطر بالمصادقة على الخصوص على خارطة تدبير المخاطر وتعزيز نزع الطابع المادي على مساطرها. وفي الأخير، شرعت بعض المؤسسات والمقاولات العمومية في إعداد تقارير حول الحكامة ونشر ملخصات هذه التقارير على مواقعها الإلكترونية بهدف إعلام أفضل للشركاء والعموم.

ويعتبر هذا التقدم نتيجة للإجراءات المتواصلة لتحسيس ومواكبة المؤسسات والمقاولات العمومية من طرف وزارة الاقتصاد والمالية على شكل مساعدة هذه الهيآت على إنجاز تقييم الحكامة ووضع مخططات تحسينها وتحديد الاحتياجات الخاصة فيما يتعلق بالآليات والأدوات أو التكوين وكذا السبل والوسائل لتحقيق الأهداف المنشودة.

فيما يتعلق بسير المجالس التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية، تم تسجيل انتظام مضطرد لاجتماعات هذه الهيآت، حيث عقدت 94% من المؤسسات والمقاولات العمومية على الأقل اجتماعا واحدا لأجهزتها التداولية خلال سنة 2014. بالإضافة إلى ذلك، سجلت نسبة المؤسسات والمقاولات العمومية التي عقدت اجتماعين لأجهزتها التداولية تطورا إيجابيا خلال سنة 2014 حيث بلغت 41% مقابل 33% في سنة 2013 و21% في سنة 2011؛ مما يتماشى مع توصيات ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية.

وبالإضافة إلى تدعيم وتيرة عقد اجتماعاتها، يشكل إحداث وتكثيف نشاط اللجان المتخصصة المنبثقة عن الأجهزة التداولية أحد التطورات الملموسة التي ساهمت في توطيد مهنية عمل الأجهزة التداولية وتعزيز نجاعة وجودة قراراتها وآثارها على تطور المؤسسات والمقاولات العمومية وحسن أدائها.

وفي الأخير ومن أجل ضمان تموقع أفضل للمؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز مساهمتها في دينامية التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، تتواصل الجهود من أجل التعميم التدريجي **للعلاقات التعاقدية متعددة السنوات بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية** باعتبارها أداة للقيادة تؤثر إيجابا على الأداء العملياتي والتدبيري للمحفظة العمومية نظرا لما يتيحه من عصرنة تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية وترشيد نفقاتها وتحسين أسلوب حكامتها والمساءلة وديمومة نموذجها للمقاولة.

وفي هذا السياق، تخضع عقود البرامج قيد التنفيذ لتقييم وتتبع دوري تماشيا مع المقتضيات التعاقدية الخاصة بها. ويتعلق الأمر أساسا بالمؤسسات والمقاولات العمومية التالية : المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (2014-2017) ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق (2014-2018) ومجموعة بريد المغرب (2013-2017) والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش (2013-2016) والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية (2011-2016) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (2010-2015) والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (2008-2015)، وبالإضافة إلى ذلك،

وبالتوازي مع أشغال التقييم والتتبع، توجد عدد من مشاريع عقود البرامج في طور الإعداد أو في المراحل النهائية وتهم على الخصوص الوكالة الوطنية للموانئ والمكتب الوطني للمطارات والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصندوق المغربي للتقاعد والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية والشركة الوطنية للطرق السيارة والمكتب الوطني للسكك الحديدية والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة الإنتاجات السمعية البصرية (القناة الثانية).

وتجدر الإشارة إلى الرهانات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تميز العقود البرامج المبرمة بين الدولة وكل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية والتي تعرف تتبعا منتظما كل ثلاثة أشهر بمساعدة مكاتب خارجية.

2.2- تعزيز شفافية المؤسسات والمقاولات العمومية

علاقة بتحسين مناخ الأعمال الذي يحتل مكانة متميزة في الاستراتيجية الحكومية الهادفة إلى إرساء اقتصاد متماسك قادر على مواجهة تحديات تحسين إنتاجية وتنافسية نظامه الإنتاجي، سيتم خلال سنة 2016 اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتطوير المستمر لأدوات تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية ولتدعيم شفافيتها والملاءمة مع المعايير المحاسبية الدولية وتحسين علاقاتها بالأطراف المعنية على نحو يساهم في تسهيل ممارسة الأعمال بالمغرب وذلك بالاستفادة من التقدم الحقيقي المنجز خلال سنتي 2014 و2015 اللتان تميزتا بتفعيل لعديد من الإطارات القانونية والتنظيمية في هذا الشأن.

وهكذا، في إطار تفعيل **المنظومة الجديدة للصفقات العمومية**، التي تكرس التناسق في مساطر إنجاز الطلبيات العمومية بتوسيع مجال التطبيق ليشمل الجماعات الترابية وبعض المؤسسات العمومية، حدد قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 14-1485 بتاريخ 25 أبريل 2014 لائحة المؤسسات العمومية التي يجب عليها تطبيق نظام الصفقات العمومية، وذلك طبقا للقانون رقم 00-69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيآت أخرى وكذا المادة 2 من المرسوم رقم 2-12-349 الصادر بتاريخ 20 مارس 2013 المتعلق بالصفقات العمومية. إن المعايير المعتمدة من أجل تحديد هذه اللائحة تهم بالأساس طبيعة المهام وعمليات النفقات الخاصة بالمؤسسات المعنية وكذلك أهمية التحويلات المالية الموجهة لتمويل ميزانياتها. وبهذا الصدد، فإن 125 مؤسسة عمومية مطالبة بتطبيق المرسوم السالف الذكر لتمرير طلبياتها. أما المؤسسات العمومية الأخرى فإنها قد أعدت أنظمة خاصة بها تتلاءم مع المرسوم الجديد للصفقات العمومية.

وعلى صعيد آخر، تخضع المؤسسات والمقاولات العمومية لتتبع منتظم ومواكبة مستمرة خصوصا فيما يتعلق **بآجال أداء الممونين** وذلك بهدف تحسين فعالية الصفقات العمومية وفي سياق الجهود المبذولة من طرف الحكومة. وبهذا الصدد، يجدر التذكير بأنه تم توجيه منشور وزير الاقتصاد والمالية بتاريخ 28 ماي 2014 إلى المؤسسات والمقاولات العمومية لتحفيزها على اتخاذ التدابير الضرورية لتسديد متأخراتها وتحسين آجال الاداء وذلك في أفق تحديد هذه الآجال في 60 يوما كحد أقصى، وكذا دعوتها إلى تجنيد وتحسيس كل المتدخلين في مسطرة الأداء وتحديث المساطر والنظم المعلوماتية المرتبطة بها. وقد تم تأكيد هذا التوجه من خلال منشور وزير الاقتصاد والمالية بتاريخ 8 شتنبر 2015 المتعلق بإعداد مشاريع ميزانية المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2016. في هذا الإطار، وموازاة مع السهر على تحسين آجال المصادقة على ميزانية المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا مواكبتها أثناء تنفيذ برامجها الاستثمارية، تعتمد وزارة الاقتصاد والمالية نوعين من التدابير :

1- تدابير هيكلية ترمي إلى تفعيل أفضل لمساطر عامة ومنظمة تهم بالخصوص تحسين فعالية المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وترشيد تعبئة الموارد المالية لصالح هذه المؤسسات وتحسيس ومواكبة مسيري هذه الهيآت فيما يتعلق بتحسين آجال الأداء ؛

2- تدابير نوعية ترمي إلى مواكبة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي سجلت تأخيرا في أداء مستحقاتها وذلك بهدف تسوية وضعيتها، على الخصوص المكتب الوطني للماء والكهرباء والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات والمكتب الوطني للمطارات.

وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالمراقبة المالية، أعدت وزارة الاقتصاد والمالية **قائمتين للوثائق المثبتة لنفقات** المؤسسات العمومية الموجهة لمراقبي الدولة والخزنة المكلفين بالأداء والوكلاء المحاسبين بهدف تسريع وتجانس مساطر الالتزام والأداء للمؤسسات العمومية.

ومن جهتها، تواصلت **عمليات التدقيقات الخارجية للمؤسسات والمقاولات العمومية** المنجزة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية بعد موافقة السيد رئيس الحكومة، بهدف التحقق من فعالية مسلسل الحكامة وتدبير المخاطر والمراقبة وتحديد

الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات والمقاولات العمومية. وتسعى هذه التدقيقات كذلك إلى تقييم فعالية ونجاعة تدبير الموارد العمومية وقرارات المسيرين وتنظيم المؤسسات والمقاولات العمومية وتحقيق أهدافها مما سيمكن في الأخير من تقييم أداءها. خلال سنة 2014، تم إنجاز مهام تتبع وتقييم تنفيذ توصيات التدقيقات الخارجية على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية التالية : المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش تانسيفت لحوز والوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات والوكالة الوطنية للموانئ والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة تطوان وجامعة محمد الخامس الرباط (جامعة محمد الخامس السويسي سابقا). وتهم أهم التوصيات التي تم تفعيلها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية التي خضعت للتدقيق، المجالات المتعلقة بالحكامة والتسيير خاصة المصادقة على نصوص القوانين ووضع تنظيم جديد ووضع أنظمة الإعلام ومؤشرات الأداء وإعداد مخطط مديري للموارد البشرية وتحديد المساطر وإرساء المحاسبة العامة وإعداد جرد للممتلكات. وقد أدى تتبع تفعيل توصيات التدقيقات الخارجية، إلى حث المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للتدقيق على الشروع في مجموعة من أوراش الإصلاح والمشاريع المهيكلة مما كان له أثر إيجابي فيما يتعلق بتحسين الحكامة وتحديث أدوات التسيير. ويهم برنامج التدقيق الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية، الذي يوجد في طور الإنجاز، تدقيق الوظيفة التجارية (الفوترة/التحصيل) على مستوى الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لمراكش والقنيطرة ووجدة ومكناس وكذا التدقيق الاستراتيجي ودراسة سيناريوهات مستقبل الشركة المغربية للهندسة السياحية ومكتب التسويق والتصدير.

ومن جهة أخرى، وتفعيلا للمرسوم رقم 2.13.882 بتاريخ 16 دجنبر 2013 القاضي **بتحديد أشكال نشر الحسابات السنوية للمؤسسات العمومية** طبقا للمادة 20 من القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى، تم توجيه منشور وزير الاقتصاد والمالية بتاريخ 30 يناير 2014 إلى جميع مسيري المؤسسات العمومية يدعوهم فيه إلى نشر حساباتهم في ظرف سبعة أشهر على أبعد تقدير بعد تاريخ اختتام الدورة المحاسبية. وينص كل من المرسوم والمنشور السالفي الذكر على أن المؤسسات العمومية التي تمسك محاسبتها وفق المدونة العامة للتنميط المحاسباتي ملزمة بالنشر السنوي لحساباتها الاجتماعية والمجمعة في الجريدة الرسمية. وتخص هذه المعلومات الحصيلة وحساب الموارد والتكاليف وكذا جدول أرصدة التسيير حسب النموذج المرسل إلى المؤسسات العمومية المعنية. وفيما يخص المؤسسات العمومية التي لا تتوفر على محاسبة مطابقة للمدونة العامة للتنميط المحاسباتي، فتم الترخيص لها، بصفة انتقالية وفي انتظار اعتماد هذه المحاسبة، أن تنشر بالجريدة الرسمية، وضعية محاسبية مبسطة، منجزة وفق نموذج محدد بقرار وزير المكلف بالمالية. ويتعلق هذا النموذج بتنفيذ ميزانية التجهيز والتسيير والخزينة بهذه المؤسسات. وبهدف ترسيخ هذه الممارسة، وجه رئيس الحكومة بتاريخ 20 فبراير 2015 منشورا إلى أعضاء الحكومة يدعوهم فيها لمطالبة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة لوصايتهم بالتقيد بالنصوص السالفة الذكر المتعلقة بنشر الحسابات.

ومن جهة أخرى، تهم الإجراءات المتخذة بغرض دعم الشفافية وتحسين مقروئية حسابات المقاولات المغربية، على الخصوص إرساء القانون رقم 12-127 المنظم **لمهنة المحاسب المعتمد** والمحدث لهيئة مهنية للمحاسبين المعتمدين وكذا الملاءمة مع المعايير المحاسبية الدولية.

وهكذا يندرج **مشروع ملاءمة المدونة العامة للتنميط المحاسباتي** مع المعايير المحاسباتية الدولية ضمن الأوراش المهيكلة للمجلس الوطني للمحاسبة للسنوات القادمة. ويمثل ضرورة لابد منها من أجل مواكبة النظام المحاسباتي الوطني لمسلسل تطور المعايير الدولية مساهما بذلك في تحسين مناخ الأعمال ببلادنا. وتهم الأهداف المتوخاة من هذا المشروع بالأساس الاستجابة لحاجيات الفاعلين بما فيهم المستثمرين الأجانب المهتمين بمعايير محاسبية ذات جودة عالية ومقروئية واضحة مع إمكانية مقارنة الحسابات الاجتماعية والمجمعة للمقاولات.

وفيما يخص **المسؤولية الاجتماعية والبيئية والتنمية المستدامة**، سجلت العديد من المؤسسات والمقاولات العمومية تقدما ملحوظا. وبهذا الصدد، وعلى سبيل المثال، يعمل **المجمع الشريف للفوسفاط** على إدراج الرهانات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على جميع مستويات نشاطه وذلك علاقة مع مكانته كرائد عالمي. وفي هذا السياق، تعزز الاستثمارات البيئية القدرة التنافسية للمجموعة مما يمكنها، على الخصوص، من توفير المياه والطاقة وإعادة التدوير والقضاء على النفايات بطريقة مسؤولة. كما ينجز المجمع استثمارات هامة في البنيات التحتية الاجتماعية بفضل برامج اجتماعية، موجهة إلى الساكنة المعوزة، من أجل تسهيل الولوج إلى التعليم على الخصوص. وعلى صعيد آخر، تنجز **الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب** عمليات متواصلة تتمثل في إعادة تأهيل المؤسسات المدرسية وبرامج تهيئة المناظر الطبيعية وإنجاز المعابر والجسور على الطرق السيارة لتحسين ظروف السلامة للمستعملين والساكنة المجاورة. وتتم مواكبة هذه التدابير بوضع ميثاق للمسؤولية الاجتماعية للشركة يحدد على الخصوص التزامات تتعلق بترسيخ القواعد الأخلاقية. وقد تم تتويج هذه المجهودات بمنح الشركة الوطنية للطرق اسيارة بالمغرب علامة الاتحاد العام لمقاولات المغرب المتعلقة بمالسؤولية الاجتماعية للمقاولات. وكذلك الأمر بالنسبة **لمجموعة التهيئة العمران** التي أعطت، خلال سنة 2014، الانطلاقة لدراسة تتعلق بوضع مخطط التدبير البيئي والاجتماعي والذي يهدف إلى تحديد مستوى التزام المجموعة بالجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وتهم أهم النتائج المتوخاة من هذه السياسة تحسين جودة منتوجات المجموعة والاقتصاد فيما يخص

تدبير الموارد واحترام البيئة والريادة في مجال السلامة والوقاية الصحية وإنجاز تهييآت حضرية تأخذ بعين الاعتبار مقاربة بيئية حضرية. وقد أنجزت المجموعة تجربتين رائدتين على مستوى الشركات التابعة الشرافات ولخيايطة. ومن جهتها، عملت **مجموعة بريد المغرب** على اتخاذ الإجراءات التي تضمن تطوير أنشطتها مع احترام للبيئة من خلال تسيير عقلاني ومسؤول للورق وتداول طوابع بريدية ذات بعد بيئي مصنوعة من ورق حاصل على علامة مجلس الإشرف على الغابات (FSC) من جهة، وإدراج الانشغالات البيئية والاجتماعية في تنظيم أنشطة المجموعة من جهة أخرى.

3.2 - التدبير النشيط للمحفظة العمومية

عملت وزارة الاقتصاد والمالية، خلال سنة 2014، على إنجاز دراسة بمساعدة مكتب دراسات خارجي وبالتشاور مع أهم المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا القطاعات الوزارية المعنية من أجل تحديد الإجراءات اللازمة لتأطير دور الدولة المساهمة وبالتالي إرساء تدبير نشيط للمحفظة العمومية. ويرتكز هذا النوع من التدبير على ضرورة تجسيد دور الدولة المساهمة بالإضافة إلى الأدوار الأخرى التي تضطلع بها الدولة المتعلقة بالمواكبة الاستراتيجية والمراقبة. فقد ارتكز تقييم الدولة لمحفظتها العمومية، حتى الآن، أساسا على إجراءات الخوصصة وإحداث المقاولات أو إنشاء الشركات التابعة. في حين وأخذا بعين الاعتبار التحديات الاقتصادية والاستراتيجية لهذه المحفظة، يجب توسيع عمليات التقييم في إطار محدد لمواكبة مجموعة ذات أهمية من المؤسسات والمقاولات العمومية في مجهوداتها الهادفة للتنمية الاستراتيجية وتعزيز دورها الريادي القطاعي وتحسين المردودية وتنويع مصادر التمويل، بالاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتطوير عائد الأموال الذاتية مع الحفاظ على قدرات تمويل البرامج الاستثمارية.

كما خلصت نتائج هذه الدراسة أيضا إلى ضرورة تحديد سياسة للمساهمة العمومية تؤطر وظيفة الدولة كمساهم بهدف تحديد المبادئ التوجيهية لهذه الوظيفة في إطار ميثاق وكذا إلى ضرورة تحديد المجموعة الأولى من المؤسسات والمقاولات العمومية التي ستخضع لهذا النوع من التدبير. ولقد تم اختيار المجموعة المقترحة على أساس معايير ستمكن من تقييم أهمية ممارسة هذا التدبير النشيط، خاصة الرهانات الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسات والمقاولات العمومية وانتظارات الدولة اتجاه هذه الهيآت وكذا طبيعة نشاطها ومستوى تطورها. وستتكون هذه المجموعة في مرحلة أولى من 30 مؤسسة ومقاولة عمومية تمثل غالبية المنجزات الاقتصادية والمالية. ومن جهة أخرى، حددت الاستراتيجية المساهماتية أهدافا واضحة وقابلة للقياس والتتبع تتناسب مع حاجيات المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية تسعى إلى تطوير الدور الريادي للهيآت العمومية في القطاعات الاستراتيجية لضمان التنمية الاقتصادية وتحسين تنافسية عرض المغرب وتعزيز ممارسات الحكامة الجيدة.

من حيث الالتزامات اتجاه محفظتها، ستساهم الدولة، من خلال هذا الميثاق المزمع إصداره، في تطوير المؤسسات والمقاولات العمومية وتشجيع التفاعلات وإرساء سياسة مسؤولة وواضحة وشفافة لتوزيع الأرباح وكذا احترام استقلالية التسيير والمصلحة الاجتماعية للمؤسسات والمقاولات العمومية. وفي المقابل، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية مطالبة بتطوير نماذج للتنمية المستدامة والحفاظ وتطوير قيمة الممتلكات العمومية والاستجابة لالتزام الشفافية والمساءلة وقيادة المؤسسات والمقاولات العمومية على أساس الأداء وتحسين عملية الإخبار وتطوير المهارات الداخلية.

وفي الأخير، خلصت الدراسة إلى اقتراح مشروع قانون متعلق بوضع تدبير نشيط للمحفظة العمومية التابعة للدولة، يتضمن المبادئ والأساليب الضرورية من أجل تأطير وتنظيم الوظائف الأساسية المتعلقة بالتدبير النشيط (فتح الرأسمال وتفويت الحصص الأقلية والاندماج/الانفصال والرفع من الرأسمال ...). ويهدف مشروع القانون إلى وضع الآليات لضمان شفافية العمليات على الممتلكات التي تقوم بها الدولة من جهة، ومن جهة أخرى المرونة المطلوبة للتكيف بسرعة مع تغيرات الظرفية التي قد تؤثر على مكانة مساهماتية معينة للدولة.

الملحـقـــات

الملحق رقم 1

لائحة المؤسسات العمومية -212-

رمز المؤسسة	إسم المؤسسة
AASLM	وكالة تهيئة بحيرة مارشيكا
AAVBR	وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق
ABHs (9)	وكالات حوض المياه (9)
ADA	وكالة التنمية الفلاحية
ADEREE	الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية
ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
ALEM	وكالة السكن والتجهيزات العسكرية
AMDI	الوكالة المغربية للتنمية والإستثمار
AMDL	الوكالة المغربية لتنمية اللوجستيات
ANAM	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
ANAPEC	الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات
ANCFCC	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
ANDA	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية
ANDZOA	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان
ANERS	الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي
ANLCA	الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية
ANP	الوكالة الوطنية للموانئ
ANPMA	الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية
ANPME	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة
ANRT	الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات
APDN	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال
APDO	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشرقية
APDS	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجنوب
ARCHIVES	أرشيف المغرب
AREFs (16)	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (16)
AUs (30)	الوكالات الحضرية (30)
BM	بنك المغرب
BNRM	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية
CADETAF	مركزية الشراء والتنمية المعدنية لتافيلالت وفكيك
CAGs (12)	الغرف الفلاحية (12)
CAR (12)	غرف الصناعة التقليدية (12)
CC	صندوق الموازنة
CCG	الصندوق المركزي للضمان
CCIS (12)	غرف التجارة والصناعة والخدمات (12)
CCM	المركز السينمائي المغربي
CDG	صندوق الايداع والتدبير
CDVM	مجلس القيم المنقولة
CFR	صندوق التمويل الطرقي
CH (5)	المراكز الإستشفائية الجامعية (5)
CMPE	المركز المغربي لانعاش الصادرات
CMR	الصندوق المغربي للتقاعد
CNESTEN	المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية
CNPAC	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير
CNRA	الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
CNRST	المركز الوطني للبحث العلمي و التقني

الملحق رقم 1

لائحة المؤسسات العمومية -212-

رمز المؤسسة	إسم المؤسسة
CNSS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
CPM (4)	غرف الصيد البحري (4)
EACCE	المؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات
EHTP	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية
EN	التعاون الوطني
ENA	المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس
ENSA	المدرسة الوطنية العليا للإدارة
ENSMR	المدرسة الوطنية العليا المعدنية بالرباط
FDSHII	صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية
FEC	صندوق التجهيز الجماعي
FFIEM	صندوق التكوين المهني للمقاولات المعدنية
IAV	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة
IMANOR	المعهد المغربي للتقييس
INRA	المعهد الوطني للبحث الزراعي
INRH	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
IPM	معهد باستور المغرب
ISCAE	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات
ISM	المعهد العالي للقضاء
ITPSMGEA	المعهد التقني الأمير سيدي محمد لتدبير المقاولات الفلاحية
LOARC	المختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيماوية
MAP	وكالة المغرب العربي للأنباء
MDA	دار الصانع
OC	مكتب الصرف
OCE	مكتب التسويق والتصدير
ODCO	مكتب تنمية التعاون
OFEC	مكتب معارض الدار البيضاء
OFPPT	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
OMPIC	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
ONCA	المكتب الوطني للا ستشارة الفلاحية
ONCF	المكتب الوطني للسكك الحديدية
ONDA	المكتب الوطني للمطارات
ONEE	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
ONHYM	المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن
ONICL	المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني
ONMT	المكتب الوطني المغربي للسياحة
ONOUSC	المكتب الوطني للخدمات الجامعية الإجتماعية والثقافية
ONP	المكتب الوطني للصيد
ONSSA	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية
ORMVA (9)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (9)
RADEE (12)	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (12)
RAFC	الوكالة المستقلة للتبريد للدار البيضاء
RATS	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لأسفي
TNMV	مسرح محمد الخامس
UNIVERSITES (13)	الجامعات (13)

الملحق رقم 2

لائحة شركات المساهمة (*)
ذات المساهمة المباشرة للخزينة -44-

رمز شركة المساهمة	إسم شركة المساهمة	المساهمة المباشرة (%)	المساهمة العمومية (%)
ADER	وكالة التخفيض من الكثافة وإعادة تأهيل مدينة فاس	100,00	100,00
ADM	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	63,14	98,63
AGA INGENIERIE	شركة هندسة الصناعات الفلاحية والغدائية	24,27	24,27
ASMA INVEST	شركة أسما للاستثمار	50,00	50,00
BAM	بريد المغرب	100,00	100,00
BIOPHARMA	شركة الإنتاج البيولوجي والأدوية البيطرية	100,00	100,00
CAM	القرض الفلاحي للمغرب	75,20	87,20
CASA TRANSPORTS	شركة الدارالبيضاء للنقل	89,00	99,65
DIYAR AL MADINA	شركة ديارالمدينة	16,00	99,71
FMDT	الصندوق المغربي للتنمية السياحية	66,67	100,00
FONCIERE UIR	العقارية للجامعة الدولية بالرباط	16,67	83,28
HAO	مجموعة العمران للتهيئة	100,00	100,00
IAM	شركة اتصالات المغرب	30,00	30,00
IDMAJ SAKAN	شركة إدماج سكن	55,00	88,13
JZN	شركة الحديقة الوطنية للحيوانات	100,00	100,00
LABOMETAL	مختبر الصلب للدراسات والرقابة	7,50	10,59
MAROCLEAR	شركة مارو كلير	25,00	55,86
MASEN	الوكالة المغربية للطاقة الشمسية	25,00	100,00
MIA	الهيئة المغربية للإستثمار	100,00	100,00
MJS	المغربية للألعاب والرياضات	90,00	100,00
OCP. SA	المجمع الشريف للفوسفاط	94,12	95,30
RABAT REGION	شركة التهيئة لتنمية مدينة الرباط	66,67	84,57
RAM	الشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية	53,94	98,04
SADM	شركة التهيئة والتنمية لمازاكان	49,00	97,60
SALIMA HOLDING	المجموعة المغربية الليبية للاستثمار	24,26	24,26
SAPT	شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة	50,00	100,00
SAR	شركة تهيئ وتجهيز الرياض	100,00	100,00
SIE	شركة الاستثمارات الطاقية	71,00	100,00
SMAEX	الشركة المغربية لتأمين الصادرات	34,98	41,42
SMIT	الشركة المغربية للهندسة السياحية	77,94	99,99
SNED	الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق	99,96	99,96
SNRT	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	100,00	100,00
SNTL	الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية	100,00	100,00
SODEP	شركة استغلال الموانئ	100,00	100,00
SOMED	الشركة المغربية الإماراتية للتنمية	33,24	33,24
SONACOS	الشركة الوطنية لتسويق البذور	90,17	95,97
SONADAC	الشركة الوطنية للتجهيز الجماعي	19,74	97,75
SONARGES	الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير الملاعب	100,00	100,00
SOREAD	شركة الدراسات والانجازات السمعية البصرية (صورياد)	76,01	76,11
SOREC	الشركة الملكية لتشجيع الفرس	99,75	99,75
SOTADEC	الشركة الطنجاوية للإستغلال التجاري	40,00	40,00
STAVOM	شركة تهيئة سهل واد مرتيل	59,10	100,00
TMSA	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	8,19	100,00
TM2	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط 2	52,00	100,00

دون احتساب الشركات التي توجد في طور التصفية (*)

الملحق رقم 3

لائحة المؤسسات و المقاولات العمومية في طور التصفية (79)

الرمز	إسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
AIR SENEGAL INTERNATIONAL	الخطوط الجوية السنغالية
AOULI	معادن أحولي
ASSARF	الصرف الشعبي
ATLAS BLUE	شركة أطلس الأزرق
BNDE	البنك الوطني للإنماء الاقتصادي
CDM	مفاحم المغرب
CFPM	شركة توضيب الحوامض والمصبرات النباتية
CHARIKA	شركة الشارقة
CIMA	إسمنت المغرب العربي
COMAGRI	الشركة المغربية لإدارة الأراضي االفلاحية
COMAPRA	الشركة المغربية لتسويق المنتوجات الفلاحية
CRNMDA	مخازن الصخور السوداء
ELKHEIR	شركة الخير
ESMAFOR	شركة إسمفور
EUMAGEX	الشركة المغربية الأوروبية لتدبير الصادرات
EUROCHEQUE	أوروشيك المغرب
FRUMAT	الشركة المغربية لتحويل الفواكه
FS SGAM	صندوق سگّام القنطرة
GEFS	شركة المقاولات الكبرى للتبريد بسوس
HALA FISHERIES	شركة هالة للصيد البحري
HOLEXP	شركة هولدينغ إكسبنسيون
IMEC	المعهد المغربي للتجارب والأرشاد
JADIVET	شركة القماش للجديدة
MARTCO	شركة المغرب العربي للتجارة
MMA	شركة بيشيني م.م.أ
NEW SALAM	شركة السلام الجديدة
ODI	مكتب التنمية الصناعية
PALM BAY	فندق بالم بي
PERLITE	شركة بيرليت
PROMAGRUM	شركة إنعاش الحوامض بالمغرب
RAD	الوكالة المستقلة لتوزيع الكهرباء للدار البيضاء
RAID	الوكالة المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء لمدينة طنجة
RATAG	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لأكادير
RATC	الوكالة المستقلة للنقل الحضرى للدار البيضاء
RATF	الوكالة المستقلة للنقل الحضرى لفاس
RATM	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لمكناس
RATMA	الوكالة المستقلة للنقل الحضرى لمراكش
RATR	الوكالة المستقلة للنقل الحضري للرباط و سلا
RATT	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لمدينة طنجة
RDE	الوكالة المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء لمدينة تطوان
RED	الوكالة المستقلة لتوزيع الكهرباء لمدينة الرباط
REP MARINE	شركة ريب مارين
SAFIR	شركة سفير
SAIA	الشركة العربية للاستثمار الفلاحي

الملحق رقم 3

لائحة المؤسسات و المقاولات العمومية في طور التصفية (79)

الرمز	إسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
SASMA	الشركة المغربية الفلاحية للخدمات
SCI SEBTA	الشركة المدنية العقارية سبتة
SCORE U	شركة سكورإ
SCVA	الشركة التعاونية لآيت سوالة
SCVM	الشركة التعاونية لمكناس
SEFERIF	شركة استغلال معادن الريف
SEPYK	شركة إستغلال البيروتين لقطارة
SERECAF	شركة الدراسات والإنجازات لشبكة التبريد بالمغرب
SGAM KANTARA	شركة سكام القنطرة
SICOR	الشركة الصناعية للمعلبات الشرقية
SINCOMAR	شركة سينكومار
SLIMACO	شركة توضيب الحوامض للغرب
SMADA	شركة المغرب العربي للتنمية الفلاحية
SNDE	الشركة الوطنية لتنمية تربية المواشي
SNPP	الشركة الوطنية للمنتوجات النفطية
SOCICA	الشركة الشريفة للحي العمالي المغربي للدارالبيضاء
SOCOBER	شركة توضيب الحوامض ببركان
SOCOCHARBO	شركة تسويق الفحم
SODEA	شركة التنمية الفلاحية
SODEVI	شركة تنمية زراعة العنب
SODIP	شركة سوديب
SOGETA	شركة استثمارالأراضي الفلاحية
SOGIP	شركة سوجيب
SONARP	شركة الملاحة والتجهيزوالصيد
SOPLEM	شركة الغرس و التلفيف لواد مهالة
SORASRAK	الشركة الجهوية للتهيئ السياحي بالسعيدية
TELECART	شركة الرصد البعدي للخرائطية والطبوغرافية
TRANSATLANTIQUE	الشبكة الفندقية طرنس أطلنتيك
UIM	الإتحاد الصناعي للتركيب
UREB BEN SLIMAN	الوحدة الجهوية لتربية الأبقار ببن سليمان
UREB CHTOUKA	الوحدة الجهوية لتربية الأبقار شتوكة
UREB HAD SOUALEM	الوحدة الجهوية لتربية الأبقار حدالسوالم
UREB OULMES	الوحدة الجهوية لتربية الأبقار أولماس
UREB TIZITINE	الوحدة الجهوية لتربية الأبقار تزيتين
VINICOOP	الشركة التعاونية بنى يزناسن

الملحق رقم 4

إحداث مؤسسات ومقاولات عمومية والإذن بالمساهمة فيها بمقتضى المرسوم المنصوص عليه في المـــادة 8 من القانون رقم 89-39 - سنة 2014-

الشركة القابضة	التسمية	نشاطها	النسبة المئوية %	الإستثمار بمليون درهم
صندوق الاستثمار في البنيات التحتية	المساهمة في راسمال شركة المساهمة المسماة "Société d'Eau Déssalée d'Agadir"	البنيات التحتية	49	1.200
Infra Maroc				
التابع لصندوق الايداع و التدبير				
الشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية	المساهمة في راسمال شركة المساهمة المسماة " STTSMA"	الصباغة	سهم واحد + 50	9
ولاية الرباط	إحداث شركة تابعة تسمى	التهيئة	الدولة : 46	9 425
	" Rabat Région Aménagements "		العمران: 11,5	
المجمع الشريف للفوسفاط (OCP S.A)	المساهمة في رأسمال شركة المساهمة المسماة	توزيع الاسمدة	10,5	-
	" Fertizilante Heringer "			
المختبر العمومي للتجارب والابحاث	المساهمة في رأسمال شركة المساهمة المسماة	الدراسات و الاستشارة في البنيات التحتية	51	27
LPEE	" GE LABO "			
الوكالة المغربية للطاقة الشمسية	إحداث شركة تابعة تسمى	تدبير البنيات المشتركة لمجمعات الطاقة الشمسية	100	17,4
"MASEN "	" MASEN SERVICES"			
صندوق الايداع و التدبيروالصندوق المغربي للتنمية السياحية	المساهمة في راسمال شركة المساهمة المسماة محطة "Lixus Resort SA"	السياحة	صندوق الايداع و التدبير: 30	3 200
			الصندوق المغربي للتنمية السياحية: 20	
القرض الفلاحي للمغرب	إحداث شركة تابعة تسمى مجموعة القرض الفلاحي وثائق "GCAMDOC"	معالجة الارشيف	100	19,3
شركة « NOVEC »	إحداث شركة تابعة تسمى	استشارة في الهندسة المدنية	49	2,8
	« NOVEC MAURITANIE»			
ولاية تطوان	إحداث شركة تابعة تسمى	تهييئة واد مرتيل	11	930
	« STAVOM »			

الملحق رقم 4 مكرر

إحداث مؤسسات ومقاولات عمومية والإذن بالمساهمة فيها بمقتضى المرسوم المنصوص عليه في المـــادة 8 من القانون رقم 89-39
- 2015 -

الشركة القابضة	التسمية	نشاطها	النسبة المأوية %	الإستثمار بمليون درهم
المكتب الوطني للسكك الحديدية	المساهمة في رأسمال شركة المساهمة المسماة معهد التكوين السككي " INSTITUT DE FORMATION FERROVIAIRE"	التكوين	50	75
	المساهمة في رأسمال شركة المساهمة المسماة الشركة المغربية لصيانة العربات الفائقة السرعة " SOCIETE MAROCAINE DE MAINTENANCE DES RAMES A GRANDE VITESSE "	صيانة العربات الفائقة السرعة	60	78
وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق	احداث شركة تابعة تسمى ابي رقراق للثقافات " BOUREGREG CULTURES"	التهييئة	100	1.650
صندوق الايداع والتدبير	المساهمة في رأسمال شركة المساهمة المسماة "Capmezzanine II"	الإستثمار	12,5	800
الشركة المركزية لإعادة التامين	المساهمة في رأسمال شركة المساهمة المسماة "Capmezzanine II"	الإستثمار	7,5	800
الوكالة المغربية للطاقة الشمسية	المساهمة في رأسمال شركات المساهمة "Akwa power ouarzazate II", "Akwa power ouarzazate III", "Nomac ouarzazate II" et "Nomac ouarzazate III"	إنتاج الكهرباء	25 25 25 25	16.000
	المساهمة في رأسمال شركة المساهمة المسماة " Alsolen "	تكنولوجيا fresnel لإنتاج الكهرباء	50	215 مليون أورو
المجمع الشريف للفوسفاط (OCP S.A)	إحداث شركة ذات المسؤولية المحدودة تسمى شركة المجمع الشريف للفوسفاط - الهند "OCP INDIA SERVICES PRIVATE LIMITED"	تتبع العمليات التجارية	100	2,55

الملحق رقم 5

أهم المؤشرات الإقتصادية والمالية للمؤسسات و المقاولات العمومية
منجزات 2012 - 2013 - 2014
[بمليون الدرهم]

المؤشرات	2012	2013	2014	تطور 2014 / 2013
رقم المعاملات	199 690	190 115	198 008	4,2%
تكاليف الاستغلال دون المخصصات	160 122	160 031	163 726	2,3%
منها تكاليف المستخدمين	30 069	31 164	30 925	-0,8%
التكاليف المالية	21 365	19 421	20 531	5,7%
القيمة المضافة	79 526	72 506	72 715	0,3%
نتائج الاستغلال الإيجابية	35 550	27 020	26 662	-1,3%
نتائج الاستغلال السلبية	6 281	5 062	5 274	4,2%
الناتج الجاري الإيجابي	37 219	28 430	29 569	4,0%
الناتج الجاري السلبي	7 569	6 419	6 817	6,2%
الناتج الصّافي الإيجابي(*)	19 899	15 813	14 083	-10,9%
الناتج الصّافي السلبي(*)	6 444	5 306	5 239	-1,3%
الضريبة على الشركات	6 208	4 381	3 892	-11,2%
الإستثمارات	77 545	78 013	71 552	-8,3%
ديون التمويل	174 564	185 761	214 701	15,6%
قدرة التمويل الذاتي	42 200	37 032	35 332	-4,6%
الأموال الذاتية	395 558	423 560	452 544	6,8%
مجموع الأصول	1 000 560	1 064 644	1 150 998	8,1%

(*) دون احتساب الناتج الصافي للصندوق المغربي للتقاعد و للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الملحق رقم 6

الموارد الآتية من المؤسسات والمقاولات العمومية لصالح الميزانية العامة للدولة (*)
إنجازات 2014 وتوقعات 2015 و2016

(مليون درهم)

بيان الموارد	إنجازات قانون المالية 2014	توقعات قانون المالية 2015	تقديرات مشروع قانون المالية 2016
الموارد الآتية من مؤسسات مالية			
الموارد الآتية من بنك المغرب	627,48	360,00	660,00
الموارد الآتية من صندوق الإيداع والتدبير	425,00	700,00	350,00
الموارد الآتية من القرض الفلاحي للمغرب		100,00	100,00
الموارد الآتية من الصندوق المركزي للضمان			20,00
الموارد الآتية من صندوق التجهيز الجماعي	200,00	150,00	150,00
الموارد الآتية من مجموعة البنك الشعبي	42,07		
الأرباح الناتجة عن مساهمات الدولة في الشركات والهيئات الدولية	12,86	15,00	17,90
الموارد الآتية من مكتب الصرف	250,00	150,00	150,00
عوائد الاحتكار وحصص الأرباح ومساهمات المؤسسات العمومية			
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	2 000,00	1 500,00	1 500,00
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	227,14	180,00	200,00
الموارد الآتية من المكتب الوطني للمطارات	500,00	400,00	400,00
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للموانئ	140,00	140,00	140,00
الموارد الآتية من مجلس القيم المنقولة	42,50	25,00	25,00
الموارد الآتية من المؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات	15,00	5,00	5,00
الموارد الآتية من المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية	4,00	4,00	4,00
الموارد الآتية من المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن			100,00
الموارد الآتية من اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير			50,00
الموارد الآتية من المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني	55,00	55,00	55,00
الأرباح الآتية من المقاولات ذات المساهمة العمومية			
الأرباح الآتية من المجمع الشريف للفوسفاط	3 000,08	2 000,00	2 000,00
الأرباح الآتية من شركة اتصالات المغرب	1 345,02	1 455,29	1 450,00
الأرباح الآتية من مجموعة التهيئة العمران	150,00	200,00	200,00
الأرباح الآتية من بريد المغرب	52,70	54,00	55,00
الأرباح الآتية من شركة استغلال الموانئ	200,00	120,00	250,00
الأرباح الآتية من الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية	35,02	35,00	35,00
الأرباح الآتية من شركة التهيئة الرياض	86,96		
الأرباح الآتية من شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية		25,00	20,00
الأرباح الآتية من الشركة الملكية لتشجيع الفرس	20,00	20,00	20,00
الأرباح الآتية من الشركة الوطنية لتسويق البذور		10,00	0,00
الأرباح الآتية شركة الإنتاج البيولوجي وأدوية الحيوانات	2,98	3,50	3,50
أتاوي احتلال الأملاك العامة وموارد أخرى			
أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة المكتب الوطني للمطارات	100,00	100,00	100,00
أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة اتصالات المغرب	100,00	100,00	100,00
أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة الوكالة الوطنية للموانئ	60,00	60,00	60,00
موارد مختلفة	84,13	50,00	110,00
عائدات الخوصصة	تذكير	تذكير	تذكير
موارد الرخص الآتية من فاعلين في ميدان الاتصالات		1 500,00	
المجموع	9 777,9	9 516,8	8 330,4

دون احتساب عائدات الخوصصة (*)

الملحق رقم 7

التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية
توقعات قانون المالية 2015 وإنجازات قانوني المالية 2014 و 2015

(مليون درهم)

المؤسسات والمقاولات العمومية	إنجازات 2014	توقعات 2015				الإنجازات إلى متم غشت 2015			
		التجهيز	التسيير	زيادة رأس المال	المجموع	التجهيز	التسيير	زيادة رأس المال	المجموع
الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	**4 519,1**	1 900,5	2 573,8		**4 474,4**	1 900,5	2 573,8		**4 474,4**
البنك الوطني للتنمية الاقتصادية				50,0	**50,0**				**0,0**
التعاون الوطني	**391,9**	20,4	364,0		**384,4**	7,9	273,0		**280,9**
الجامعات	**1 617,4**	520,0	974,6		**1 494,6**	301,5	529,7		**831,2**
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	**1 000,0**			1 140,0	**1 140,0**			710,0	**710,0**
الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق	**5,0**		5,0		**5,0**		5,0		**5,0**
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	**935,9**	300,0	800,0		**1 100,0**	300,0	600,0		**900,0**
الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير الملاعب	**5,0**	10,0			**10,0**	10,0			**10,0**
الشركة المغربية للهندسة السياحية	**44,7**	59,7			**59,7**	49,9			**49,9**
الغرف الفلاحية	**143,8**	76,9	65,0		**141,9**	33,3	35,6		**68,9**
غرف الصناعة التقليدية	**30,1**	5,9	21,4		**27,3**	5,9	21,4		**27,3**
غرف التجارة والصناعة والخدمات	**25,9**		23,3		**23,3**		21,9		**21,9**
غرف الصيد البحري	**4,2**		4,2		**4,2**		4,2		**4,2**
المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	**0,0**	6,8	11,4		**18,2**	3,0	7,0		**10,0**
المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس	**100,0**	30	65,0		**95,0**	15,0	36,3		**51,3**
المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط (سابقاً المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية)	**80,3**	4,1	76,6		**80,8**	0,5	57,5		**58,0**
المدرسة الوطنية للإدارة	**3,8**				**0,0**				**0,0**
المركز الإستشفائي ابن رشد	**501,0**	20,0	450,0		**470,0**		225,0		**225,0**
المركز الإستشفائي ابن سينا	**830,0**	30,0	800,0		**830,0**		800,0		**800,0**
المركز الإستشفائي الحسن الثاني	**371,0**	16,0	355,0		**371,0**				**0,0**
المركز الإستشفائي محمد السادس بمراكش	**430,0**	20,0	400,0		**420,0**		200,0		**200,0**
المركز الإستشفائي محمد السادس بوجدة	**104,0**	16,0	160,0		**176,0**		80,0		**80,0**
المركز السينمائي المغربي	**49,1**	5,1	80,2		**85,3**	3,8	34,5		**38,3**
المركز المغربي لانعاش الصادرات	**139,4**	120,0			**120,0**	12,0			**12,0**
المركز الوطني للبحث العلمي والتقني	**54,8**	8,3	56,3		**64,6**		15,5		**15,5**
المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	**120,7**	64,0	67,7		**131,7**	32,0	33,8		**65,8**
المعهد العالي للإدارة	**4,0**		5,4		**5,4**				**0,0**
المعهد العالي للقضاء	**20,0**		20,0		**20,0**		20,0		**20,0**
المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات	**29,1**		29,9		**29,9**		15,3		**15,3**
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية	**70,0**		70,0		**70,0**				**0,0**
المعهد المغربي للتقييس	**9,0**		9,0		**9,0**		4,5		**4,5**
المعهد الوطني للبحث الزراعي	**272,6**	143,0	165,0		**308,0**	90,0	84,8		**174,8**
المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري	**88,9**	30,0	63,9		**93,9**	30,0	63,9		**93,9**
المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي	**1 956,8**	2094,921	120,0		**2 214,9**	1 357,5	65,2		**1 422,7**
المكتب الوطني المغربي للسياحة	**300,0**	300,0			**300,0**				**0,0**
المكتب الوطني للأعمال الجامعية والإجتماعية والثقافية	**451,2**	60,0	390,0		**450,0**		200,0		**200,0**
المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية	**746,6**	361,5	474,0		**835,5**	360,0	279,5		**639,5**
المكتب الوطني للصيد	**50,0**	71,3			**71,3**	46,3			**46,3**
المكتب الوطني للسكك الحديدية	**936,0**			1 659,0	**1 659,0**			1 659,0	**1 659,0**
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	**3 844,5**	200,0		1 000,0	**1 200,0**	200,0		500,0	**700,0**
المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية	**319,4**	130,0	335,0		**465,0**		154,8		**154,8**
المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن	**0,0**	19,0			**19,0**				**0,0**
المكتبة الوطنية للمملكة المغربية	**49,0**	14,0	35,0		**49,0**	7,0	17,5		**24,5**
المؤسسة الوطنية للمتاحف	**19,0**		13,0		**13,0**		13,0		**13,0**
الوكالات الحضرية	**548,9**	124,0	485,0		**609,0**	4,0	376,3		**380,3**
الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	**54,9**	123,2			**123,2**	123,2			**123,2**
الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات	**128,0**	72,0	56,0		**128,0**	36,0	28,0		**64,0**
الوكالة المغربية من أجل تنمية الأنشطة اللوجيستيكية	**31,0**	40,0	38,0		**78,0**	8,0	12,0		**20,0**
الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة	**169,4**	10,0			**10,0**				**0,0**
الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات	**83,2**	2,0	200,0		**202,0**		140,0		**140,0**
الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية	**22,5**	15,0	18,0		**33,0**	15,0	9,0		**24,0**
الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجرالأركان	**151,0**	80,0	55,0		**135,0**	50,0	37,8		**87,8**

الملحق رقم 7

التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية
توقعات قانون المالية 2015 وإنجازات قانوني المالية 2014 و 2015

(مليون درهم)

المؤسسات والمقاولات العمومية	إنجازات 2014	توقعات 2015				الإنجازات إلى متم غشت 2015			
		التجهيز	التسيير	زيادة رأس المال	المجموع	التجهيز	التسيير	زيادة رأس المال	المجموع
الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	0,0	229,1	10,8		239,9	229,1	10,8		239,9
الصندوق المغربي للتنمية السياحية	400,0				0,0				0,0
أرشيف المغرب	12,0	5,0	7,0		12,0	5,0	7,0		12,0
دار الصانع	8,0	47,0			47,0	7,0			7,0
صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية	0,0	250,0			250,0				0,0
الصندوق المركزي للضمان	354,8	1 100,0		6,3	1 106,3	320,0		6,3	326,3
شركة الإنجازات السمعية البصرية	45,0	45,0			45,0	20,0			20,0
شركة الدارالبيضاء للتهيئة	65,0	65,00			65,0	65,0			65,0
شركة استثمار الأراضي الفلاحية	10,2				0,0				0,0
شركة تنمية بحيرة مارشيكا ميد	150,0				0,0				0,0
شركة التهيئة لإعادة توظيف المنطقة الميناىية لطنجة المدينة	95,0	122,5			122,5	122,5			122,5
شركة الرباط للتهيئة	2,0	100,8			100,8	100,8			100,8
شركة ميدز	45,1	6,7			6,7				0,0
شركة الميناء المتوسطي الثاني	150,0				0,0				0,0
مركب النسيج لفاس	0,7				0,0				0,0
مركزية الشراء والتنمية لجهة تافيلالت وفكيك		1,0			1,0				0,0
مسرح محمد الخامس	15,6		15,6		15,6		7,8		7,8
معهد الامير سيدي محمد لتدبير المقاولات الفلاحية	11,0	3,0	7,8		10,8		2,0		2,0
معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	256,0	49,8	224,8		274,6	36,0	129,9		165,9
معهد باستور المغرب	39,0	10,0	30,0		40,0	10,0	30,0		40,0
مفاهم المغرب	57,9		28,9		28,9		28,9		28,9
مكتب التسويق التصدير		5,4	5,0		10,4		5,0		5,0
مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	10,0	10,0	72,5		82,5	10,0			10,0
مكتب تنمية التعاون	51,2		44,0		44,0		24,0		24,0
ميناء الناظور غرب المتوسّط	240,0				0,0				0,0
وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا	87,5	200,0			200,0	200,0			200,0
وكالات الأحواض المائية	203,6	159,7	115,0		274,7	73,1	81,9		155,0
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجنوب	85,4	210,0			210,0	150,0			150,0
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشرق	90,0	135,0			135,0	80,0			80,0
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال	60,0	154			154,0	124,0			124,0
وكالة تهيئة ضفتي نهر أبي رقراق	130,0	70,0	22,0		92,0		22,0		22,0
وكالة السكن والتجهيزات العسكرية	350,0	525,0			525,0				0,0
وكالة التنمية الاجتماعية	108,7	14,7	100,0		114,7	2,9	25,0		27,9
وكالة التنمية الفلاحية	120,7	50,7	55,0		105,7	30,0	30,1		60,1
وكالة تنمية لوكالة لتنمية الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقية	45,3	29,6	41,0		70,6		23,5		23,5
وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس	157,7	175,4			175,4	175,4			175,4
وكالة الشراكة من أجل التقدم		95,1			95,1				0,0
وكالة المغرب العربي للأنباء	199,3	6,3	198,0		204,3	4,7	148,5		153,2
المجموع	25 518,6	10 999,5	10 913,1	3 855,3	25 767,9	6 767,9	7 652,0	2 875,3	17 295,1

الملحق رقم 8

التوزيع القطاعي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية (مليون الدرهم)

القطاع	المؤسسات و المقاولات العمومية	انجازات 2014	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
البنيات التحتية والنقل	المكتب الوطني للسكك الحديدية	6 245	7 923	7 500	10 000
	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	2 689	4 980	4 994	4 000
	الشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية	251	484	2 134	2 098
	صندوق التمويل الطرقي	895	1 661	2 000	1 600
	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	1 824	3 028	2 893	1 584
	المكتب الوطني للمطارات	874	1 400	3 880	2 000
	الوكالة الوطنية للموانئ	746	3 070	3 050	1 500
	شركة الدار البيضاء للنقل	147	300	656	484
	شركة استغلال الموانئ	708	795	454	331
	شركة طرامواي الرباط سلا	124	797	700	100
	مؤسسات و مقاولات أخرى	138	301	443	607
	المجموع	**14 642**	**24 739**	**28 704**	**24 304**
الفلاحة والصيد البحري	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	852	2 511	2 721	2 893
	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي	2 160	3 089	3 504	2 329
	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية	266	297	470	454
	المكتب الوطني للصيد	177	766	525	355
	الشركة الملكية لتشجيع الفرس	271	468	275	275
	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية	22	186	240	240
	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان	84	166	143	165
	مؤسسات و مقاولات أخرى	124	262	272	335
	المجموع	**3 955**	**7 746**	**8 149**	**7 047**
السكن والتعمير والتنمية الترابية	مجموعة التهيئة العمران	6 020	6 700	6 300	7 000
	وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق	897	1 990	800	2 159
	وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية	1 209	1 014	1 435	1 670
	وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية	757	2 695	1 374	1 600
	شركة الدار البيضاء للتهيئة	110	554	1 021	1 500
	شركة إدماج سكن	110	334	450	750
	وكالة تهيئة بحيرة مارشيكا	298	372	465	543
	الوكالات الحضرية	416	1 269	466	467
	شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة	162	292	206	200
	مؤسسات و مقاولات أخرى	297	60	307	366
	المجموع	**10 276**	**15 280**	**12 824**	**16 255**
الطاقة والمعادن	المجمع الشريف للفوسفاط	19 998	29 500	17 000	20 000
	المكتب الوطني للماء و الكهرباء	8 302	11 578	10 900	13 223
	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء	1 559	2 767	2 661	2 667
	الوكالة المغربية للطاقة الشمسية	423	1 146	2 105	847
	المكتب الوطني للهيدروكاربورات و المعادن	45	261	426	426
	وكالات حوض المياه	417	486	521	403
	مؤسسات و مقاولات أخرى	68	402	548	610
	المجموع	**30 813**	**46 141**	**34 162**	**38 176**
القطاع المالي	صندوق الإيداع و التدبير	6 000	12 000	12 000	12 250
	القرض الفلاحي للمغرب	234	417	407	407
	مجلس القيم المنقولة	86	129	129	183
	مكتب الصرف	13	27	26	68
	مؤسسات و مقاولات أخرى	8	13	14	58
	المجموع	**6 341**	**12 587**	**12 576**	**12 965**
القطاعات الاجتماعية والصحية والتربية والتكوين	الجامعات	527	3 227	1 739	2 609
	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	2 405	3 474	1 884	1 978
	مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل	194	529	545	561
	المكتب الوطني للخدمات الجامعية الإجتماعية و الثقافية	47	188	188	188
	المعهد الوطني للبحث الزراعي	84	115	143	143
	المراكز الإستشفائية الجامعية	338	437	102	112
	المركز الوطني للبحث العلمي و التقني	16	103	105	105
	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي	18	25	25	78
	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	75	136	93	70
	وكالة المغرب العربي للأنباء	8	6	64	64
	مؤسسات و مقاولات أخرى	173	558	471	391
	المجموع	**3 884**	**8 798**	**5 359**	**6 299**
السياحة والحرف المهنية	الصندوق المغربي للتنمية السياحية	867	1 380	486	871
	المكتب الوطني المغربي للسياحة	430	450	641	500
	الشركة المغربية للهندسة السياحية	14	260	245	350
	دار الصانع	44	180	245	166
	المجموع	**1 355**	**2 270**	**1 617**	**1 887**
أخرى	الوكالة المغربية لتنمية اللوجستيات	8	44	44	338
	بريد المغرب	123	324	324	331
	المركز المغربي لانعاش الصادرات	0	340	92	110
	الوكالة المغربية للتنمية و الإستثمار	59	100	92	72
	مؤسسات و مقاولات أخرى	96	176	375	216
	المجموع	**287**	**985**	**927**	**1 067**
المجموع العام		**71 552**	**118 546**	**104 318**	**108 000**

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE		ADM		رمز المؤسسة
		الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب		اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE		SOCIETE NATIONALE DES AUTOROUTES DU MAROC		
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	13 435 629	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		12/06/1989		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Filiale Publique	شركة تابعة عامة		الطبيعة القانونية
		تجهيز و إستغلال البنية التحتية للنقل عبر الطريق السيار		نشاط المؤسسة
ACTIVITE		CONSTRUCTION ET EXPLOITATION DES AUTOROUTES		
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	98,63%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	63,14%	المباشرة	
	INDIRECTE	35,49%	غير المباشرة	

Milliers DH	2014	2013	2012	بألاف الدراهم
Effectif	546	547	548	عدد المستخدمين
Charges de personnel	170 019	166 648	159 952	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	555 471	560 539	613 427	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	2 217 391	2 166 107	2 014 839	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	1 864 160	1 774 835	1 563 239	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	11 701	11 419	10 684	الضريبة على الشركات
Résultat net	-1 113 784	-148 445	-179 228	الناتج الصافي
CAF	317 786	330 804	201 617	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	48 510 337	46 723 982	45 946 081	مجموع الأصول
Fonds propres	7 994 393	7 949 608	8 095 526	الأموال الذاتية
Dettes de financement	37 516 876	36 032 941	34 614 167	ديون التمويل
Investissements	2 689 352	2 973 860	3 797 000	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

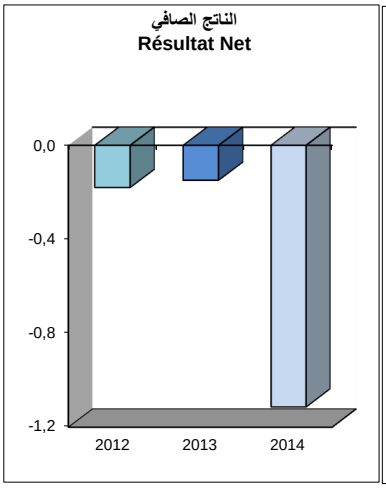

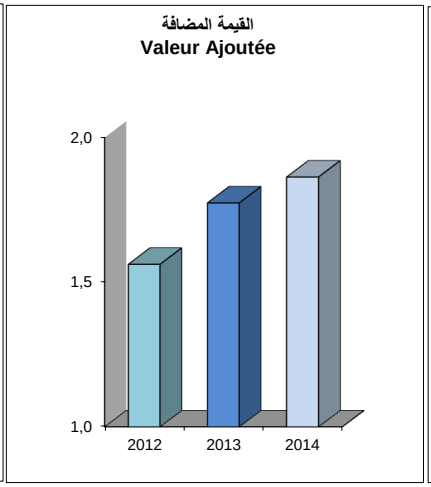

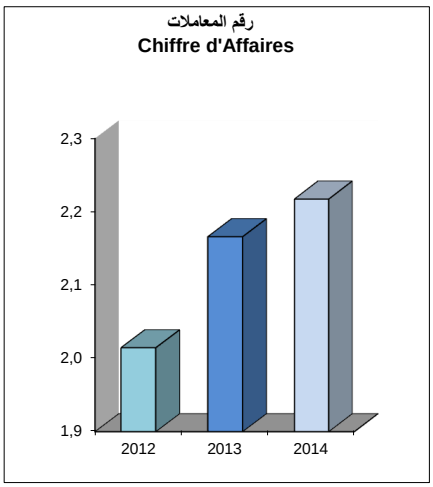

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	ANP			رمز المؤسسة
	الوكالة الوطنية للموانئ			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	AGENCE NATIONALE DES PORTS			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	108 056	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		01/12/2006		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public	مؤسسة عمومية		الطبيعة القانونية
	تطوير و صيانة الموانئ - مقنن للنشاط المينائي			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	DEVELOPPEMENT ET MAINTENANCE DES PORTS - REGULATEUR DE L'ACTIVITE PORTUAIRE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100,00%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100,00%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2014	2013	2012	بألاف الدراهم
Effectif	951	928	926	عدد المستخدمين
Charges de personnel	240 456	241 210	225 052	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 023 067	949 161	860 883	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	1 413 383	2 743 361	1 191 008	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	843 781	2 356 817	678 149	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	83 012	480 960	68 621	الضريبة على الشركات
Résultat net	66 354	1 067 178	146 199	الناتج الصافي
CAF	243 485	1 278 539	227 841	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	5 078 031	6 820 750	4 593 592	مجموع الأصول
Fonds propres	2 884 267	2 817 913	1 750 735	الأموال الذاتية
Dettes de financement	740 139	811 752	907 416	ديون التمويل
Investissements	746 409	898 966	743 000	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

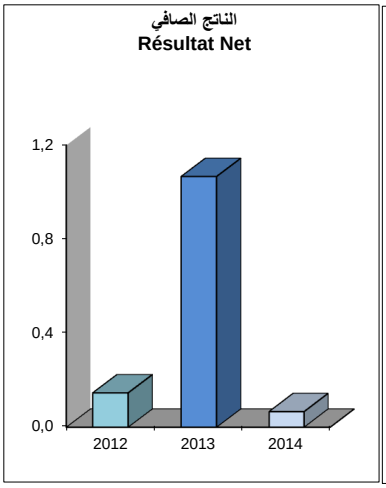

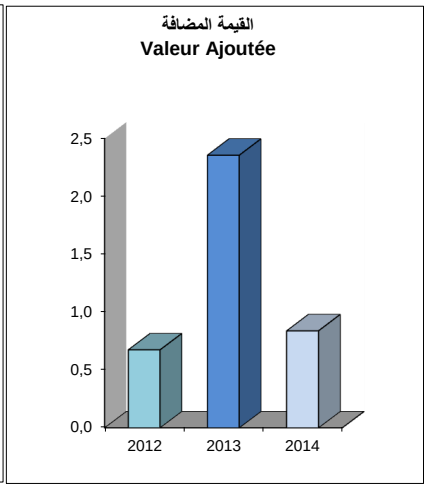

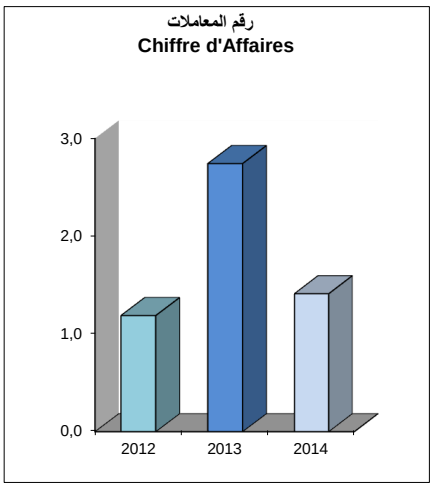

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE		**BAM**		رمز المؤسسة
		بريد المغرب		اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE		**BARID AL MAGHRIB**		
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	**1 191 399**	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		**07/08/1997**		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	**Société d'Etat**		**شركة الدولة**	الطبيعة القانونية
			البريد و المصالح البريدية المالية	نشاط المؤسسة
ACTIVITE	**COURRIER & MESSAGERIE**			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	**100%**	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	**100%**	المباشرة	
	INDIRECTE	**-**	غير المباشرة	

Milliers DH	2014	2013	2012	بألاف الدراهم
Effectif	3 963	4 105	4 153	عدد المستخدمين
Charges de personnel	512 261	526 398	528 184	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	819 281	932 511	975 210	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	1 004 856	1 056 178	1 049 253	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	713 669	667 052	614 193	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	86 503	67 411	96 264	الضريبة على الشركات
Résultat net	151 821	155 374	149 305	الناتج الصافي
CAF	299 009	337 489	333 094	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	13 288 904	12 365 767	12 815 092	مجموع الأصول
Fonds propres	2 240 674	2 181 833	2 086 459	الأموال الذاتية
Dettes de financement	456 000	456 000	-	ديون التمويل
Investissements	123 202	282 334	493 000	الإستثمارات

* Transformé en Société Anonyme en 2011 avec création d'Al Barid Bank

Milliards DH مليار الدرهم

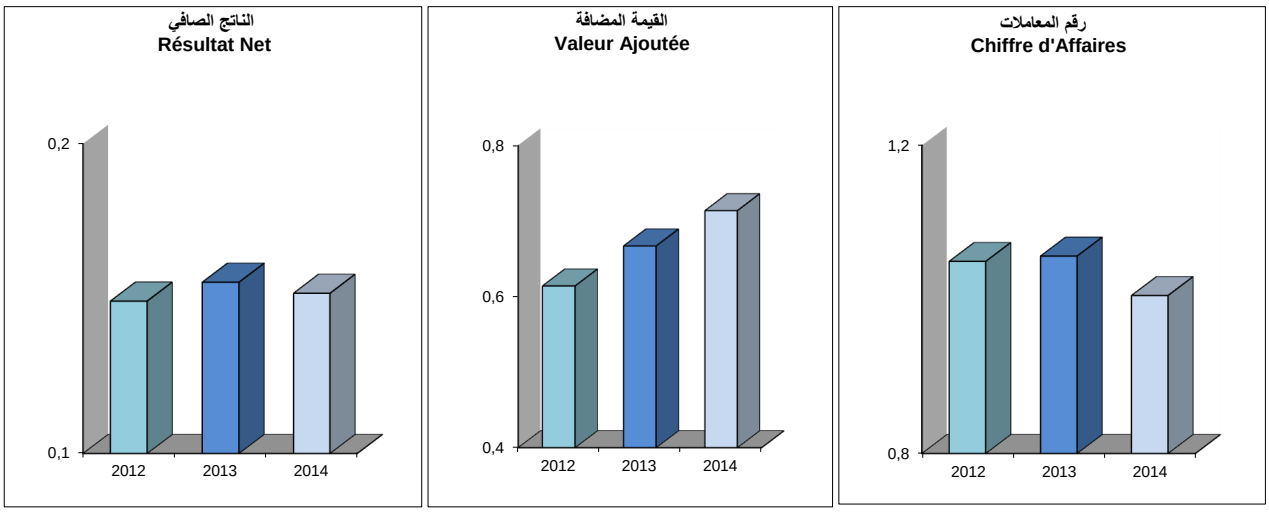

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	CAM			رمز المؤسسة
	القرض الفلاحي للمغرب			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	CREDIT AGRICOLE DU MAROC			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	3 818 248	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		01/06/2004		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Filiale Publique		شركة تابعة عامة	الطبيعة القانونية
			مؤسسة بنكية	نشاط المؤسسة
ACTIVITE	BANCAIRE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	87,20%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	75,20%	المباشرة	
	INDIRECTE	12,00%	غير المباشرة	

Milliers DH	2014	2013	2012	بألاف الدراهم
Effectif	3 777	3 640	3 641	عدد المستخدمين
Charges de personnel	919 646	874 607	808 178	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 358 604	1 284 681	1 198 096	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	5 006 333	4 730 140	4 518 705	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	3 879 734	3 719 463	3 466 428	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	189 500	35 961	119 025	الضريبة على الشركات
Résultat net	430 350	405 562	321 481	الناتج الصافي
CAF	616 507	579 450	593 307	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	83 010 063	78 178 935	73 324 381	مجموع الأصول
Fonds propres	5 329 088	4 786 738	4 381 176	الأموال الذاتية
Dettes de financement	7 477 039	9 014 520	8 668 115	ديون التمويل
Investissements	233 806	273 000	237 676	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

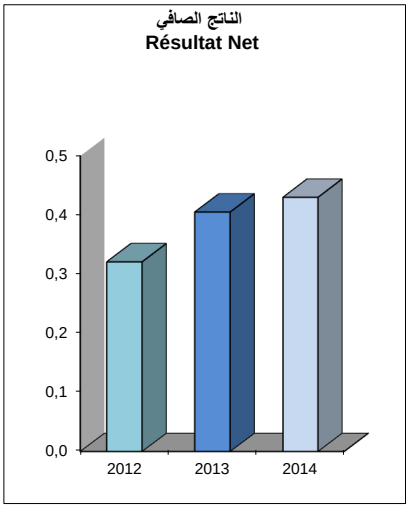

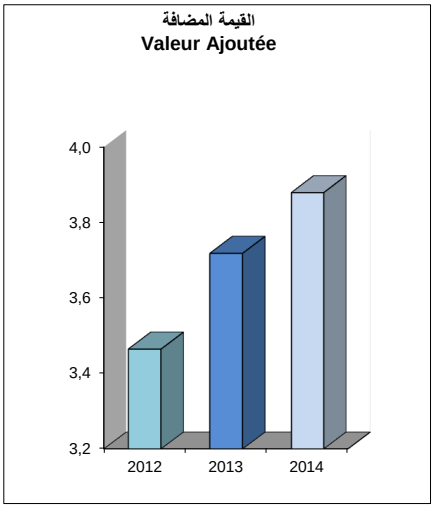

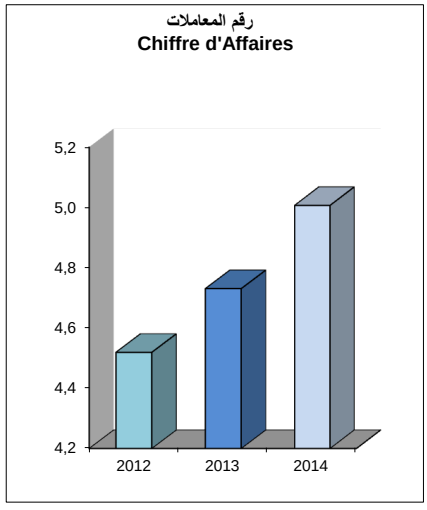

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	CDG GROUPE			رمز المؤسسة
	صندوق الإيداع و التدبير			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	CAISSE DE DEPOT ET DE GESTION			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	12 293 751	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		10/02/1959		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public		مؤسسة عمومية	الطبيعة القانونية
			مؤسسة بنكية	نشاط المؤسسة
ACTIVITE	BANCAIRE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمات العمومية :
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2014	2013	2012	بألاف الدراهم
Effectif	293	304	271	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 700 284	1 747 687	1 669 942	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	2 918 581	2 923 605	2 911 405	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	5 666 264	5 796 203	5 659 991	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	5 443 240	5 831 171	6 248 565	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	106 196	0	196 039	الضريبة على الشركات
Résultat net	682 317	964 392	975 773	الناتج الصافي
CAF	951 005	557 633	888 543	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	201 837 588	186 601 867	169 774 235	مجموع الأصول
Fonds propres	22 728 647	19 456 689	17 983 568	الأموال الذاتية
Dettes de financement	42 944 778	43 375 580	35 867 997	ديون التمويل
Investissements	6 000 000	10 500 000	9 000 000	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

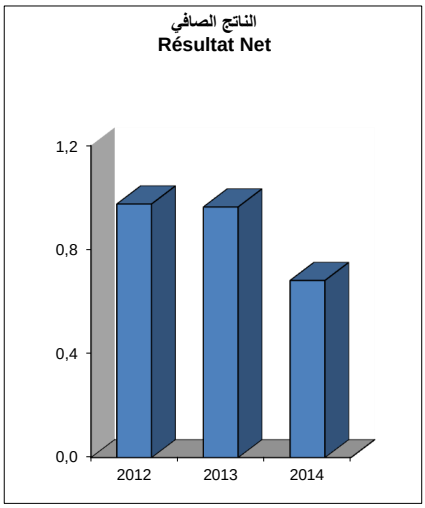

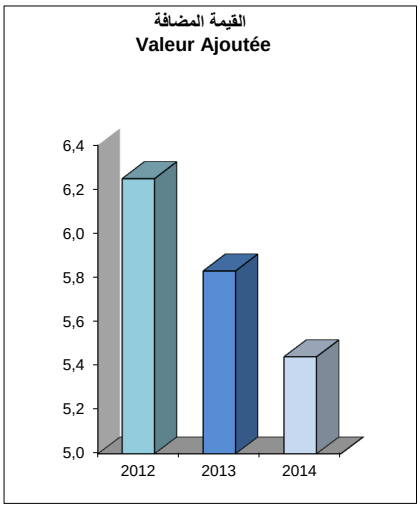

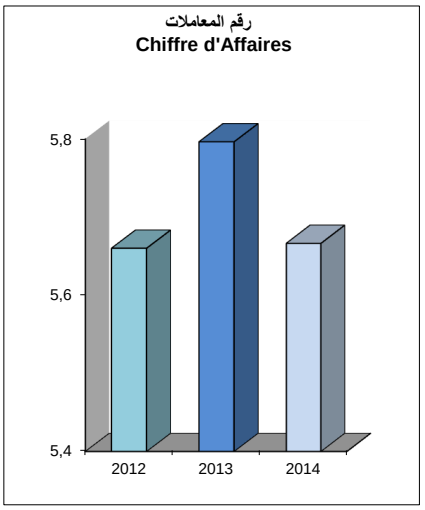

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	CNSS			رمز المؤسسة
	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	CAISSE NATIONALE DE SECURITE SOCIALE			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH		ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		27/07/1972		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public		مؤسسة عمومية	الطبيعة القانونية
	تدبير نظام الضمان الإجتماعي			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	GESTION DU REGIME DE LA SECURITE SOCIALE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمات العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2014	2013	2012	بألاف الدراهم
Effectif	4 143	4 194	4 435	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 056 990	1 075 997	1 043 197	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	19 260 018	16 923 981	15 251 591	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	25 148 174	22 916 073	22 113 092	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	8 382 450	7 400 788	8 183 347	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	-	-	-	الضريبة على الشركات
Résultat net	7 418 673	7 009 068	6 515 018	الناتج الصافي
CAF	8 095 042	7 857 379	8 569 067	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	89 329 350	81 755 263	75 439 686	مجموع الأصول
Fonds propres	70 292 186	62 876 486	55 870 016	الأموال الذاتية
Dettes de financement	-	-	-	ديون التمويل
Investissements	74 600	42 600	104 000	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

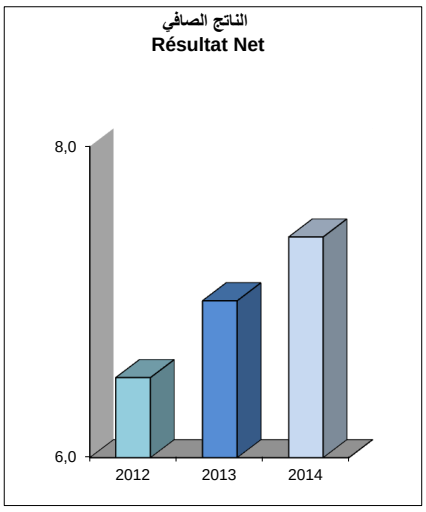

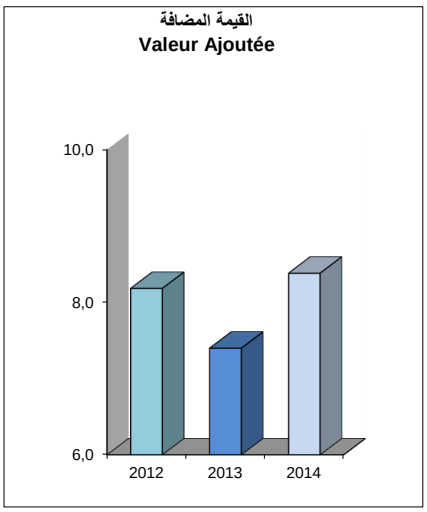

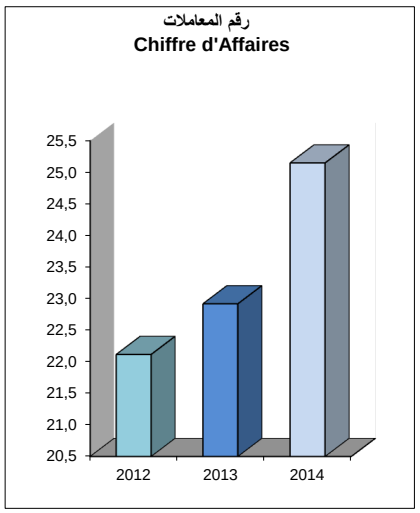

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	CMR			رمز المؤسسة
	الصندوق المغربي للتقاعد			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	CAISSE MAROCAINE DES RETRAITES			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	12 018	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		20/11/1996		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public	مؤسسة عمومية		الطبيعة القانونية
	تدبير أنظمة معاشات القطاع العام			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	GESTION DU REGIME DES RETRAITES DU SECTEUR PUBLIC			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمات العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2014	2013	2012	بألاف الدراهم
Effectif	442	452	454	عدد المستخدمين
Charges de personnel	103 609	109 837	103 860	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	23 587 866	22 378 894	19 955 154	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	21 977 778	22 389 092	21 718 598	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	-1 505 604	239 297	2 010 463	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	-	-	-	الضريبة على الشركات
Résultat net	3 399 265	2 196 574	3 467 303	الناتج الصافي
CAF	2 077 498	2 499 839	4 460 344	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	88 400 818	84 084 031	80 566 886	مجموع الأصول
Fonds propres	86 484 948	82 428 901	79 596 994	الأموال الذاتية
Dettes de financement	451	272	272	ديون التمويل
Investissements	15 500	39 800	10 000	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

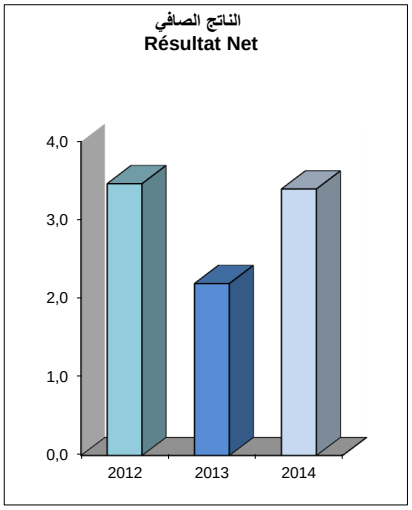

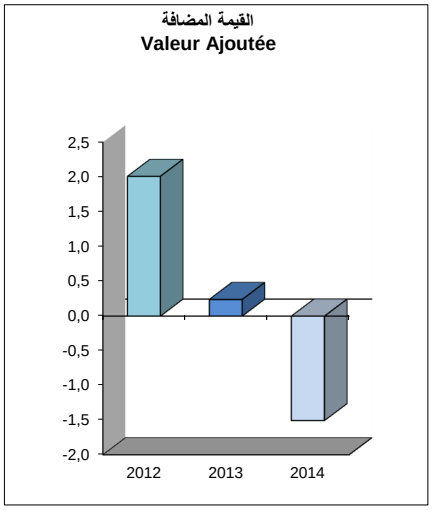

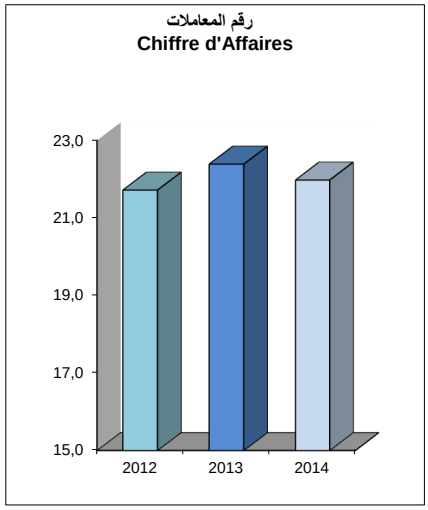

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	HAO			رمز المؤسسة
	مجموعة العمران للتهيئة			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	HOLDING D'AMENAGEMENT AL OMRANE			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	2 104 048	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		15/12/2004		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Société d'Etat		شركة الدولة	الطبيعة القانونية
			التجهيز و السكن	نشاط المؤسسة
ACTIVITE	AMENAGEMENT ET HABITAT			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2014	2013	2012	بألاف الدراهم
Effectif	1 152	1 252	1 254	عدد المستخدمين
Charges de personnel	479 853	464 558	451 359	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	4 315 557	5 886 160	5 217 542	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	4 801 268	4 942 960	4 909 854	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	1 226 392	1 283 787	1 531 618	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	211 372	198 900	179 068	الضريبة على الشركات
Résultat net	498 879	469 034	411 630	الناتج الصافي
CAF	487 230	502 938	797 174	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	47 720 887	46 015 211	43 191 435	مجموع الأصول
Fonds propres	5 034 565	5 035 620	4 686 701	الأموال الذاتية
Dettes de financement	3 605 419	3 737 111	3 737 591	ديون التمويل
Investissements	6 020 000	6 320 190	6 689 430	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

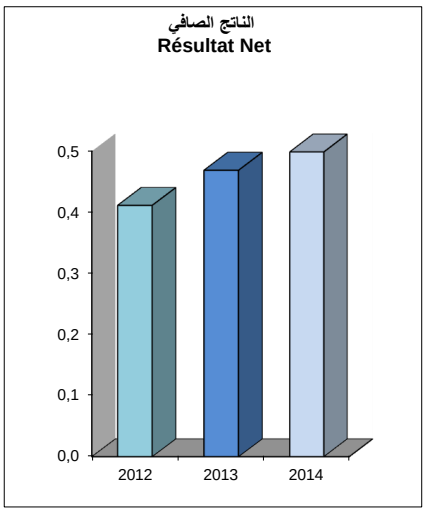

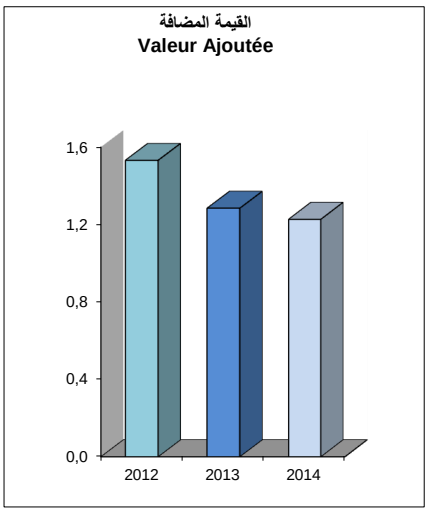

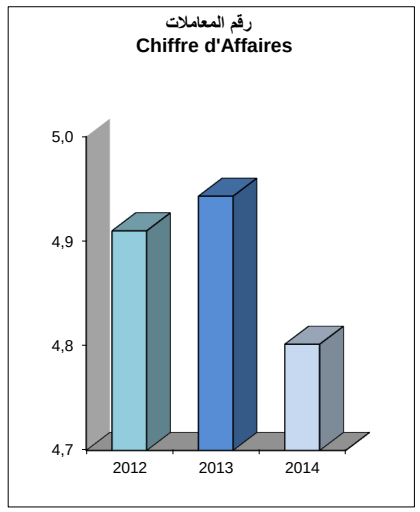

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE		OCP GROUPE		رمز المؤسسة
		المجمع الشريف للفوسفاط		اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE		GROUPE OCP SA		
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	8 288 000	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		01/01/1920		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Filiale Publique		شركة تابعة عامة	الطبيعة القانونية
		استخراج و إستغلال مناجم الفوسفاط		نشاط المؤسسة
ACTIVITE	EXPLOITATION DES MINES DE PHOSPHATES			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	95,30%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	94,12%	المباشرة	
	INDIRECTE	1,18%	غير المباشرة	

Milliers DH	2014	2013	2012	بألاف الدراهم
Effectif	20 924	21 935	22 804	عدد المستخدمين
Charges de personnel	8 151 000	8 426 000	8 615 000	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	38 119 000	36 513 000	41 601 000	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	48 916 000	46 934 000	59 383 000	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	20 452 000	19 697 000	27 894 000	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	1 874 000	2 162 000	3 654 000	الضريبة على الشركات
Résultat net	7 744 000	8 654 000	14 092 000	الناتج الصافي
CAF	7 594 000	10 157 000	17 823 000	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	127 738 000	100 423 000	93 917 000	مجموع الأصول
Fonds propres	51 738 000	47 548 000	45 055 000	الأموال الذاتية
Dettes de financement	42 457 000	21 828 000	17 346 000	ديون التمويل
Investissements	19 998 000	19 100 000	12 614 000	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

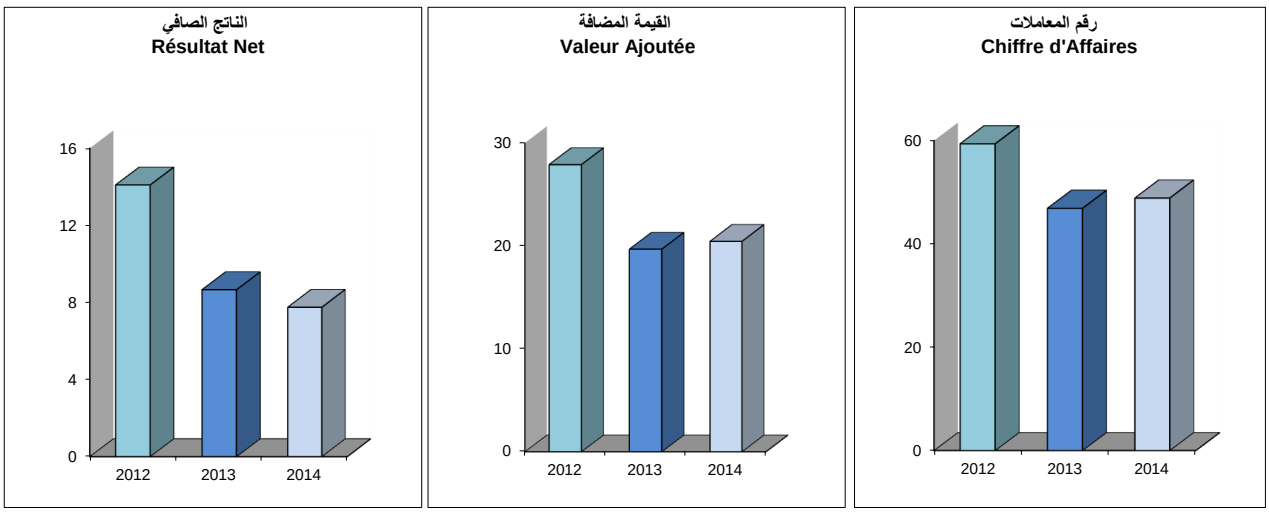

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	OFPPT			رمز المؤسسة
	مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	OFFICE DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE ET DE LA PROMOTION DU TRAVAIL			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	4 078 373	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		01/05/1974		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public		مؤسسة عمومية	الطبيعة القانونية
			تنمية التكوين المهني	نشاط المؤسسة
ACTIVITE	DEVELOPPEMENT DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2014	2013	2012	بألاف الدراهم
Effectif	8 400	8 392	8 255	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 492 183	1 475 862	1 379 661	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 978 058	1 778 497	1 616 378	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	2 264 025	2 108 890	1 984 517	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	1 778 289	1 806 619	1 765 893	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	1 095	832	902	الضريبة على الشركات
Résultat net	161 403	219 954	184 585	الناتج الصافي
CAF	353 711	408 908	381 170	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	5 245 732	4 945 269	4 564 248	مجموع الأصول
Fonds propres	3 817 938	3 656 536	3 439 743	الأموال الذاتية
Dettes de financement	-	-	-	ديون التمويل
Investissements	193 721	295 000	580 000	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

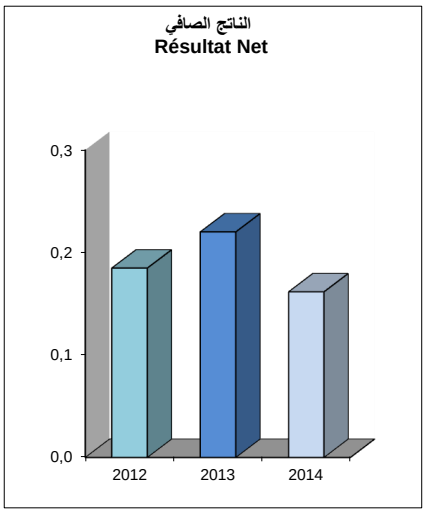

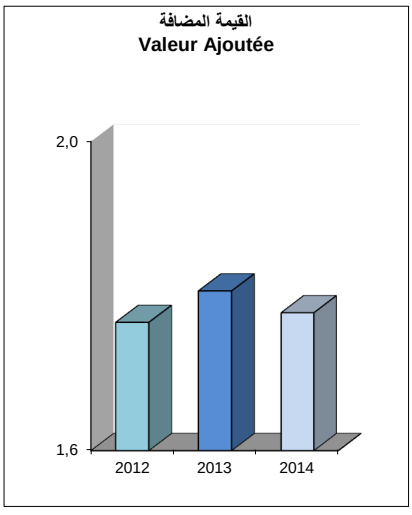

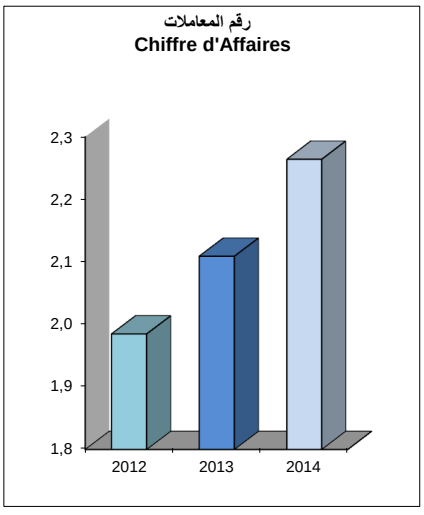

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	ONCF			رمز المؤسسة
	المكتب الوطني للسكك الحديدية			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	OFFICE NATIONAL DES CHEMINS DE FER			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	31 090 598	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		05/08/1963		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public		مؤسسة عمومية	الطبيعة القانونية
			النقل السككي	نشاط المؤسسة
ACTIVITE	TRANSPORT FERROVIAIRE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2014	2013	2012	بألاف الدراهم
Effectif	7 864	7 858	7 846	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 062 331	1 032 955	982 428	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	2 538 418	2 690 080	2 434 828	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	3 849 436	3 774 516	3 754 520	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	2 704 989	2 722 119	2 775 127	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	19 383	19 037	18 880	الضريبة على الشركات
Résultat net	-279 312	44 685	94 684	الناتج الصافي
CAF	991 984	1 214 681	1 271 021	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	52 465 737	47 418 434	44 097 845	مجموع الأصول
Fonds propres	21 938 977	21 512 847	20 191 721	الأموال الذاتية
Dettes de financement	19 316 996	17 321 894	15 838 363	ديون التمويل
Investissements	6 245 000	4 925 250	5 992 800	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

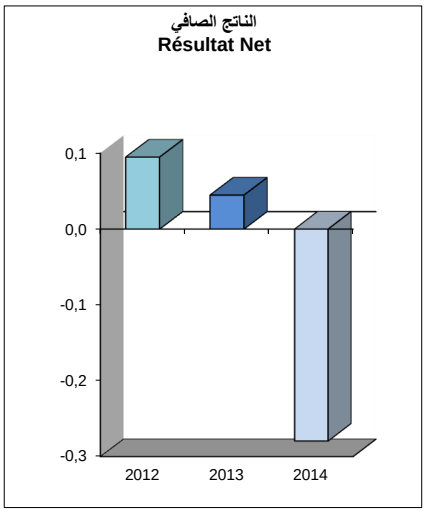

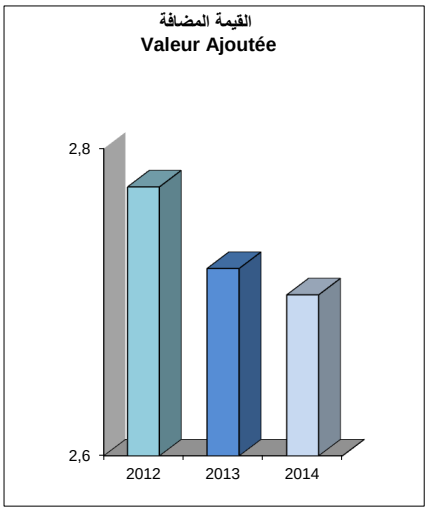

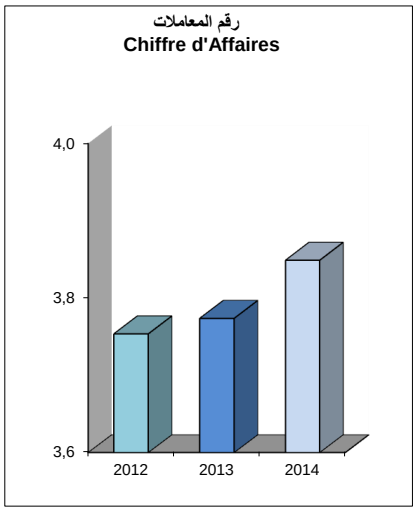

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	ONDA			رمز المؤسسة
	المكتب الوطني للمطارات			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	OFFICE NATIONAL DES AEROPORTS			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	2 064 820	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		06/05/1982		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public	مؤسسة عمومية		الطبيعة القانونية
	خدمات مرتبطة بالمطارات			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	GESTION DES AEROPORTS			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2014	2013	2012	بألاف الدراهم
Effectif	2 716	2 648	2 775	عدد المستخدمين
Charges de personnel	672 402	639 611	585 011	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 414 924	1 334 054	1 254 571	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	3 219 368	2 966 160	2 741 787	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	2 611 132	2 413 058	2 205 782	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	155 868	241 486	443 507	الضريبة على الشركات
Résultat net	679 737	574 882	298 012	الناتج الصافي
CAF	1 442 828	1 222 651	930 101	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	11 690 774	11 914 194	12 038 833	مجموع الأصول
Fonds propres	5 362 545	5 327 061	5 131 281	الأموال الذاتية
Dettes de financement	3 637 208	3 638 453	3 760 724	ديون التمويل
Investissements	874 281	625 323	861 000	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

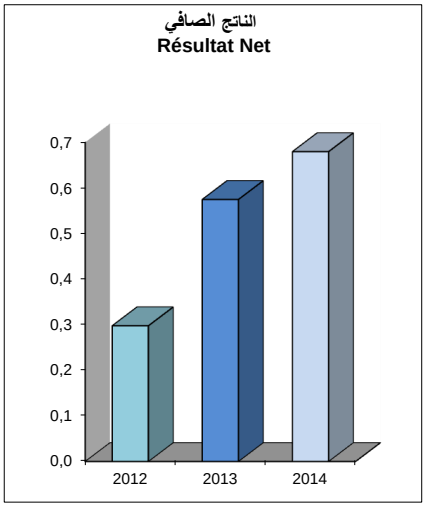

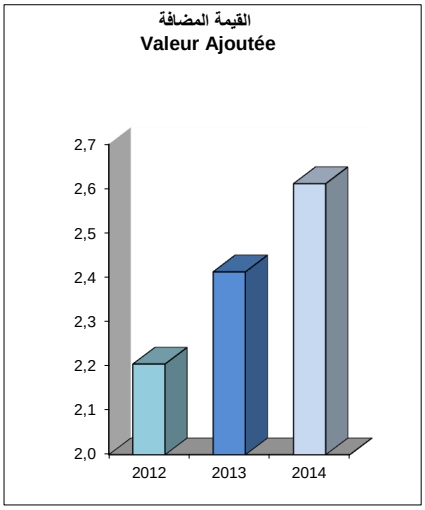

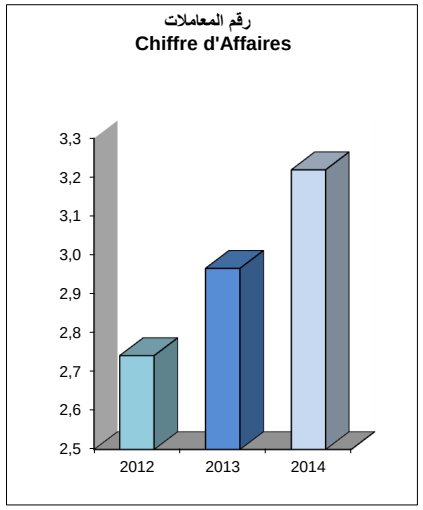

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	ONEE			رمز المؤسسة
	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	OFFICE NATIONAL D'ELECTRICITE ET DE L'EAU POTABLE			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	21 196 457	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		05/08/1963		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public	مؤسسة عمومية		الطبيعة القانونية
	إنتاج و نقل و توزيع الكهرباء			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	PRODUCTION, TRANSPORT ET DISTRIBUTION DE L'ELECTRICITE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2014	2013	2012	بألاف الدراهم
Effectif	16 650	16 788	16 673	عدد المستخدمين
Charges de personnel	3 488 307	3 436 630	3 347 005	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	25 286 863	23 579 177	25 221 455	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	29 552 209	27 830 352	27 689 782	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	8 160 552	8 078 279	6 225 286	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	101 544	89 656	150 057	الضريبة على الشركات
Résultat net	-1 865 489	-2 809 628	-4 351 575	الناتج الصافي
CAF	5 492 457	4 262 048	-67 626	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	118 031 087	113 386 485	115 161 364	مجموع الأصول
Fonds propres	18 760 458	19 802 503	20 874 851	الأموال الذاتية
Dettes de financement	53 898 924	52 311 718	51 621 742	ديون التمويل
Investissements	8 302 000	8 017 000	7 917 000	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

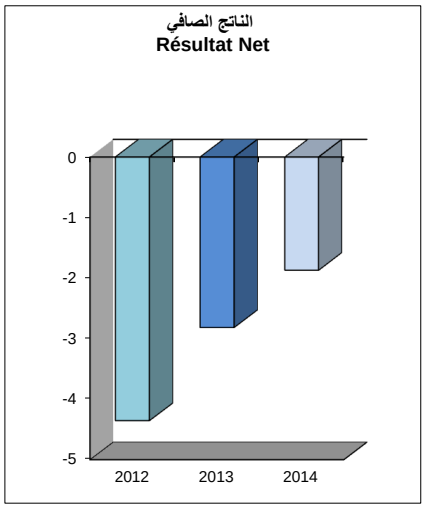

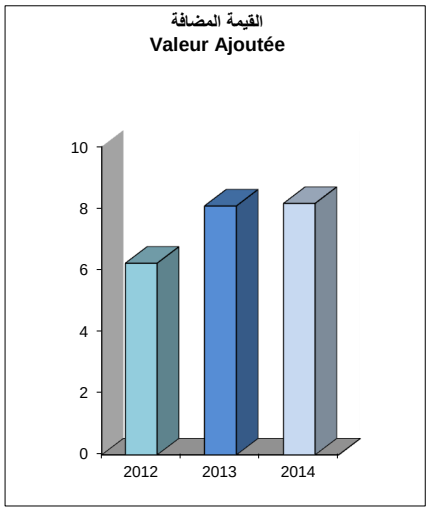

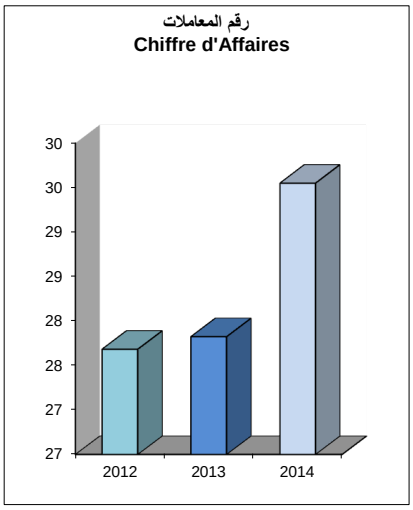

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	RAM			رمز المؤسسة
	الشركة الوطنية للنقل الجوي- الخطوط الملكية المغربية			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	COMPAGNIE NATIONALE DE TRANSPORT AERIEN- ROYAL AIR MAROC			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	3 628 127	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		18/06/1957		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Filiale Publique		شركة تابعة عامة	الطبيعة القانونية
ACTIVITE	TRANSPORT AERIEN		النقل الجوي	نشاط المؤسسة
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	98,04%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	53,94%	المباشرة	
	INDIRECTE	44,10%	غير المباشرة	

Milliers DH	2014	2013	2012	بألاف الدراهم
Effectif	2 928	2 725	2 644	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 894 636	1 798 970	1 883 957	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	12 172 615	11 709 179	12 031 205	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	13 891 195	13 379 614	13 888 348	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	3 643 382	3 514 239	3 818 506	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	70 776	68 998	75 700	الضريبة على الشركات
Résultat net	183 588	167 877	-43 324	الناتج الصافي
CAF	1 512 416	1 107 595	1 180 529	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	15 626 999	15 434 904	16 652 420	مجموع الأصول
Fonds propres	2 191 182	2 007 594	1 839 717	الأموال الذاتية
Dettes de financement	4 135 929	4 952 268	5 318 520	ديون التمويل
Investissements	250 621	1 047 677	1 551 710	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

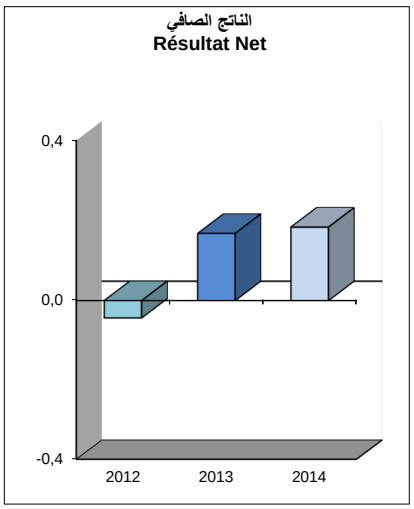

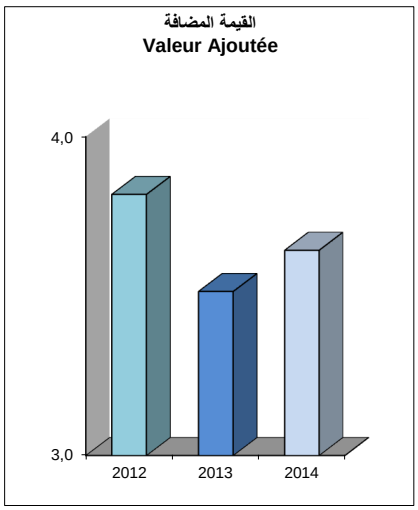

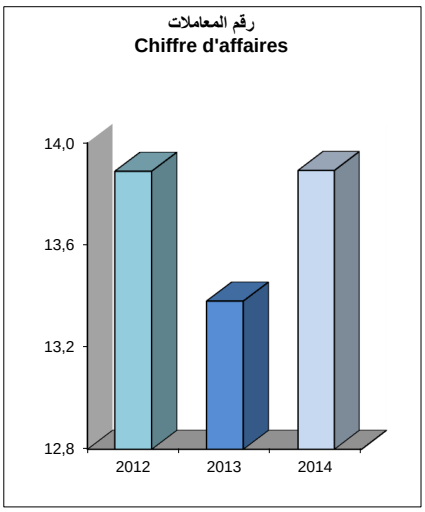

الملحق رقم 10

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة
مصنفة حسب نوع المراقبة
المراقبة القبلية (197)

1- المؤسسات العمومية

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
AASLM	وكالة تهيئة بحيرة مارشيكا
AAVBR	وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق
ABHs (9)	وكالات حوض المياه (9)
ADA	وكالة التنمية الفلاحية
ADEREE	الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية
AMDI	الوكالة المغربية لتنمية الإستثمار
AMDL	الوكالة المغربية لتنمية اللوجستيات
ANAM	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
ANAPEC	الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات
ANCFCC	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
ANDA	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية
ANDZOA	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان
ANERS	الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي
ANLCA	الوكالة الوطنية لمحو الامية
ANP	الوكالة الوطنية للموانئ
ANPMA	الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية
APDO	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعمالات والأقاليم الشرقية
ARCHIVES	أرشيف المغرب
AREFs (16)	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (16)
AUs (30)	الوكالات الحضرية (30)
BNRM	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية
CADETAF	مركزية الشراء و التنمية المعدنية لتافيلالت و فكيك
CAGs (12)	الغرف الفلاحية (12)
CARs (12)	غرف الصناعة التقليدية (12)
CC	صندوق الموازنة
CCIS (12)	غرف التجارة والصناعة والخدمات (12)
CCM	المركز السينمائي المغربي
CFR	صندوق التمويل الطرقي
CHUs (5)	المراكز الإستشفائية الجامعية (5)
CMPE	المركز المغربي لانعاش الصادرات
CMR	الصندوق المغربي للتقاعد
CNESTEN	المركز الوطني للطاقة و العلوم و التقنيات النووية
CNPAC	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير
CNRST	المركز الوطني للبحث العلمي و التقني
CNSS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
CPM (4)	غرف الصيد البحري (4)
EACCE	المؤسسة المستقلة للمراقبة و تنسيق الصادرات
EHTP	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية
EN	التعاون الوطني
ENA	المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس
ENSA	المدرسة الوطنية العليا للإدارة
ENSMR	المدرسة الوطنية العليا المعدنية بالرباط
FFIEM	صندوق التكوين المهني للمقاولات المعدنية
IAV	معهد الحسن الثاني للزراعة و البيطرة
IMANOR	المعهد المغربي للتقنين
INRA	المعهد الوطني للبحث الزراعي
INRH	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
IPM	معهد باستور المغرب
ISCAE	المعهد العالي للتجارة و إدارة المقاولات
ISM	المعهد العالي للقضاء
ITPSMGEA	المعهد التقني الأمير سيدي محمد لتدبير المقاولات الفلاحية
LOARC	المختبر الرسمي للتحاليل و الأبحاث الكيماوية
MAP	وكالة المغرب العربي للأنباء
MDA	دار الصانع
OC	مكتب الصرف
OCE	مكتب التسويق و التصدير
ODCO	مكتب تنمية التعاون
OFEC	مكتب معارض الدار البيضاء
OFPPT	مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل
OMPIC	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
ONCA	المكتب الوطني للا ستشارة الفلاحية
ONDA	المكتب الوطني للمطارات
ONHYM	المكتب الوطني للهيدروكاربورات و المعادن
ONICL	المكتب الوطني المهني للحبوب و القطاني
ONMT	المكتب الوطني المغربي للسياحة
ONOUSC	المكتب الوطني للخدمات الجامعية الإجتماعية و الثقافية
ONP	المكتب الوطني للصيد
ONSSA	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية
ORMVAs (9)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (9)
RADEEs (11)	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء (11)
RAFC	الوكالة المستقلة للتبريد للدار البيضاء
RATS	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لأسفي
TNMV	مسرح محمد الخامس
UNIVERSITES (13)	الجامعات (13)

2- مؤسسات عمومية أخرى

الرمز	اسم المؤسسة
CNOPS	الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي

الملحق رقم 10

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة مصنفة حسب نوع المراقبة

المراقبة المواكبة (23)

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
BAM	بريد المغرب
BIOPHARMA	شركة الإنتاج البيولوجي والأدوية البيطرية
CCG	الصندوق المركزي للضمان
CDVM	مجلس القيم المنقولة
FMDT	الصندوق المغربي للتنمية السياحية
HAO	مجموعة العمران للتهيئة
JZN	شركة الحديقة الوطنية للحيوانات
MASEN	الوكالة المغربية للطاقة الشمسية
MJS	المغربية للألعاب والرياضات
ONCF	المكتب الوطني للسكك الحديدية
ONEE	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
RADEEMA	الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش
SAPT	شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة
SAR	شركة تهيئ وتجهيز الرياض
SIE	شركة الإستثمارات الطاقية
SMIT	الشركة المغربية للهندسة السياحية
SNRT	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة
SNTL	الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية
SODEP	شركة إستغلال الموانئ
SONACOS	الشركة الوطنية لتسويق البذور
SONARGES	الشركة الوطنية لإنجازوتسيرالملاعب
TM2	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط - 2
TMSA	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط

الملحق رقم 10

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة
مصنفة حسب نوع المراقبة

المراقبة بمقتضى اتفاقية (33)

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
ADER	وكالة التخفيض من الكثافة وإعادة تأهيل مدينة فاس
ADM	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب
ATALAYOUN GR	منتجع كولف أطالعيون
BRG MARINA	شركة مارينا أبي رقراق
CASA AMENAGEMENT	شركة الدارالبيضاء للتهيئة
CASA TRANSPORTS	شركة الدارالبيضاء للنقل
IDMAJ SAKAN	شركة إدماج سكن
MARCHICA MED	شركة مارشيكا للتنمية
MASEN CAPITAL	الوكالة المغربية للطاقة الشمسية- راس المال
OCP S.A.	المجمع الشريف للفوسفاط
RAM	الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية
MITT	مرسى الدولية بطنجة
SAO AGADIR	شركة العمران لتهيئة أكادير
SAO AL BOUGHAZ	شركة العمران لتهيئة البوغاز
SAO AL JANOUB	شركة العمران لتهيئة الجنوب
SAO BENI MELLAL	شركة العمران لتهيئة بني ملال
SAO CASA	شركة العمران لتهيئة الدار البيضاء
SAO CHRAFATE	شركة العمران لتهيئة الشرفات
SAO FES	شركة العمران لتهيئة فاس
SAO LAKHIAYTA	شركة العمران لتهيئة ساحل لخيايطة
SAO MARRAKECH	شركة العمران لتهيئة مراكش
SAO MEKNES	شركة العمران لتهيئة مكناس
SAO OUJDA	شركة العمران لتهيئة وجدة
SAO RABAT	شركة العمران لتهيئة الرباط
SAO TAMANSOURT	شركة العمران لتهيئة تمنصورت
SAO TAMESNA	شركة العمران لتهيئة تامسنا
SGPTV	شركة تدبير لميناء طنجة المدينة
SOREAD	شركة الإنجازات السمعية البصرية
SOREC	الشركة الملكية لتشجيع الفرس
SOSIPO	شركة المخازن المينائية
STAREO	الشركة المفوضة للنقل الحضري
STRS	شركة طراموای الرباط سلا
TC 3 PC	شركة محطة 3 لميناء الدرالبيضاء

الملحق رقم 10

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية و هيآت أخرى الخاضعة للمراقبة المالية للدولة مصنفة حسب نوع المراقبة

المراقبة النوعية (18)

1- المؤسسات العمومية

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
ALEM	وكالة السكن والتجهيزات العسكرية
ANPME	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة
ANRT	الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات
APDN	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال
APDS	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجنوب
FDSHII	صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية
FEC	صندوق التجهيز الجماعي
IRCAM	المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

2- مؤسسات عمومية أخرى

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
AMSUP	وكالة التشارك للجامعات المغربية و مؤسسات التعليم العالي أو البحث و دعامة للتعليم العالي أو البحث
CRP II	مركز موارد المحور الثاني لمخطط المغرب الأخضر
FMOSJ	المؤسسة المحمدية للأعمال الإجتماعية لقضاة وموظفي العدل
FMVI ESC	مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف
FMVI OSEF	مؤسسة محمد السادس لتنمية الأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين
FMVI OSPSN	مؤسسة محمد السادس لتنمية الأعمال الإجتماعية لموظفي الأمن الوطني
FMVI PR	مؤسسة محمد السادس للخدمات الدينية
FNM	المؤسسة الوطنية للمتاحف
INCVT	المعهد الوطني لظروف الحياة في العمل